الدراسة الببلوغرافية

obeikan.com

obeikan.com

بحوث في مجلات علمية محكمة

1 **إبراهيم محمد البطاينة**
دراسة اقتصادية لأوجه الضمان الاجتماعي والاقتصادي في الإسلام، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 2، العدد 3، الصفحات 23.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح أسس وركائز الضمان الاجتماعي والاقتصادي في الإسلام، وذلك من خلال النظر في النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام، وارتباطهما بالنظام المالي الإسلامي.

ولا بد من الإشارة إلى أن مستوى المعيشة غالبًا ما يتحدد بمقدار السلع والخدمات التي يستطيع الفرد أو الأسرة أو الأمة كلها الحصول عليه وفق أحكام الشريعة الإسلامية. فالإنسان له رغبات يسعى دائمًا لإشباعها؛ لذا جاء الإسلام ومعه حل لهذه المعضلات عبر العديد من القنوات، فكان لا بد من دراسة الضمان الاجتماعي، والاقتصادي في الإسلام الذي استند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية هي: التأمين الاجتماعي، والصدقات، والوقف، مستشهدًا بما ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأصحاب رسول الله رضوان الله عليهم، وما وقع آنذاك من مشكلات اقتصادية، وموقف الدولة منها في ذلك الوقت، فلا يخلو مجتمع من المجتمعات على مر العصور من حوادث، وكوارث اقتصادية واجتماعية تحدث بين الفينة والأخرى.

2 **إبراهيم محمد البطاينة**
التسهيلات المصرفية النقدية في المصارف التجارية والتمويل، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009م، المجلد 5، العدد 3، الصفحات 18.

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة التسهيلات المصرفية النقدية التي تقدمها المصارف التجارية بنظامي التمويل بالمضاربة والمشاركة في المصارف الإسلامية من خلال

openkan.com

دراسة مصادر المصارف التجارية والتسهيلات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف، بالإضافة إلى بيان موارد المصارف الإسلامية ونظامي المضاربة والمشاركة في هذه المصارف. وتبين هذه الدراسة أهمية المصارف الإسلامية التي تقوم بسائر الأعمال المصرفية ولكن في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ إن تعاليم الإسلام تدعو إلى العمل، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى معيشة المجتمع بأسره، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ ولهذا تحرم الفائدة، والمصارف الإسلامية ستكون ضمن هذا السياق أداة لتحقيق الأغراض المذكورة من خلال أعمالها المختلفة، ومنها المضاربة والمشاركة. وتم التأكيد من خلالها على المقارنة بين التسهيلات المصرفية النقدية التي تقدمها المصارف التجارية وبين المضاربة والمشاركة التينِ تقوم بهما المصارف الإسلامية؛ لأهميتهما في استخدامات موارد هذه المصارف، ولارتباطهما بهذه الموارد.

3	**إبراهيم محمد البطاينة، و أمجد عبد المهدي مساعدة** **آراء ومواقف ابن خلدون في المسائل الاقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 2، العدد 1، الصفحات 15.**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الآراء والمواقف التي تبناها العلامة ابن خلدون في العديد من المسائل الاقتصادية التي ظهرت في وقته، باعتباره رائدًا من رواد التركيز على العمل الاقتصادي وتقسيماته، وإلى الملكية الخاصة باعتبارها مُحَفزًا على العمل الذي عدَّهُ مقياساً للقيمة، باعتبار أن قيمة البضاعة تمثِّلُ مقدار العمل المبذول في إنتاجها، وقد تناول ابن خلدون لذلك فكرة كثرة السكان، واعتبر أنها مصدر الازدهار والقوة والرفاهية للدولة، وحدَّد -كذلك- وظائف النقود، وأشار إلى قضية التجارة الدولية وأسباب قيامها، وكان من النتائج أنَّ نظريات ابن خلدون الاقتصادية تضعه بجدارة إلى جانب المدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر الميلادي، وأنه عدَّ الملكية الخاصة غريزة خاصة بالإنسان، ووقف بشكل قاطع ضد دور الطبيعة في خلق القيمة المطلقة.

4	**إبراهيم محمد الجوارنة** **صفة المال الذي تجوز به المضاربة في الفقه الإسلامي، دراسات/ علوم الشريعة، 2009م، المجلد 36، العدد ملحق، الصفحات 18.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضبط الصفات والخصائص المحددة للمال الذي تجوز فيه المضاربة، فبالرغم من اتفاق الفقهاء على مشروعية عقد المضاربة إلا أن هناك اختلافاتٍ عديدة حول عدد كبير من القضايا الفرعية المتعلقة بها، التي تعود غالبًا إلى اختلاف عادات الناس وأعرافهم وبيئاتهم وظروفهم الاقتصادية، ومن هذه القضايا الفرعية صفة مال المضاربة. وقد تناولت هذه الدراسة موضوع بيان صفة المال الذي تجوز به المضاربة ابتداء بالذهب والفضة، مرورًا بالمغشوش منهما، ثم التبر والحُلي والأوراق النقدية والعروض على اعتبار أن شركة المضاربة هي إحدى أهم الشركات في النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن الأساس في نجاح الشركات واستمراريتها هو الوضوح والشفافية وانتفاء الغرَرِ والجهالة.

وتناولت الدراسة مسألة تحقيق معنى المضاربة اصطلاحًا من خلال ذكر تعريفات المذاهب الفقهية الأربعة، والحدود والضوابط التي اشترطوها للمال لكي تصحَّ به المضاربة؛ تلافيًا للنزاع والخصومة، وحرصًا على نجاح الشركات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

5	**أحمد إبراهيم منصور** **دراسة في منهج الفعالية الاقتصادية: العمران والعقل الخلدونيّ أنموذجاً، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 51، 2008م، الصفحات 12.**

يعالج هذا البحث مسألة العمران والمعاش عند ابن خلدون في ضوء التسخير والعمل للانشغال بالمحيط، وما وفره التسخير من موارد مقابل الإنسان "المورد البشري"، الذي تعد طاقاته الإبداعية في استخدام الفكر واليد؛ لخلق الوسائل التي تعينُه على استغلال الموارد الطبيعية وقوانينها. وفي هذا نجد أن ابن خلدون قد حدد العقل بكونه قاصرًا عن إدراك المطلق، فسلطان العقل ليس شاملاً، ولكنه -في حدوده

الطبيعية- سلطان مطلق، وبذلك اختلف مع عدد من الفلاسفة، الذين يرون في العقل طاقة جبارة، يمكن بوساطتها إدراك اللامتناهي.

وخلصت الدراسة من خلال دراسة العقل الخلدونيّ إلى أنّ لابن خلدون رؤية في السنن الاقتصادية في ضوء حركة العمران. وفي معرض بحثنا عن محاولة العقل الخلدونى اكتشاف قوانين الحياة، ومنها: القوانين الاقتصادية، يدور سؤال مهم: هل كان العقل الخلدونيُّ عقلاً جاهزًا يفكر؟ أم أنّ لهذا الرجل عقلاً يفكر له؟ أم أنه كان مبدعًا من خلال العقل الجاهز؟!

6 **أحمد الزعبي، وعبدالله ربابعة**
أحكام المضاربة الفاسدة في الفقة الإسلامي والقانون المدني الأردني، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2008م، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 15.

يتناول هذا البحث أسباب فساد شركة المضاربة، وأحكام المضاربة الفاسدة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني، إذ تم تناول أسباب فساد شركة المضاربة عند الفقهاء والقانون المدني الأردني، والفرق بين العقد الفاسد والباطل في الفقه والقانون، كما تم تناول حكم تصرفات المضارب بعد فساد شركة المضاربة، وما يترتب على فساد المضاربة قبل العمل وبعده من أحكام. كما بينت الدراسة الصفة الشرعية ليد العامل، والآثار المترتبة على فساد شركة المضاربة، وكيفية احتساب مقدار الربح في شركة المضاربة الفاسدة. كما عرضت الدراسة لموضوع سندات المقارضة وعلاقتها بالمضاربة. وكانت النتائج فساد شركة المضاربة في حال جهالة رأس المال أو جهالة الربح، وفي حال عدم تسليم رأس المال للعامل، وفي حال تحديد نصيب العامل أو رب المال بمبلغ ثابت من الربح، كما تفسد حال اشتراط حصة المضارب من رأس المال، وفي حالة اشتراط جزء من الربح لطرف ثالث.

7	**أحمد العوايشة** **تنمية الموارد البشرية لسكّان العالم الإسلامي في ضوء العقيدة الإسلامية، مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات، 2010م، المجلد 25، العدد 2، الصفحات 38.**

تتناول هذه الدراسة الحديث عن موضوع تنمية الموارد البشرية من منظور العقيدة الإسلامية، هادفةً إلى بيان ألوان الصعوبات والعقبات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم الإسلامي. وقد بينت هذه الدراسة دور العقيدة الإسلامية في تنمية الموارد البشرية، وأهميتها في جعل المجتمع الإسلامي قادرًا على تحقيق الرسالة الإسلامية على الكرة الأرضية؛ فبيَّنت أن الغاية التي خُلِقَ الإنسانُ من أجلها هي عبادة الله تعالى وحده، وأن الإنسان مكلف بعمارة الأرض، ثم تناولت هذه الدراسة قيمة العمل الذي يتوقف عليه صلاح الفرد والجماعة في الدنيا والآخرة، ثم بيان موقف الشريعة من حركة الاقتصاد والمال في المجتمع الإسلامي، وأخيرًا عالجت الدراسة رأيَ الإسلام في المباعدة بين المواليد؛ ذلك أن الإسلام لا ينظر إلى الكثرة، بل ينظر إلى النوع.

8	**أحمد العوضي** **حقيقة المصلحة وخصائصها في الشريعة الإسلامية والفكر الوضعي، دراسات/ علوم الشريعة، 2000م، المجلد 27، العدد 1، الصفحات 12.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة حقيقة المصلحة وخصائصها في الشريعة الإسلامية، وحقيقة المصلحة وخصائصها لدى الفلاسفة وعلماء الأخلاق في الفكر الوضعي. وتجيب هذه الدراسة عن السؤالين الآتيين: ما حقيقة المصلحة وما خصائصها في الشريعة الإسلامية؟ وما حقيقة المصلحة وما خصائصها لدى الفلاسفة وعلماء الأخلاق في الفكر الوضعي؟. وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن المصلحة في الشريعة الإسلامية هي ما اتفق مع مقاصد المشرِّع مِنْ نفعٍ أو دفع ضرر، وأنها شاملة للنفع المادي والنفع المعنوي، وشاملة للنفع في الحياتينِ الدنيوية والأُخروية، وشاملة للميدانين الفردي والجماعي، والعقل في معرفتها تابع للشريعة ومحتكِمٌ إليها،

وهي في الفكر الوضعي اللَّذة التي يستفيدها الفرد من فعله، على اختلاف في هذه اللذة، وهي في الفكر الوضعي منفعة مادية، دنيوية، ومصدر معرفتها العقل المستقلّ في حكمه عن الدين.

9	**أحمد العيادي** **الخصخصة من منظور إسلامي شرعي، إربد للبحوث والدراسات، 2006م، المجلد 6، العدد 2 ، الصفحات 74.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحكم الشرعي لظاهرة الخصخصة التي انتشرت حديثًا في الاقتصادات المعاصرة كإحدى الوصفات التي اقترنت كثيرًا بصندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يمارسها في دول العالم الثالث.

ومن المعلوم أن الخصخصة تنبثق من رحم الرأسمالية التي كانت تقوم على الملكية الخاصة والحرية الفردية والمنفعة الذاتية، وعدم تدخل الدولة، والمنافسة، ونظام السوق، إلخ.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الخصخصة في ضوء الشريعة الإسلامية، مُبيِّنةً موقف الشريعة من حكم الخصخصة. ونظرًا لأن الخصخصة التي يقصد بها تحويل الملكية من القطاع العامِّ إلى القطاع الخاص تأخذ أشكالاً عديدة، فقد تعرَّض البحث لوظيفة الدولة ووسائل تدخلاتها في النشاط الاقتصادي وأنواع الملكية وضوابطها في الفقه الإسلامي، كما تعرَّض البحث لنشأة الخصخصة وأهدافها ودواعيها ومعوقاتها وأساليبها ومخاطرها وإيجابياتها.

10	**أحمد العيادي، وجمال صافي** **مزايا استخدام عقد السلم في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية، جرش للبحوث والدراسات، 2002م، المجلد 10، العدد 2، الصفحات 23.**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد وحصر المزايا والضوابط التي توجد في عقد السلم، والتي تؤهله لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة للأفراد في المجتمعات

المعاصرة. فمن المعلوم أن عقد السلم كان معروفًا لدى العرب قبل الإسلام، وحينما جاء الإسلام أقره بشروطٍ تقوم على العلم وانتفاء الجهالة والغرر، فكان لا بد من تحديد الوزن والكيل والصفة والأجل؛ دفعًا للخصومة والنزاع، وتيسيرًا على الناس في تلبية احتياجاتهم.

وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث بتحديد التعريفات المختلفة لعقد السلم وشروطه وأوصافه.

ويرى الباحث أن ضوابط وأحكام المعاملات المالية الإسلامية تؤدي إلى العدالة في التوزيع، وتعمل على امتزاج عناصر الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى دورها الفعال والمؤثر في التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفقر والبطالة والتضخم، وتحسين مستوى المعيشة. وعقد السلم من المعاملات المالية الهامة التي تلبي جميع الاحتياجات التمويلية للأفراد، وله –أي عقد السلم– أهمية خاصة في محاربة الفقر والبطالة.

11	**أحمد فرّاس العوران** **الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر، دراسات / سلسلة العلوم الإدارية، 1999م، المجلد 26، العدد 1، الصفحات 16.**

تحدثت بعض الدراسات صراحة عن زيادة حجم الاستهلاك الكلي نتيجة لمصرف الزكاة على الفقراء؛ نظرًا لأن الفقراء سوف يوجِّهون أموال الزكاة مباشرة للاستهلاك، وكأن ذلك هو الأثر الأهم لهذا المصرف. ومع ما وجه من انتقادات سابقة لهذا الموقف إلا أننا نضيف أن ما خلصت إليه الدراسات صاحبة ذلك الرأي يبدو أنه قد انطلق خطأ من الافتراضات الضمنية الآتية:

أولاً، أن حصيلة الزكاة ستتفتت عند توزيعها على الفقراء فقط. وثانيًا، النظر إلى الفقراء على أنهم جماعة متجانسة.

من ناحية ثانية، تحدثت دراسات أخرى عن أثر الزكاة في الاستهلاك والاستثمار معًا، دون إبداء رأي محدد حول أي الأثرين أهم. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مصرف الزكاة على الفقراء وإن كان له بعض الأثر في الاستهلاك، إلا أنه يؤثر إيجابيًا بشكل أكبر بكثير في حجم الاستثمار المستقل.

12	**أحمد فرّاس العوران** **تجربة الدولة الإسلامية ونشأة السوق: التحدي والاستجابة، دراسات/ سلسلة العلوم الإدارية، 1998م، المجلد 25، العدد 7، الصفحات 10.**

تهدف الدراسة إلى مناقشة آراء (كارل بولاني) وغيره القائلة بأن السوق الصانعة للأسعار لم تسيطر تاريخياً على توزيع الموارد الاقتصادية إلا خلال القرن الثامن عشر فقط، وفي أوروبا تحديدًا؛ مما يعني أن النشاط الاقتصادي في دول المشرق -بما في ذلك الدولة الإسلامية- لم يتم من خلال مؤسسة السوق.

وتنطلق الدراسة من التجربة التاريخية للدولة الإسلامية للتعرف على البناء المؤسسي الذي دار من خلاله النشاط الاقتصادي.

وقد بينت الدراسة أن الشروط المذكورة لا تُعدُّ كافية لقيام السوق تاريخيًا، ولا بد من إضافة شرطين آخرين قامت الدراسة بشرح الأسباب الموجبة لهما. وتؤكد الدراسة على أن التنظيم المؤسسي المسؤول عن النشاط الاقتصادي خلال فترة الحكم الإسلامي كان بالتأكيد سوقاً صانعة للأسعار، إلا أنها ليست كذلك بالمفهوم الرأسمالي، بمعنى أنها لم تكن سوقاً ذاتية الضبط، أي سوقاً حرة لا مكان للدولة فيها.

13	**أحمد فرّاس العوران** **سر التفصيل في مصارف الزكاة - نظرة اقتصادية، دراسات/ سلسلة العلوم الإدارية، 1997م، المجلد 24، العدد 2، الصفحات 7.**

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير سر التفصيل (الذي يعني الحكمة) في تعرض القرآن الكريم بالتفصيل لأوجه إنفاق حصيلة الزكاة كما جاء في آية الصدقات، على العكس من تعرضه لأوجه تحصيل الزكاة وذلك من وجهة نظر اقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن التفصيل المعنيّ إنما جاء نابعًا من طبيعة الدور التحويلي للملكية الذي تؤديه عملية الإنفاق. إن كون الأموال المجبية ذات ملكية عامة يجعلها تفتقر إلى الحماية التلقائية الدائمة التي تتمتع بها الأموال الخاصة؛ مما يجعلها عرضة للأهواء لو ترك البيان الإلهي التفصيل فيها، الأمر الذي لا يضمن تحقق الهدف الإسلامي الأعلى، أي بناء وتنمية مجتمع يتمتع بالاستقرار والعدالة؛ لعدم إمكانية تحقق الأهداف الفرعية.

14	**أحمد محمد السعد** **أحكام التعامل ببطاقة الائتمان في الشريعة الإسلامية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 2005م، المجلد 20، العدد 5، الصفحات 33.**

هذه الدراسة بعنوان أحكام التعامل ببطاقة الائتمان في الشريعة الإسلامية، وهي تهدف إلى بيان أحكام التعامل ببطاقات الائتمان المصرفية التي أصبحت أداة عصرية ووسيلة للدفع، فكان لابد من الوقوف على الحكم الشرعي في التعامل ببطاقة الائتمان، وحكم العلاقات التعاقدية الناشئة عن التعامل بها.

وخلص البحث إلى أن العلاقات التعاقدية الناشئة عن التعامل بها متعددة، إلا أَنَّها تنحصر في عقدي الوكالة والكفالة، ويمكن أن يقترن معهما عقد حوالة أو صرف، وإذا كان حامل البطاقة لا رصيد له في الحساب وسدَّ عنه البنك التزاماته تنشأ علاقة جديدة، وهي القرض، أي أن هذه العقود جائزة منفردة، فيمكن أن تصبح مجتمعة إلا إذا اقتصر حاملها على عمليات الاقتراض فقط وتقاضى البنك نسبة زائدة في قيمتها عن التكلفة الحقيقية لخدمة القرض فيكون قد وقع في الربا.

15	**أحمد محمد السعد** **الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد، مجلة مؤتة للبحوث، 2002م، المجلد 17، العدد 8، الصفحات 26.**

جاء هذا البحث ليبين الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد من خلال علاقة الوقف بالسلوك الاقتصادي الذي ينبني على متغيرات تتمثل في السلوك الادِّخاري والملكية والمنفعة.

ويبين -أيضًا- علاقة الوقف بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك وسد الحاجات الأساسية التي تشكل الدورة الاقتصادية المتكاملة؛ ليقوم الوقف بتفعيلها في الاتجاه الإيجابي بتحقيق مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

ويرى الباحث أن الوقف مؤسسة غير ربحية، لكن يمكن القيام ببعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق بعض الأرباح للإسهام في النفقات التي يحتاجها جهاز الوقف

بصفة مستمرة. ويُعَدُّ الوقف من أهم الأدوات المساعدة التي شرعها الإسلام للمشاركة في ضمان الضروريات الأساسية باعتبار أن هذه الضروريات غير مقصودة بذاتها، وإنما هي مقصودة لحفظ النوع الإنساني، وأهم هذه الضروريات التي يدعمها نظام الوقف هي: المطعم، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، وإنشاء الطرق والجسور.

16	**أحمد محمد السعد، وياسر الحوراني** **المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث، 2000، المجلد 15، العدد 1، الصفحات 21.**

تتناول الدراسة دور المرأة في قوة العمل ودلالاته الاقتصادية وفقاً لمعطيات المنهج الإسلامي. وقد ركزت على تحليل علاقة المرأة وإسهاماتها بقوة العمل، وعملية استبعاد دور المرأة ونشاطها المنزلي من حسابات الدخل القومي، وتوضيح أبعاد الرؤية الإسلامية لعمل المرأة بالوقوف على دلالات النص القرآني لثلاثة متغيرات مهمة هي: الصلاح؛ والإيمان؛ والثواب، وسبر أغوار العلاقة بينها وبين عمل المرأة بالإشارة إلى النموذج العلمي للمجتمع الإسلامي، وتقييم الموقف الاقتصادي من خروج المرأة للعمل في نطاق السوق، وتحليل النتائج المترتبة عليه من جهة الاستثمار واقتصاد الأسرة والبطالة.

نتائج الدراسة الرئيسة: أهمية دور المرأة في النشاط الأسري باعتبارهِ أصلاً من أصول الفطرة الإنسانية، وأن ثمة اختلالات هيكلية محتملة تلحق بسوق العمل من جراء مشاركة المرأة فيه إلى جانب الرجل، وأهمها: تدني الأجور، وتسريح العمال، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، واختلاف التركيب العمري للعمل، والحدّ من الاستثمار الأمثل في المورد البشري للفترة طويلة الأجل.

17	**أحمد نوري زيادات** **تغليب مصلحة البائع على مصلحة المشتري في عملية الاعتماد المستندي، دراسات/ علوم الشريعة، 2002م، المجلد 29، العدد 1، الصفحات 16.**

قُسِّمَتْ هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مزايا الاعتماد

المشتركة بالنسبة للبائع والمشتري، وتناولَ المبحث الثاني مزايا الاعتماد بالنسبة للبائع فقط، وتناول المبحث الثالث التفاوت في المزايا، والحماية التي يوفرها الاعتماد لكلٍّ من البائع والمشتري، والعوامل التي تؤثر في قرار استخدام الاعتماد من عدمه.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الاعتماد المستندي ليس الوسيلة الفضلى وفاءً بالنسبة للمشتري، وأن المشتري لا يقبل عادة الوفاء بوساطة اعتماد مستنديٍّ إلا إذا أصر البائع على ذلك وكان المشتري مضطراً للقبول بشروط البائع، إذ إن المزايا والحماية التي يوفرها الاعتماد للبائع أكثر بكثير من تلك التي يوفرها للمشتري. وتبين -أيضًا- أن أهم العوامل التي تؤثر في قرار استخدام الاعتماد هي: المركز التفاوضي للأطراف، ودرجة الثقة بينهما، ومستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين دولهما، والاستقرار السياسي والاقتصادي لدولة المشتري.

18	**أحمد ياسين القرالـة** **حكم الهبة وموانع الرجوع فيها في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2005م، المجلد 32، العدد 1، الصفحات 12.**

الهبة عقد تبرع مندوب إليه؛ لما له من آثار نفسية واجتماعية، ولكونها تبرعًا محضاً يعطي فيها أحد العاقدين للآخر ولا يأخذ منه شيئاً؛ لذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها لا تتم ولا تلزم إلا بالقبض، أما قبل القبض فهي غير لازمة، وأما بعد تسليمها فإنها تصبح لازمة عند الجمهور، خلافاً للحنفية الذين يرون أنها تبقى غير لازمة حتى بعد تسليمها. ويجوز للواهب أن يرجع فيها، إلا إذا وُجِدَ مانعٌ يحول دون ذلك، فإذا وُجِدَ المانعُ أضحت لازمة. وهذه الموانع نوعان: موانع ابتدائية، كهبة الزوج لزوجته، أو لذي رحم محرم، والهبة لأجل الصدقة، والهبة بعوض، وموانع طارئة، وذلك مثل: موت أحد العاقدين، أو هلاك الموهوب، أو خروجه عن ملك الموهوب له، أو زيادته زيادة متصلة.

19	**آدم نوح القضاة** **أحكام غير المسلمين في نظام الوقف الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 4، العدد 2، الصفحات 22.**

يتناول هذا البحث المسائل الفقهية التي تتعلق بغير المسلمين في باب الوقف، وقد قام الباحث بجمع أقوال الفقهاء في هذه المسائل من المصادر الفقهية المعتمدة، ثم قام بدراستها وفق ما تقتضيه منهجية الدراسات الفقهية المقارنة. وانتهى الباحث إلى أن نظام الوقف الإسلامي عالج بوضوح الأحكام التي تتعلق بغير المسلمين من ذميين ومستأمنين ومرتدين وحربيين، سواء أكانوا واقفين أو موقوفاً عليهم، إذ يلاحظ اتفاق الفقهاء على إفساح المجال أمام المسلمين ليشملوا بأوقافهم غير المسلمين من أهل الذمة، كما يلاحظ -أيضاً- اتفاقهم على تصحيح الأوقاف الصادرة من أهل الذمة في الدولة الإسلامية، شريطة ألا تتعارض هذه الأوقاف مع النظام الإسلامي العام. يرى الباحث أن إحياء ثقافة الوقف وتعميمها بين المسلمين وغير المسلمين محلياً ودولياً يسهم في تعزيز روابط التعاون الإنساني المشترك، شريطة انضباطها بالأحكام الشرعية التي تحفظ لهذا التعاون توازنه واستمراره.

20	**آدم نوح القضاه** **نحو نظرية إسلامية في الوقاية من الفساد الإداري والتعامل مع تبعاته، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 2، العدد 3، الصفحات 20.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مبادئ التشريع الإسلامي في الوقاية من الفساد الإداري والتعامل مع تبعاته المالية والإدارية.

وتتناول هذه الدراسة أهم التدابير الشرعية في سبيل وقاية الفرد والمجتمع والنظم الإدارية من الفساد الإداري، كما تتناول الأسس التي يتعامل من خلالها الفقه الإسلامي مع الأشخاص الفاسدين إداريا، والتبعات المالية والإدارية المترتبة على سلوكهم.

توصلت هذه الدراسة إلى وضع الإطار النظري العام الذي يمكن من خلاله

دراسة هذه الموضوعات، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، بما يبرز جهود الفقهاء المسلمين في هذا المجال، ويسهم في تحديد المعالم الشرعية له. ومن النتائج أنه لم يتفق الباحثون المعاصرون على وضع تعريف موحَّدٍ للفساد الإداري، رغم اتفاقهم من حيث الجملة على أهم التصرفات والسلوكيات الإدارية التي تدخل فيه، وهذا يعود إلى أسباب عديدة، أهمها: اختلاف مناهج البحث ومرجعياته.

21	**إسماعيل أبو شريعة، ورياض المومني، وياسر الحوراني** **اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، أبحاث اليرموك / سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999م، المجلد 15، العدد 2، الصفحات 23.**

تتناول هذه الدراسة موضوع اقتصاديات الفقر من منظور إسلامي، وتهدف إلى بيان الموقف الإسلامي من مشكلة الفقر، ومدى قدرة الإسلام على التخلص من حدَّة هذه المشكلة، وإسهامه في أسباب اليسر والرخاء للحياة الإنسانية وحفظها من الهلاك والضياع.

تتعرض الدراسة بداية إلى مشكلة الفقر تعريفًا ومفهومًا، ثم إلى أسباب الفقر ومحدداته وآثاره الاقتصادية، ثُمَّ إلى المعايير الاقتصادية للفقر، ومن ثم تتعرض إلى سياسة الإسلام في علاج هذه المشكلة.

وقد أبرز هذا البحث جانب التشريع الإسلامي الذي يقضي بحتمية تطويق المشكلة باعتماده على ثلاث أدوات منهجية، تتضمن هذه الأدوات جانب السياسة الوقائية والسياسة العلاجية والسياسة التكميلية، حيث بينت الدراسة مرتكزاتها وأساليبها. وتناولت -أيضًا- التطبيقات الوطنية للحدِّ من الفقر.

وخلصت الدراسة إلى تقرير مبدأ حق الكفاية لجميع أفراد المجتمع.

openkan.com

22	**إسماعيل محمد بريشي** **الوضيعة في الشركات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دراسات/ علوم الشريعة، 2009م، المجلد 36، العدد 1، الصفحات 21.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضعية في الشركات، ودراسة أحكامها في الفقه الإسلامي.

إنَّ أهمية دراسة الوضيعة على رأس المال في الشركات عموماً، وفي شركات العقود خصوصاً لا تخفى على كل ذي لب؛ لما تتضمنه من أحكام يتوصل الباحث من خلال جمعها إلى إلقاء الضوء على عظمة الفقه الإسلامي وواقعيته واستجابته للحاجات الإنسانية المتجددة جميعها، ووضعه الحلول لما يستجد من نوازل ووقائع، آخذاً بعين الاعتبار تحقيق مبدأ التوازن بين أطراف العقد، بما يحقق العدالة ويجلب المصالح لهؤلاء الأطراف. وقد حاولت هذه الدراسة بيان أحكام الوضيعة المتعلقة برأس المال في الشركة، ومدى تأثيرها أو تأثير اشتراطها، وما ينبثق عن ذلك كله من أحكام تتعلق بضمانها، وعلاقة ذلك كله بأطراف العقد، وكل ذلك بإيجاز غير مخل يتناسب وطبيعة البحث وأهميته.

23	**الحبيب الجنحاني** **سياسة الخلافة الأموية تجاه المغرب، ولاسيّما في الميدان، دراسات / سلسلة علوم الشريعة والقانون، 1978م، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 12.**

تتناول هذه الدراسة القضايا التي تشير إليها النصوص حول السياسة الاقتصادية والمالية للإدارة الأموية في المغرب، ومنها: أهمية الغنائم والهدايا التي يرسل بها الولاة إلى المشرق، والسبي، وسياسة تخميس البربر؛ لضمان مورد قادر وثري لبضاعة ثمينة من بضائع العصر، الرقيق، وقد أصبحت الحاجة إليه ملحة نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

أما في ميدان السياسة الجبائية فمن المعروف أن هذه القضية أصبحت تمثل سمة بارزة في سياسة الخلافة الأموية بصفة عامة، فبعد أن توقف تدفق الغنائم على مركز

الخلافة بتوقف الفتوحات، في الفترة التي ازدادت فيها تكاليف بناء جهاز الجديدة، ولا سيما تكاليف الجند، بدأ عندها البحث عن موارد مالية جديدة بِسَنِّ نظام جبائيٍّ مرهق، يعتمد أساساً على الخراج والجزية.

24 **محمود إبراهيم الخطيب**
حقوق الطفل المالية في الإسلام، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2010م، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 30.

جاء هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية: من الطفل؟ ما الحق المالي؟ ما الحقوق المالية التي أمنَّها الإسلام للطفل، والتي يجب أن تُؤمَّن لجميع الأطفال في الوقت الحاضر؟

حقوق الطفل المالية في الإسلام تبدأ قبل أن يخرج الطفل للحياة، وهو جنين في بطن أمه، ومن ذلك تأمين وسائل الحياة المادية له، وهذه الحقوق تتمثل في حقه في التملك، حقه في الميراث والوصية والوقف والهبة والهدية والعدل والعطية للأولاد والدية. والحجر على الطفل لصالحه، وحفاظًا على ماله، وتأمين النفقة له من طعام ومسكنٍ وحضانةٍ وكسوة، وإنْ كان ذا مال أن ينميَ ماله ويحافظ عليه، وتتاح له فرصُ العمل إن كان بحاجة إلى ذلك، مع عدم استغلاله اقتصاديًا إذا عمل، وتأمين الضمان الاجتماعي له، وأن يؤدي عنه وليه الواجبات والحقوق المالية، ويُعُقَّ عنه، ويُحصِّلَ له حقوقه المالية.

25 **أيمن عبد الحميد البدارين**
أثر الكلفة الإنتاجية في التخفيف من زكاة الثروة الزراعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009م، المجلد 5، العدد 3ب، الصفحات 31.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الكلفة الإنتاجية في التخفيف من زكاة الثروة الزراعية. فقد اعتبر الرسول الكريم ﷺ أن سقيَ المزروعات بآلة ينقص الزكاة الواجبة فيها إلى النصف، فهل هذا الضابط الوحيد في التخفيف من الزكاة، أم ثمة تكاليف إنتاجية أخرى توثر في التخفيف من الزكاة، كشراء الماء والأسمدة والمبيدات وحفر

الآبار وأجرة العمال؟ وهيَ قضية فقهية لها آثارها الاقتصادية الهائلة في الاقتصاد المعاصر للأمة الإسلامية، لاسيَّما في مجال تشجيع التوجه للإنتاج الزراعي، وتنمية محافظ الزكاة اختلف الفقهاء فيها ما بين مانعٍ ومُبيحٍ ومُفصِّل؛ فعملت هذه الدراسة على محاولة استقراء آراء الفقهاء، ودراسة أدلتهم ومحاولة المقارنة بينها. وترجح هذه الدراسة أن للكلفة الإنتاجية أَثرًا في التخفيف من الزكاة إلى نصف العشر وفق شروط تضبط العملية.

26	**جابر الحجاحجة** **شروط ضمان العيوب في الفقه الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2010م، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 17.**

تناولت الدراسة مسألة ضمان العيوب في الفقه الإسلامي من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، مثل: هل تضمن العيوب التي توجد في السلع المبيعة مطلقًا أم أنَّ هناك شروطًا لا بد من توافرها؟ هل يشترط في العيب أن يكون خفيًا لثبوت حق خيار العيب ؟ هل يشترط في العيب أن يكون قديما ليثبت الحق في الرد بالخيار؟ هل يشترط في العيب أن يكون عيبًا مؤثرًا لثبوت حق الرد بالخيار؟ هل لاشتراط البائع البراءة من كل عيب في المبيع تأثير في سقوط حق خيار العيب؟

وذلك من خلال ذكر الشروط التي ينبغي توافرها في العيوب التي يمكن أن توجد في السلع المعيبة حتى تكون مضمونة، وهذه الشروط هي: أن يكون العيب قديماً، وأن يكون العيب مؤثراً ينقص قيمة المبيع، وأن يكون العيب خفياً لم يعلمه المشتري، وأن لا يشترط البائع البراءة من العيوب التي يمكن أن توجد في المبيع.

27	**حسين محمد سمحان** **أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2004م، المجلد 4،العدد 4، الصفحات 17.**

تُعَدُّ عملية قياس الربح وتوزيعه بشكل عام في جميع المنشآت الهادفة إلى الربح

من أهم وظائف علم المحاسبة المالية، كما تُعَدُّ هذه العملية في المصارف الإسلامية من العمليات التي تختلف فيها هذه المصارف بشكل واضح؛ ويعود ذلك لاختلاف الأسلوب الذي تتبعه في خلط أموال المضاربة.

وتحاول الدراسة الإجابة عن مسألة تأثير خلط رأس مال المضاربة في عملية قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، وكيف يتم ذلك؟

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من الأفضل للعمل المصرفي الإسلامي اتباع أسلوب موحَّد من قبل المصارف الإسلامية في خلط أموال المضاربة؛ لتسهل عملية المقارنة والتطوير والتحسين في أداء المصارف الإسلامية، ويفضل أن يكون هذا الأسلوب الموحَّد أسلوبَ خلط الجزء السائل من أموال المصرف الإسلامي بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، مع إعطاء أولوية الاستثمار لأصحاب الحسابات الاستثمارية.

28	**حمد فخري عزام** **حكم اجتماع العقود في صفقة واحدة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2007م، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 18.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية لاجتماع أكثر من عقد في صفقة واحدة، إذ انتشرت في العصر الحاضر ظاهرة العقود المركبة المبنية على اجتماع أكثر من عقد في صفقة واحدة في كثير من المعاملات المالية والمصرفية. وللوصول إلى الأحكام الشرعية الخاصة بهذه المسألة، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مدى صحة ثبوت حديث النهي عن بيعتين في بيعة؟ وما تفسير هذا الحديث؟ ما حكم اجتماع أكثر من عقد واحد؟ ما الآثار التي تترتب على اجتماع أكثر من عقد في عقد واحد؟

ويعود بيان حكم اجتماع أكثر من عقد في صفقة واحدة إلى أحاديث نبوية عدَّة، أهمها النهي عن بيعتين في بيعة. وقد تباينت آراء العلماء في تفسير هذا الحديث على أقوال عدَّة، وتوصلت هذه الدراسة إلى جواز اجتماع أكثر من عقد في صفقة واحدة ما لم يترتب على اجتماعها محظور شرعي.

29	**خالد إسماعيل نايف الحمداني** **النظام المصرفي في الدولة الإسلامية – دراسة تاريخية، مجلة إسلامية المعرفة،2001م،العدد 23، الصفحات 14.**

جاءت هذه المحاولة في التاريخ الاقتصادي لإبراز الأثر الاقتصادي للصيارفة في الدولة الإسلامية منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري.

ويجد الباحث معلومات متناثرة عن الصيرفة في كتب التاريخ العام، ومعلومات أكثر في كتب النظم المختلفة، لاسيَّما الإدارية والمالية.

ونظرًا لأهمية الموضوع، والرغبة في مواصلة جهد من سبق، جاء هذا البحث لإبراز قضية مهمة في التاريخ الاقتصادي تتبع فيها المعنى اللغوي والاصطلاحي للصيرفة والصيارفة والصراف، ثم تناول البحث التطور التاريخي للصيرفة، وأنواع الصيرفة في الدولة الإسلامية، والمهام التي تكفَّلَ بها الصيارفة. كما تناول البحث اهتمام مسؤولي الدولة الإسلامية بالصيرفة، وأثر الصيرفة في استقرار النشاط الاقتصادي وازدهاره في الدولة الإسلامية.

وبذلك كانت المصارف بمثابة حلقة وصل اقتصادية بين المدن الإسلامية.

ويمكن القول من خلال الاعتماد على وظيفة الصيرفة إنّها قريبة الشبه بالبنوك والمصارف الحديثة.

30	**خليل الرفاعي** **تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، 2006م، المجلد 9، العدد 1، الصفحات 23.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية، إذ تعتبر الرقابة الداخلية الرشيدة بمثابة خط الدفاع الأول عن المصارف الإسلامية إذا ما أحكمت تحصين أدواتها من خلال الالتزام بالمعايير

الائتمانية الدولية، وتعليمات البنوك المركزية، التي تهدف إلى زيادة قوة المراكز المالية للبنوك بشكل عام، وللبنوك الإسلامية بشكل خاص.

فجاءت هذه الدراسة لتؤكد أهمية دور الرقابة على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية وذلك من خلال تصميم استبانة من قبل الباحث تخص هذا الموضوع، وتوزيع هذه الاستبانة على عينة شملت موظفي البنك الإسلامي وموظفي البنك العربي في الأردن. وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد على متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة ، وعلى تمتع النظام الرقابي بمزايا وتسهيلات كافية، تضمن حماية النظام المصرفي من عواصف الإفلاس.

31	**ذياب عبد الكريم عقل** **الأسباب العامة لانتهاء الشركة في الفقه الإسلامي، دراسات/ علوم الشريعة، 2004م، المجلد 31، العدد 1، الصفحات 11.**

هذا بحث متواضع في أسباب انتهاء الشركات في الفقه الإسلامي، يهدف إلى التعرف على هذه الأسباب بشكل تفصيلي، من خلال مناقشة الجزئيات الفقهية التي بحثها الفقهاء قديمًا وحديثًا، والوصول إلى الرأي الراجح في هذه المسائل، فمما هو معلوم أَنَّ ثمة أسبابًا عامة هي المقصودة في هذا البحث، وهنالك أسباب خاصة، قد تختص بنوع من الشركات أو أكثر.

وقد بدأ هذا البحث بالتمهيد، تم التعريف بمفهوم الشركة لغة واصطلاحاً بإيجاز، ثم تم تقسيم البحث إلى ستة مباحث، تناول كل مبحث منها سببًا من الأسباب العامة لانتهاء الشركة في الفقه الإسلامي، مع بيان الآثار والأحكام الخاصة المترتبة على كل سبب، وتم دعم جميع الأقوال بنصوصٍ من الكتاب والسنة وكتب الفقهاء وأمهات المراجع.

32	**رياض المومني** **وظائف الدولة الاقتصادية "فترة صدر الإسلام"، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، 1989م، المجلد 5، العدد 4، الصفحات 23.**

تتناول هذه الدراسة الوظائف الاقتصادية الأساسية للدولة في صدر الإسلام استنادًا إلى أصول الشريعة. ومن أهم مواطن التدخل التي قامت الدراسة بتحليلها والتركيز عليها ما يأتي: الملكية الخاصة، والملكية العامة، وسوق العمل، والحقوق الطبيعية للحياة، والتوازن الاقتصادي، والتجارة، والتنمية الاقتصادية.

وقد استنتجت الدراسة أن الدولة الإسلامية تتدخل في مواطن ضرورية بحدود معينة، ولكن تبقى الحرية الفردية أساساً للنشاط الاقتصادي، وذلك ما يجعل من النظام الاقتصادي الإسلامي نظامًا فريدًا لا رأسماليًا ولا اشتراكيًا.

إن تدخل الحكومة الإسلامية في مواضع ضرورية في حدود معينة، مع بقاء الحرية أساساً للنشاطات الاقتصادية، يوجد نظاماً فريداً ومستقلاً. وتبين الدراسة أن الحرية الفردية والتدخل الحكومي أصلان متوازيان مقيدان، وكلٌّ منهما يُكمِّل الآخر، ولكلٍّ مجاله، وكلاهما يهدف إلى تحقيق العدالة، ومنع الظلم، وتحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي.

33	**زكريا محمد القضاة** **بيت المال في عصر الرسول ﷺ، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1988م، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 23.**

يرصد هذا البحث بدايات نشوء المال العام للدولة الإسلامية منذ تأسيسها في المدينة، والتشريعات القرآنية والنبوية المنظمة لإيرادات الدولة ونفقاتها، ويبين أنواع هذه الإيرادات والنفقات حسب الأحكام الشرعية التي كانت تواكب الوقائع، مثلما يبين النظم الإدارية التي كانت متبعة في تحصيل الأموال العامة وإنفاقها.

وتبين الدراسة أن الأموال العامة كانت تحصى وتضبط تحت إشراف الرسول ﷺ أو من يُنيبهُ. وكان ولاة الأقاليم مُفوَّضين بجمع الأموال وإنفاق ما تقتضيه الحاجة أو الأحكام الشرعية منها، ثم يقومون بإرسال الفائض إلى الرسول عليه السلام في عاصمة الدولة؛ إذ كانت هناك أماكن خاصة لحفظ الأموال العامة في العاصمة إلى أن يتم إنفاقها في وجوهها.

وقد خلص الباحث إلى أن التشريعات المتعلقة بتنظيم المال العام قد تكاملت زمن الرسول، وأن الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه التشريعات هي الدولة.

34	**زياد أبو حماد** **ترشيد استهلاك الأسرة في الكتاب والسنة، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2001م، المجلد 28، العدد 1، الصفحات 12.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان هدي الكتاب والسنة في مجال ترشيد استهلاك الأسرة، القائم على أساسٍ من الاعتدال والتركيز على الأساسيات؛ فمما لا شك فيه أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وإصلاحُها إصلاحٌ للمجتمع، كما أن ترشيد الاستهلاك فيه حل لجميع المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعصف بالمجتمعات المعاصرة.

ولتحقيق أهداف البحث يبدأ البحث بعرض مظاهر هذا الترشيد في الكتاب والسنة من خلال عرض النصوص القرآنية والنبوية التي تتناول أبرز موضوعات الاستهلاك، كالمأكل والمشرب والملبس والأثاث، واستغلال كل ما يمكن الافادة منه، وتفسير هذه النصوص وتحليلها، واستنباط الأحكام والقواعد والسياسات التي تنظم حياة المجتمع، وتعمل على الترشيد في استخدام الموارد بما يؤدي إلى تقليل الهدر والفاقد، وتجنب التبديد والاستنزاف؛ من أجل المحافظة على الموارد صالحة لخدمة الأجيال في الحاضر والمستقبل.

35 **زياد الدغامين**
الأمن الاقتصادي في القران الكريم –دراسة موضوعية، دراسات/ علوم الشريعة، 2003م، المجلد 30، العدد 1، الصفحات 20.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الخطوط العريضة لما يسمى اليوم بالأمن الاقتصادي في ضوء النصوص القرآنية. وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث بعرض النصوص القرآنية الخاصة بمصطلح الأمن عامة، والأمن الاقتصادي بشكل خاص.

وجاءت في ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن، والأعماق التي وصل إليها هذا المفهوم، وَبيَّنَ المبحث الثاني ضرورة الأمن الاقتصادي، وأهميته في الحياة الإنسانية، وكونه مما امتن الله به على الأمم السابقة، وما يترتب على فقدان الأمن الاقتصادي من تعطيل لكل ميادين النشاط الإنساني، في حين عرض المبحث الثالث للسنن الإلهية التي يتحتم بوجودها والعمل بمقتضاها تحقيق الأمن الاقتصادي، واتجهت هذه السنن إلى الإنسان لبنائه ظاهرًا وباطنًا، والى الكون لاستغلال موارده، وتسخير ظواهره بما يوافق شرع الله لتحقيق سعادة الإنسان في الحياتين، وخلصت الخاتمة إلى إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

36 **سعيد الحلاق**
عقلانية المستهلك من منظور إسلامي، أبحاث اليرموك / سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1994م، المجلد10، العدد 3، الصفحات 10.
(كتب البحث أساساً باللغة الإنجليزية).

ينبعث سلوك المستهلك في المجتمع الإسلامي من قيم ومبادئ مختلفة تماماً عن تلك القيم والمبادئ التي تسود المجتمع غير الإسلامي. إن الفرد المسلم في المجتمع الإسلامي لا يعمل على تحقيق منفعته في هذه الدنيا فقط، وإنما يعمل على تحقيق الفلاح والفوز في الحياة الأخرى؛ ولهذا فإننا نجد أن المسلم يرغب في التخلي عن قدر ما من الاستهلاك في هذه الدنيا لإثراء حياته الأخرى.

يأتي هذا البحث كمحاولة لبيان أن مشكلة تعظيم المنفعة الناجمة عن استهلاك سلعتين، سوف تواجه الإنسان المسلم كما هو الحال بالنسبة للإنسان غير المسلم، بمعنى أن قضية تعظيم المنفعة تنطبق في حالة الإنسان المسلم وغير المسلم على حدٍّ سواء، آخذًا بعين الاعتبار أن نية المسلم مختلفة، بعد الإنفاق في سبيل الله؛ وذلك لأن المسلم يوجه جزءًا من دخله لإنفاقه في سبيل الله.

37	**شوقي أحمد دنيا** **بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، 2002م، العدد 27، الصفحات 16.**

تهدف هذه الورقة إلى طرح بعض الجوانب المنهجية في الاقتصاد الإسلامي، وعلى وجه التحديد:

- موضوع علم الاقتصاد الإسلامي: أهو السلوك الاقتصادي للمسلم؟ أم هو السلوك الاقتصادي للإنسان؟ وبعبارة أخرى: أهو الظاهرة الاقتصادية مطلقة؟ أم هو الظاهرة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي؟

- وهدف علم الاقتصاد الإسلامي: أهو مجرد الوصف والتفسير والتنبؤ؟ أم هو إضافة إلى ذلك، تقويم السلوك وتعديله؟

- والتنظير في الاقتصاد الإسلامي: أيعتمد على العقل والحس فقط؟ أم يعتمد -أيضًا- على الوحي أو النقل؟

- وعلم الاقتصاد الإسلامي وتعدد الرؤى واحتمالية التعرض للأخطاء.

وعليه فإن هذه الورقة تتناول القضايا الأربع الآتية: موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهدف علم الاقتصاد الإسلامي، والتنظير في الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الإسلامي، وتعدد الرؤى والتعرض للأخطاء.

obeikan.com

38	**صالح العقدة** **القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، 2007م، المجلد 10، العدد 1، الصفحات 12.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على الأخلاق في الإسلام، وما إذا كانت القواعد الأخلاقية صالحة لتكون أساسًا للمعاملات المالية؛ ولذلك تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل القواعد الأخلاقية أساس مناسب للمعاملات المالية؟ هل تنبني المعاملات المالية في الإسلام على قواعده الأخلاقية؟ هل القواعد الأخلاقية الإسلامية مختلفة عن القواعد الأخلاقية لغير المسلمين؟ هل القواعد الأخلاقية الإسلامية أساس مناسب للمعاملات المالية؟

وقد خلصت الدراسة التحليلة إلى أن نهضة المسلمين الاقتصادية مشروطة بالنهضة الاجتماعية، وذلك مرهون بتحقيق قواعد الإسلام الأخلاقية في حياتهم وخصوصًا في معاملاتهم المالية. ولذلك لا يكتفي المسلم بأن تكون معاملاته المالية وحساباته منسجمة مع القواعد المحاسبية المتفق عليها، بل لا بد أن تكون منسجمة مع شرع الله وقواعده الأخلاقية بالدرجة الأولى.

39	**صالح ساري** **الحالة النقدية في صدر الإسلام، أبحاث اليرموك / سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1989م، المجلد 5، العدد 4، الصفحات 12** **(كتب البحث أساساً باللغة الإنجليزية).**

تتناول هذه الدراسة الحالة النقدية التي كانت سائدة في صدر الإسلام منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وحتى نهاية الإصلاح النقدي الذي قام به الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان A.H.86(A.D.705–622)

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى إزالة التناقض، بخصوص تاريخ ظهور الدينار الإسلامي في مرحلته الانتقالية والتداول به في الأسواق، الذي وقع فيهِ علماء النمِّيات، لاسيَّما الغربيون منهم، اعتمادًا على ما ذكره المؤرخون العرب المسلمون في هذا

الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن نفرًا قليلاً من المؤرخين قد نسب ظهور الدينار الإسلامي إلى معاوية بن أبي سفيان، كما أشار إلى ذلك المقريزي، بينما نسبه كثيرون، ومنهم البلاذري، إلى عبد الملك بن مروان.

لقد رجَّحت هذه الدراسة تاريخ ظهور الدينار الإسلامي إلى عهد عبد الملك بن مروان استنادًا إلى دينارين ذهبيين يحملان التاريخ A.H.74. كما بينت الدراسة -أيضًا- السنة الأولى لتعريب كل من الدينار والدرهم الإسلاميين

40	**عباس أحمد الباز** **أحكام بيع الذهب والفضة بواسطة الشيكات في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2006م، المجلد 33، العدد 1، الصفحات 17.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بعمليات بيع الذهب والفضة بواسطة الشيكات، فمما هو معلوم في الفقه الإسلامي وجود شروط خاصة لتبادل الأموال الربوية الستة، ومنها الذهب والفضة، وهذه الشروط حددها النبي ﷺ في الحديث الصحيح، وذلك بأن يكون التبادل مِثْلاً بِمثل، يدًا بيد، هاء بهاء، سواء بسواء، فإذا اختلفت الأصناف فلا بأس بالاختلاف إذا كان يدًا بيد. وقد ورد الحديث بروايات عديدة، فما هي الأحكام المستنبطة منها ؟ لاسيَّما فيما يتعلق بالبيع بواسطة الشيكات المعاصرة؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الشيكات المصرفية التي يتم تداولها في بيع الذهب والفضة وشرائهما إذا استوفت شرائطها المصرفية والقانونية -وعلى رأسها وجود رصيدٍ كافٍ يغطي قيمتها- تكون عندئذٍ نقودًا حكمية، كحال النقود الورقية، وبناء على ذلك فإن بيع الذهب والفضة بواسطة الشيكات يكون صحيحًا؛ لتحقق شرط القبض مع باقي الشروط الأخرى.

41 **عباس أحمد الباز**
حكمة المشروعية الاقتصادية: مفهومها وأثرها في الفتوى والاجتهاد، دراسات/علوم الشريعة، 2009م، المجلد 36، العدد 2، الصفحات 16.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية الاستدلال بالحكمة الاقتصادية المبنية على الآثار والظروف الاقتصادية المحيطة بالمسألة محل الوصول إلى الفتوى أو الحكم الشرعي. وتحاول الدراسة توضيح الضوابط والحدود التي يمكن من خلالها اللجوء إلى الاستدلال بالظروف الاقتصادية، ومن ثم بيان أثر الحكمة الاقتصادية في المشروعية أو التحريم، لاسيَّما فيما يتعلق بالمعاملات المالية المعاصرة، أو المسائل التي يبحثها الفقهاء فيما سبق.

فمما لا شكَّ فيه أن معرفة الفلسفة التشريعية للحكمة الاقتصادية في مسائل المعاملات الشرعية تُعَدُّ من أدوات الاستدلال الفقهي، وهي ضرورية للباحث والعالم للوصول إلى الحق والصواب عند النظر أو الاستدلال؛ ليحصل له السداد والرشاد عند الفتوى والاجتهاد؛ إذ إنَّ معرفة حكمة المشروعية الاقتصادية تمكن من التكييف الدقيق للمعاملة الشرعية، والحكم على المعاملة عند التطبيق من حيث صحة التطبيق أو بطلانه.

42 **عباس أحمد الباز**
احتساب الدين غير مقدور السداد من مقدار الزكاة، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2002م، المجلد 29، العدد 1، الصفحات 11.

الذي يترجح من مجموع آراء العلماء وأقوالهم أن المسامحة بالدين الثابت في الذمة إذا كان غير مرجو السداد – أي كان ميؤوسًا منه – مقابل جعل هذه المسامحة جزءًا من الزكاة الواجبة في مال الدائن غير جائزة؛ لأن سنة رسول الله ﷺ كانت على خلاف هذا الفعل، وكذلك كان خلفاؤه من بعده، ولم يأت عن أحد منهم أنه أذن لأحد من أرباب الأموال أن يحتسب الدين من الزكاة، مع أن الناس كانوا يتداينون في زمانهم في بيعهم وشرائهم؛ ولأن من شروط تحقق الزكاة القبض للمال المستحق للفقير في

مال الغني فإن لم يقبض الفقير نصيبه من مال الزكاة لم يحسب له من مقدار الزكاة، كما أن الدين الثابت في الذمة مقبوض على أنه دين، لكنه غير مقبوض على أنه زكاة، وهو معدوم عند احتسابه زكاة.

43 **عبد الجبار السبهاني**
الأسهم والتسهيم الأهداف والمآلات، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 23.

في هذا البحث نحقيق في الأسهم والشركات المساهمة من حيث هي إطار عقدي مستحدث لعلاقة وحدات العجز بوحدات الفائض، إذ توصل الباحث إلى القول بمشروعية الشركة المساهمة وأنواع من الأسهم، ومع ذلك فمن الملاحظ خروج آلية التسهيم في نطاق واسع من تطبيقاتها عن المقاصد والمصالح المعتبرة، فبعد أن كان التسهيم آلية لتجهيز حجوم رأس المال الكبيرة صار آلية لتفكيك رأس المال الاجتماعي والمشروعات العامة، وبعد أن كان وسيلة لتمويل الاستثمارات الجديدة صار وسيلة لتداول الأصول الناجزة والمضاربة فيها، بل أصبح في ظل العولمة آلية كفؤة لتعبئة رؤوس الأموال المحلية وترحيلها إلى الأسواق الدولية في ظل غياب أي استراتيجية تنموية. وكل ذلك يقتضي ضبط هذه الآلية وربطها بالمقاصد المعتبرة في مجتمع إسلامي، ويؤكد الباحث على أهمية موازنة دور الأسواق المالية والإدارة الاقتصادية وتحصين الدول المسلمة من الخصخصة عبر آليات التسهيم.

44 **عبد الحميد المجالي**
مبادئ ترشيد استهلاك المياه في الفقه الإسلامي، دراسات/ علوم الشريعة، 2005م، المجلد 32، العدد 2، الصفحات 16.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح الأحكام الشرعية الخاصة باستهلاك المياه في الفقه الإسلامي من خلال عرض آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين في القضايا الجزئية الخاصة بترشيد استخدام المياه وأدلتهم والآراء الراجحة حول أهم المسائل ذات العلاقة بالترشيد.

فمن القضايا الملحة محلياً وعالمياً قضية النقص في مياه الشرب في مناطق عدة من العالم، ومنها الأردن. وتسعى جهات عديدة لمعالجة هذه المشكلة بإيجاد مصادر جديدة للمياه مع المحافظة على المصادر القديمة وحمايتها من التلوث ورفع كفاءة استعمالها.

ومساهمة في هذه الجهود المبرورة يتقدم الباحث بهذه الدراسة حول ترشيد استهلاك المياه في الإسلام إيماناً منه بالدور الكبير الذي يتبوؤه الجانب الديني في حياة الناس، وطرحاً لموضوع حيوي فَعّال وحاجة مهمة، تلامس واقع الحياة اليومي، وتثبت قدرة الشريعة الإسلامية على حل مشاكل المجتمعات المعاصرة من منطلق الارتقاء بأساليب التعامل مع المياه، فضلاً عن النظرة الكلية لموضوع الموارد الطبيعية جميعها.

45	**عبد الستار إبراهيم الهيتي** **حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، 2004م، المجلد 19، العدد 6، الصفحات 33.**

يقصد بحماية المستهلك: الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية بهدف تعريف المستهلك بحقوقه عن طريق استصدار تشريعات تحمي المستهلك، فردًا كان أو جماعة، كما يقصد به اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى منع خطر قادم، أو التقليل من حدوثه، أو إنذار مَنْ تُسوِّل له نفسه الإقدام عليه. ومن هنا، فإن حماية المستهلك تعني تضافر جهود أطراف متعددة، تشمل الجهات الحكومية وغير الحكومية؛ لضمان حقوق المستهلك، ومنع التعدي عليها، وتقرير عقوبات رادعة لمن يمارس الاعتداء عليها.

يحدد الاقتصاد الإسلامي منهج الاستهلاك وفقًا لضوابط وقواعد تدعو إلى التوسط في الاستهلاك، وربطه بظروف المجتمع وإمكاناته الاقتصادية، وتحديد أولوياته تبعاً لتلك الظروف، مع التأكيد على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين كافة، وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، والالتزام بالقواعد التشريعية في التحريم والإباحة من خلال الاعتماد في تنظيم الاستهلاك على كلٍّ من السلوك الرشيد للمستهلك بدوافع عقيدته وإيمانه الذي يشمل الجانب الذاتي من جهة، وإجراءات السلطة التنفيذية التي تمثل الجانب الموضوعي والإجرائي من جهة أخرى.

46	**عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني** **اجتهاد عمر بن الخطاب في أرض السواد وصلته بالسياسة الاقتصادية الشرعية، مؤتة للبحوث والدراسات، 2003م، مجلد 18، عدد 5، الصفحات 35.**

تناقش هذه الدراسة الطريقة التي اتبعها عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في توزيع أراضي سواد العراق والأراضي المماثلة لها، وهي تشرح دور الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر، وموقف الفقه الإسلامي من النظام الاقتصادي الحر.

أدرك عمر -رضي الله عنه- أن توزيع الأراضي للمقاتلين سوف يحصر الثروة بيد فئة قليلة من الناس، ويؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في المجتمع، كما أنه سيعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الترفي على حساب الإنفاق الاستثماري مما سيضعف من الثروة الحقيقية في المجتمع. إضافة إلى هذا العمل سوف يضيع جيش المسلمين الذي سيتحول أفراده إلى كبار ملاك للأراضي، كما أنه سيحرم الخزينة من دخل دائم يمكن أن يستفيد منه المجتمع وتستفيد منه الأجيال القادمة.

ولذلك كان نظر عمر الثاقب بأن تبقى الأراضي بأيدي أصحابها الأصليين، ويفرض عليهم الخراج؛ مما سيزيد من الاستثمار، ويضفي مرونة كبيرة للقوانين الإسلامية في تطبيق النصوص الشرعية.

47	**عبد الله علي الصيفي، وبدر علي سليم** **الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها وكيفية توزيع أرباحها، دراسات/ علوم الشريعة، 2010م، المجلد 37، العدد 1، الصفحات 19.**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن حقيقة التخريج الفقهي لعقد الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وأثر ذلك في توزيع الأرباح على المستثمرين.

وللوصول إلى هذا الهدف فقد تناولت الدراسة تخريج عقد الوديعة الاستثمارية وكيفية توزيع أرباحها، كما تناولت الأطراف التي يشملها التخريج، وبينت أثر طبيعة

عمل المصارف الإسلامية في التخريج، واستعرضت آراء المعاصرين في التخريج على الوكالة بأجر، أو على المضاربة، ثم تحدثت عن الصيغة العملية في تخريج العقد على المضاربة وقامت بمناقشتها، ثم تناولت محاولات بعض المعاصرين في تصحيح هذا التخريج، وذكرت الصيغة العملية المختارة لعقد الوديعة الاستثمارية، ثم تناولت بعد ذلك كيفية احتساب نصيب الوديعة في الربح، وكيفية توزيعه؛ فتناولت أسلوب النُمر وبينت حكم العمل به، ثم تناولت أسلوب التقويم الدوري، وبينت الطريقة الحسابية المتعلقة به.

48 **عبد الله منسي العمري**
قراءة في تطور وظيفة المحتسب في المدينة الإسلامية في العصور الوسطى، دراسات/ العلوم الإنسانية، 1995م، المجلد 22(أ)، العدد 1، الصفحات 25.

تمثل وظيفة المحتسب إحدى الوظائف الحكومية المهمة في المدينة الإسلامية في عصر الدولة الإسلامية، إذ ركز دورها في بدء ظهورها على النواحي الاقتصادية بشكل أساسي، ثم تطور الأمر في العهد العباسي ليصل إلى مراقبة المعارضة الدينية والسياسية التي كانت تتمركز في الأسواق. ومن ثَمَّ فقد نظرت الدولة إلى السوق على أنه مكان غير آمن؛ مما حدا بها إلى فرض نظام صارم المراقبة، تعدَّى حدود ملاحظة النشاط الاقتصادي في المدينة.

تبين الدراسة أن الفقهاء قاموا في العهد العباسي بدور مهم في خدمة الخلفاء العباسيين السُنيين لا يقل أهمية عن الدور الذي قام به دعاة الخلفاء الفاطميين. ولذا وجدنا علماء سنة، كالماوردي والغزالي وغيرهما، يلحون في مصنفاتهم على وظيفة الحسبة، وأهمية دورها في ملاحقة أصحاب البدع، ومراقبة تصرفات أهل السوق وسلوكهم الأخلاقي، ويصبغون هذه المؤسسة بالطابع الديني؛ إذ يعتبرونها من قواعد الأمور الدينية؛ بهدف إعطائها الاحترام والأهمية.

49	**عبد المجيد صلاحين** **التدابير الشرعية لحماية البيئة زمن السلم، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2000م، المجلد 27، العدد 1، الصفحات 19.**

إن أهم خطر تواجهه البشرية هو التلوث البيئي الذي يفوق في خطورته الصراعات الدولية والإقليمية والنزاعات الداحلية؛ ولهذا فإن البشرية بحاجة إلى منهج صحيح في التعاطي مع المشاكل البيئية.

وقد قدم الإسلام الحنيف منهجًا متوازناً في حماية البيئة ومنع تلوثها، من خلال منظومة متكاملة من التشريعات تنتظم الجوانب الفقهية والفكرية والأخلاقية.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الأضواء الكاشفة على التدابير الشرعية في الشريعة الإسلامية في حماية البيئة زمن السلم، وقد كان ذلك من خلال تمهيدٍ، عَرَضَ فيه لمفهومي البيئة والتلوث، ومن خلال أربعة مباحث: عالج في أولها التدابير الشرعية لحماية البيئة البحرية، بينما كان الثاني في المنهج الإسلامي في حماية البيئة البرية ونظافتها، وأما الثالث فقد أفردَهُ لحماية مكونات البيئة البرية، بينما كان المبحث الرابع لبيان التدابير الشرعية في حماية الغلاف الجوي.

وأما الخاتمة فقد أودع فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

50	**عبد المجيد عبد الله دية** **شبهات وردود على بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، 2009م، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 18.**

يناقش هذا البحث بعض الشبهات التي ذكرت من قبل الباحثين حول بيع المرابحة كما تطبقه المصارف الإسلامية اليوم، وهذا النوع من البيوع هو من بيوع الأمانة التي بيَّنها الفقهاء في تراثنا الفقهي، تنسيق وطبق في المصارف الإسلامية المعاصرة، وانتشر

تطبيقه انتشارًا واسعًا في عالم اليوم، وقد أثار بعض المعاصرين شبهات على الطريقة المتبعة في المصارف الإسلامية التي تطبق بيع المرابحة، منها: أن هذا البيع هو من بيع ما ليس عندك، وبيعتان في بيعة، وبيع ما لا يضمن، وبيع عينة، وأن الزيادة في ثمن السلعة قائمة على أساس الفائدة الربوية، وغيرها، وقد قام الباحث بمناقشة هذه الشبهات، والرد عليها، وتوجيهها، وبيان ضوابطها المختلفة، وتوصل الباحث إلى أن بيع المرابحة بيع صحيح جائز، وأوصى المصارف الإسلامية بضرورة مراعاة هذه الشبهات بوضع الضوابط الشرعية المناسبة للمعاملات المالية.

51	**عبد الناصر أبو البصل** **منهج الفتوى في أحكام المعاملات المعاصرة، مجلة أبحاث اليرموك، 2002م، المجلد 18، العدد 4أ، الصفحات 22.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمنهج التوصل إلى الفتوى في المعاملات المعاصرة، وبيان خطواته وسماته العامة، لاسيَّما في المسائل المعاصرة التي لم تبحث سابقًا.

ويُعَدُّ فقه المعاملات -بأنواعها المختلفة- العمود الفقري للتشريعات التي تحكم العلاقات في المجتمع، كالقانون المدني سواءً بسواءً، وبما أن المجتمع يتسم بالحركة والتطور والتجدد فإن المعاملات التي تدور بين الأفراد ستتجدد وتتطور بتطور المجتمع، وهذه سنة الله في الحياة.

وفي هذا العصر تسارع نمو المجتمعات، وتقدمت العلوم على اختلاف أصنافها ومجالاتها، فتغيرت الظروف، وابتكرت معاملات جديدة، واستحدثت صيغ وعقود لم تعرف في السابق؛ مما استدعى إصدار تشريعات تحكمها وتنظمها في معظم دول العالم.

لهذه الغاية قُسم البحث إلى مطلبين وخاتمة:

المطلب الأول: التعريف بمنهج الفتوى واتجاهات المعاملات المعاصرة.

المطلب الثاني: السِّمات العامة لمنهج البحث في أحكام المعاملات المعاصرة.

52	**عدنان الصمادي** **الخصخصة ودورها في تقليص القطاع العام في ميزان الإسلام، جرش للبحوث والدراسات، 2003م، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 27.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف الإسلام من الخصخصة، وأثرها في تقليص دور القطاع العام بشكل خاص، وتكمن أهمية هذا البحث في دراسة الأسباب التي دعت دول العالم، ولا سيَّما دول العالم الثالث، إلى انتهاج سياسة الخصخصة لعلاج أخطاء إدارة القطاع العام البيروقراطية المستمدة من إدارة الحكومات المحلية في إدارة اقتصاياتها، وفشلها في توجيه الاقتصاد نحو التنمية بالمعدلات التي كانت مأمولة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سبب هذا الإخفاق يعود إلى فساد نظرة النظام الحر للملكية والتصرف بها، وفساد إداراتها وترهلها، لا سيما وأن علاج الأوضاع الاقتصادية بالخصخصة زاد الطينِ بلَّة، وتضاعفت المديونية، وتفجر التضخُّم، وساد الكساد. وقد حاول الباحث في هذه الدراسة أن يسهم في تقديم وجهة نظر الإسلام في علاج هذه المشكلة.

53	**عدنان الصمادي** **دور الفقه الإسلامي في معالجة التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية "رؤية منظومية "، جرش للبحوث والدراسات، 2002م، المجلد 10، العدد 2، الصفحات 21.**

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أسباب التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية ودور الفقه في معالجته، فالتخلف بأشكالِهِ كافَّة هو انحرافٌ عن منهج الله وسنة رسوله، وسببُ التخلف الاقتصادي هو ترك تطبيق كتاب الله وسنة رسولة، وما استنبطه الفقهاء منهما من أحكام شرعية تصلح لمعالجة مشكلات الناس وإخراجهم من أشكال التخلف كافّة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس للتخلف الاقتصادي هو عدم تطبيق منهج الله وما ينبثق عنه من أحكام شرعية في المجالات كافّة، ومنها المجالات الاقتصادية

والاجتماعية، وما يؤدي إليه من سوء توزيع للثروة، وسوء استغلال للموارد الاقتصادية، وضعف واستكانة وتبعية اقتصادية للدول المتقدمة. وأوصى الباحث بضرورة طرح نظرة الإسلام الاقتصادية، وتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بأجزائهِ وفروعهِ كافَّة؛ من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتقدم والرفاهية للبلدان الإسلامية.

54 علي الزقيلي
حكم استثمارات غير المسلمين في البلاد الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 3، العدد 2، الصفحات 17.

يهدف هذا البحث إلى التعريف بوجهة نظر الإسلام بحكم الاستثمار الأجنبي في بلاد المسلمين، ولاسيَّما أن الإسلام يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما يسعى إلى تحقيق التقدم، وزيادة الرفاهية، ورفع مستوى المعيشة؛ ولذلك فإنه يعطي ولي الأمر الحق في اتخاذ ما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، بشرط أن يكون ذلك موافقاً للشريعة الإسلامية، لا سيَّما وأن الدول الإسلامية في هذا العصر تعاني من نقصٍ في مواردها اللازمة للتنمية حتى أصبحت الحاجة ماسة لهذا الاستثمار.

وقد سلك الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي والوصفي في بيان الحكم الشرعي، وتوصل بعد دراسة الموضوع إلى جملة من النتائج، أبرزها: جواز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في بلاد المسلمين وفق الضوابط الشرعية المحققة لمصلحة المسلمين وتقدمهم وتفوقهم بما لا يؤدي -بأي حال من الأحوال- إلى تكريس التبعية الاقتصادية لغير المسلمين.

55 علي جمعة الرواحنة
منهج عمر بن عبد العزيز في الإصلاح الاقتصادي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 2، العدد 1، الصفحات 23.

يقدم هذا البحث المنهج الذي اتبعه عمر بن عبد العزيز في معالجة الأوضاع الاقتصادية لفترة خلافته، مع أنها كانت فترة وجيزة جدًا قاربت العامين فقط (99-101 هـ) إذا ما قورنت مع خطط التصحيح الاقتصادي في العصر الحديث، ومع ذلك حقق

نجاحًا منقطع النظير، وحقق أهدافه التصحيحية.

فقد عمل ابن عبد العزيز على معالجة الوضع القائم ووقف الهدر المالي؛ فحرر بيت المال من الأعباء المالية الراتبة عليه كاستحقاقات فردية للمتنفذين أوجبها لهم من سبقه من الخلفاء، ورشَّد نفقات القطاع العام والخاص، كما خطَّط لتوسيع موارد الدولة وبناء رأسمالها المستقل، وأعاد توزيع الدخل توزيعًا عادلاً، حتى أصبح المال في العام الثاني في متناول جميع طبقات المجتمع، بل إن أموال الزكاة لم تجد من أصناف المستحقين مَنْ يأخذها في مناطق عديدة من أرجاء الدولة الإسلامية، فحقق بذلك الاستقرار بكل أبعاده، على المستوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

56	**علي جمعة الرواحنة** **محددات الجودة في الفقه الإسلامي وأبعادها التشريعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009م، المجلد 5، العدد 4، الصفحات 20.**

يقدم الفقه الإسلامي معالجات متطورة من حيث المبنى الموضوعي أو المضمون التشريعي، في صون حاجات المجتمع البشرية الجيدة، بعيدًا عن التوظيف غير الشرعي للجودة، كما تطرحها وجهات النظر الوضعية من خلال قاعدة (الغاية تبرر الوسيلة)، وكم تعاني المجتمعات المعاصرة جراء ذلك، ولاسيَّما دول العالم الثالث. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الموضوعي، والمنهج التحليلي؛ وذلك بتلمس معالم الجودة في التشريع الإسلامي، واستخدام شكل الانتشار البياني فيه، والتقنين الفقهي ضمن محددات الجودة في الاستنباط والتطبيق. وكانت أهم نتائج الدراسة ما تميزت به الشريعة الإسلامية في تنوع وسائلها ومسارعة الإنتاج الكمي والنوعي، دونما استعجال الأمر قبل أوانه، وبذلك يتم استثمار جميع الوقت والطاقات كافّة؛ مما ينقل الفعل الصادر إلى جودة عالية، ضمن مجالات الإبداع والإنجاز، وأجواء المنافسة الإيجابية، من خلال الجودة الخلقية في تصويب السلوك الإنساني إلى أرقى مستوياته.

علي محمد الصَّوَّا

57 **الفوارق التطبيقية بين المضاربة في الفقه الإسلامي، دراسات / سلسلة العلوم الإنسانية، 1992م، المجلد 19(أ)، العدد 1، الصفحات 23.**

تبحث هذه الدراسة في الفوارق التطبيقية بين شركة المضاربة في الفقه الإسلامي والمضاربة التي تجري في إطار المصارف والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية المعاصرة. وتحاول الدراسة إيجاد أبرز هذه الفوارق، إذ انتهت إلى تقرير وجود وجوه من الاتفاق، ووجوه من الاختلاف.

غير أن الدراسة أكدت أنَّ وجود الاختلاف لا يخرج المضاربة التي تجري في إطار المصارف الإسلامية عن كونها تتفق مع الشريعة الإسلامية، ولا يخرج عن مبادئها؛ وهذا يرجع إلى طبيعة الأحكام التي قررتها الشريعة في الشركات عموماً من حيث أنها أحكام عامة تركت فيها التفصيلات وجزئيات التطبيق للمتغيرات والمستجدات. ولذلك تفاوتت وتباينت الاجتهادات الفقهية في مسائل المضاربة إلى حدٍّ يمكن القول معه إنه ما من صيغة مستحدثة للمضاربة المشتركة إلا ولها نظير في اجتهاد المتقدمين.

بناءً على ما سبق فإنَّ الدراسة تدعو إلى مزيد من البحث في المضاربة؛ للعمل على تطويرها باعتبارها مبدأً، وتطوير تطبيقاتها بوصفها آلية؛ كي تؤديَ دورها الاقتصادي بصورة أكثر فاعلية.

علي محمد الصَّوَّا

58 **خطابات الضمان كما تجريها البنوك الإسلامية وأحكامها، دراسات / سلسلة علوم الشريعة والقانون، 1996م، المجلد 23، العدد 1، الصفحات 16.**

يعالج البحث خطاب الضمان كما تتعامل به المصارف الإسلامية، ويبين أنه تعهد مكتوب محله استحقاق مبلغ من النقود لحامله عند تقديمه للصرف دون توقف على شرط آخر.

ويرى الباحث أن العرف المصرفي والتشريعات التجارية أحاطت خطاب الضمان

بخصائص وقيود تجعله نوعًا جديدًا من الضمان مختلفًا عن عقود التوثيقات، كالكفالة والرهن. كما اتجه الباحث إلى تكييف علاقة العميل بالمصرف على أساس الوكالة بالضمان، وأما علاقة المصرف بالمستفيد فخرَّجها على أساس كونها نوعًا جديدًا من الضمان.

وبناء على ذلك يرى الباحث جواز التعامل بخطابات الضمان وفقما تجريها البنوك الإسلامية، وجواز أخذ العمولة على إصدارها كما تعارفته المصارف، شريطة أن لا تسحب عمولة على مبلغ الضمان إذا دفعه المصرف إلى المستفيد من تاريخ الدفع حتى تاريخ الوفاء، أو بناء على احتمال ذلك. أما الغطاء النقدي الذي يقدمه العميل فإنه يُعدُّ تأمينًا نقديًا، أو رهنًا يجوز استثماره بإذن صاحبه، ويكون للمصرف نماؤه، وعليه ضمانه.

59	**علي محمد حسين الصَّوَّا** **منهج الإسلام في الإنفاق على النفس ومدى سلطة ولي الأمر في تقييده، دراسات/ العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1985م، المجلد 12، العدد 8، الصفحات 29.**

يؤكد البحث على أهمية موضوع الإنفاق على النفس باعتباره أحد أطراف العملية الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، يبرز البحث أصالة المنهج الإسلامي في معالجته لقضاياه من خلال اعتماده على الدوافع الذاتية باعتبارها أساسًا للتشريع العملي، ووضعه الضوابط القانونية له، واعتبر الباحث أن ذلك ضرورياً إذا أريد ترشيد الاستهلاك الفردي.

ويؤكد البحث وجوب إخضاع الإنفاق الفردي إلى ضوابط تشريعية، بالإضافة إلى الضوابط الخلقية، وأن منهج الإسلام لا يسمح أن يكون للأفراد حرية مطلقة في التصرف بأموالهم، بل إن حريتهم مقيدة بالمصلحة العامة والخاصة، وبالأهداف التي خلق المالُ لأجلها.

وبناءً عليه، فإنه متى تجاوز الأفراد تلك الضوابط حق للدولة التدخل لمنع تلك

التجاوزات وردها إلى العدل. وإذا كان للدولة ذلك بشروطه، فإنه ليس لها منع الإنسان من التصرف بماله في إنفاقه على نفسه إذا وقع على وجهٍ صحيحٍ شرعًا.

60

غسان سالم الطالب
تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، 2005م، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 31.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البنوك الإسلامية وطبيعتها، ولاسيَّما البنك الإسلامي الأردني، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للبنك، بالتعرف على أنشطته المالية المختلفة، وتحليل المركز المالي وموازناته في سنوات مختلفة، وتحليل أصوله وخصومه، وفحص الأنشطة الاستثمارية، وحجم المشروعات الممولة، وحجم السيولة، إلخ، والتأكد من التزام البنك بالمعايير والمؤشرات المالية الدولية الخاصة بالموجودات والمطلوبات، والتأكد من تطبيق معايير اتفاقية بازل 1 وبازل 2، وكذلك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني.

وقد تم الاطلاع على أنشطة البنك المالية والاستثمارية، والمجالات التي يتم فيها توظيف الأموال خلال الفترة من 2002/1998م، ووجدت الدراسة أن معظم أنشطة البنك تقوم على صيغة المرابحة للآمر بالشراء، كما توصلت الدراسة إلى توصيات عدّة، أهمها: ضرورة إعادة النظر في خطط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها.

61

فوزي الخطيب، وقاسم الحموري
المحددات السلوكية وتقييم سياسات البنوك الإسلامية في الأردن، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1990م، المجلد 6، العدد 3، الصفحات 23.

تتناول الدراسة العوامل المؤثرة في سلوك المتعاملين مع البنوك الإسلامية في الأردن، وكذلك تقييم السياسات المالية لهذه المؤسسات؛ بغية تقديم بعض المقترحات التي قد تسُهِمُ في رفع الكفاءة التسويقية لهذه المؤسسات، وتحسِّن من أدائها.

استخدمت الدراسة استبانة مؤلفة من 700 استمارة، غطت معظم مناطق المملكة، مستخدمةً المقياس الخماسي لتوضيح مدلول الأرقام. وقد تمت معالجة البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية المعروفة.

وتوصلت الدراسة إلى: أهمية العوامل الدينية، حيث احتلت المرتبة الأولى ضمن المحددات السلوكية للمتعاملين مع البنوك الإسلامية مما يخالف ما توصلت إليه دراسات أخرى، حيث تحتل الربحية المرتبة الأولى، وأَنَّ ظهور البنوك الإسلامية قد زاد من الوعي المصرفي لدى الجمهور من خلال استقطابه لفئات جديدة، ورغبة المودعين في الحصول على عائدٍ مجزٍ، وأنَّ التفرع المصرفي قد يسهم في زيادة عدد المتعاملين مع البنوك الإسلامية، فقد وجدنا أن قرب البنك أو بعده عن مكان إقامة العميل له تأثيره في اختيار هذا البنك أو غيره.

62	**قاسم الحموري** **التضخم من منظور إسلامي، أبحاث اليرموك / سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1992م، المجلد 8، العدد 4، الصفحات 30.**

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على التضخم وكيفية التعامل معه من منظور إسلامي. لا شك أن التضخم يعد واحدة من أهم المشاكل التي تعاني منها كثير من دول العالم اليوم التي تحاول جاهدة التخلُّصَ من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن هذه المشكلة.

وتبين الدراسة أن النظام الاقتصادي الإسلامي تميز بقيمه المستمدة من الشريعة الإسلامية ببناء متين، له القدرة على مقاومة التضخم من خلال الإجراءات الوقائية: كالحث على العمل والإنتاج، ومحاربة الإسراف والكسل، ومحاربة الفائدة وسياسة استغلال الأراضي الزراعية ومؤسسة الزكاة، وغير ذلك. وقد أضاف الاقتصاد الإسلامي إلى تلك الإجراءات سياسات علاجية، مالية ونقدية، مختلفة للتصدي للتضخم في حال حدوثه، فضلاً عن إمكانية تدخل الدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن احتمال ظهور التضخم في الاقتصاد

الإسلامي أقل مما هو في الأنظمة الوضعية طالما أن الاقتصاد يسير على التعاليم الإسلامية، وطالما أن الأفراد متمسِّكونَ بالقيم الإسلامية.

63	**قاسم الحموري** **أثر التضخم الاقتصادي في الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1995م، المجلد 11، العدد 3، الصفحات 23.**

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي عبادة مالية ذات تأثير اقتصادي ومالي واجتماعي فعَّال، وجوهر السياسة المالية الإسلامية. والزكاة تعمل باعتبارها مؤسسة ربانية للتكامل الاجتماعي، والقضاء على أشكال الطبقية، ومحاربة الفقر، وتقليل الفوارق الاجتماعية في المجتمع المسلم. كما أنها تشجع رأس المال على خوض ميدان الاستثمار النافع حيث تعمل كضريبة على المال غير المستغل.

أما التضخم فهو ارتفاع عام في معدلات الأسعار يمكن أن يكون مصدره العرض وارتفاع التكلفة أو الطلب والزيادة في عرض النقد. وتأثير التضخم في الأموال المزكَّاة يكون برفع القيمة الأسمية للعروض العينية ونقصان القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية.

وخلصت الدراسة إلى انعدام تأثير التضخم في النصاب؛ لأنه محدد من جنس المال، باستثناء الأرصدة النقدية التي ترتبط بنصاب الذهب والفضة. وينحصر تأثيره على شريحة مالكي الأرصدة النقدية، حيث يخرج صغار الملاك من فئة دافعي الزكاة في حالة التضخم، مما يعتبر رحمةً من الله، وتعويضاً لما أصابهم من نقصان في القوة الشرائية لأموالهم.

64	**قذافي الغنانيم، وعبد المجيد الصلاحين** **اختلاف رب المال والمضارب (مفهومه، مجالاته، أحكامه)، دراسات/علوم الشريعة، 2010م، المجلد 37، العدد 1، الصفحات 19.**

تهدف الدراسة إلى توضيح المناطق التي يمكن أن يحدث فيها الاختلاف بين ربّ المال والمضارب، والأحكام الشرعية الخاصة بهذه المسائل المترتبة على الاختلاف.

فبالرغم من اتفاق الفقهاء على مشروعية عقد المضاربة، إلا أنهم اختلفوا في فرعيات هذا العقد وجزئياته بشكل كبير، وترجع هذه الاختلافات في معظمها إلى اختلاف العادات والأعراف والظروف الاقتصادية السائدة، وكذلك اختلاف الزمان والمكان.

ومن جهة أخرى فإن المضاربة هي من أكثر صيغ الاستثمار الإسلامية شيوعًا وذيوعًا؛ لجمعها بين قطبي عملية التنمية الاقتصادية، وهما رأس المال والخبرة. وقد حاولت هذه الدراسة تسليطَ الأضواء على دعوى اختلاف رب المال مع المضارب في مجالات شكلت مباحث هذه الدراسة، فقد عالجت في أولها هذا الاختلاف عندما يكون في رأس المال، وأفردت ثانيها لمعالجة الاختلاف المذكور في الربح، بينما خصصت ثالثها للحديث عن اختلافهم في تصرفات المضارب ومدى إذن رب المال فيها.

65	**كايد يوسف قرعوش** **حق الحكر (تحكير الأراضي الوقفية)، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2006م، المجلد 33، العدد 1، الصفحات 14.**

يتناول هذا البحث إحدى قضايا الأوقاف المهمة التي أفرزتها تطورات الأوضاع، ولاسيَّما فيما يتعلق برعاية الأراضي والعقارات الوقفية إذا آل حالها إلى خراب، ولم تجد لدى المتولين لها، من أفراد ومؤسسات، ما يفي باحتياجات إعمارها، فكان اللجوء إلى تحكير هذه الأراضي علاجاً لهذا المأزق وذلك بتأجير الأرض الوقفية إجارة طويلة يكون للمستأجر فيها حق الأولوية في الانتفاع بها وفقاً لشروط محددة تكفل منع الاخرين من منافسته في حق القرار في الأرض والانتفاع بها.

وقد قُسِّم هذا البحث إلى خمسة مباحث: تناول أولها مفهوم الحكر مع مقارنة بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم المقاربة. وتناول الثاني شروط الحكر، أما الثالث فقد تضمن الحديث عن حقوق المحتكر، باعتباره مستأجراً من جانب، ومالكاً لما أنشأه على الأرض من جانب آخر، أما المبحث الرابع فقد تناول بالبيان أحوال انتهاء الحكر وإنهائه، وخصص المبحث الأخير لبيان صور من الحكر ذكرها فقهاء العصور المتأخرة.

66 **كايد يوسف قرعوش**
توظيف ضرائب على الأمة عند عجز الموازنة بين المشروعية وعدمها، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2007م، المجلد 34، العدد 1، الصفحات 22.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأحكام الشرعية لفرض الضرائب عند عجز موازنة الدولة في الظروف الطارئة الناجمة عن كوارث أو آفات سماوية، وبيان الشروط والضوابط التي يمكن من خلالها السماح بفرض الضرائب على الرعية. وبشكل أكثر تحديدًا يعالج هذا البحث مسالة أنه إذا تعرضت البلاد الإسلامية للتهديد أو الاحتلال أو الكوارث، ولم يكن في ميزانية الدولة ما يدفع العدو، فَهَلْ يُسوِّغ ذلك فرض ضرائب على الأمة لدرء الخطر؟ وهل يعد ما يؤدونه قرضًا يجب على ولي الأمر سداده؟ أم أن ذلك واجب على الأمة؟

وقد خلصت الدراسة إلى ترجيح فرض هذه الضريبة، مستدلاً على ذلك من وقائع السيرة النبوية، وأقوال العلماء في ذلك في ضوء الضوابط الشرعية المتمثلة بخلو خزينة الدولة وخزينة الحاكم والأمراء من الأموال، وخلو قصورهم من التحف الذهبية والكنوز الثمينة.

67 **كمال توفيق حطاب**
رؤية إسلامية نحو العولمة، مجلة إسلامية المعرفة، 2004م، المجلَّد 22، العدد 35، الصفحات 26.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة من خلال المنظار الإسلامي، وفي ضوء الضوابط القيمية والأخلاقية الإنسانية؛ من أجل محاولة تحليل وثائقها، والتعرف على أجهزتها وأسلحتها؛ بغية الوصول إلى طرق وحلول يمكن من خلالها التعامل مع العولمة، أو التكيف مع أجهزتها، أو التوصل إلى أدوات وسياسات يمكن من خلالها مواجهة قوى العولمة، والاستفادة من إيجابيتها، وتجنب شرورها.

وتكمن أهمية الدراسة فيما تقدمه من تحليل لوثائق العولمة وأجهزتها وأدواتها، وكيفية التعامل معها، ولاسيَّما بالنسبة للشعوب والدول الإسلامية، وفي ضوء الضوابط

الشرعية والإسلامية، فما هي أبعاد الرؤية الإسلامية لقوى العولمة؟ وكيف يمكن للمسلمين أن يتعاملوا مع هذه القوى والأجهزة؟ وكيف يمكن لهم أن يستفيدوا من ثمار العولمة ويتجنبوا شرورها؟

يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تجلية حقيقة العولمة وآلياتها وسياساتها ووثائقها، ومن ثم سبل مواجهتها في ضوء رؤية إسلامية متوازنة.

68 **كمال توفيق حطاب**
ابن خلدون والفكر الاقتصاديّ الغربي، مجلة إسلامية المعرفة، 2008م، العدد 51، الصفحات 24.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن حقيقة الجدل الاقتصاديّ الدائر منذ وقت طويل حول العلاقة بين الفكر الاقتصاديّ الغربيّ وفكر ابن خلدون، ومدى تأثر الفكر الاقتصاديّ الغربيّ بفكر ابن خلدون بوصفه أحد الأمثلة البارزة في تاريخ الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ، وقبل ذلك مدى تأثر فكر ابن خلدون بالفكر الروماني واليونانيّ، ومدى تأثره بالفكر الإسلاميّ.

يبدأ هذا البحث بعرض أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، يلي ذلك أهم قضايا الفكر الاقتصاديّ الروماني واليوناني، ثم يوضح البحث أهم ملامح الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ، يلي ذلك عرض لأهم ما أبدعه ابن خلدون من فكر اقتصادي، مقارنة بما جاء به المفكرون الاقتصاديّون الغربيون؛ وبناء على ذلك اشتمل البحث على أربعة عناصر، هي: الفكر الاقتصاديّ الرأسمالي، والفكر الاقتصاديّ الروماني واليوناني وعلاقته بفكر ابن خلدون، والفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ وتأثيره في ابن خلدون، والفكر الاقتصاديّ الخلدوني وتأثيره في الفكر الغربي.

69 **كمال توفيق حطاب**
استخدام البيئة من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث، 2004م، المجلد 19، العدد 4، الصفحات 29.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان نظرة الإسلام إلى استخدامات البيئة وآثارها في الإنسان

والحياة والأرض التي نعيش عليها، وللوصول إلى هذا الهدف حاولت الدراسة تسليط الضوء على حجم الخطر والهدر والاستنزاف الذي تتعرض له الكرة الأرضية، وكذلك حجم الخطر الذي يحيط بالبشرية نتيجة الفساد والاستخدامات العبثية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البيئة في عالم اليوم تتعرض إلى مخاطر وتهديدات كبيرة بسبب الاستخدامات غير المنضبطة للإنسان، وأن الحل الوحيد للإنقاذ يتمثل في اتباع المنهج الإسلامي في المحافظة على البيئة، الذي يشتمل على مبادئ اقتصادية إسلامية، إضافة إلى سياسات وإجراءات وقائية وعلاجية.

إن المنهج الإسلامي في المحافظة على البيئة يتضمن قيمًا ومبادئَ وسياساتٍ وقائية وعلاجية، تكفل استمرارية وجود بيئة صحية متوازنة. وتوصي الدراسة بضرورة استخدام الموارد في ما خلقت له، وبالحرص على الطهارة والنظافة، وزيادة المساحات الخضراء، ومكافحة التصحر، وعدم الإسراف في الماء والطعام، والرفق بالثروة الحيوانية.

70	**كمال توفيق حطاب** **القبض والإلزام بالوعد في عقد المرابحة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، 2000م، المجلد 15، العدد 1، الصفحات 27.**

تُعَدُّ صيغة المرابحة للآمر بالشراء من أهم صيغ التمويل والاستثمار المصرفي الإسلامي، وقد انتشر التعامل بهذه الصيغة في معظم المصارف الإسلامية، ومع ذلك فما زالت هذه الصيغة محل انتقادات واسعة من أطراف عديدة، ولعل معظم الانتقادات تتركز حول مسألتين: مسألة القبض، ومسألة الإلزام بالوعد.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تحقق القبض الشرعي للسلعة، ومدى ضرورة ذلك في بيع المرابحة للآمر بالشراء، كما تهدف إلى بيان حقيقة الإلزام بالوعد، وعلاقته بالقبض الشرعي، وهل يترتب على الإلزام بالوعد بطلان بيع المرابحة للآمر بالشراء؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن القبض الشرعي هو القبض الناقل للضمان كيفما كان، سواءً أكان بحيازة السلعة في مخازن التاجر، أو نقلها إلى مخازن البنك الإسلامي،

أو نقلها بسيارات البنك الإسلامي، إلخ، فالمهم وجود ما يثبت أن الضمان قد انتقل من البائع الأول إلى البنك الإسلامي؛ لأن الضمان هو سبب استحقاق الربح في هذه الحالة، ولنهيه ﷺ عن ربح ما لم يُضْمَنْ، وبيع ما لم يُقبض.

71	**كمال توفيق حطاب** **رؤية إسلامية نحو التنمية، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2006م، المجلد 33، العدد 2، الصفحات 15.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة، وعلاقة هذا المفهوم بتحقيق التقدم والاستقرار والرفاه على مستوى الأمة الإسلامية.

وتفترض هذه الدراسة أن مفهوم التنمية النابع من ثقافة الأمة وتراثها وأصولها الفكرية والفلسفية وعوامل التجديد الحضاري المعاصرة هو الذي يقود إلى التقدم والاستقرار وتحقيق الرفاه في جوانب الحياة كافَّة.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة فقد تم التركيز على اختبار مفهوم التنمية السائد في الفكر الاقتصادي الوضعي، ثم دراسة نظريات التنمية الاقتصادية وأبعادها الثقافية، ومدى ملاءمتها لظروف وأوضاع البلدان النامية في ضوء المعايير والعوامل الثقافية للبلدان الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن فصل الأمة عن ثقافتها وعقيدتها، ومن ثَمَّ فإن نظريات التنمية المستوردة لا يمكن أن تستفيد منها الأمة الإسلامية ما لم تكن متفقة مع الأصول الثقافية والعقدية للأمة.

72	**كمال توفيق حطاب** **نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث، 2002م، المجلد 17، العدد 3، الصفحات 27.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة المشكلة الاقتصادية وأبعادها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، كما تناقش جوانب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

الرأسمالي والاشتراكي لتنتقل إلى دراسة المشكلة الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، وإجراء مقارنة بين أداء المنهج الإسلامي والمذاهب الأخرى في النظر والعلاج للمشكلة الاقتصادية.

ويخلص البحث إلى أن نظرة الفكر الرأسمالي للمشكلة، ومحاولة حصر أسبابها في الندرة النسبية ولانهائية الحاجات فيه مجانبة للحقيقة والواقع، كما أن ترك علاج المشكلة جهاز الثمن ونظام السوق لا يؤدي بالضرورة إلى تخصيص الموارد وتوزيعها بعدالة وكفاءة، وإنما يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة من خلال زيادة حدة التفاوت بين الناس، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وتبقى نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلة على أنها مشكلة الاختيار، من خلال تفعيل آلية عمل جهاز الثمن الإسلامي في منطقة الاختيار الإسلامي في ضوء الضوابط والقيم الإسلامية.

73	**كمال توفيق حطاب** **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة أبحاث اليرموك، 2002م، المجلد 18، العدد 4أ، الصفحات 31.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر وما ينجم عنها من مشكلات صحية وأمنية وأخلاقية وثقافية.

وتفترض الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وكافة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإسلامية، كما تفترض أن الاقتصاد الإسلامي لديه آلية لعلاج مشكلة الفقر وتخفيف حدتها وخطورتها، من ثَمَّ تحقيق الأمن والاستقرار.

ولإثبات هذه الفروض فقد ركز البحث على توضيح العلاقات بين الفقر والمشكلات الناجمة عنه، ومن ثم أوضح آليات الاقتصاد الإسلامي في مكافحة هذه المشكلة وما ينجم عنها من آثار خطيرة على المجتمع، تلا ذلك تحليل واقع المجتمعات الإسلامية وتقييمه من خلال دراسة أبرز الحلول الدولية لمكافحة الفقر، والاستشهاد ببعض النماذج من الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي لديه سياسات علاجية وسياسات وقائية لعلاج مشكلة الفقر بشكل خاص، وكافة المشكلات التي يمكن أن تنجم عن هذه المشكلة.

74	**كمال توفيق حطاب** **الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1997م، المجلد 13، العدد 4، الصفحات 16.**

يعد الاستخدام الأمثل للموارد الهدف الذي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية، ويحث عليه جميع الاقتصاديين، وتحاول الوصول إليه جميع الحكومات من أجل رفع مستوى المعيشة، وزيادة معدل الرفاهية.

تتعرض الدراسة لنماذج من مظاهر سوء استخدام الموارد، ولطائفة من القيم الإسلامية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

ومع ذلك فإننا نجد أن الواقع غير ذلك، حيث يظهر جليًّا للجميع سوء استخدام الموارد في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في القطاعات كافة، وعلى جميع المستويات. فهناك إنتاج السلع الضارة للإنسان والبيئة، وهناك الاستهلاك المفرط والجائر الذي يؤدي إلى نضوب الموارد وانقراضها، وهناك التوزيع السيِّء للموارد الذي يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي.

وتبين هذه الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أسس وركائز توصل في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال مفهوم الاستخلاف والإعمار وإحياء الموات، وكذلك بتطبيق عدد من القيم والأصول الإسلامية التي ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي.

obeikan.com

75 **كمال توفيق حطاب، وأحمد خصاونة**
آثار العولمة في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث اليرموك، 2010م، المجلد 26، العدد 3، الصفحات 16.

أثبت العمل المصرفي الإسلامي حضورًا متميزًا منذ أوائل السبعينيَّات من القرن الماضي، ويدلل على ذلك زيادة أعداد المصارف الإسلامية وحجم موجوداتها، وارتفاع معدل أدائها، واتجاه بعض الدول إلى أسلمة أنظمتها المالية والمصرفية، واتجاه العديد من المصارف العالمية إلى إدخال الصيرفة الإسلامية ضمن أعمالها، لكن منذ عقد التسعينيَّات من القرن الماضي بدأت المصارف الإسلامية تواجه تحديات كبيرة، تتمثل بالعولمة نتيجة للتغيرات الكبيرة التي شهدتها الساحة المصرفية المحلية والدولية لتتزامن مع تطورات عالمية شملت الجوانب الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، إذ بدأت هذه المصارف تواجه منافسة غير متكافئة مع المصارف العالمية بعد دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيِّز التطبيق، لاسيَّما في مجال تحرير الخدمات المالية، إضافة إلى تطبيق مقررات لجنة (بازل).

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار العولمة في المصارف الإسلامية، وبيان أهم التحديات التي تواجهها، ولاسيَّما تحرير التجارة في الخدمات المالية والثورة التكنولوجية، وتغيير هيكل الخدمات المصرفية والاندماجات المصرفية، والمنافسة على السوق المصرفية الإسلامية.

76 **ماجد أبو رخية**
حكم التسعير في الإسلام، دراسات/سلسلة العلوم الإنسانية، 1982م، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 21.

تهدف الدراسة إلى بيان حكم التسعير في الفقه الإسلامي، من خلال عرض آراء الفقهاء وأدلتهم، ومناقشة الأدلة، ومن ثم الوصول إلى الرأي الراجح.

وقد تناولت الدراسة مسألة التسعير في الإسلام، وبينت أن قواعد الشريعة الإسلامية تعمل على الموازنة بين مصلحة البائع والمشتري، ثم رجحت بشكل عام

القول بجواز التسعير في الحالات الاستثنائية التي يكون الغلاء فيها عائدًا إلى تدخل من أصحاب السلع، وبينت أن التسعير في مثل هذه الحالات ينبغي أن يخضع لضوابط معينة تراعى فيها مصالح جميع الأطراف.

وتوصلت الدراسة إلى ما يأتي: أولاً، حرمة التسعير في الأحوال العادية التي تكون فيها الأسعار طبيعية. ثانيًا: حرمة التسعير في الأحوال التي يكون فيها غلاء طبيعي وليس في مقدور التجار وغيرهم الحيلولة دونه أو الحد منه. ثالثًا: جواز التسعير في الأحوال التي يكون فيها الغلاء بسبب مباشر أو غير مباشر يتبع إرادة الإنسان، إذ تلعب الأهواء والمطامع دورها في الموضوع.

77	**محمد أحمد حسن القضاة** **أحكام الركاز في تشريع الزكاة وأثره في البنيان الاجتماعي والاقتصادي، دراسات/علوم الشريعة، 2001م، المجلد 28، العدد 1، الصفحات 20.**

تهدف الدراسة إلى بيان وتوضيح دور الزكاة في إقامة البنيان الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الإسلامي؛ فالزكاة بأوعيتها ومصارفها كافّة تشكل فريضة ربانية لا يقوم إسلام المرء إلا بها، كما أنها تشكل أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تؤدي إلى الاستقرار المالي والاقتصادي.

والزكاة على الرِّكاز لها خصوصية من حيث الحجم والأثر؛ ولذلك تحاول هذه الدراسة بيان هذا الجانب وأبعاده وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على الدولة والمجتمع.

وقد تناولت الدراسة الأحكام الشرعية للركاز في الفقه الإسلامي من خلال مناقشة آراء الفقهاء وأدلتهم، وترجيح الرأي الأكثر مصلحة للمجتمع، والأكثر مراعاة للمقاصد الشرعية التي تقوم على تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتخفيف حدة التفاوت بين الناس.

كما أبرزت الدراسة الجوانب الروحية والاجتماعية والاقتصادية في جميع موارد الزكاة ونفقاتها، ومنها الركاز، باعتباره مصرفًا يعود للدولة أو للمساكين أو الفقراء أو المشردين، وهذا بحدِّ ذاته من دعائم التكافل والتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

78	**محمد أحمد حسن القضاة** **التهرب من الزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2002م، المجلد 29، العدد 2، الصفحات 15.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحكم الشرعي لمسألة التهرب من فريضة الزكاة في الفقه الإسلامي، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية واقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع. وللوصول إلى هذا الهدف يناقش البحث آراء الفقهاء وأدلتهم، ثم يعرض للرأي الراجح في المسألة.

وتُعَدُّ الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وهي عبادة بمقتضى نظرية التكليف العامة، والتزام المسلم بها نابع من شعور ديني ووجدان إيماني، أساسه رجاء الثواب في الدنيا والآخرة، وهي باب من أبواب التكافل الاجتماعي في الإسلام.

والتهرب من إخراج الزكاة جريمة في الشريعة الاسلامية؛ لذا رتّب الشارع الحكيم عقوبة دنيوية، وأخرى أخروية للمتهرب من دفع الزكاة، كما حرَّم الإسلام الاحتيال لإسقاط الزكاة، ووضعت الشريعة الإسلامية ضمانات دينية خلقية، وأخرى قانونية للمتهرب من دفع الزكاة، حتى تضمن السلامة للمجتمع الإسلامي في دينه ودنياه.

79	**محمد ارشيد العقيلي** **التنظيمات المالية في المشرق الإسلامي منذ الفتح حتى عهد عمر بن عبد العزيز، مؤتة للبحوث والدراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1994م، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 33.**

يتمحور الجدل في هذا البحث حول دور كل من العُمَرين (عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، رضي الله عنهما) في ترسيخ السياسات المالية الإسلامية. ويعد عمر بن الخطاب أول ناظم لهذه السياسات، مهتديًا بالثوابت القرآنية التي تتعلق بالزكاة والفيء والغنيمة والجزية، وبممارسات الرسول ﷺ من تنظيم للحمى، وتوزيع الأراضي الموات على مستحقيها، وإقطاعه جزءًا من مزارع اليهود لبعض المسلمين، وحبسه الباقي للمصلحة العامة.

وقد احتفظ عمر بن الخطاب إبَّان الفتوحات ببعض النظم المالية الفارسية والبيزنطية مرحليًا، وقد استجدت أمور استوجبت الاجتهاد في تفسير وتطبيق الكليات التي وردت في القرآن الكريم والقياس عليها، لاسيَّما فيما يتعلق بالجزية والخراج على الأراضي المفتوحة.

إلا أنه عندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة أحدث تغييرات شاملة في النظم المالية، واستهلها بإلغاء معظم التشريعات التي وضعها خلفاء بني أمية.

80	**محمد الأرناؤوط** **تطور وقف النقود في العصر العثماني (2)، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية، 1992م، المجلد 19(أ)، العدد 3، الصفحات 13.**

تتناول هذه الدراسة موضوع تطور وقف النقود خلال العصر العثماني تحديدًا، إذ يعد وقف النقود أو الوقف النقدي من الظواهر المميزة للعصر العثماني، وقد تطور في هذا العصر، على المستوى العملي والفقهي، موقف جدير بالاهتمام في مجتمع مسلم جديد.

لقد كان الوقف حتى ذلك الحين يعتمد في مصادر تمويله على تأجير الأراضي والدور والدكاكين لتغطية نفقات المنشآت الخيرية التي أنشئ لأجلها، أما في العصر العثماني فقد برز شكل جديد يقوم على وقف مبالغ كبيرة تقدم بفائدة محددة للتجار وأصحاب الحرف، بحيث يضمن الوقف مصدراً ثابتاً لتغطية نفقات مشاريعه، وبهذا الشكل تحول الوقف إلى مؤسسة مالية مصغرة تمول مشاريع التجار وأصحاب الحرف بقروض ذات فائدة تتراوح في العادة بين 10% و11%.

وهكذا فقد أصبح الوقف يقوم بدور جديد في تنشيط الحياة التجارية والحرفية في المدن.

محمد الأرناؤوط

81 **تطور وقف النقود في العصر العثماني (3)، دراسات/ العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1993م، المجلد 20(أ)، العدد 1، الصفحات 22.**

تتناول هذه الدراسة موضوع تطور وقف النقود خلال العصر العثماني تحديدًا، إذ يعد وقف النقود أو الوقف النقدي من الظواهر المميزة للعصر العثماني، وقد تطور في هذا العصر، على المستوى العملي والفقهي، موقف جدير بالاهتمام في مجتمع مسلم جديد.

لقد كان الوقف حتى ذلك الحين يعتمد في مصادر تمويله على تأجير الأراضي والدور والدكاكين لتغطية نفقات المنشآت الخيرية التي أنشئ لأجلها، أما في العصر العثماني فقد برز شكل جديد يقوم على وقف مبالغ كبيرة تقدم بفائدة محددة للتجار وأصحاب الحرف، بحيث يضمن الوقف مصدراً ثابتاً لتغطية نفقات مشاريعه، وبهذا الشكل تحول الوقف إلى مؤسسة مالية مصغرة تمول مشاريع التجار وأصحاب الحرف بقروض ذات فائدة تتراوح في العادة بين 10% و11%.

محمد السكر، ومحمد المناسية

82 **تصرفات الولي في مال الصغير (العبادات المالية أنموذجًا)، دراسات/علوم الشريعة، 2009م، المجلد 36، العدد 3، الصفحات 21.**

يهدف هذا البحث إلى بيان ما يتعلق بتصرفات الولي في مال الصغير، وقد بيَّن فيه الباحثانِ مفهوم تصرف الولي في مال الصغير ومشروعيته وشروطه وضوابطه وأنواعه، مستشهدينِ من خلال حديثهما عن هذه التصرفات بمثال يتحدث عن العبادات المالية المتعلقة بالصغير من: إخراج الولي زكاة ماله، وزكاة فطره، والأضحية عنه. ويجدر بنا أن نوضح عناية الشريعة في المحافظة على أموال الصغار، إذ رتَّب الشارع أحكامًا تؤدي إلى حفظ أموالهم، وطلب بذل الجهد للمحافظة عليها وتنميتها واستثمارها، بل إن الشارع رتَّب العقوبة على كل من يتعرض لمال الصغير بالإتلاف. وهذا – بلا شك– يدل على عظمة هذا التشريع الذي لا يضيع فيه حق لضعيف بسبب ضعفه، بل كلما زاد

الضعف زادت الرعاية والعناية والحماية؛ لأن الدين الإلهي ما جاء إلا لدفع المظالم والمفاسد، وجلب المصالح والمنافع.

83 **محمد حسن أبو يحيى**
حكم دفع القيمة في الزكاة في الشريعة، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية، 1993م، المجلد 20 (أ)، العدد 4، الصفحات 50.

تتناول هذه الدراسة موضوع حكم وضع القيمة في الزكاة، وتشير الدراسة إلى أنه لا خلاف بين فقهاء المسلمين في جواز دفع القيمة في زكاة عروض التجارة، وإن كان الخلاف عندهم في دفع القيمة في زكاة ما سوى عروض التجارة من أموال، وزكاة الفطر. وبناء على القول الراجح، يجوز للمالك أن يدفع سناً من أسنان الإبل أعلى من السن الواجب دفعها بسنة، ويأخذ جبرانًا الفرق في القيمة بين السنين، أو أسفل منها بسنة، ويدفع جبرانًا، وهذا الجبران مُقدَّر اجتهادًا؛ ليتمشى مع مختلف الأزمنة والأمكنة.

من ناحية أخرى، يجوز دفع قيمة العين الواجب دفعها في الزكاة لحاجة، أو غير حاجة.

وتخلص الدراسة إلى أن القول بجواز دفع القيمة في زكاة الأموال الفطر يحقق مصلحة أصحاب الأموال والمستحقين للزكاة، وفي هذا برهان عملي على سماحة الإسلام في نظام جباية الزكاة وصرفها؛ مما يؤدي إلى التيسير والتسهيل على الجانب التطبيقي.

84 **محمد حسين محاسنة**
الشدة العظمى وأثرها في مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، مؤتة للبحوث والدراسات،1993م، المجلد 12، العدد 1، الصفحات 25.

جاء هذا البحث لبيان ملامح الأزمة التي تعرضت لها مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

ويتضمن البحث دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة، التي

تمثلت بتوقف الإنتاج الغذائي، وارتفاع الأسعار، وانتشار الأوبئة والأمراض؛ لهذا عاشت مصر أزمة اقتصادية واجتماعية استمرت ما يقارب عشر سنوات بسبب تراكمات الإدارة الفاسدة، وانقسام الجيش إلى عناصر متنازعة.

وتبين الدراسة أن الشدة العظمى كانت من أكبر المصائب التي تعرضت لها مصر في تاريخها، وتبين -أيضًا- أن الأزمة قد نتجت بفعل تراكم الأخطاء السياسية عند الخلفاء الفاطميين، ومنحهم للوزراء صلاحيات واسعة، وإطلاق أيديهم في التصرف بشؤون البلاد دون رقابة صارمة. وكان لموقف الخليفة المتردد في الضرب على أيدي العابثين أثر كبير في تدهور الأحوال فكادت الأحداث أن تعصف بالخلافة لولا تعاون أمير الجيوش بدر الجمالي، الذي أخذت مصر بفضلِهِ تستعيد شيئاً من استقرارها.

85	**محمد خالد منصور** **حكم بيع العينة في الفقه الإسلامي المقارن وتطبيقاته المعاصرة، دراسات/ علوم الشريعة، 2007م، المجلد 34، العدد 2، الصفحات 20.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية لبيع العينة بصوره المعاصرة، وللوصول إلى هذا الهدف يعرض البحث لأقوال الفقهاء في تعريفهم وتحديدهم لبيع العينة، واختلافاتهم حول صوره التي كانت في عصور سابقة، وصوره السائدة في العصر الحاضر.

وتُعَدُّ هذه المسألة من أشهر مسائل المعاملات المالية في الوقت الحاضر؛ نظرًا لوجود شبهة بيع العينة في معظم الصيغ الاستثمارية التي تطبقها المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، غير أن هذه الشبهة ليست أكيدة إلا في بعض الصيغ أو الأدوات الحديثة، كالتورق المنظم.

يحاول الباحث تصوير هذه المسألة، وبيان خلاف الفقهاء فيها، وعرض الأدلة بالمناقشة الموسَّعة، والوصول إلى الترجيح.

وقد خلص البحث إلى أن بيع العينة محرم، وهو تحايل على الربا، ثم عرض البحث جملة من التطبيقات المعاصرة لمفهوم العينة، مبينا تحقق مناط العينة.

86	**محمد خالد منصور** **تغير قيمة النقود وتأثير ذلك بنظرية الظروف الطارئة، دراسات/ سلسلة علوم الشريعة والقانون، 1998م، المجلد 25، العدد 1، الصفحات 18.**

هدف البحث إلى بيان التكييف الفقهي لمفهوم تغير قيمة النقود لظروف مفاجئة غير متوقعة لطرفي العقد، وأثر هذا الظرف الطارئ في إعادة التوازن العقدي على نحوٍ يحقق مبدأ رفع الظلم، وتحقيق العدالة بين المتعاقدين.

وقد ناقشت الدراسة عددًا من المواضيع، منها: نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن، والوفاء بالنقد، وتعريف تغير قيمة النقود وصوره وعوامله، والأساس الفقهي الذي يستند عليه تغير قيمة النقود، وأثر نظرية الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تغير قيمة النقود وهو ما يطرأ عليها من كساد أو رخص أو غلاء تبعاً لتغير قوتها الشرائية، وأن من صور تغير قيمة النقود البيوع الآجلة والقروض والمهر المؤجل وإيجارات العقارات وأجور الموظفين، وأن لتغير قيمة النقود عوامل عدة تؤدي إلى عدم استقرار قيمتها، ومنها انتشار الربا والاحتكار والتضخم، وأنه عند تغير قيمة النقود فإنه يتم الاستيفاء بقيمة النقد يوم الإقراض.

87	**محمد خالد منصور** **حكم الشركة مع غير المسلمين في الفقه الإسلامي، دراسات/ سلسلة علوم الشريعة والقانون، 1998م، المجلد 25، العدد 1، الصفحات 12.**

أقرت الشريعة الإسلامية عقد الشركة؛ لتحقيقه مصالح الناس، ولكونه طريقاً مهماً في التبادل الاقتصادي والنمو التجاري، وقد بحث فقهاء الإسلام في مشروعية عقد الشركة وأنواعه، كما بحثوا مسألة عقد الشركة مع غير المسلمين، باعتباره من الموضوعات المهمة التي لا يستغني عنها المجتمع الإسلامي.

وقد عَرَضَ الباحث أقوال الفقهاء في هذا الصدد عرضًا مقارنًا، وتوصل إلى جواز

عقد الشركة مع غير المسلمين على أن يتدخل في جواز هذا العقد وشروط عقده الظروف التي تكتنفه، وهو حكم سياسي قائم على تغيير الأحكام بتبدل الأزمان، وهو منوط بمصلحة متغيرةُ يقدِّرها الإمام، أو من ينوب عنه.

وخلصتْ الدراسة إلى أن الشركة بشكل عام مشروعة، وتنقسم إلى: شركة إباحة، وشركة ملك، وشركة عقد، ولكلٍّ منها أنواع أخرى.

وتبين الدراسة أن هناك من يرى عدم جواز مشاركة غير المسلمين، ويرجح الباحث الجواز بشروطٍ مُحدَّدة ذكرها.

88	**محمد خالد منصور** **الدور الاقتصادي للزكاة، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999م، المجلد 26، العدد 1، الصفحات 12.**

تتناول الدراسة الدور الاقتصادي للزكاة، إذ تشير بداية إلى أن فلسفة تشريع الزكاة من الناحية الاقتصادية بنيت على جملة من الأسس العقدية والشرعية والروحية التي تضمن تحقيق الغاية منها، وأن الزكاة مفهوم إسلامي رفيع يحقق غايات نبيلة ومقاصد كريمة في المجتمع الإسلامي من خلال حلها لبعض ما يواجه المجتمع المسلم من معضلات.

وتبين الدراسة أن مصارف الزكاة تعد الأداة الفاعلة في تحقيق وظائف الزكاة الاقتصادية، وأن للزكاة جانبًا إيجابيًا يتمثل في الحث على تنمية الأموال، وازدهار حركة الإنتاج، وجانبًا سلبيًا يتمثل في استهلاك رؤوس الأموال، وتلاشي هذا الجانب مرتبط بنجاح الأول، وأن لكل مصرف من مصارف الزكاة علاقة إيجابية في حل بعض المشكلات المتعلقة بالاقتصاد، مثل: تكدس الثروة في أيدي الأغنياء، والبطالة، والفقر، والكوارث، والديون، والتشرد، وغير ذلك.

obeikan.com

89	**محمد راكان الدغمي** **الأحكام المتعلقة بأسرة اللاجئ "المستأمن" وأمواله في الفقه الإسلامي المقارن، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2002م، المجلد 29، العدد 16، الصفحات17.**

يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى الأحكام الشرعية الخاصة بأسر المستأمنين وأموالهم في الفقه الإسلامي، وللوصول إلى هذا الهدف يناقش البحث تعريفات الفقهاء للمستأمنين، ثم يعرض لآراء الفقهاء وأدلتهم حول أموالهم وحقوقهم الأخرى على الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي.

ويُبين البحث حقوق اللاجئين من غير المسلمين في الدولة الإسلامية، والأحكام المتعلقة بأُسرهم وذويهم، والأحكام الفقهية المتعلقة بأموالهم ودخولها دار الإسلام، ومصير أموال اللاجئ إن مات أو عاد إلى بلاده، والقيود الواردة على تنمية أمواله.

كما يبرز هذا البحث دور الإسلام في معالجة مشكلة اللجوء، وحقوق اللاجئين وأسرهم، ومدى حماية الإسلام لهم في مجاليْ: الأسر، والأموال.

ويخلص البحث إلى أن كلَّ مَنْ دخل دار الإسلام بعهد أمان فهو في ذمة المسلمين وعهدهم، مكفول من الدولة الإسلامية، وحقوقه محفوظة كسائر المسلمين ما لم تصدر منه خيانة أو غدر أو مخالفة لعهد الأمان الذي دخل به.

90	**محمد راكان الدغمي** **استغلال الأرض كمصدر للأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية، المنارة (آل البيت)، 2002م، المجلد 7، العدد 2، الصحفات19.**

يهدف البحث إلى بيان الأحكام الشرعية الخاصة بمسائل الأمن الغذائي؛ نظرًا لأهمية تحقيق الأمن الغذائي في بلاد المسلمين من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، كالقمح والشعير وغيرهما.

ويتحدث البحث عن استغلال الأرض بالزراعة، ويذكر الضوابط الفقهية للزراعة

وكراء الأرض والأَحكام الشرعية التي تحمي المشروعات الزراعية والحيوانية، ويتناول الري، وتملُّك الماء، واستصلاح الأرض البور، وإحياء الموات، ونظام الإقطاع، وإعطاء الأرض لمن يستغلها، وتخصيص الموات للمراعي وتربية الماشية؛ الأمر الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وزيادة الصادرات، وزيادة دخل الفرد، وتحقيق الازدهار.

ويخلص البحث إلى أن الاعتماد على الذات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحد الكفاية، وتحقيق الأمن الغذائي، تُعَدُّ فروض كفاية يجب على الأمة القيام بها، فإذا لم يقم بها أحد تحولت إلى فروض أعيان يجب على كل مسلم أن يقوم بها.

91 **محمد صالحية**
ظاهرة الطرح والرمي في الاقتصاد المملوكي، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1993م، المجلد 9، العدد 4، الصفحات 74.

يعنى البحث بدراسة ظاهرة الطرح والرمي في الاقتصاد المملوكي، إذ يلزم التجار وأهل السوق بقبول البضاعة العائدة لأرباب السلطة بسعر يزيد عن قيمة السوق ويخالف رغبة المشتري.

وقد تناول البحث الوسائل التي اتبعها الوسطاء لترويج البضاعة، وكذا طرائق الحصول على تلك المواد من أماكن إنتاجها بأسعار زهيدة ليعاد بيعها بأسعار باهظة، فكانت المصادرات والمظالم والنهب واللجوء إلى القوة. وابتدعت بعض السياسات النقدية التي توظف لتنفيذ سياسة الطرح والرمي، مثل: سحب القطع النقدية، أو خفض قيمتها الاسمية واستبدالها بقطع أخرى.

وإزاء تلك الأحوال الاقتصادية المتردية فإن العلماء ظهروا كممثلين للطوائف الاجتماعية ضد مظالم البيع الإجباري من خلال مقاومته وإدانته.

وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية: جرى التحكم بنوعية الأسواق وإمدادها بالمواد التموينية من قبل الفئة المسيطرة، ولم تتقيد الأسعار بقوانين العرض والطلب، وتراجعت النشاطات الاقتصادية في الدولة، زراعة وصناعة وتجارة، ووصلت إلى درجة الانحطاط.

92	**محمد عبد القادر خريسات** **عشور التجارة في الجاهلية وصدر الإسلام حتى نهاية القرن الأول الهجري، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية، 1988م، المجلد 15، العدد 7، الصفحات 22.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ضريبة العشور في الجاهلية وصدر الإسلام حتى نهاية القرن الأول الهجري. ومن المعلوم أنه عندما جاء الإسلام أبقى على هذه الضريبة، ومع أن بعض المصادر أشارت إلى أن عمر بن الخطَّاب كان أول من أمر بفرض الضريبة إلا أن النصوص التي اطلع عليها الباحث تشير إلى أن هذه الضريبة قد فرضت منذ عهد الرسول عليه السلام، واستمر أخذها في الفترات اللاحقة.

أما مقدار الضريبة التي كانت تؤخذ فقد اختلفت المصادر في قيمتها، وربما نتج ذلك عن التشريعات المختلفة التي رافقت تطبيق هذه الضريبة، وقد ذكرت المصادر أن على المسلمين الربع، وعلى أهل الذمة نصف العشر، وعلى أهل الحرب العشر، وكانت العشور تفرض على المتاع والرقيق والأموال وكل شيء يبقى في أيدي الناس.

93	**محمد عثمان شبير** **صيانة الأعيان المؤجرة وتطبيقاتها المعاصرة، دراسات/ سلسلة علوم الشريعة والقانون، 1996م.، المجلد 23، العدد 1، الصفحات 14.**

طرح الفقه الإسلامي موضوع صيانة الأعيان المؤجرة مُحَدِّدًا التزامات كلٍّ من المؤجر والمستأجر فيما يتعلق بها، وبين أثر الشرط في تحديد تلك الالتزامات. وحينما اتجهت المصارف الإسلامية إلى امتلاك معدات وآلات بقصد تأجيرها للشركات العالمية أو المحلية، مع اشتراط أن تكون الصيانة على المستأجر مقابل تخفيض الأجرة، واجهت بعض الصعوبات الفقهية، التي منها أنه لا يجوز للمؤجر أن يشترط على المستأجر القيام بالصيانة، وقد جاء هذا البحث لمعالجة تلك الصعوبات بعد استخلاص الضوابط والمبادئ الفقهية في عقد الصيانة.

openkan.com

وخلصت الدراسة إلى أن عقد الصيانة جائز شرعاً؛ وأن المؤجر يتحمل تبعة صيانة العين المؤجر لتمكين المستأجر من الانتفاع به، لكنه لا يجبر على ذلك، وأنه يترتب على امتناع القيام بالصيانة نسخ العقد من قبل المستأجر، أو إنقاص الأجرة بالعيب الذي يؤدي إلى اختلال المنافع، وغير ذلك من النتائج.

94	**محمد عثمان شبير** **استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية، 1994م، المجلد 21 (أ)، العدد 5، الصفحات 43.**

إن موضوع استثمار أموال الزكاة من الموضوعات المهمة في فقه الزكاة المعاصر؛ إذ إنه أثار اهتمام القائمين على المؤسسات الزكوية، ولاسيَّما بعد انتشار المشاريع الاستثمارية التي تُدرُّ أرباحاً وفيرة على مالكيها، فاتجه تفكير هؤلاء القائمين إلى استثمار بعض أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية؛ بغية الحصول على مصادر مالية تسهم في سد حاجات المستحقين للزكاة.

ولاهتمام القائمين على تلك المؤسسات بمعرفة الحكم الشرعي في ذلك، جاء هذا البحث لبيان ذلك الحكم، وكانت النتيجة هي: لا يجوز للمزكي الذي وجبت عليه الزكاة تأخير إخراج الزكاة بحجة الاستثمار، أما إذا أخرجها ووصلت إلى يد من يقوم على تلك المؤسسات فيجوز له استثمار بعض أموال الزكاة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إذا لم توجد مهمات صرف عاجلة.

وترى الدراسة أن الأصل في استثمار أموال الزكاة عدم الجواز إلا ما دعت إليه الضرورة، مع مراعاة أنْ تتحققَ مصلحة حقيقية للمستحقين، وأن يكون الاستثمار في مجالات مشروعة، وأن تتخذ الإجراءات كافة لضمان بقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، وأن تجريَ الدراسة لازمة، وأن يعتمد قرار الاستثمار ممن له ولاية عامة.

95 **محمد عدينات**
المنهج العلمي وتقييم الأدب الاقتصادي الإسلامي المتعلق بنظرية سلوك المستهلك، دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية، 1997م، المجلد 17 (أ)، العدد 1، الصفحات 18.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رفع العيوب التي لازمت النماذج الموضوعة لتفسير سلوك المستهلك من منظور إسلامي؛ فمعظم الأدب الاقتصادي الذي طبق نظرية سلوك المستهلك على سلوك المستهلك الإسلامي يبدو أنه لا يعدو كونه ضجة كبيرة ليس إلا، فدراسات كلٍّ من: منذر قحف، وأنس الزرقا، لا تنسجم مع الطريقة العلمية.

ولإيجاد مخرج لهذا الطريق المسدود فإن نظرة جديدة لنظرية سلوك المستهلك من منظور إسلامي أصبحت ملحة. وتقترح الدراسة وضع مدخل جديد لنظرية سلوك المستهلك من منظور إسلامي تتلاءم والطريقة العلمية.

وتبين الدراسة طبيعة المزالق التي وقع فيها الكتاب الإسلاميون وأشكالها وأسبابها، ثم تضع شكلاً مقترحًا لنظرية سلوك المستهلك ينسجم مع المنهج العلمي السليم. وقد تم توضيح ذلك من خلال إعطاء أمثلة من دوال ستون – جيري للمنفعة. وبينت الدراسة كيفية إيجاد الحل الرياضي لتوازن المستهلك المسلم التي من خلالها يستطيع الباحث المسلم أن يقوم ببناء الفرضيات الجدلية المختلفة، ومن ثم اختبارها واستخلاص السياسات الاقتصادية المناسبة.

96 **محمد علي سميران**
المقبوض على سوم الشراء مفهومه وأحكامه "دراسة فقهية مقارنة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009م، المجلد 5، العدد 4، الصفحات 17.

تهدف الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية للمقبوض على سوم الشراء، وتحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مفهوم السوم والمقبوض على سوم الشراء؟ وما حكم

سوم الشراء والمقبوض على سوم الشراء؟ وما الفرق بين المقبوض على سوم الشراء وسوم النظر؟

وتتناول هذه الدراسة بيان مفهوم القبض والسوم والشراء، وحكم السوم والمقبوض على سوم الشراء ودليل مشروعيتِهِ، والفرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر، وبيان كيفية ضمان المقبوض على سوم الشراء من الأصيل والوكيل.

وخلصت الدراسة إلى بيان مفهوم المقبوض على سوم الشراء بأنه: هو البيع الذي يتم فيه الاتفاق بين البائع والمشتري على الثمن مع الوعد بالشراء حال الرضا بالمبيع، وضمان المقبوض على سوم الشراء عند التلف بالمثل للأصيل، والقيمة للوكيل، بخلاف المقبوض على سوم النظر فلا يضمن إلا بالتعدي عند الحنفية والحنابلة.

97	**محمد علي سميران** **الاستثمار الإنساني في المنهج الإسلامي والاقتصادي الوضعي، مؤتة للبحوث، 2009م، المجلد 24، العدد 2، الصفحات 25.**

يعد الاستثمار الإنساني من المصطلحات المعاصرة التي نشأت نتيجة الأخطاء والمتاعب التي وقعت فيها النظم الاقتصادية الوضعية باعتمادها على الاستثمار المادي المالي، وذلك بتناول الاقتصاد الوضعي الإنسان كونه أحد الموارد المادية المالية، وينمي في القدرات الفكرية والجسمية فقط، ويخضع الإنسان -كالمشروع المالي- لمبدأ العائد والتكلفة؛ ولذلك سمّاه تنمية الموارد البشرية، ثم بعد ذلك الاستثمار الإنساني، بخلاف المنهج الإسلامي الذي له نظرته المتميزة في هذا المصطلح، إذ إِنَّهُ يتناول العمل على تنمية قدرات الإنسان الفكرية والجسمية والروحية والخلقية كافَّة، بصرف النظر عن عائده الماديِّ الماليِّ.

98	**محمد علي سميران** **دافع الإيثار عند المستهلك في المجتمع المسلم وتطبيقاته، دراسات/ علوم الشريعة، 2000م، المجلد 27، العدد 1، الصفحات 13.**

سلط الباحث الضوء في هذا البحث على معنى الإيثار وحكمه ومداه، وبيَّن

أن هذا المدى يختلف من شخص إلى آخر، بحسب حال المؤثر وقوة إيمانه، وقد عمل على تجلية ذلك من خلال بعض التطبيقات العملية لسلوك الإيثار في المجتمع الاسلامي، وأخيرًا بيَّن دوافع الإيثار وآثاره.

وخلصت الدراسة إلى أن الإيثار منزلة متقدمة من التضحية، لا يقدم عليها إلا من تحلَّى بصفات خلقية رفيعة من قوة اليقين بالله تعالى والصبر والجلد، وأنَّ ما يدفع المسلم إلى الإيثار نظرته للحياة الدنيا على أنها ممر إلى الآخرة، ومن ثَمَّ مَا يحصل في الدنيا يُؤثِّر في الآخرة، ونظرته للمال على أنه وسيلة لإعمار الأرض وتهيئتها للحياة، وليس غاية في حد ذاته، ونظرته للاستهلاك على أنه لتحقيق الغاية من وجوده وهي العبودية لله تعالى؛ مما أثر في سلوك الأفراد في المجتمع الإسلامي، فنزع البخل والشح من صدورهم، وربَّاهم على التكافل والتضامن الاجتماعي.

99	**محمد علي سميران** **النقود المزيفة-أحكامها وآثارها الاقتصادية في الفقه الإسلامي، المنارة (آل البيت)، 2002م، المجلد 8، العدد 2، الصفحات17.**

تهدف الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية الخاصة بتزييف النقود، وتداول النقود المزيفة، وكذلك الوصول إلى الآثار الاقتصادية لعمليات التزييف؛ فمما هو متفق عليه أن إصدار النقود ينبغي أن يكون بيد الحاكم أو من ينيبه؛ وذلك من أجل ضبط النقد، وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فإذا نوزع الحاكم في أمر الإصدار فسوف يترتب على ذلك فساد الأوضاع الاقتصادية نظرًا لانهيار الثقة بالعملة المتداولة.

ويُعدُّ التزييف في النقد مشكلة عالمية تحاول الكثير من الدول التخلص من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه المشكلة، ويرى الباحث أن الإسلام بقيمه قادر على مواجه المشكلة أكثر من النظم الأخرى من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية، وهذا يجعل من ظهور مشكلة التزييف في المجتمعات المسلمة أقل منها في المجتمعات ذات النظم الوضعية.

100	**محمد عواد السكر، وعلي جمعة الرواحنة** **أحكام الجودة في الفقه الإسلامي "البيع أنموذجا"، دراسات/ علوم الشريعة، 2010م، المجلد 37، العدد 2، الصفحات 18.**

تهدف الدراسة إلى توضيح أحكام الجودة في الفقه الإسلامي من خلال التركيز على عقد البيع كنموذج لتطبيق معايير الجودة العالمية في هذا المجال.

يقدم هذا البحث دراسة لأحكام الجودة في الفقه الإسلامي التي لم تكن وليدة لحظة أو فكرة، وإنما هي نهج شرعي إسلامي منذ لحظات الدعوة الإسلامية الأولى، ويتميز بشمولية المعالجة والبناء، ولم يقتصر على معالجة الأوضاع الاقتصادية.

وقد نبهت الدراسة إلى معايير الجودة في البيع، ومدى حاجة المجتمعات المعاصرة إليها، وأهميتها في الاستقرار العام للدولة والشعوب، كما بينت كيف شجعت الشريعة الإسلامية على التنافس المشروع الداعم لمناخات الاستثمار الجيد، وتوظيف الطاقات توظيفًا مناسبًا في مشروع النهوض الحضاري للأمة.

101	**محمد عودة العمايدة** **التسعير والأثمان في فقه شيخ الإسلام ابن تيمية، مجلة إسلامية المعرفة، 2000م، العدد 22، الصفحات 26.**

يسعى الإنسان لإشباع حاجاته من خلال الشراء المتمثل بالطلب الذي يتحدد بمقدار المنفعة التي يمكن الحصول عليها من السلعة، وبتلاقي هذا الطلب مع عرض المنتجين لسلعهم يتحدد السعر. وقد اختلف فقهاء الإسلام حول التسعير، بين مجيزٍ ومُحرِّم ومُجيزٍ بشروط، وقد تناول شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الموضوع بشيء من التفصيل؛ إذ بيَّن خلافات الفقهاء وأدلة كل فريق، وقسَّم التسعير إلى: تسعير أموال، ويقصد به تسعير السلع، وتسعير أعمال، ويقصد به تحديد الأجرة، إضافة إلى أنه تحدث عن البيع بأقل أو أكثر من التسعيرة وحكم كل نوع، ليخلص في النهاية إلى رأيه في التسعير القائل: الأصل أن تتحدد الأسعار من خلال العرض والطلب، ولكن إذا حصل تدخل مفتعل أعاق عمل هذه الآلية وأصبحت عاجزة عن أداء عملها،

عندها لولي الأمر التدخل وتحديد السعر العادل من خلال التفاوض مع وجهاء السوق وبرضاهم.

102	**محمد محمود أحمد الطرايرة** **أحكام اختلاف المضارب مع رب المال فيما يتعلق بالتصرفات والربح في الفقه الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2010م، المجلد 6، العدد 3، الصفحات 24.**

اعتنى الفقهاء بأحكام اختلاف المضارب مع رب المال، فيما يتعلق برأس المال، وبينوا هذه الأحكام وأصلوا لها وفق قواعدهم وأصولهم، تظهر ثمرة البحث، فيما يحتاجه القضاء للحكم في الخصومة بين رب المال والمضارب، حيث لم تقنن أحكام اختلاف المضارب مع رب المال. وقد توصل الباحث الى ان القول لرب المال في اصل وصفة خروج ماله من يده سواء ادعى المضاربة أو القرض أو غير ذلك ما لم تظهر قرائن بثبت خلاف ذلك، وقد أوصى الباحث بتضمين ما سبق؛ من نتائج البحث في مدونات القانون، وفي شروح عقد صورة المضاربة في البنك الإسلامي الأردني، إما نصاً وإما شرحاً.

103	**محمد محمود طلافحة** **استدانة المضارب على مال المضاربة وتطبيقها في المصارف الإسلامية، دراسات/ علوم الشريعة، 2008م، المجلد 35، العدد 1، الصفحات8.**

يتناول هذا البحث تصرفًا من تصرفات المضارب في مال المضاربة، وهو استدانة المضارب على مال المضاربة من حيث: بيان معنى هذا التصرف، وهل يقع بإطلاق عقد المضاربة، أم بالإذن العام، أم يحتاج إلى إذن خاصٍّ صريحٍ من رَبِّ المال؟ وما الآثار المترتبة على ذلك؟ ويخلص البحث إلى أن هذا التصرف يحتاج إلى إذن خاصٍّ من رَبِّ المال، حيث يضاف رأس مال الاستدانة وأرباحها إلى عقد المضاربة المتفق عليه بين رَبِّ المال والمضارِب.

104 **محمد ياسين الرحاحلة**
الجوانب المحاسبية والرقابية للوقف في الأردن، المنارة (آل البيت)، 2007م، المجلد 13، العدد 2، الصفحات 47.

هدف البحث إلى التعرف على الجوانب المحاسبية والرقابية المتعلقة بالوقف من خلال التأسيس الفقهي لنظام الوقف، وطرق تنظيم الأوقاف وإدارتها ورقابتها، وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الوقف في هذا المجال. اعتمدت الدراسة على أدبيات الوقف من المصادر والكتب والدراسات المتوافرة؛ لإلقاء الضوء على القواعد والمبادئ المتبعة في إدارة الوقف وتنظيمه ومحاسبته، والبيانات الأولية بوساطة استبانة صُمِّمت لأغراض البحث. وتكوَّن مجتمع الدراسة من العاملين في وزارة الأوقاف في مجال إدارة الأوقاف ورقابتها واستثمارها في الأردن، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن الوقف بحاجة إلى قواعد وأسس محاسبية ورقابية، تختلف عن تلك المطبقة في القطاعين العام والخاص، تتناسب مع السياسات والأسس الشرعية الناظمة لنظام الوقف، كما أنَّ هناكَ ضعفًا في وعي الواقفين بالشروط الشرعية والأنظمة والقوانين التي تنظم الوقف يؤدي إلى ضعف تحقيق الأهداف الاجتماعية للوقف.

105 **محمود صالح جابر، وذياب عبد الكريم عقل**
التعارض والترجيح بين المصالح والمفاسد في التشريع الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2005م، المجلد 32، العدد 1، الصفحات 17.

كثيرًا ما تتعارض المصالح والمفاسد فيما بينها؛ مما يجعل الحاجة إلى إزالة تعارضها ماسَّة، حتى تظهر روح الشَّريعة في الأحكام المحققة للمصالح والدَّارئة للمفاسد.

وفي هذه الدراسة بيَّنَ الباحثان المفاهيم الاصطلاحية واللغوية لكلٍّ من المصلحة والمفسدة، ومشروعية الترجيح بينهما حال التعارض، وأصناف القواعد المرجِّحة بين

تلك المصالح والمفاسد، سواء أَكانت كلّيّةً أم تفصيليَّةً، كما تعرَّضا بالمناقشة لمسالك الموازنة بينها إذا تعارضت فيما بينها، وبيَّنا صور التعارض بين المصالح فيما بينها، وبين المفاسد فيما بينها، وبين المصالح والمفاسد.

وانتهى البحث بخاتمة فيها أهمُّ النتائج المُتَوَصَّلِ إليها.

106 **مفيد الرواشدة، وسمير الحلاق، وأحمد الهادي، وأكرم رشيدات، وفؤاد عبده دور البنك الإسلامي الأردني في جذب المدخرات المكتنزة - دراسة تحليلية قياسية (1964-1993م)، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999م، المجلد 15، العدد 1، الصفحات 23.**

تحاول هذه الدراسة إبراز دور البنك الإسلامي الأردني في تعبئة المدخرات الوطنية من خلال استخدام نموذج قياسي لتقدير طبيعة العلاقة بين حجم الودائع الادخارية والمتغيرات المستقلة الآتية: الدخل الشخصي المتاح، وأسعار الفوائد، وأسعار الصرف، ومستوى الأسعار العام، وحوالات العاملين، وعدد السكان، وعدد الفروع. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك فرقٌ إيجابيٌّ بشكل معنوي بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة لحجم الودائع الادخارية خلال الفترة اللاحقة لإنشاء البنك الإسلامي الأردني ومباشرته لأعماله، وعُزِيَ هذا الفرق إلى البنك الإسلامي في جذب مدخرات جديدة من خارج الجهاز المصرفي وأجهزة تجميع المدخرات الاختيارية.
- هناك علاقة طردية بين حجم الودائع الادخارية وكل من المتغيرات المستقلة الآتية: الدخل الشخصي المتاح، وسعر الفائدة، وعدد فروع الجهاز المصرفي.
- أن هناك علاقة عكسية بين حجم الودائع الادخارية وكل من العوامل الآتية: حوالات العاملين في الخارج، وعدد السكان، والميل الحدي للاستهلاك والتضخم.

107 **ممدوح خليل البحر**
المسؤولية عن الأضرار البيئية – دراسة مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2004م، المجلد 31، العدد 1، الصفحات 20.

البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، وهو يتمثل بما فيه من تربة وماء وهواء، وبما يحتويه كل منها من مكونات جمادية، أو كائنات تنبض بالحياة.

والجدير بالذكر أنه في الماضي كان هَمُّ الإنسان الأكبر والأكثر إشكالاً هو وقاية نفسه من مخاطر البيئة، إلا أنه بمضي الوقت تبدل الحال وتغير الموقف وأصبح هَمُّ الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من جوره واعتداءاته. ومن هنا فإن البيئة أصبحت قضية عالمية كبرى لما تواجهه من تهديد بأخطار التلوث البيئي بمختلف صوره وأشكاله، برًا وبحرًا وجوًا، لاسيَّما في الدول الصناعية التي تواجه بيئتها هذه الأخطار، سواءً بسبب الصناعة، أو الإنسان، أو سوء الاستخدام، وعدم التعامل الأمثل مع البيئة.

108 **منذر طلال المومني، وعنان فتحي السروجي**
مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النِّسَبِ المالية، مجلة المنارة (آل البيت)، المجلد 13، العدد 2، الصفحات 43.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992–2001م) باستخدام مجموعة من النسب المالية. وتلخَّصت نتائج التحليل باستخدام اختبار (ت) في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطاتها أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وقد أوصت الدارسة بمجموعة من التوصيات.

109	**منصور مقدادي، ونبيل المغايرة** **محاسبة شركة المضاربة في الفقة الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2010م، المجلد 6، العدد 3، الصفحات 37.**

تتناول هذه الدراسة موضوع محاسبة شركة المضاربة في الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية المعاصرة. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية احتساب الربح والنفقات التابعة لها في الفقه الإسلامي، ومدى تطبيق هذه المحاسبة في المصارف الإسلامية المعاصرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن النفقات المتعلقة بالمضاربة لابد من النص عليها في عقد المضاربة، وأما ما يستجد من نفقات تحقق مصلحة المضاربة فلابد من الاتفاق عليها في العقد أو بعده. أما ما يتعلق بالربح فلا يستقر حق العامل به إلاَّ بتنضيض المال وظهور الربح، وتسليم رأس المال إلى رب المال، ومن ثم يسلَّم الربح، وفي حالة المضاربة المستمرة فلا بد من التنضيض التقديري، على أن يكون هنالك تنضيض حقيقي يكون بانتهاء العمليات المتعلقة بالمضاربة في فترة زمنية يتوقع فيها عدم إدخال مضاربات جديدة، وفي الوقتِ نفسهِ الانتظار إلى حين إنهاء أعمال المضاربة وما يتبين من ربح فيمكن وضعه في صندوق مخاطر الاستثمار من باب التكافل الاجتماعي، على أن يكون في عقد المضاربة ما يبين ذلك.

110	**منير سليمان الحكيم** **العقود الزراعية واستخداماتها في المصارف الإسلامية، إربد للبحوث والدراسات، 2007م، المجلد 11، العدد 1، الصفحات21.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم عقدي المزارعة والمساقاة في الفقه الإسلامي، والتعرف على إمكانيات تطبيقها في المصارف الإسلامية وفق الأحكام الشرعية، ومشروعيتهما وتعريفهما لغويًا واصطلاحًا، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي يعتقد الباحث ضرورة تطبيقها من قبل المصارف الإسلامية لتحقيق الربح الحلال، والمشاركة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

111	**نبيل محمد كريم مغايرة** **شركة التوصية بالأسهم وأحكامها بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2009م، المجلد 5، العدد 2/ ب، الصفحات 32.**

تناول هذا البحث موضوع شركة التوصية بالأسهم، وهدف إلى بيانِ تكييفها الفقهي، وما يترتب على هذا التكييف من أحكام، ودراسة هذه الأحكام دراسة فقهية قانونية مقارنة، وصولاً لما يجب أن تكون عليه هذه الشركة واقعًا، ومنعًا من وقوعها في المخالفات الشرعية في جوانبها التطبيقية.

وقد توصلت الدِّراسة إلى أنَّ هذه الشركة من الشركات المختلطة التي تضم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنين، وهؤلاء تطبق عليهم أحكام شركة العنان الإسلامية، وشركاء مساهمين، وهؤلاء تطبق عليهم أحكام شركة المضاربة الإسلامية، كما بيَّنت الدراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه الشركة.

112	**نضال صالح الحوامدة، وفهمي خليفة الفهداوي** **أثر فضيلة التقوى في الأداء والرضا الوظيفي (دراسة ميدانية لاتجاهات بعض الموظفين الحكوميين)، مؤتة للبحوث والدراسات، 2002م المجلد 17، العدد 2، الصفحات 34.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر فضيلة التقوى في الأداء والرضا الوظيفي، ضمن مُحافظتي الطفيلة والكرك في الأردن. وقد قام الباحثان بتجميع البيانات من عينة عشوائية مكونة من (372) موظفاً من (18) دائرة حكومية في المحافظتين. وقد جرى استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها ما يأتي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين فضيلة التقوى كمتغير مستقل،

وبين الأداء الوظيفي كمتغير تابع، وأن المتغير المستقل يفسر ما مقداره (48.2%) من التباين في المتغير التابع (الأداء الوظيفي).

- وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين فضيلة التقوى كمتغير مستقل وبين الرضا الوظيفي كمتغير تابع، وأن المتغير المستقل يفسر ما مقداره (58%) من التباين في المتغير التابع (الرضا الوظيفي).

113

نعيم نصير
تدخل الحكومة في تخطيط وضبط ممارسة أنشطة القطاع الخاص في الدولة الإسلامية، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1987م، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 28.

يهدف هذا البحث إلى تعريف مفهوم التخطيط في الإدارة الإسلامية، وبيان مدى تدخل الحكومة في تخطيط أنشطة القطاع الخاص للدولة الإسلامية وضبطها. ويبيّن البحث أن للحكومة الحق في التدخل لتنظيم أنشطة القطاع الخاص، إلا أن ذلك لا يصل إلى حد التدخل الكامل بالحلول محله أو الهيمنة عليه، كما أن الدولة لم تعط الحرية المطلقة للقطاع الخاص ليمارس نشاطاته دون مسؤولية أو رقابة، بل وضعت قواعد أخلاقية لا بد من التقيد بها عند ممارسة هذه الأنشطة.

لقد عرض الباحث رأيين لاثنين من كبار علماء الإسلام في هذا المجال: شيخ الإسلام ابن تيمية، ووجهة نظره حول التدخل الجزئي عن طريق التسعير، وابن خلدون ووجهة نظره الرافضة للتدخل الكلي للدولة.

وبيَّن الباحث شمولية عملية التخطيط في الدولة الإسلامية، إذ احتوت هذه العملية على أنشطة القطاع الخاص، والتخطيط المادي للمشاريع والمرافق العامة، والتخطيط الاقتصادي، والتخطيط الاجتماعي.

كما أوجدت الحكومة توازناً دقيقاً بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للفرد.

114	**وائل محمد عربيات** **مُسوِّغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المرابحة للآمر بالشراء، مجلة دراسات علوم الشريعة، 2007م، المجلد 43، العدد 1، الصفحات13.**

يعالج هذا البحث قضية الربح في عملية المرابحة للآمر بالشراء، إذ يغفل موظَّفو البنوك الإسلامية عن المسوِّغ الذي يستحق به المصرف الإسلامي الربح في هذه العملية، معتمدين فقط على الفواتير للحصول على التمويل دون أن يعرفوا أن العمليات المصرفية الإسلامية لها آلية ينبغي اتباعها حتى يحل الربح للمصرف؛ لذا ينبغي على المصرف الإسلامي أن يتسَلَّمَ البضاعة ويدخلها في ضمانه بعد تملكها ليتم تسلُّمها بعد ذلك من قبل المشتري، وبغير ذلك تفقد المعاملة المسوِّغ الشرعي لها، وتصبح محرمة شرعًا.

115	**وائل محمد عربيات** **نظرية العذر عند الحنفية وأثرها في عقد الاستصناع، دراسات/علوم الشريعة، 2010م، المجلد 37، العدد 2، الصفحات 13.**

عالج هذا البحث حالة عدم تطبيق الحنفية العذر على عقد الاستصناع، إذ تبين أن عدم لزوم عقد الاستصناع هو الذي أدى إلى عدم إعمال العذر على عقد الاستصناع، وكون المعقود عليه هو العين وليس العمل أو المنفعة، كما أن القائلين منهم باللزوم إنما كان قولهم بعد تنفيذ العقد وليس قبله أو في أثنائهِ.

وقد رأى الباحث أن عقد الاستصناع لازمٌ، وأن المعقود عليه هو العين والعمل معًا، وهو عقد زمني يتراخى تنفيذه، ولذا يمكن تطبيق العذر عليه، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تستفيد من نظرية العذر عند تطبيقها لعقود الاستصناع إذا ظهر ما يوجب، كما خلص هذ ا البحث إلى القول بأن العذر يشكل نظرية يمكن تطبيقها على أي عقد تتوافر فيه شروط تطبيقه.

116 **ياسر الحوراني**
الفكر الاقتصادي عند سيد قطب، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999م، المجلد 15، العدد 1، الصفحات 30.

تناول البحث إسهامات سيد قطب في جانب الفكر الاقتصادي في الإسلام، وتركز حول المفاهيم المذهبية والأسس العقدية في هذا المجال، التي تبرز بشكل واسع في اهتمامات سيد قطب وآرائه الاقتصادية التي عالجها في سياق طروحاته الشاملة لمنظومة الحياة والإنسان والكون. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والاستقرائي للأفكار الاقتصادية التي طرحها سيد قطب في مصنفاته؛ إذ استقصى البحث سائر تلك المصنفات على اختلاف مضامينها.

وتتجلى إسهامات سيد قطب وشروحاته العميقة لأصول الاقتصاد في الإسلام من خلال مناقشته لقضايا ومتغيرات اقتصادية متعددة، مثل: دور العقيدة في الاعتماد، وأبعاد المحتوى العقدي لسياسة التكافل الاجتماعي، وموقف الإسلام الأيديولوجي من الطروحات الاقتصادية الوضعية، والأطر المنظمة لمداخلات الإنتاج.

وقد توصل الباحث إلى تحديد أهم المعطيات الفكرية التي عالجها سيد قطب في إطار المذهب الاقتصادي.

117 **ياسر الحوراني**
دور العامل الاقتصادي في آلية الصراع بين المسلمين، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999م، المجلد 15، العدد 3، الصفحات 30.

يتناول البحث أهم الجوانب الاقتصادية في منظومة العلاقات القائمة بين المسلمين وقريش في الطور الأول للدعوة الإسلامية، محاولاً تقديم رؤية اقتصادية تحليلية ومترابطة حسب تسلسل الأحداث.

ترتكز هذه الرؤية أساساً على مضامين الخطاب المكي ومدلولاته في إطارين:

إطار الخطاب العام الذي يقوم على مبدأ الشمولية في طرح قضايا عامة وحقائق كلية تمس الواقع الاقتصادي، وإطار الخطاب الخاص الذي يعيد تصويب الواقع الاقتصادي من خلال مواقف تفصيلية. وقد انتهى الحديث بعد الإلمام بأبعاد الخطاب المكي وأهدافه في المجال الاقتصادي إلى مناقشة آلية الصراع بشكل إجمالي والوقوف على حقيقة القوى المؤثرة في عملية الصراع.

وقد توصل الباحث إلى نتيجة هامة في مجال تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي تتمثل بوجود دور إيجابي للعامل الاقتصادي في حركة التغيير التي قادها الإسلام في مكة.

118	**ياسر عبد الكريم الحوراني** **في مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، 2000م، العدد 20، الصفحات29.**

صاحبَ تطورَ المجتمع الإسلامي واتساعَهُ تنامٍ حقيقيٌّ للأفكار الاقتصادية لدى علماء المسلمين، فقام العديد منهم بوصف الواقعِ الاقتصادي من خلال شروحات عميقة عكست التجربة الإسلامية الطويلة في الكتابة والتصنيف، وتنوعت مجالات الإنتاج المعرفي في موضوعات شاملة، كالخراج والأسعار والنقود والحسبة والتجارة وعلاقات الأرض وتنظيمات السوق وغيرها.

وقد جاء البحث لإظهار جانب مهم من مخزون الفكر الاقتصادي الإسلامي، وإتاحة فرص حقيقية للباحثين والمفكرين لإحياء مصادر التراث من جديد، وإعادة تنظيم عملية البحث، ومنع التكرارية والازدواجية في دراسة الأبحاث. ويقوم البحث على محاولة استقصاء شاملة لجميع الكتابات المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، التي تقع في الدوريات، ثم حصر الدراسات التي تناولت الفكر التراثي الاقتصادي، واستقصاء جميع مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي عن موسوعات تراجم إسلامية محددة، وهي: كتاب الفهرست لابن النديم (ت385هـ)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ت1067هـ)، وكتابا إيضاح المكنون، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت 1339هـ).

الكتب

119	**إبراهيم عبد الحليم عبادة** **تمويل التبادل التجاري في الدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية أنموذجا، دار النفائس للنشر والتوزيع عمان-الأردن، 2008م، الصفحات 196.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية ودورها في مجال تمويل التجارة، وكذلك التعرف على ما تمتلكه الدول الإسلامية من إمكانات، وآلية توظيفها واستغلالها في مجال التجارة، كما تهدف الدراسة -أيضًا- إلى تتبع دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية من خلال البرامج الخاصة بالتجارة، وكذلك بناء نموذج قياسي يوضح أثر التمويل المقدَّم من البنك الإسلامي للتنمية في التجارة الإجمالية والبينية للدول الإسلامية الأعضاء في البنك.

وقد تبين أن البنوك الإسلامية تُسهمُ إسهامًا إيجابيًا في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، ويمكن أن تؤديَ دورًا رائدًا في مجال تمويل التجارة.

ويمكن القول: إن الدول الإسلامية -بما تمتلكه من إمكانات- يمكن أن تؤديَ دورًا بارزًا على الساحة الدولية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة، إلا أن التجارة البينية للدول الإسلامية لم تصل إلى المستوى المطلوب.

120	**إبراهيم عبد الحليم عبادة** **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس،عمان، 2008م، الصفحات 342.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهداف البنوك الإسلامية وعوامل نجاحها، والخروج

obeikan.com

بمعايير أداء لها من خلال الأهداف التي تنطلق منها، كما تهدف إلى تحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لها، وقياس هذه المؤشرات وتطبيقها على عدد من هذه البنوك، ثم الخروج بنتائج وتوصيات تخص مؤشرات ومعايير الأداء للبنوك الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى معايير عِدَّة، تم استنباطها من أهداف البنوك الإسلامية، ومن الواقع العملي لهذه البنوك، وإلى انتخاب عدة مؤشرات لقياس المعايير المقترحة، كما توصلت الدراسة -أيضًا- إلى أن نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات لم تتجاوز 10%، سوى بنك واحد، وهذه النسب ضئيلة، ولا تبشر بمستوى جيد؛ وهذا يؤدي إلى تراجع في مصداقيتها أمام زبائنها، وتراجع مستوى أدائها في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك الإسلامية قاعدة بيانات موحدة؛ ليسهل عمل الباحثين في مجال تقويم التجربة المصرفية ومتابعتها.

121	**إبراهيم عبد الرحمن زيدان** **الإسلام والرإسمالية وصراع الحضارات، دار الفرقان/ عمان-الأردن، 2004م، الصفحات 216.**

يهدف هذا الكتاب أساسًا إلى توضيح المبدأ الرأسمالي، وبيان فساد عقيدته وطريقته وأنظمته مقارنة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك من قبيل وضع الخط المستقيم إلى جانب الخط الأعوج؛ ليكون اعوجاجه أكثر وضوحًا.

يناقش الباحث في هذه الدراسة البيئة التي ظهر فيها المبدأ الرأسمالي، والتسلسل التاريخي للأحداث التي مهَّدت لهذا الظهور، ثم يتطرق إلى مفهوم العلمانية، وعلاقة الكنيسة بالعقيدة الرأسمالية، وعلاقة الديموقراطية بالرأسمالية.

ويتناول الباحث -أيضًا- عددًا من المفاهيم التي يوضح علاقتها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، مثل الصدق والحرية والأفكار والمشاعر ومفهوم العولمة والصراع الفكري، ثم يتحدث عن النظام الاقتصادي في الرأسمالية، وطريقته في التحكم في المجتمعات، وبيان فساده.

كما يوضح الباحث حاجة الإنسان إلى بناء حياته على أساس عقلي، ومن هنا يشرع الباحث في بيان ماهية العقل، وأهمية الحاسوب وعلاقته بقوة الأمة، ويختم الباحث الدراسة بمناقشة النظام الاجتماعي بين الرجل والمرأة، وعلاقة المرأة بالرجل كما نظَّمها الإسلام، وكما نظمتها الرأسمالية.

122	**إبراهيم فاضل الدبو** **الاقتصاد الإسلامي – دراسة وتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، الصفحات 286.**

حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز الخطوات الرئيسة للاقتصاد الإسلامي، وطريقة معالجته للأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها عالَمُنا اليوم.

وحرصًا على تقديم صورة واضحة بقدر الإمكان عن اقتصادنا، جاء الكتاب لمعالجة هذا الموضوع في فصلين: تناول الفصل الأول: دراسة في الاقتصاد الإسلامي، سلط فيه الباحث الضوء على ماهية الاقتصاد الإسلامي والتعريف به، والأسس التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، وأبرز الحلول التي اعتمدها لحل المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال مناقشة مفهوم الاقتصاد الإسلامي، والتعرف على مصادره وأركانه، والتفرقة بين الاقتصاد الإسلامي وبين النظم الاقتصادية الوضعية المعاصرة.

ثم تحدث عن المشكلة الاقتصادية وحلها من منظور إسلامي، والتعرف على أسباب إهمال تطبيق الاقتصاد الإسلامي وأثره في واقع الأمة. وتناول الباحث في الفصل الثاني بعض النماذج التطبيقية للاقتصاد الإسلامي.

123	**إبراهيم فاضل الدبو** **المعادن والرِّكاز – دراسة في الاقتصاد الإسلامي، دار عمار/ عمان، 1417هـ/ 1996م، الصفحات 133.**

محتويات الكتاب:

يتناول هذا الكتاب موضوع المعادن والرِّكاز كدراسة في الاقتصاد الإسلامي.

ويتناول الكتاب بداية الملكية في ماضيها وحاضرها وأسباب التملك. وقد اعتمد الباحث على إبراز وجهات نظر فقهاء المسلمين في كل جزئية من جزئيات الموضوع، مقارناً بين تلك الآراء، ومن ثم مرجحاً الأقوى دليلاً وما فيه مصلحة المسلمين.

كما تناول الكتاب -أيضًا- الثروة المعدنية التي تعد مورداً أساسياً من موارد الأمة، والتي قد حظيت باهتمام فقهاء المسلمين، إذ وضعوا الضوابط لاستخراجها والاستحواذ عليها، وقد تكفلت تلك الضوابط بحماية حق الأمة في اقتصادها الوطني، دون أن يلحقها أي غبن من جراء استثماره، كما أن تلك الضوابط قد كفلت حق المستثمر، فلم يلحقه أي غبن من جراء حماية حق الأمة.

124	**إبراهيم فاضل الدبو** **ضمان المنافع - دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار عمار/ عمان - الأردن، 1997م، الصفحات 422.**

يتناول الكتاب موضوع ضمان المنافع: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني. ولما كانت المنافع والحقوق ذات أهمية بالغة، وذات قيمة مالية تضاهي الأعيان المادية أحياناً، أصبح بحث هذا الموضوع في الوقت الحاضر من الأهمية بمكان. وقد اعتمد الباحث أساساً في معالجته للموضوع طريقة المقارنة والموازنة بين آراء المذاهب الفقهية الإسلامية، معتمداً على أمهات الكتب، مختاراً منها ما يبدو فيها من قوة الاستدلال وما فيه المصلحة.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

الباب الأول: في الضمان المترتب على العقود، والعقود التي يترتب عليها الضمان، وضمان العقد في القانون، وضمان اليد، وضمان الإتلاف، بما في ذلك العمل الضار ووقوع الضرر بطريق الاعتداء أو التعدي، والاعتداء بطريق المباشرة والتسبب، والخطأ الجرمي، وضمان الإتلاف في القانون. والباب الثاني: في ضمان الأعين.

125	**إبراهيم فاضل الدبو** **عقد المضاربة – دراسة في الاقتصاد الإسلامي، دار عمار/ عمان – الأردن، 1998م،**

يتناول الكتاب موضوع المضاربة؛ لأنها تعالج موضوعاً اقتصادياً هاماً، فعن طريق المضاربة يستطيع أرباب الأموال استغلال أموالهم بفائدة مشروعة، ويتمكن المعوزون من الحصول على العيش، وقد زادت أهمية المضاربة عندما اعتمدتها البنوك الإسلامية واعتبرتها من طرق الاستثمار الرئيسة فيها.

وقد انتهج الكاتب في دراسته لموضوع المضاربة طريقة عرض كل مسألة من مسائل البحث كما هي في المذاهب الإسلامية جميعها دون أن يقتصر على مذهب أو مذاهب معينة. وقد اعتمد الكاتب في المقارنة أصلاً في إظهار وجهات نظر فقهاء هذه المذاهب في كل جزئية على حدة، اعتماداً على نقل آرائهم نصاً من كتبهم المعتبرة؛ مما حدا بالكاتب إلى الإكثار من تدوين نصوصهم في المتن كلما رأى الحاجة ماسة لذلك.

126	**إبراهيم محمد الشويخ، وأحمد خالد شكري** **آية الدين – دراسة وتحليل، دار العلوم للنشر/ عمان الأردن، 2006م، الصفحات 256.**

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أن آية الدين هي أطول آية في القران الكريم، وتتضمن العديد من الأحكام الشرعية التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية. وفي هذا البحث دراسة لأهم أحكام المداينات التي يمارسها الناس اليوم، مع الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة، كما تناول الحديث عن المعْسِر؛ لأنها قضية متعلقة بالمداينات دائما.

وتتكوَّنُ هذه الدراسة مِن بابين: الباب الأول، مدخل الى آية الدين، ويبين فيه معنى الدَّين، ومشروعيته، وأقسام الدَّين المحرم والمباح، وبيع السلم، والقرض الحسن، والتوزيع، والبيع بالتقسيط وحكمه في الإِسلام. أما الباب الثاني الذي بعنوان أحكام

الدين فيُبيِّنُ فيه الباحث البيع الآجل، وكتابة الدين والرهن، والإملال والإشهاد على الكتابة، والتجارة الحاضرة، والمعْسِر.

127 **إبراهيم محمد حسين الشويخ**
كلمة في الاقتصاد الإسلامي وأثره في معالجة قضايا العصر، دار البشير للنشر والتوزيع/ عمان، 2007م، الصفحات 182.

وجد الباحث أن السبب الرئيس في وجود الفقر هو النظام الاقتصادي الذي يطبقه البشر في حياتهم، وهذه الدراسة كانت نتيجة ما نشاهده في مجتمعاتنا من شدة البؤس، والحاجة التي يعانيها الكثير من الناس لما عليه المسلمون من جهل بأحكام الشريعة الإسلامية، لاسيَّما ما يتعلق من بيع وشراء، وأمور التجارة، والربا وأحكامه، والاقتصاد الإسلامي ودوره في تقديم الحلول المثلى لمشاكل البشرية الاقتصادية.

إن النظام الرأسمالي والاشتراكي من نتاج عقول بشرية يطرأ عليها الخطأ والنسيان، واتباع الهوى، وإخضاع المفاهيم الإنسانية لموازين واهية، لم تجلب للبشرية إلا الانتكاس في القيم والمفاهيم والمعتقدات. وأما الاقتصاد الإسلامي فأول ما يميزه أنه ليس من صنع البشر، وأنه فرع من فروع المعرفة الإسلامية التي شملت جميع نواحي الحياة الإنسانية، فالعقيدة هي الأساس للاقتصاد الإسلامي، والحركة الاقتصادية -بدءًا من القصد وانتهاء بالفعل- خاضعة للثواب والعقاب.

128 **أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم**
كتاب الخراج، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عبد الحفيظ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع - عمان، 2009م، الصفحات 295.

هذا الكتاب محقق من سبعَ عشرة نسخةٍ مخطوطة، وخمس نسخٍ مطبوعة، وهو من أمهات كتب الاقتصاد الإسلامي التي تبحث في النظام المالي الإسلامي. والكتاب في مجمله عبارة عن رسالة من أبي يوسف قاضي القضاة إلى الخليفة هارون الرشيد، يوضح له فيها أصول الإيرادات المالية للدولة وضوابطها ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

وهذا أول كتاب يُصنَّف في النظام المالي في الإسلام، وقد تضمن الكتاب بيانًا لموارد الدولة الإسلامية المالية من فَيْءٍ وغنيمة وخراج وجزية وعشور وصدقات، ووضح الطريقة المثلى لجبايتها، وتضمَّن -أيضًا- أحكام إحياء الموات، وأحكام القطائع، وتحدث عن بعض الأمور التي لا علاقة لها بالنظام المالي والاقتصادي في الإسلام، كالإمارة على الجهاد، وقتال أهل الردة والبغي، وغيرها من الأمور.

129 **أحمد أسعد محمود الحاج**
نظرية القرض في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان - الأردن، 2008م، الصفحات 391.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أطر نظرية القرض في الفقه والإسلامي، وإبراز معالمها وحدودها المتمثلة في التعريف بماهية القرض وأحكامه، وبعض تطبيقاته المعاصرة، من خلال تتبع الأحكام الفقهية ذات الصلة بالموضوع، وجمعها وترتيبها ترتيبًا علميًا؛ لبيان الفكرة التشريعية للقرض، مراعية تتبع أصول النظرية من الكتاب والسنة ومصادر الفقه وقواعده.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لكونه يتناسب مع طبيعة البحث، إذ قام الباحث بجمع المادة الأساسية التي يقوم عليها البحث من مصادرها المعتمدة، ثم حَلَّلها تحليلاً علميًا لمعرفة الرأي الراجح في المسائل المختلف فيها؛ بغية الوصول إلى نتائج علمية ذات صبغة موضوعية.

ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: أن نظرية القرض حاضرة في الفقه الإسلامي بكل أركانها وشروطها، كما أن ثمة فروقًا بين القرض وغيره من العقود الشرعية الأخرى التي تتشابه معه في بعض الأحكام. وخلصت الدراسة إلى أن القرض من عقود التبرع، وأن الأجل ملزم فيه، وأن من سبل توثيقه:الكتابة والشهادة والكفالة والرهن، بالإضافة إلى أن رد القرض يكون بالقيمة في حال تغير قيمة النقود، مع عدم جواز أخذ تعويض عن تأخر سداد دين القرض، وحرمة الفوائد المصرفية بكل صورها، وكذلك المنافع التي تفضي إليها، هذا مع تقديم بدائل للفوائد المصرفية، كعقود المضاربة والمزارعة والإجارة، وتشجيع الصدقات التطوعية والقرض الحسن.

130	**أحمد بن محمد أحمد كليب** **الخسارة – مفهومها ومعايير احتسابها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، دار النفائس /عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 436.**

تناولت هذه الدراسة موضوع الخسارة ومفهومها ومعايير احتسابها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي بهدف تجلية موقف الفقه الإسلامي حول موضوع الخسارة؛ إذ تم تحديد مفهوم الخسارة بأنه النقصان لرأس المال في أثناء الاستثمار في الأنشطة المشروعة، وذلك إذا زادت التكاليف على الإيرادات. ووضحت الدراسة الفرق بين الخسارة والمخاطرة، وتوصلت إلى قضايا في غاية الأهمية، وهي أن الشريعة الإسلامية أوجدت وسائل متعددة وضوابط محكمة تحفظ أموال المشتثمرين في أثناء استثمارها، وتنأى بهم عن الخسارة في أموالهم، ولم تكتف بذلك، بل أوجدت وسائل أخرى تسهم في علاج الخسارة بعد وقوعها.

كما توصلت الدراسة إلى توضيح الأسباب الاقتصادية للخسارة، والتأكيد على أهمية الأخذ بالطرق الحديثة في حفظ الاستثمارات من الخسارة، مثال ذلك: دراسة الجدوى الاقتصادية، وحسن الإدارة، وتنويع الاستثمار، والتأمين التعاوني.

131	**أحمد حسن فريحات** **دراسات في ماهية الاقتصاد الإسلامي، المكتبة الوطنية/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 69.**

يوضِّحُ الكتاب تعريف الاقتصاد الإسلامي ونشأته وتطور دراساته وأصوله ومصادره المتنوعة من القرآن والسنة والمصادر الاجتهادية والخبرات الإنسانية، ويوضح -أيضًا- منهج الاقتصاد الإسلامي وعناصر الاقتصاد الإسلامي، كما يبين خصائص الاقتصاد الإسلامي ودور القيم والأخلاق الإسلامية في تنمية الاقتصاد الإسلامي، كما يوضح أركان الاقتصاد الإسلامي والوظائف الاقتصادية للدولة من وجهة نظر الإسلام، ويختم الكتاب بعرض أهم الوسائل والإجراءات العلاجية المتبعة في علاج مشاكلنا الاقتصادية.

132	**أحمد حسين وهدان** **أحكام البيوع المتعامل بها في أسواق الجملة للخضار وتكييفها الفقهي" دراسة فقهية معاصرة "، الدار الأثرية/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 235.**

بحكم عمل الباحث في (سوق الخضار المركزي الأردني) واطلاعه على أنواع البيوع التي تمارس داخل السوق، ولوجود حاجة ملحة إلى وجود دراسة مستقلة لتقديم خدمة شرعية للمتبايعين في سوق الخضار المركزي ينتفعون بها، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي: ما الحكم الشرعي في طرق بيع الخضار والفواكه التي تقع في سوق الخضار المركزي الأردني في ظل التطورات التي رافقت المدنية المعاصرة.

وقد عمل الباحث على اختيار البيوع المتعامل بها في (السوق) ووصفها وصفًا دقيقًا مستخدمًا الاسم العرفي لها عند أهل السوق، وإنزال صور البيوع المتعامل بها في (سوق الخضار المركزي الأردني) بمسمياتها الحديثة على البيوع القديمة التي تناولها الفقهاء، وبيان العلاقة بينهما، ومن ثم مناقشة أدلة الرأي المخالف، ثم الرأي الراجح، ثم الاختيار بينهما مع بيان السبب.

133	**أحمد سالم ملحم** **التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته في شركة التأمين الإسلامية/ الأردن، " د.ن "، 2000م، الصفحات 347.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة التأمين التعاوني بصورتيه: البسيطة، والمركبة، والممارسات العملية للتأمين التعاوني المركب في شركة التأمين الإسلامية.

وتشمل الدراسة التأمين التعاوني من الناحيتين النظرية والعملية: أما الجانب النظري فيخصص لبيان حقيقة التأمين التعاوني ونشأته وخصائصه ومشروعيته، أما الجانب العملي فيخصص لبيان التطبيقات العملية لجميع أنواع التأمين التي تمارسها الشركة، وإرفاق ذلك بملحق خاص بكل نوع منها.

وتهدف هذه الدراسة إلى القيام بدراسة التأمين التعاوني بصورته المتطورة؛ بغية البيان والتوضيح بجوانبه المتعددة من الناحية النظرية، والوقوف على حقيقة ممارساته العملية في شركات التأمين الإسلامية.

134	**أحمد ملحم** **المعاملات الربوية في ضوء القرآن والسنة، المكتبة الوطنية/ عمان – الأردن، 2001م، الصفحات 230.**

يتناول الباحث في هذا الكتاب مفهوم الربا، وحكمه، والحكمة من تحريمه، ويفصل أنواع الربا المحرم في القرآن والسنة، والفرق بين البيع والربا، كما يشير إلى عقوبات المتعاملين بالربا.

ويوضح معاملات المصارف الربوية كالإقراض بالفائدة، والودائع النقدية، وحسابات التوفير، وشهادات الاستثمار، والكفالة البنكية، وبيع الأسهم والسندات وشرائها، وبطاقات الائتمان، وحكم العمل في المصارف الربوية.

ويبين هذا الكتاب المعاملات الربوية المتعلقة بربا الديون والتأمين التجاري المحرَّم وإعادة التأمين وأحكام القرض في الفقه الإسلامي.

135	**أحمد سليمان خصاونه** **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي / إربد – الأردن، 2008م، الصفحات 332.**

طرح الباحث في كتابه هذا ثلاث قضايا رئيسة تتعلق بالمصارف الإسلامية وتحدياتها في ظل العولمة المالية والاقتصادية ومقررات لجنة بازل وأثرها في المصارف الإسلامية، إذ ناقش بداية قضية العولمة المالية والاقتصادية من حيث مفهومها وأبعادها ونشأتها، والأصول الفكرية والفلسفية لها، وأسبابها، وتحدث كذلك عن مؤسسات العولمة المالية والاقتصادية وأدواتها.

ثم ناقش قضية المصارف الإسلامية من حيث تعريفها ومفهومها و خصائصها ونشأتها، ثم استعرض الأعمال والخدمات والتسهيلات التي تقدمها والخدمات الاجتماعية، وصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإِسلامية: الصعوبات الداخلية، الصعوبات الخارجية.

ثم ناقش قضية مقررات لجنة بازل (2) وآثارها في المصارف الإِسلامية من حيث كفاية رأس المال، وآثار اتفاق بازل (2) في المصارف العربية التقليدية، وتحدث عن مخاطر التمويل الإسلامي وانعكاسات مقررات لجنة بازل على المصارف الإسلامية.

136	**أحمد صبحي العيادي** **أدوات الاستثمار الإسلامية – البيوع، القروض، الخدمات المصرفية، دار الفكر – عمان، 2010م، الصفحات 296.**

جاءت هذه الدراسة الاقتصادية وفق الخطة الآتية:

الفصل الاول: مدخل في المعاملات المالية، يتضمن تعريف العقد وأقسامه، وتعريف البيع وأقسامه، وشروط المبيع وبعض أنواعه.

الفصل الثاني: البيوع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وتشمل: أولاً، عقد السلم، تعريفه ومشروعيته وشروطه وتطبيقاته، وكيفية استفادة المصارف الإسلامية منه في التمويل. وثانيًا، عقد الاستصناع، تعريفه ومشروعيته وشروطه وتطبيقاته. وثالثًا: بيع المرابحة، تعريفها ومشروعيتها والـمُقَوِّمات الأساسية لها.

الفصل الثالث: القروض والأدوات الاستثمارية وأحكامها (كالأوراق التجارية والاعتمادات المستندية).

الفصل الرابع: بيع العقود (الصرف والربا) وشمل تحديد مفهوم الربا في القرآن والسنة، والحكمة من تحريمه، وبعض آراء العلماء والفقهاء ومناقشتها، وإلقاء نظرة على البنوك الإسلامية.

الفصل الخامس: الوكالة والكفالة والحوالة من حيث التعريف والشرعية والأركان

والأنواع وإجراءات الإصدار والتطبيقات العملية المتعلقة بكل أداة على حدة.

الفصل السادس: البطاقات الائتمانية والخدمات المستندية (الاعتمادات المستندية).

137 **أحمد فرّاس العوران**
دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – مكتب الأردن، 2002م، الصفحات 259.

انطلاقًا من الحاجة إلى وجود أدلة وكشافات، سعى المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى تقديم خريطة فكرية للاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية تغطي ما كتب في الموضوع في العالم الإسلامي. ومن أجل القيام بهذه المهمة خلصت إدارة المعهد إلى أن تقسم المشروع جغرافيًا؛ وبناء عليه تولى الباحث رصد الدراسات والبحوث الصادرة في الأردن.

يحتوي هذا الدليل على الدراسات والبحوث المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية التي تمت في مؤسسات أردنية، سواء أكانت تعليمية أم غير ذلك، منذ عام 1974م وإلى عام 1999م، بصرف النظر عن جنسية القائم بالدراسة. وشملت ما يأتي:

أولاً: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة آل البيت، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، والبنك الإسلامي الأردني.

ثانيًا: مسح جميع الدراسات و الرسائل الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراه، ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني والبحوث المنشوررة.

138 **أحمد فهد الرشيدي**
عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس/ عمان – الأردن، 2004م، الصفحات 246.

التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (ماجستير)– جامعة اليرموك، 2004م.

يرتكز محور هذا البحث على دراسة آلية "التورق المصرفي" المعمول بها لدى المصارف الإسلامية، كما يرتكز على إظهار حقيقة التورق وتأصيلاته الفقهية في ضوء الاحتياجات التمويلية المعاصرة، مؤكدا على عرض التطبيقات الاقتصادية للتورق في المصارف الإسلامية وتقويمها، مستعرضًا مختلف الآراء للمؤيدين والمعارضين.

كما يوضح تلك الفجوة بين النظرية والتطبيق، وإيجاد دراسة علمية متكاملة تسهم في دعم مسيرة المصارف الإسلامية وتصحيحها.

يتناول الباحث في دراسته هذه مواضيع مثل: مفهوم التورق لغة واصطلاحًا، والربا، والمرابحة، والنظام الاقتصادي الربوي، والتحايل على الربا، والمصارف الإسلامية مبادئها وتأسيسها بما يتلاءم وموضوع البحث دون إطالة.

وقد خلص البحث إلى جواز التورق الفقهي، كما انتهى البحث من خلال النماذج التطبيقية إلى جواز التورق المصرفي بصورة تخلو من المخالفات الشرعية.

139	**أحمد محمد الجيوسي** **أثر العولمة في الرفاهية، دار عماد الدين للنشر/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 496.**

التفاصيل: في الأصل: رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك 2009م.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الآثار المختلفة للعولمة في الرفاهية، ومن أجل الوصول الى استكشاف هذه الآثار فقد تبنت الدراسة بعض المؤشرات الدالة على مستويات الرفاهية، لقياس الآثر فيها، وتتمثل هذه المؤشرات في مستويات المعيشة، ومعدلات التشغيل، وأنماط توزيع الدخول والثروات، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات التعليم والصحة، والتأثيرات البيئية ومستوياتها، وافترضت الدراسة أن الآثار السلبية للعولمة تتفوق على الآثار الإيجابية لها، ومستوى الرفاهية قد تراجع بسبب العولمة وأجهزتها، وفي معرض إجابتها عن هذه الفرضية كشفت الدراسة عن مدى التراجع والخلل الذي أصاب مستويات الرفاهية.

وتوصلت الدراسة إلى قناعات مفادها أن العولمة لم تفلح في تحقيق ما وعدت به شعوب العالم عامة، وشعوب العالم الثالث خاصة، من رخاءٍ ورفاهٍ.

140

أحمد محمد السعد
فقه المعاملات، دار الكتاب الثقافي / إربد، 2009م، الصفحات 255.

جاءت النصوص تحرم أكل أموال الناس بالباطل، وتحرم الربا والغرَر، وتحرم الغش والقمار وغير ذلك..

وفقه المعاملات مبني على مراعاة المصلحة والعلل، وهذه من الخصائص الهامة التي يجب مراعاتها من قبل الباحثين في ميدان فقه المعاملات.

قسم الباحث هذا الكتاب إلى تمهيد وتسعة فصول، على النحو الآتي:

تحدث في التمهيد عن تعريف المعاملات لغة واصطلاحًا، مُوضِّحًا خصائصها وشروطها.

الفصل الأول: تكلم عن مقدمات في المعاملات كالعقد، من حيث التعريف والحكم والأتواع والأركان والعيوب، وكذلك تحدث عن المجلس وحقيقة المال وأقسامه.

الفصل الثاني: تكلم عن الربا والصرف من حيث التعريف والأنواع والحكم والأصول وغير ذلك مما يتعلق بالربا والصرف.

الفصل الثالث: تكلم عن البيع.

الفصل الرابع: كلم عن الإجارة.

الفصل الخامس: الوكالة.

الفصل السادس: الكفالة.

الفصل السابع: الشفعة.

الفصل الثامن: الرهن.

الفصل التاسع: الإقالة.

obeikan.com

141	**أحمد محمد السعد** **الأسواق المالية المعاصرة – دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، 2008م، الصفحات 175.**

يتناول هذا الكتاب دراسة السوق ومكانته في الإسلام، إذ قام الباحث بالتركيز على مناقشة الموضوعات الآتية في الكتاب، وهي على النَحو الآتي:

الأسواق المالية، تعريفها وأقسامها، ومنها: أسواق الأوراق المالية، وسوق البورصة وأنواعها وأعضاؤها.

كما تناول أثر السوق المالية في التنمية الاقتصادية وتداول الأسهم والسندات والصكوك والمعايير الشرعية لإصدارها وأنواعها.

وتضمن الحديث عقود الخيارات والرأي الشرعي فيها، والعقود المستقبلية من حيث أقسامها وحكمها الشرعي، وعقود المبادلات والمضاربة والتعامل بالهامش وعمليات التعامل الآني والعمليات الآجلة.

142	**أسمادي محمد نعيم** **نظرية فسخ العقود في الفقه الإسلامي، دار النفائس – عمان، 2006م، الصفحات 256.**

يعالج الباحث النظرية الفقهية الخاصة للفسخ في الفقه الإسلامي، وهي جزء من نظرية العقود العامة في الفقه الإسلامي. وبما أن مسائل الفسخ متناثرة في موضوعات العقود المتنوعة في مختلف أبواب الفقه الإسلامي، فقد قام الباحث بجمعها وإعادة صياغتها لتخرج على صورة نظرية فقهية خاصة، تضم معنى الفسخ وحقيقته وأسبابه وشروطه وأنواعه وموانعه وآثاره وتطبيقاته بصورة عامة ومترابطة ومتكاملة.

143	**أشرف دوابة** **صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،عمان، 2004م، الصفحات 272.**

يتناول هذا الكتاب دراسة الاستثمار في المصارف الإسلامية من حيث مجالاته وصيغه ونطاقه ومشكلاته. ويتعرض الكتاب باستفاضة لصناديق الاستثمار من حيث ماهيتها وتطورها التاريخي وأنواعها وأهدافها ومزاياها والتشريعات الحاكمة لها. فضلاً عن دراسة تطبيقية لبعض نماذجها والتكييف الشرعي لها. ويقدم الكتاب نموذجاً مقترحاً لصناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية يربط بين المبادئ العلمية وأحكام الشريعة الإسلامية، ويتيح البدائل الاستثمارية أمام صغار المستثمرين –فضلاً عن كبارهم– لاستثمار أموالهم استثماراً شرعيًّا يجمع بين الربحية والسيولة والأمان. كما يتيح هذا النموذج للبنوك الإسلامية تنوع أوعيتها الادخارية، واستيعاب ظاهرة التمويل قصير الأجل، وتحقيق رغبتها –أيضًا– في الجمع بين الربحية والسيولة والأمان، بالإضافة إلى الإسهام في تحقيق أهدافها التنموية المأمولة على المستويين: الاقتصادي والاجتماعي.

144	**البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار** **الفتاوى الشرعية (الجزء الأول)، البنك الإسلامي الأردني، 1414هـ/ 1994م، الطبعة الأولى، الصفحات 119.**

يتناول هذا الكتاب الفتاوى الشرعية (الجزء الأول)، ويتضمن أجوبة الشيخ عبد الحميد السائح –رحمه الله– عن أسئلة البنك بوصفِهِ مستشارًا شرعيًا سابقًا للبنك الإسلامي الأردني، ومن بين تلك الأجوبة:

يجوز للبنك أن يستثمر بعض أمواله في شراء أسهم الشركات التي لا تتعامل بالربا، قول عمر –رضي الله عنه–: "ولوهم بيعها، وخذوا منهم ثمنها"، والمسلم المستور لا شبهة في جواز معاملته، و إذا كانَ محلُّ التأمين مخالفاً للإسلام كان حراماً، وإذا تضمن عقد البيع أن البائع غير مسؤول عن كل عيب فيه ورضي المشتري بذلك صح العقد والشرط، واللوائح والتعليمات التطبيقية إذا خلت من أي تعامل ربوي حرمه الإسلام،

وكانت محتوياتها لتحقيق مصلحة المساهمين وتأمين العدالة بينهم يكون جائزاً شرعاً، إلخ.

145 **الغريب ناصر**
أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، اتحاد المصارف العربية، عمان،2001م، الصفحات 412.

عمد الباحث من خلال دراسته هذه إلى رصد ظاهرة (المصرفية الإسلامية) للتعرف على تطورها في إطار سياق الزمان والمكان معًا، وعلى أصولها من مصادرها الأصلية، وضوابطها المتفق عليها، وآلياتها التشغيلية، ومداخلها التي تنوعت، وقضاياها ومشاكلها التي ما زالت مفتوحة؛ ويجمع الكتاب بين دفتيهِ تحليلاً لعشر قضايا رئيسة تضمنتها عشرة فصول: خصصت الخمسة الأولى منها في محاولة التعرف على النموذج المصرفي الإسلامي: كيف يتصور عمله؟ أو كيف يعمل فعلاً؟ وما هي ضوابطه وخصائصه وأنشطته ومدخلاته ومخرجاته وآلياته.

أما الخمسة الباقية فخصصت لمناقشة عدد من القضايا التشغيلية الملحة، مثل عناصر الرقابة المصرفية والشرعية وأبعادها والعلاقة بينها وبين البنوك المركزية وقياس وتوزيع الأرباح بين أطراف العلاقة فيها ومداخل التحول إلى المصرفية الإسلامية، ثم تحليل للمشكلات القائمة حاليًا من منظور استراتيجي لا يهتم بمصرفٍ واحدٍ، بل بمجموع المصارف ككل.

146 **المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)**
الإدارة المالية في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، 1409هـ/ 1989م، الطبعة الأولى، الصفحات 1359.

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب الإدارة المالية في الإسلام، ويشتمل الكتاب في الجزء الأول والثاني والثالث على عدد من البحوث لمجموعة من الباحثين، ومن أبرز هذه البحوث:

المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية في التطبيق/ أحمد النجار، والمصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي/ محمد نجاة الله صديقي، والقروض الزراعية والصناعية في ضوء مبادئ الإسلام/ نور الدين تقي الدين، والأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام/ معبد علي الجارحي، والشركات في ضوء الإسلام/ عبد العزيز الخياط، والتسعير الجبري في الفقه الإسلامي المقارن/ فتحي الدريني، والاحتكار/ قحطان الدوري.

وملكية الأراضي في زمن الرسول/ صالح أحمد العلي، وتطوير ملكية الأراضي وأصنافها في العصر الأموي/ فالح حسين، وتطور ملكية الأرض في العصور العباسية/ حسام الدين السامرائي.

147	**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) الموجز في الإدارة المالية في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن، 1415هـ/ 1994م، الطبعة الأولى، الصفحات 227.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب موضوع الموجز في الإدارة المالية في الإسلام، ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

المصارف الإسلامية:

المشكلات الرئيسة للبنوك الإسلامية، والمصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، والأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية المركزية في التطبيق، والسياسات التنموية للمصارف المركزية.

الضرائب في النظام الإسلامي:

معنى الزكاة ودليل فرضها، ووجوب الزكاة في الأموال بمختلف أنواعها، والوسائل العملية لتطبيق الزكاة في هذا العصر، والضريبة في النظام الإسلامي.

السياسات الاقتصادية الإسلامية:

مقومات السياسة الاقتصادية، والموازنة في الفكر المالي الإسلامي، ونوع الموازنة التي طبقت في النظام الإسلامي، وميزانية الدولة العثمانية في عهد التأسيس.

الأسواق المالية والشركات في الإسلام:

الأسواق المالية المعاصرة، وشروط التسعير الجبري في الفقه الإسلامي.

ملكية الأراضي في الإسلام.

148	**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية** **الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان - الأردن، 1415هـ/ 1994م، الطبعة الأولى، الصفحات 506.**

محتويات الكتاب:

يقدم الكتاب النصوص الكاملة لبحوث ومناقشات الندوة الثالثة عن الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، التي عقدت في عمان/ الأردن في المدة الواقعة ما بين 3 – 5 صفر 1415هـ الموافق 12 – 14 تموز 1994م، والتي شارك فيها تسعةٌ وثلاثون عالماً من مختلف المذاهب الإسلامية، إذ ناقشوا الأبحاث الآتية:

بحثين عن "عرض الجهود والأفكار المعاصرة في المؤتمرات والمجامع والدراسات المتخصصة عن المفاهيم والتطبيقات الحديثة للزكاة" قدمهما: علي أوزاك، وأحمد محمد السعد.

بحث عن "الزكاة والنظام الضريبي المعاصر" قدمه: رفيق يونس المصري.

بحث عن "الأموال والمداخيل التي تجب فيها الزكاة (مع التركيز على الأموال والمداخيل المستحدثة)" قدمه: فاضل الحسيني الميلاني.

ثلاثة أبحاث عن "مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة" قدمها: محمد فتحي الدريني، ومحمد فاروق النبهان، ومحمد الشاذلي النيفر.

بحث عن "مشروعية استثمار أموال الزكاة" قدمه: أحمد بن حمد الخليلي.

بحث عن "البعد الثقافي الإسلامي للزكاة" قدمه: حسن عواد.

149	**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية** **الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن، 1985–1999م، الطبعة الأولى، الصفحات 5554.**

محتويات الكتاب:

يتناول هذا العمل الكبير والفريد "الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات".

لقد صدر الجزء الأول من هذا العمل عام 1985م، واستمر صدور الأجزاء تباعًا حتى بلغت عام 1999م اثنين وعشرين جزءًا، من القطع المتوسط.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الإسلامي –فكراً ومؤسسات وممارسة– يلقى اهتماماً واسعاً وعناية متزايدة منذ فترة ليست بالقصيرة؛ لأسباب علمية وأخرى عملية، بحثاً عن آراء ومفاهيم وحلول لمشكلات اقتصادية قائمة في مجتمعاتنا؛ وفي سبيل بناء اقتصادي أفضل، ولإغناء الفكر الاقتصادي عامة. وهكذا بدأ التفكير في وضع فهارس تحليلية لما ورد في كتب الأصول والتراث عن النواحي الاقتصادية والمالية.

يفترض في هذه الفهارس أن تشير إلى الموضوعات التي تتناولها المصادر، وإلى المصطلحات المستعملة فيها، بحيث تمكّن الباحث في الاقتصاد من أن يجد بيسر مادته الأولى، وهكذا بوشر بوضع فهرس شامل لكتب الأصول والتراث التي تتناول جانباً أو أكثر من النواحي الاقتصادية.

150	**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية** **الموجز في الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن، 1416هـ/ 1995م، الطبعة الأولى، الصفحات 131.**

محتويات الكتاب:

يقدم الكتاب ملخصاً لبحوث ومناقشات الندوة الثالثة عن الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام التي عقدت في عمان/ الأردن في المدة الواقعة ما بين 3 – 5 صفر 1415هـ الموافق 12 – 14 تموز 1994م، والتي شارك فيها تسعةٌ وثلاثون عالماً من مختلف المذاهب الإسلامية، إذ ناقشوا الأبحاث الآتية:

بحثين عن "عرض الجهود والأفكار المعاصرة في المؤتمرات والمجامع والدراسات المتخصصة عن المفاهيم والتطبيقات الحديثة للزكاة" قدمهما: علي أوزاك، وأحمد محمد السعد.

بحث عن "الزكاة والنظام الضريبي المعاصر" قدمه: رفيق يونس المصري.

بحث عن "الأموال والمداخل التي تجب فيها الزكاة (مع التركيز على الأموال والمداخيل المستحدثة)" قدمه: فاضل الحسيني الميلاني.

ثلاثة أبحاث عن "مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة" قدمها: محمد فتحي الدريني ومحمد فاروق النبهان، ومحمد الشاذلي النيفر.

بحث عن "مشروعية استثمار أموال الزكاة" قدمه: أحمد بن حمد الخليلي.

بحث عن "البعد الثقافي الإسلامي للزكاة" قدمه: حسن عواد.

بحث عن "الزكاة وتمويل التكافل الاجتماعي" قدمه: محمود أحمد غازي، وظفر إسحاق أنصاري.

بحث عن "نحو إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة" قدمه: عبد السلام العبادي.

151	**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.** **أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن، 1418هـ/ 1997م، الطبعة الأولى، الصفحات 622.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم. ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

- "مشروعية الوقف وطبيعته وأنواعه: مشكلات وحلول" قدمه: عزالدين الخطيب التميمي.
- "نبذة في أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية" قدمه: محمد مهدي الروحاني.
- "دور الوقف في التنمية" قدمه: عبد العزيز الدوري.
- "لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر" قدمه: محمد الحبيب بن الخوجة.
- "نماذج وتطبيقات تاريخية: كيف أدى الوقف دوره خلال التاريخ" قدمه: إسماعيل ابن علي الأكوع.
- "الوقف: السبيل القويم لخدمة الإنسانية المستمرة" قدمه: عباس مهاجراني.
- "إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر في الأردن وفلسطين" قدمه: عبد السلام العبادي.
- تحقيق ودراسة لوقفية المسجد والمدرسة الإسماعيلية (المحكمة الشرعية–حلب 1255هـ/ 1840).
- مشروع النظام الأساسي للمؤسسة العالمية للزكاة والتكافل.
- "إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر في تركيا" قدمه: علي أوزباك.
- "الوقف في العراق: تاريخياً وإدارياً" قدمه: محمد بحر العلوم.

obeikan.com

152 **بسام عوض عبد الرحيم عياصرة**
الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار الحامد/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 250.

التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (ماجستير)– جامعة اليرموك، 1999م.

يهدف هذا البحث إلى إبراز التجسيد الواقعي للنظام الاقتصادي في مجال الرقابة المالية، وبيان مقدرته على حل المشكلات التي تعاني منها البشرية، والتعرف على الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث مفهومها، وتأصيل مشروعيتها، وتتبع تطورها، وبيان وسائلها وأجهزتها وأنواعها.

تضمنت خطة البحث: مقدمة، وفصلاً تمهيديًا، وثلاثة فصول، وخاتمة، وملحقات. المقدمة: الفصل الأول: هيكلية الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتحدث فيه عن أهداف ومزايا الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وصفات القائمين على الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وطرق اختيارهم، وطبيعة الرقابة المالية، والإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وأنواع الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، ودور الخليفة والوزير في الرقابة المالية، ودور الدواوين، ودور بيت المال، ونظام الحسبة ودورها، وولاية المظالم ودورها. وقد تضمن نهاية الفصل دراسة تقييمية لديوان المحاسبة الأردني من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

153 **بشير كمال عابدين**
السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، دار المأمون للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2006م، الصفحات 176.

تناول الباحث السياسة الاقتصادية لعمر بن العزيز –رضي الله عنه–، فعرَّف السياسة الاقتصادية، وذكر أهدافها في الإسلام، ثم ذكر أسس السياسة الاقتصادية لعمر بن عبد العزيز ومنها: إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتوفير المناخ المناسب للتنمية، واتباع سياسة زراعية جديدة، ثم

تحدث عن السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز في الإيرادات، فتحدث عن فقه عمر وإصلاحاته في جباية الزكاة والجزية والخراج والعشور، وخمس الغنائم والفيء، وبين الآثار الاقتصادية لإصلاحاته المالية، فوضح زيادة إيرادات الزكاة والخراج والعشور، وحلَّل أسباب الزيادة وآثارها في تحقيق أهدافه الاقتصادية، ثم تناول السياسة المالية لعمر في النفقات، وكيف سعى من خلال الإنفاق العام إلى تحقيق أهدافه الاقتصادية، فزاد الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية، كما أنفق على مشاريع البنى الأساسية للتنمية الاقتصادية، وترشيده للإنفاق العام في مصالح الدولة، فذكر أثر الإنفاق في إعادة توزيع الدخل، وفي الاستهلاك، وفي التنمية الاقتصادية.

154	**جمعة محمد حمدان** **من قاموس الاقتصاد الإسلامي، دار زهران/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 105.**

يشير الباحث في هذا الكتاب إلى بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية، ويوضح الفرق بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الأخرى، ويبين وظائف المصارف الإسلامية، ويتعرض لأحكام البيع وأنواعه، مثل: البيع الفاسد، والبيع الغرر، والبيع النتاج، وبيع الملامسة، وشروط البيع والمضاربة، وشروط العمل، وكيفية توزيع العوائد، والمضاربة وانواعها وشروطها وأحوالها، والربا وحكمه والأدلة على تحريمه، ثم تحدث عن الوكالة والكفالة والمال والثمن والخيار والشفعة والمساقاة والمزارعة والإجارة وبيع المرابحة والبيوع المنهي عنها شرعًا.

ثم تحدث عن الرهن والشركة وأنواعها والمخاطرة والمدخلات والمخرجات والكفاءة الفنية وإدارة الأصول ومحافظ الأوراق المالية والاستثمارية وبعض النظريات الاقتصادية مثل: نظرية القيمة التاريخية، ونظرية التكلفة الاستبدالية، ونظرية القدرة الشرائية، ونظرية القيمة الجارية والميزانية، وميزانية البنك الإسلامي.

155	**حازم الوادي** **النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الكتاب الثقافي/ إربد – الأردن، 2009م، الصفحات 242.**

يشير الباحث في هذا الكتاب إلى خلو المجتمع الإسلامي من المشكلة الاقتصادية إذا ما طبق الإسلام تطبيقًا كاملاً؛ لأن سبب المشكلة الاقتصادية هو الإنسان والدولة إذا تنصَّلا عن المنهج الإسلامي، ويبين رشادة وعقلانية المستهلك المسلم، أي كفاءة المستهلك المسلم، وكفاءة المنتج المسلم، وكفاءة السوق الإسلامية، فهذه الكفاءات تتحقق للمستهلك والمنتج والسوق الإسلامية بالتمسك بالضوابط والقواعد الشرعية العملية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التي ترقى بهما إلى أعلى المستويات لخدمة البشرية.

ومن خلال فصول الكتاب الستة ناقش الباحث الموضوعات الآتية: بدايةً قام الباحث بتعريف مفردات العنوان، حيث أشار إلى معنى كلمة الإسلام والاقتصاد والنظام الإسلامي، ثم عَرَّفَ بعلم الاقتصاد، وعَرَّف بالمشكلة الاقتصادية، و بمنحنى إِمكانية الإِنتاج.

156	**حربي محمد عربيات، وسعيد جمعة عقل** **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر والتوزيع/ عمان– الأردن، 2010م، الصفحات 363.**

تمَّتْ مناقشة موضوعات الكتاب في اثني عشر فصلاً، وهي على النحو الآتي:

تحدث في الفصل الأول عن النظام الاقتصادي في الإِسلام، وخصائصه، وأسسه، ومصادر المال، وملكية المال، ومعالم المال في الإسلام.

أما الفصل الثاني فتناول الجهاز المصرفي مبتدِئًا بالبنك المركزي ووظائفه وخصائصه والأدوات الخاصة بالسياسة النقدية، وكذلك تحدث عن البنوك التجارية من حيث خصائصها ووظائفها وأنواعها، ثم تحدث عن البنوك الإسلامية وسياستها النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي.

وتناول في الفصول الثالث والرابع والخامس ما يتعلق بالمصارف الإسلامية.

وفي الفصل السادس والسابع والثامن تناول أدوات التمويل الإسلامية، وتناول الخدمات المصرفية الإسلامية في الفصل التاسع، أما الفصل العاشر فتكلم فيه عن مفهوم التنظيم الإداري للمصرف الإسلامي، والعوامل المؤثرة في بناء الهيكل التنظيمي، ونماذج من هذا التنظيم.

وأفرد الفصل الحادي عشر للحديث عن الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي، كما أفرد الفصل الثاني عشر للحديث عن إدارة المخاطر.

157	**حسن حسين بشايرة** **سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2010م، الصفحات 470.**

جاء هذا البحث معتمدًا على تأصيلات شرعية، ومستفيدًا من التطبيقات العملية لتدخل الدولة عبر التاريخ الإسلامي، جامعًا بين الأصالة والمعاصرة. واشتملت خطة هذا البحث على خمسة فصول، أعقبتها خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

وجاء في الفصل الأول: مفهوم سياسة تدخل الدولة، والسند الشرعي لتدخل الدولة، والتحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي، ومبررات سياسة تدخل الدولة، وحدود سياسة تدخل الدولة والمبادئ الضابطة لها.

الفصل الثاني: ملامح سياسة تدخل الدولة.

الفصل الثالث: السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي من منظور شرعي، والعرض والطلب للسلع والخدمات في الإسلام.

ثم تناول في الفصل الرابع: أساليب تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات، ومنها أسلوب تدخل الدولة بمنع الاحتكار، وأسلوب تدخل الدولة بالتسعير.

وفي الفصل الخامس: بين التطبيقات العملية لسياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الإسلام (الحسبة). وختم البحث بإعطاء لمحة عامة عن أهم مظاهر سياسة تدخل الدولة في النظم الوضعية.

obeikan.com

158 **حسين بني هاني**
حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار الكندي/ إربد – الأردن، 2003م، الصفحات 535.

يمثل هذا الكتاب دراسة مقارنة يتم من خلالها الوقوف على العناية التي أولاها الإسلام للنشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية، وعلى حرصه على توفير المناخ الاستثماري الذي يُحفِّز المستثمرين على استثمار أموالهم في المجالات المختلفة.

وهذ ا الكتاب يعرض عناصر عِدَّة تُكوِّن فيما بينها صورة كلية لحوافز الاستثمار في الفكر الاقتصادي الوضعي، كما يعرض الحوافز الاستثمارية في الاقتصاد الإسلامي بهدف إبراز نظريات الشريعة الإسلامية، وأوجه التفوق والتفرد في النظام الاقتصادي الإسلامي.

والوقوف على مدى ملاءمة ما تقدمه الشريعة الإسلامية من حلول لمواجهة مشكلات المجتمعات البشرية الاقتصادية بالمقارنة مع ما تقدمه النظم الاقتصادية الوضعية.

159 **حسين راتب يوسف ريان**
الرقابة المالية في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1419هـ/ 1999م، الصفحات 246.

يتناول الكتاب موضوع الرقابة المالية في الفقه الإسلامي من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

تعريف الرقابة المالية وأدلة مشروعيتها وأهدافها ومزاياها وأنوعها: تعريف الرقابة المالية، وأدلة مشروعيتها، وأهداف الرقابة المالية في الإسلام ومزاياها وأنواعها حسب توقيتها.

أهم موارد بيت المال في الإسلام والرقابة على تحصيلها: الموارد الدورية الثابتة،

والموارد غير الدورية وغير الثابتة، والرقابة على جباية الدولة للموارد الدورية الثابتة، ورقابة الدولة على جباية وتحصيل كلٍّ من الزكاة والجزية، ورقابة الدولة على تحصيل الخراج وجمعه وإدارته، والرقابة على تحصيل العشور، والرقابة على تحصيل الضرائب في الإسلام، والرقابة على تحصيل الموارد غير الدورية وغير الثابتة.

الإنفاق العام في الإسلام والرقابة عليه، ووسائل أجهزة الرقابة في الدولة الإسلامية.

160 **حسين راتب يوسف ريان**
عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1419هـ/ 1999م، الصفحات 358.

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب موضوع عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

بيت المال في الإسلام وعلاقته بالموازنة.

العجز وأسبابه والتشريعات المالية التي تسهم في تخفيف العبء عن بيت المال: مفهوم العجز وأسبابه وأنواعه ومخاطره، وأهم واجبات ووظائف الدولة من منظور إسلامي وبيان مدى حاجتها للإنفاق العام، والتشريعات المالية التي تسهم في تخفيف العبء عن بيت المال في الإسلام.

ترشيد الإنفاق العام في الإسلام ودوره في تقليل عجز الموازنة: مفهوم الإنفاق العام والرشد فيه، وأهداف الإنفاق العام في الإسلام، والمبادئ والقواعد التي تضمن تحقيق الرشد في الإنفاق العام في الإسلام، وموجِّهات الإنفاق العام في الإسلام، وضغط الإنفاق العام ودوره في تقليل عجز الموازنة.

تعزيز إيرادات الضرائب ودورها في تقليل عجز الموازنة في الدولة الإسلامية.

تمويل العجز في الموازنة.

161	**حسين محمد سمحان، وموسى عمر مبارك** **محاسبة المصارف الإسلامية "في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة / عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 415.**

جاءت هذه الدراسة لبيان وتوضيح المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية، والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مع الاستعانة بالأمثلة العملية الواقعية؛ لمساعدة العاملين في المصارف الإسلامية على استيعاب محاسبة المصارف الإسلامية بالشكل الصحيح المتناسب مع التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

جاء هذا الكتاب في اثني عشر فصلاً على النحو الآتي:

تناول الباحث في الفصل الأول موضوع المحاسبة في المصارف الإسلامية.

وتناول في الفصل الثاني محاسبة عمليات الودائع المصرفية الإسلامية.

وفي الفصل الثالث وحتى الفصل الثامن تناول موضوع محاسبة أدوات التمويل المصرفية الإسلامية المختلفة.

وفي الفصل التاسع تناول موضوع محاسبة الاستثمارات في الأسهم والصكوك والعقارات والمعالجة المحاسبية الخاصة بها.

وفي الفصل العاشر تناول العمليات المصرفية الخارجية في المصارف الإسلامية.

وتناول موضوع الحسابات الختامية في الفصل الحادي عشر.

والقوائم المالية في المصارف الإسلامية في الفصل الثاني عشر.

obeikan.com

162	**حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، وإيهاب حسين أبو دية** **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان-الأردن، 2009م، الصفحات 224.**

إن من أخطر الأمور التي واجهت -وما زالت تواجه- المسلمين في حياتهم اليومية الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية المشوبة بالربا، لاسيَّما في الفترة التي كان فيها الاستعمار يُخيِّم على معظم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك: التشتت الفكري بين الناس في اتباع مَنْ هو متشدِّد في بعض المسائل أو متساهل؛ لذا انطلق الباحث في دراسته ليعرض صورة صحيحة لعمل المصارف الإسلامية من خلال صيغ الاستثمار والتمويل التي سيتم استعراضها من خلال الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي.

وقد حاول في البداية التعريف بالاقتصاد بشقية التقليدي والإسلامي، مع المقارنة بينهما، ومن ثم تعرَّض إلى تطور المصارف الإسلامية والصعوبات التي واجهتها، وبعد ذلك تعرض إلى بعض صيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وليس كلها، حيث سيتعرض لها بإذن الله في الجزء الثاني والثالث بالتفصيل، وقد أجرى تطبيقًا فعليًا لبعض الصيغ الموجودة في المصارف وبيان مدى شرعيتها.

163	**حمزة عبدالكريم محمد حماد** **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس/ عمان - الأردن، 2004م، الصفحات 179.**

التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية.

تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، هادفة إلى تسليط الضوء نحو هذا الموضوع بتحديد مفهومه، ومعاييره، وأقسامه، وبيان مدى أهميته. كما استهدفت -أيضًا- بيان مجالات العمل، وأبرز المشاكل والشبهات التي تثار حول الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول وخاتمة.

حيث بين الفصل الأول مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وضوابطها.

أمَّا الفصل الثاني فقد تحدث عن مجالات عمل الرقابة الشرعية من ناحيتين: ناحية هيئة الفتوى أولاً، ثم ناحية هيئة التدقيق الشرعي ثانيًا.

وفي الفصل الثالث أبرز الكاتب المشاكل التي تعاني منها هيئة الفتوى، واقترح بعض الحلول لها، وتطرق للحديث عن إلزامية الفتوى وأخذ الأجرة عليها.

أما في الفصل الرابع فقد عَرَضَ الباحث أربعة نماذج تطبيقية للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

164	**حمزة عبدالكريم محمد حماد** **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، 2008م، الصفحات 205.** **التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (دكتوراه في الفقه وأصوله) الجامعة الأردنية 2007.**

يشكل الاستثمار النشاط الأساسي للمصارف الإسلامية، فعليه يتوقف وجود هذه المصارف؛ ونظرًا لطبيعة المصارف الإسلامية المتميزة عن المصارف التقليدية، فإن هناك مخاطر استثمارية اختصت بها المصارف الإسلامية دون غيرها. لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان المخاطر التي تختص بصيغ الاستثمار التي تجريها المصارف الإسلامية، مع بيان العلاج الفقهي لهذه المخاطر. وقد انتهت الدراسة إلى أن أبرز المخاطر هي عدم الالتزام بأخلاق التجارة من قبل المستثمرين، مع ضعف المصارف الإسلامية في نشر ثقافة الاستثمار الإسلامي.

وتوصي الدراسة بضرورة بناء رأي عام حول أخلاق الاستثمار، وضرورة قيام المصارف الإسلامية بتفصيل دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية.

وقد ختم الباحث الدراسة ببيان بعض الوسائل المصرفية لتقليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، والإشارة إلى عناصر السلامة في مشروعات الاستثمار.

165	**خالد أمين عبدالله، وحسين سعيد سعيفان** **العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، الصفحات 664.**

يتضمن هذا الكتاب المعالجة الحسابية للعمليات والخدمات المصرفية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يشتمل على الفصول الآتية تحديدًا:

مدخل إلى العمل المصرفي، والمصارف الإسلامية، والنظام المحاسبي في المصارف، ومحاسبة العمليات المصرفية، ومحاسبة قسم الخزينة (الصندوق)، ومحاسبة قسم الودائع، ومحاسبة قسم الكمبيالات، ومحاسبة قسم التمويل والاستثمارُ والمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالمشاركة، والسلم والسلم الموازي، والبيع الآجل والاستثمارات، وعمليات الوكالة في البيع والشراء، والاستثمارات في البضائع، واستثمارات العملات الأجنبية، ومحاسبة الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)، ومحاسبة الاعتمادات المستندية، ومحاسبة بوالص التحصيل، ومحاسبة الحوالات، ومحاسبة التأجير، والصناديق الحديدية (الخزائن الآمنة)، ومحاسبة بطاقات الائتمان، وأعداد الحسابات الختامية، والقوائم المالية في المصارف الإسلامية، والكشوفات والتقارير الدورية.

166	**خالد خليل الظاهر، وحسن مصطفى طبرة** **نظام الحسبة: دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة/ عمان – الأردن، 1417هـ/ 1997م، الصفحات 195.**

يتناول الكتاب موضوع نظام الحسبة في دراسة للإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

مدخل في الاقتصاد العربي الإسلامي: الاقتصاد في القرآن الكريم، والاقتصاد في

الحديث النبوي الشريف، وفي الفقه الاقتصادي (النظام): أبو يوسف، والغزالي، وابن تيمية.

نظام الحسبة في الدولة العربية الإسلامية: مفهوم الحسبة وأصالة النظام، وتعريف الحسبة، وأصالة نظام الحسبة في المجتمع العربي الإسلامي، وتمييز الحسبة عما يشابهها، ونشأة الحسبة وتطور نظامها، وعصر الرسالة والدولة الراشدية، وأبعاد الإدارة العربية الإسلامية.

الإبداع الإداري المبكر للفكر الإسلامي: عهد الرسول والخلفاء الراشدين، العهد الأموي، العهد العباسي، ونماذج من الإدارة الاقتصادية، وعام الرمادة، والرفاه الاقتصادي أساسه العدل، وتطور إدارة الحسبة الاقتصادية، وفلسفة إدارة الحسبة الاقتصادية، والحسبة إدارة اقتصادية متخصصة، وإمكانية الاستفادة من إدارة الحسبة في المجتمعات النامية.

167	**خالد عبد الرزاق العاني** **مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، دار أسامة للنشر والتوزيع/ عمان-الأردن، 1419هـ/ 1999م، الصفحات 704.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب موضوع مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

تعريف المصارف لغة واصطلاحًا، والمراد بمصارف الزكاة، والمراد بالتمليك، والكتاب لغة واصطلاحًا، والسنة -أيضًا- لغة واصطلاحاً، والصدقة وركنها وشروط صحة أدائها، والزكاة في القرآن والسنة، وحكم الزكاة، وحكمة مشروعية الزكاة، وحكم الشرع فيمن منع الزكاة، ونشأته وأقسامه، وتعريف المصارف والمراد به في الزكاة، وإلى من نصرف الزكوات، وأقسام هذه المصارف الثمانية، وشروط إعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة.

تمليك الزكاة: حكم الملك، وحكم تمليك الزكاة، والتملك، وألفاظ التمليك، وقابلية المال للتملك من عدمه، ومحل الملك، ومحل التمليك، والوسائل المشروعة للتملك، وشروط التملك وأسبابه، إلخ.

168 **خالد علي سليمان بني أحمد**
قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الحامد/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 309.

جاء هذا البحث لبيان مدى شرعية الضمان الاجتماعي من حيث: مصادر تمويله، وخدماته، والمشمولون به، وشرعية التنظيم الإداري للمؤسسة القائمة على تطبيق القانون، عن طريق عرض كل ما سبق على أحكام التشريع وقواعده ومبادئه، ومقارنة الواقع العملي للقانون بالشريعة.

وقد تم ذلك وفقًا للتفصيل الآتي: بداية تناول الباحث مفهوم الضمان الاجتماعي وأنواعه، وموقف الإسلام من مبدأ التضامن، ثم تناول الوصف الشرعي للضمان الاجتماعي الخاص في الشريعة الإسلامية والقانون، حيث تناول مفهوم التأمين ونشأته وأنواعه وموقع الضمان الاجتماعي الخاص منه، واستعرض مصادر تمويل الضمان الاجتماعي الأردني ووجهة نظر الشريعة فيها، حيث تحدث عن الاشتراكات التي يؤديها أرباب العمل والعاملون من حيث مفهومها وتكيفها الفقهي وحكمها في الشريعة الإسلامية، وتناول مفهوم الاستثمار وأهميته وضوابطه الشرعية، وكذلك مفهوم المساهمات العامة، وبيَّن فيه أوجه استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني.

169 **رضا صاحب أبو حمد**
الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، دار المجدلاوي، 2006م، الصفحات 331.

من مميزات الشريعة الإسلامية أنها جاءت وافية وكافية لحاجات العباد في كل زمان ومكان، ومحققة للمصالح التي عليها مدار السعادة في الحياة الدنيا والآخرة في جوانبها المتعددة؛ ونظرًا لهذه المكانة المرموقة التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي

ونظامه الفريد في حل جميع المشاكل الاقتصادية وغيرها التي تواجه العباد؛ لذا حاول الباحث في هذا الكتاب بيان الخطوط الإسلامية الكبرى، المتعلقة بأهمية الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وعلاجه للمشكلة الاقتصادية، و تناوله لمفهوم الإنتاج وعناصره، وتبيانه لطرق الكسب المشروعة وغير المشروعة، واهتمامه بالسياسة النقدية والمالية ومكوناتها، وغيرها من الخطوط التي تناولها وعالجها الإِسلام.

170	**رعد محمود أحمد البرماوي** **خدمات الوقف الإسلامي وآثاره في مناحي الحياة، دار الكتاب الثقافي/ إربد – الأردن، 2006م، الصفحات 206.**

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وقد تناول الفصل الأول الوقف قبل الإسلام، ومشروعيته، وأحكام الوقف وشروطه، وطبيعة المال الموقوف، وأنواع الوقف وإدراته.

في حين تناول الفصل الثاني: الأوقاف التعبدية، وتشمل: الجوامع، وخدمات الحرمين، والمساجد، والزوايا، وغيرها.

أما الفصل الثالث فقد تناول الأوقاف التعليمية، ويشمل: المدارس، ودور القرآن والحديث، ومكاتب تعليم الصبيان الأيتام والفقراء، ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات التعليمية المرتبطة بالمساجد.

وتناول الفصل الرابع الأوقاف الجهادية والاجتماعية، وشملت: أوقاف الأربطة، والأسطول، والأسلحة، والخيول ووقف الأسرى، أما الأوقاف الاجتماعية فشملت: وقف البيوت، ودور الضيافة، والخبز، والطعام، ودور المطلقات والأرامل، إلخ.

أما الفصل الخامس فقد تناول الأوقاف الصحية، وتشمل: المستشفيات التي سميت (البيمارستانات) والخدمات التي تقدمها من علاج ودواء ورعاية وطعام.

وأخيرًا، فقد ختم البحث بخاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث، مع بعض المقترحات.

171 **زاهرة علي بني عامر**
التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 289.

التفاصيل: في الأصل: رسالة ماجستير/ جامعة اليرموك 2008م.

بعد أن برزت مشاكل عدَّة شكلت عقبة في مسيرات العمل المصرفي الإسلامي زادت الحاجة إلى أدوات إسلامية تشكل قنوات لتعبئة الموارد، وهذا ما يمكن أن يحققه التصكيك الإسلامي الذي يعمل على رفد الأسواق المالية بأدوات مالية متعددة ومتنوعة، وإيجاد مؤسسات وساطة مالية تعد ضرورية لقيام مثل هذه الصناعات التمويلية.

ويتضمن هذا الكتاب فصلاً تمهيديًا يوضح فيه الباحث ماهية الأسواق المالية وأهميتها، وأنواع الأسواق المالية والأدوات المتداولة منها، وهيكل أسواق رأس المال وبعض المفاهيم المرتبطة بها.

الفصل الأول: تعريف التصكيك التقليدي: ماهية أنماطه، ومزاياه، وطرق التصكيك التقليدي والأنشطة المرافقة له، وأنماط التصكيك وأهميته.

الفصل الثاني: التصكيك الإسلامي: ماهيته، وآلياته.

الفصل الثالث: الأهمية الاقتصادية للتصكيك الإسلامي.

172 **زياد خليل الدغامين**
العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالات الثقافية والاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008م، الصفحات 576.

يضم الكتاب مجموعة بحوث قدمت في ندوة علمية عقدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة آل البيت.

وينقسم الكتاب إلى سبعة محاور، وكل محور مختص بعنوان، يقرأ جانبًا من جوانب العولمة وأثرها في العالم الإسلامي، وتدرس بحوث الكتاب ظاهرة العولمة

obeikan.com

وتاريخها وحقيقتها وانعكاساتها وتأثيراتها السلبية والإيجابية على العالم الإسلامي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

وتطرح محاور الكتاب تساؤلات عديدة حول تأثُّر منظومة القيم الإسلامية بالعولمة وتحدياتها وفرصها وإمكانياتها أمام توغل العولمة، وحول قيم العولمة، وتجديد منهج النظر فيها، والتباس الظاهرة ومفهومها وأثرها في اللغة العربية والهوية الإسلامية، وحول واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها، وأثر العولمة الاقتصادية في تعميق الفقر بين أبناء العالم الإسلامي.

وقال المؤلف: إن لفظة العولمة تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية ولقد فرضت العولمة نفسها في الحياة المعاصرة على العديد من المستويات، سياسياً واقتصادياً وفكرياً وعلمياً وثقافياً وإعلامياً وتربوياً وتعليمياً.

173	**زيدان عبد الفتاح قعدان** **منهج الاقتصاد في القرآن، دار البشير/ عمان – الأردن، 1418هـ/ 1997م، الصفحات 159.**

يتناول الكتاب موضوع منهج الاقتصاد في القرآن، ويشتمل على المواضيع الآتية:

التفسير المادي للاقتصاد، والمذهب الرأسمالي، والمذهب الشيوعي، ومعنى الاقتصاد في القرآن، والتفسير الطبيعي للاقتصاد، والدرس الأول في الاقتصاد، والتوازن والاعتدال، ومضمون الاقتصاد الأخلاقي، والقرآن وعناصر الاقتصاد، وموجودات الاقتصاد، والقرآن ونظرية الإنتاج، وعناصر الإنتاج، وعنصر الأرض، وعنصر العمل- الإنسان، وعناصر مساعدة، وطبيعة المشكل الاقتصادي، والنشاط الطبيعي، والإنتاج الحيواني، والاستثمار البحري، والنشاط الصناعي، والصناعة الغذائية، والصناعة البحرية، وبناء السدود، والصناعات المعدنية، والنشاط غير الطبيعي، والمشروع الاقتصادي، وأشكال المشروعات، والمؤسسات الشعبية، والقرآن ونظرية الإنفاق، والقرآن ونظرية الادخار، والادخار المشروع، والادخار غير المشروع، والنقود والأموال بين الوسيلة والفتنة.

174	**سامي حسن حمود** **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى/ عمان – الأردن، 1402هـ – 1972م، الصفحات 358.**

يتناول الكتاب موضوع تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

نظرة عامة في الأعمال المصرفية واقعياً وشرعياً: الأعمال المصرفية بين الماضي والحاضر، والأعمال المصرفية قبل نشأة المصارف الحديثة، والأعمال المصرفية في تطورها الحديث، والأعمال المصرفية الحديثة في الموازين الشرعية.

الربا ومواطنه في الأعمال المصرفية: بيان الربا وفوارقه عن الأجر والربح، والربا في الشرع، ومعنى الربا وما يراد به في الشرع، والتقسيمات الفقهية للربا، وأدلة تحريم الربا في القرآن والسنة، والأموال التي يجري فيها الربا، والخلاف حول الربا قديماً وحديثاً، والخلاف الفقهي في نطاق التحريم ونظائره، والشبهات الحديثة حول الربا الحرام، وفوارق الربا عن الأجر والربح، والأجر والربا، والربح والربا، والمواطن الربوية في الإعمال المصرفية، والأعمال المصرفية وربا الديون، والاقتراض المصرفي والربا، والأعمال المصرفية وربا البيوع.

175	**سعيد سامي الحلاق، وعامر يوسف العتوم** **الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2010م، جامعة اليرموك- الأردن، الصفحات 244.**

الأزمة المالية من الموضوعات التي بُحثت في كتب الاقتصاد التي تحاولُ البحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر؛ فالكشف عن الأسباب يقود إلى معرفة الحل الأفضل لها؛ ذلك بأنّ للأزمات المالية آثارًا واضحة في المتغيرات الكلية للاقتصاد، ومن ثَمَّ التأثير في المتغيرات الجزئية.

من هذا المدخل تبرز أهمية البحث في موضوع الأزمة المالية العالمية المعاصرة

من خلال بناء تصور عام عنها وعن أسبابها وعن آثارها، واستعراض أهم المحاولات للحدِّ من آثارها في ضوء الفكر الاقتصادي الوضعي. ومن جانب آخر فإن للاقتصاد الإسلامي تصورًا وموقفًا مختلفًا من حيث الأسباب، ومن حيث الآثار، وهو ما يبرز خصوصية الاقتصاد الإسلامي بوصفِهِ جزءًا من الشريعة الإسلامية الغراء عمومًا. وفي ضوء ذلك كان لابُدَّ من التركيز على التصور الإسلامي للمشكلة، وعلى الحل المقبول في ضوء ذلك؛ ولذلك جاءت الفكرة في إعداد هذا الكتاب من خلال الاستعراض العام للأزمة، وعرض التصوّر الوضعي و التصور الإسلامي لها.

176	**شادي خليفة محمد الجوارنة** **الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 188.**

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث: المفهوم، والعناصر التي تتكون منها النفقة العامة وضوابطها، وأجهزة الرقابة المالية، ومن ثم الآثار الاقتصادية التي تنتج عنها.

وتهدف سياسة الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي إلى توجيه الإيرادات والنفقات العامة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية في ظل مبدأ التكافل الاجتماعي، من هنا فإن الأموال العامة هي عصب حياة الدولة، والوسيلة العملية في إدارة دفة الحكم وتنفيذ سياستها في شتى مجالات الحياة.

وقد استعرض الباحث موضوعات الكتاب عبر ثلاثة فصول؛ بيَّن فيها طبيعة المال العام في النظام الاقتصادي الإسلامي، وأهمية موضوع الإنفاق العام، وتناوله تفصيلاً من حيث: التعريف بالإنفاق العام ومعايير توزيعه، ومفهوم الإنفاق العام لغةً واصطلاحًا، ومن ثم عناصره ومعايير توزيع النفقات العامة، والقروض العامة من حيث وجودها الشرعي وعملية تنظيمها، وحدود الإنفاق العام وضوابطه.

177	**شمسية بنت محمد إسماعيل** **الربح في الفقه الإسلامي: ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1420هـ/ 2000م، الطبعة الأولى، الصفحات 285.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب موضوع الربح في الفقه الإسلامي؛ بهدف بيان ضوابطه وتحديده في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، وتطبيقات تحديده في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

مفهوم الربح ورأس المال، ومفهوم الربح عند المفسرين، ومفهوم الربح عند الفقهاء في فقه المعاملات: في بيع المرابحة، وفي شركة المضاربة، ومفهوم الربح عند الاقتصاديين، ومفهوم الربح عند المحاسبين، ومفهوم رأس المال في الاقتصاد الوضعي، ومشروعية الربح في الكتاب والسنة النبوية والإجماع، ومبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي: المال والعمل والضمان، ومبادئ استحقاق الربح في الاقتصاد الوضعي: المخاطرة والتنظيم والابتكار.

ضوابط الربح في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

تحديد الربح وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

تطبيقات تحديد الربح في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة: مؤسسة الرهن الإسلامي الماليزي، والبنك الإسلامي الماليزي، والبنك الإسلامي الأردني.

178	**صادق راشد الشمَّري** **أساسيات الصناعات المصرفية: أنشطتها – التطلعات المستقبلية، دار اليازوري/ عمان – الأردن، الصفحات 255.**

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تستهدف تقديم " الربح الحلال "، وتقديم حزمة من الخدمات للفرد والمجتمع وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية السرعة

والأداء والدقة في العمل، وهي مؤسسات لا تكتفي فقط بالوساطة المالية والإسلامية، بل تتعدى ذلك إلى العمل على إيجاد وخلق قنوات استثمارية وتجارية متعددة.

جاء هذا الكتاب في ثلاثة فصول اساسية على النحو الآتي:

الفصل الأول: تحليل الصيرفة الإسلامية من ناحية المفهوم، ومصادر التمويل وأساليبه والهيكل التنظيمي المناسب لها.

في حين تضمن الفصل الثاني أنشطة الصيرفة الإسلامية وبعض أوجه العقود الخاصة بها، ثم أكد على أساسيات الصيرفة الإسلامية وبعض النماذج المستخدمة فيها في الفصل الثالث، مُتَطرِّقًا إلى بعض الإجراءات العملية لتحول المصرف التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية، والمقومات الأساسية للمصرف الإسلامي.

ويرى الباحث أن الصيرفة الإسلامية سيكون لها دور فاعل في تفعيل إعادة هندسة الصيرفة بشكل عام.

179	**صدام عبد القادر عبد الله** **بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، 2006م، الصفحات 222.**

التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (ماجستير) – الجامعة الأردنية، 2003م.

بيع الذهب والفضة مشروع في الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ويخضع لشروط عقد البيع، وقد توصل البحث إلى أن علة الربا في الذهب والفضة هي مطلق الثمنية، وأن الثمنية ما زالت موجودة في الذهب في هذا العصر، وقد تعددت صور بيع وشراء الذهب والفضة في هذه الأيام، فمنها القديمة ومنها الحديثة، والصور الحديثة مثل: بيع الذهب والفضة بالشيكات، أو عن طريق البطاقة البنكية، والتعامل بالذهب في البورصة، والحكم العام في هذه الصور من البيوع أنها جائزة إذا تحققت شروط بيع الذهب والفضة فيها، ومحرمة إذا تخلفت الشروط عنها.

وثَمَّة وسائل جديدة لقبض الثمن ظهرت نتيجة لتطوّر الحياة مثل: الشيك، وبطاقة

obeikan.com

الائتمان، والقيد المصرفي، والشيك السياحي، والمرجح جواز بيع الذهب والفضة بهذين الأخيرين بخلاف بطاقة الائتمان.

180	**طاهر حيدر حردان** **الاقتصاد الإسلامي "المال – الربا – الزكاة "، دار وائل للنشر – عمان، 1420هـ/ 1999م، الطبعة الثانية، الصفحات 220.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب الاقتصاد الإسلامي: المال – الربا – الزكاة من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

مفهوم المال والملكية وكسب المال والتصرف به: مفهوم المال والملكية، واقع الملكية: أقر الإسلام وحمى نظام الملكية، وميز بين ملكية الفرد وملكية الأمة، مفهوم الكسب وطرقه: العمل والكسب من الصدقة وطرق أخرى، والمال سبباً لكسب المال، والتصرف في المال: مفهوم التصرف في المال، الإنفاق/ الاستخدام في الاستهلاك، الاستثمار/ الاستخدام في الإنتاج.

الربا :الزمن والأثمان، والذين يأكلون الربا، والأثمان في الاقتصاد، وأحل الله البيع وحرم الربا، والبيع والربا، وقالوا عن الربا هو بيع، وآكل الربا خالدٌ في نار جهنم، ويمحق الله الربا ويربي الصدقات، وبين نظامين: النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الإسلامي، وماذا يفعل المرابي؟ وماذا يفعل المتصدق؟ والبديل عن الربا.

الزكاة: تعريف الزكاة، وبين الزكاة والصدقة، والزكاة فريضة، وبين الضريبة والزكاة، تعريف كل من الضريبة والزكاة، وأوجه الشبه وأوجه الاختلاف، والزكاة ليست ضريبة، والدور الاقتصادي للزكاة.

181	**عاطف محمد حسين أبو هربيد** **عقود المناقصات في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2002م، الصفحات 248.** **التفاصيل: في الأصل: رسالة ماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية – غزة.**

المناقصات ذات أهمية بالغة، فهي من الوسائل الضرورية للدولة في إنجاز مشاريعها ومؤسساتها العامة، كالمدارس والمستشفيات، وهي مهمة -أيضًا- للشركات والأفراد، وهي تهدف في حقيقتها الى تحقيق مصلحة الجهة المعلنة عنها بأقل الأسعار أو بأخفض الأجور؛ حماية للمال من العبث والهدر.

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وفصل تمهيدي:

يناقش الباحث في الفصل التمهيدي استحداث العقود، ويشمل: ماهية العقود من حيث تعريف العقد وأنواعه وأركانه، وحقيقة العقود المستحدثة، وحكمها، وضوابطها العامة، ومنهج دراستها.

وفي الفصل الأول يناقش الباحث حقيقة المناقصة من حيث التعريف والأنواع والخطوات الفنية لإجرائها وإرسائها.

أما الفصل الثاني فيناقش أركان المناقصة، وحكم عقد المناقصة، وأركان العقد وضوابط هذا العقد.

ففي الفصل الثالث يناقش تطبيقات معاصرة للمناقصة، وجزاءاتها الشرعية، وبعض عقود المناقصات المعاصرة، ووضع الجزاءات عند الإخلال بالمناقصات، وكيفية انتهاء الالتزام للمناقصة.

obeikan.com

182	**عباس أحمد محمد الباز** **أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1420هـ/ 1999م، الطبعة الثانية، الصفحات 239.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

عقد الصرف في الفقه الإسلامي ومشروعيته: تعريف الصرف لغة وشرعاً، والمبادلة والمراطلة، والمعنى الاقتصادي المعاصر للصرف.

التطبيقات المعاصرة للصرف: الأوراق النقدية المعاصرة: ماهيتها، وعوامل نشأتها، والنقود بأنواعها، وتحديد الثمنية في النقود، وتحديد الثمنية في الاقتصاد الوضعي وفي الشريعة الإسلامية، والصرف في الأوراق النقدية المعاصرة، والموقف الشرعي من بيع العملة الورقية وشرائها، تغير سعر الصرف وأثره في العقود والالتزامات الآجلة، وبعض الصور التطبيقية المتعلقة بمسألة تغير سعر الصرف، وعقد الإجارة، والموقف الشرعي من عقود الإجارة المعاصرة، ونفقة الزوجة والأولاد، والودائع المصرفية الاستثمارية بالعملات الأجنبية.

الصرف كما تمارسه المصارف المعاصرة: الصرف على أساس السعر الحاضر، والصرف على أساس السعر الآجل ومدى الحاجة إليه، والموقف الشرعي من عملية الصرف بالسعر الآجل.

183	**عبد الجبار السبهاني** **دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع/ عمان –الأردن، 2009م، الصفحات 440.**

أصل هذا الكتاب أبحاث منشورة، موضوعها النقود والصيرفة الإسلامية، الأول

obeikan.com

منها: النقود الإسلامية في عصر التشريع، أما الثاني فهو: النقود الإسلامية في عصور الاجتهاد، في حين جاء البحث الثالث بعنوان: وجهة نظر في تغيير قيمة النقود، مناقشة وتأصيلاً في واحدة من أكثر المشكلات انتشارًا، ألا هي مشكلة تغير قيمة النقود -لاسيَّما نحو الارتفاع فيما يعرف بالتضخم- وما تتركه من آثار في الأطر العقدية والالتزامات الحقوقية، أما البحث الرابع: ملاحظات في فقه الصيرفة الإسلامية، فقد عني بالصيرفة الإسلامية، وبالتطبيقات المعاصرة لعقدين شهيرين هما: عقد المضاربة، وبيع المواصفة أو ما عرف ببيع المرابحة، وجاء البحث الأخير: التورق المصرفي المعاصر – دراسة تقديرية، تحقيقًا في معنى التورق، وصوره القديمة والحديثة، وما أَثارته منظومة عقود التورق وسياقاتها المصرفية من اختلاف في وجهات النظر عند المتقدمين والمتآخرين على الصعيدين الفقهي والاقتصادي، مع بيان ما ترجح بصددها.

184	**عبد الجبار السبهاني** **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م، الصفحات 355.**

يشتمل الكتاب على مقدمة وبابين وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

عرض المؤلف في المقدمة تعريفًا بعناصر الفكر الاقتصادي ومفهومه، وتناول الفكر الاقتصادي الوضعي في الباب الأول: من الكتاب، وشمل الموضوعات الآتية:

فقد تحدث عن الفكر الاقتصادي القديم (البابلي، واليوناني، والروماني) وتناول الفكر الاقتصادي المدرسي والتجاري والطبيعي والفكر الاقتصادي عند التقليدين (الكلاسيك، أمثال آدم سميث وآخرين) وفي مواجهته الفكر التقليدي، أمثال كارل ماركس وجون ستيوارت وغيرهما.

ثم تحدث عن نظرية الاستهلاك، والنظرية الكمية، والنظرية الاشتراكية، وأجرى تقييمًا للنماذج الاشتراكية، ثم تناول الفكر التنموي من حيث رؤى التنمية والتخلف، ومراحل النمو الاقتصادي، ونظرية آرثر لويس.

أما في الباب الثاني:

فقد تناول الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال دراسة منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، والمشكلة الاقتصادية من منظار إسلامي، ومبدأ الاستخلاف والموقف من التملك، ثم تناول نماذج من العلماء المسلمين للتحليل، ومنهم: ابن خلدون، وأبوحامد الغزالي، والمقريزي، والشيباني.

185 **عبد الرحمن بن صبحي زعيتر**
حكم الإسلام في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير وودائع البنوك، دار الحسن للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1413هـ/ 1992م، الصفحات 159.

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب معظم الذرائع التي استباح البعض بها الربا، مثل: شهادات الاستثمار، وصناديق توفير البريد، وفوائد البنوك الاجتماعية، والمصلحة، والضرورة، وزيادة الإنتاج، والفوائد اليسيرة، وانخفاض قيمة العملة الشرائية، والربا في دار الحرب، مع رد المؤلف عليها.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

النص الكامل لفتوى إباحة شهادات الاستثمار، وغمز الفتوى لأعمال البنوك الإسلامية، وأباحت الفتوى فوائد البنوك الاجتماعية مع كونها ربا، وتضليل الفتوى بقَصْر معنى الربا على الربا الجلي، وشهادات الاستثمار، والتكييف الفقهي لشهادات الاستثمار، وشبهات القول بحلها، وتناقض الفتوى مع فتوى سابقة حرمت فوائد شهادات الاستثمار، وتحليل مواقف أعضاء لجنة دراسة شهادات الاستثمار والرد عليها.

الوديعة المصرفية من منظور الفقه الإسلامي: التمييز بين القرض والوديعة، والوديعة المصرفية من منظور القانون الوضعي.

186 **عبد الرحيم الشافعي**
المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع/ إربد، 2009م، الصفحات 191.

يحاول هذا الكتاب أن يسلط الضوء على مضمون الاقتصاد الإسلامي ورصد خصائصه، مع بيان ما فيه من مقومات، وما يتوفر عليه من مرتكزات. وقد حاول الباحث في المقام الأول تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي المتميزة، ورصد بعض الملامح العامة لمذهبيته المتميزة عن باقي الأنظمة الاقتصادية المعروفة في الوقت الحالي تمام التميز؛ لذلك حاول إبرازها من خلال مدارسته لها ابتداءً من الفصل التمهيدي، ومن الأهداف التي حقَّقها الباحث من خلال كتابه هذا: إظهار فلسفة الإسلام ومنهجه الاقتصادي الذي يمتاز بمزايا عدَّة. أولا: أنه منهج رباني؛ فالعدالة والرحمة قوامه، بالإضافة إلى أنه يتميز بالمرونة واتساع الأفق؛ فالنظرية الاقتصادية الإسلامية جعلت من بين مراميها التعمير والتحكم في الموارد، بحيث جعلت العنصر البشري محورًا وهدفًا لتلك التنمية. وبهذا فإنّ الرؤية الإسلامية، على هذا المستوى، تتميز بالخصوصية والتفرد.

187 **عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي**
المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة/ الأردن، 2010م، الصفحات 795.

يشتمل البحث على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة.

في المقدمة بيَّن المؤلف أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وذكر المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في هذه الدراسة، ومنهجية البحث فيها.

وفي الباب الأول تحدث عن المصارف الربوية من خلال فصلين: في الأول تطرق إلى تعريف المصارف، ثم نشأة العمل المصرفي ومراحل تطوره، وأما الفصل الثاني فكان حول الربا.

وأما الباب الثاني فجعله في ثلاثة فصول: تطرق في الأول منها إلى المصارف الإسلامية، وفي الفصل الثاني تحدث عن أسس المصارف الإسلامية ودورها في تصحيح المسار الاقتصادي.

بينما في الفصل الثالث والأخير تطرق المؤلف إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

وفي الباب الثالث تحدث عن وظيفة المصارف الإسلامية.

وفي الباب الرابع:تحدث عن المصارف الإسلامية في مرحلة التطبيق.

وفي نهاية البحث ذكر المؤلف خاتمة أشار فيها إلى أهم النتائج التي توصل إليها، مع بعض التوصيات التي رأى أنها تساعد على إنجاح هذه التجربة.

188	**عبد الستار الهيتي** **السياسة السعرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2005م، الصفحات 212.**

ينقسم البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

أما المقدمة فقد بيَّن فيها الباحث أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث فيه.

وجاء الفصل الأول بعنوان السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية، وقد تناول فيه الباحث مفهوم السياسة الاقتصادية الإسلامية وارتكازها على مبدأ الاستخلاف باعتباره الشكل الأساسي للملكية، ثم تناول مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي.

وفي الفصل الثاني تناول مفهوم القيمة والأسعار في المذاهب الاقتصادية في العصور القديمة والعصر الوسيط، والمذاهب الاقتصادية الأوروبية الحديثة، ثم المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أما الفصل الثالث فتناول معايير السياسة السعرية ومفهومها في الإسلام، ثم تطرق إلى الصياغة السعرية وعملية تكوين السعر، وفي الفصل الرابع تناول التسعير من حيث

حكمه ووسائل تطبيقه في الإسلام، وتعرض إلى آراء فقهاء الإسلام في حكم التسعير، ودوافع التسعير، ووسائل تطبيق عملية التسعير في التشريع الاقتصادي الإسلامي.

أما الفصل الخامس فتحدث عن الرقابة السعرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

189

عبد العزيز الخياط، وأحمد صبحي العيادي
فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، 2004م، الصفحات 281.

اشتمل هذا الكتاب على دراسات شاملة لصيغ الاستثمار الإسلامية فيما يسمى "بفقه المعاملات " في اصطلاح الفقهاء، وقد عرض الباحث موضوع المعاملات الفقهية، وربطها مع مستحدثات المسائل وجديدها، وكيف نستعملها في الاستثمار بأسلوب حديث، فتناول عقود تملك العين، كالبيع بجميع أنواعه مثل: عقد بيع المسلم، وعقد الوفاء، وبيع التقسيط، وبيع الجزاف، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، والبيوع الجائزة مثل: بيع الشم والمذاق، والبيوع المحرمة مثل: المزابنة، والمخاضرة، وضرب الغواص، وبيع الغرر، وبيع العينة، والبيوع المكروهة مثل: بيع المريض مرض الموت، والبيع في المساجد، والبيوع المختلف فيها مثل: بيع الدين وبيع العربون، ثم تناول المعاملات المستجدة في الصيغ الجديدة: كعقود التوريد، والمقاولات، والمرابحة المركبة.

وتناول عقود المنفعة كالإجارة وإجارة الوقف والإعارة، وما استحدث منها كالإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك.

190

عبد العزيز الخياط
بحوث اقتصادية، الدار المتقدمة للنشر والتوزيع /عمان، 2007م، الصفحات 155.
التفاصيل: الجزء الثاني.

يضم الكتاب عددًا من الأبحاث الاقتصادية، من أبرزها:

البحث الأول: الصناديق الاستثمارية الأردنية، ويتضمن هذا البحث تعريفًا

بماهيةِ الصناديق الاستثمارية، والغاية من تكوين هذه الصناديق، ومشروعية الصناديق الاستثمارية، وشهادات الاستثمار، والعلاقات التعاقدية، والتعاقد التمويلي.

البحث الثاني: وهو التنمية والرفاه من منظور إسلامي.

البحث الثالث: الملكية في الإسلام.

البحث الرابع: تناول: الأصفران سلعتان أم أثمان؟ الأصفران هما: الذهب والفضة.

البحث الخامس: تحدث عن عقد السلم والتطبيق المصرفي، وبيَّن المعنى اللغوي والاصطلاحي والثانوي للعقد والسلم، ثم أوضح التطبيق المصرفي للسلم.

البحث السادس والأخير: الضرورة والحاجة: نظرة إلى الربا، وبيَّن الباحث هنا المعنى الحقيقي للضرورة والحاجة والمنفعة، ثم بيَّن معنى الفائدة التي هي الربا.

وفي نهاية كتاب بحوث اقتصادية ينشر الكتاب تعقيبات على بحوث قدمت حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية.

191	**عبد العزيز الخياط** **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار البشير/ عمان - الأردن، 1414هـ/ 1994م، الطبعة الرابعة، جزأين، الصفحات 719.**

يتناول الكتاب الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. ويشتمل الكتاب -بعد أن يقدم للموضوع متحدثاً عن الشركة وتاريخ نشأة الشركات وتعريفها وأقسامها وشركة العقد- المواضيع الآتية:

القواعد العامة للشركات فقهًا وقانونًا: أركان الشركة وشروطها، وأنواع الشركات وأحكامها، وأنواع الشركات، وشركات الأشخاص في الشريعة الإسلامية: وشركة المفاوضة، وشركة العنان، وشركة الأعمال، وشركة الوجوه، وشركة المضاربة. في القانون الوضعي: الشركات المدنية، وشركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة، وشركة المحاصة. وشركات الأموال: شركة المساهمة، وشركة التوصية بالأسهم،

والشركة ذات المسؤولية المحدودة. والشركات العامة: شركة الاقتصاد المختلط، وشركة المساهمة العامة.

المقارنة بين الشركات والحكم الشرعي فيها: آراء العلماء في شركات الأشخاص ورأي الكاتب فيها. آراء العلماء المحدثين في شركات الأموال. ما انتهى إليه رأي الكاتب في شركات الأموال.

192	**عبد العزيز الخياط** **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية، الدار المتقدمة/ عمان – الأردن، 2004م، الصفحات 106.**

يقع الكتاب في ثلاثة أبواب، وفصول عدَّة تبين الإدارة المصرفية الإسلامية ومعالمها ومتعلقاتها، بدءًا بالضوابط التي تحكم العمليات المصرفية مثل: ضابط الودائع، وخطابات الضمان، والاعتمادات المصرفية، والأوراق التجارية، ومرورًا بالتنمية الإسلامية، وخصائص الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية والموارد الطبيعية البشرية والخارجية، والسياسات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإسلامية، وسياسات ترخيص المصارف الإسلامية: أطرها الفكرية، ووظائفها، وأهدافها.

وما يتعلق بالكفالات المصرفية وتخريجها الشرعي، والخدمات، وحسابات الاستثمار المشترك للودائع الاستثمارية، وشهادات الاستثمار، وكيف تعالج الديون المستحقة؟ وكيف تدار المشروعات التجارية؟ وغيرها وانتهاء بنقد إدارة العمليات المصرفية وخدماتها وأعمالها الحالية.

هذا الكتاب محاولة لبيان إدارة العمليات المصرفية الإسلامية وفق منهج قسم المصارف الإسلامية في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وقد توخَّى فيه الباحث الإحاطة بالموضوع، والإيجاز الواضح بلا إخلال.

193	**عبد العزيز الدوري** **الجامع لنصوص الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الجزء (1) 2002م/ عدد الصفحات1170، الجزء الثاني 2003م/ عدد الصفحات 729، الجزء الثالث 2003م/ عدد الصفحات 975 الجزء الرابع 2006م/ عدد الصفحات 1092، الجزء الخامس 2008م/ عدد الصفحات 812.**

بدأ العمل في هذا المشروع ضمن مشاريع مؤسسة آل البيت من نحو عقدين من الزمن؛ للنظر في خطة تقرب موادّ التراث الغنيّة والوافرة في مجال المعاملات بكل وجوهها، ممّا يكونّ صورة الاقتصاد عبر حياة الأمّة الإسلامية في فكرها وعملها ومؤسساتها. وقد بدأ العمل باستخراج النصوص المتصلة بالموضوع وإدارتها حسب المصادر التي استخرجت منها، مرتبة في داخلها حسب الموضوعات العامة التي تشملها.

وقد صدرت إصدارًا أوليًا حصيلة هذا العمل الذي استند إلى نحو ألف ومائتي مصدر ومرجع، في أربعة وعشرين قسمًا.

وتوازىَ مع هذه النشرة صدور خمسة وعشرين قسمًا رتبت فيها المواد حسب المصادر، مع الإشارة إلى المصدر، وتحديد الطّبعْة والصفحة. وكان صدور هذه الأجزاء جميعها حسب الموضوعات وحسب المصادر بعنوان "الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي".

وهي تشمل الموضوعات التي تنظم المعاملات اليومية في المجتمعات الإسلامية، وتُصور الحركة الاقتصادية في تلك المجتمعات نظرياً وعملياً.

194	**عبد العزيز عمر الخطيب** **القيم المالية بين التعبد والتعويض في الشريعة الإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، 2000م، الصفحات 409.**

قسَّم الباحث الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: علاقة المال بالجانب التعبدي، والقسم الثاني: علاقة المال بالتعامل مع الناس.

قدم الباحث الموضوع بتمهيدٍ موجزٍ لتعريف المال وصلته بفطرة الإسلام، مع بيان الوسائل التي أقرها الشرع سبيلاً لتملكه.

في الفصل الأول قام بتعريف القيم المالية ووسائل تملك المال، وذكر منها: إحياء الموات، وحيازة الكنوز، والصيد، ثم تناول موضوع العقود الناقلة للملك.

في الفصل الثاني: تحدث عن القيم المالية التعبدية وما ينطوي تحت مبدأ التعويض في العبادات والكفَّارات.

في الفصل الثالث تحدث عن التعويض عن شيْءٍ لزم المكلف بسبب منه، وذكر هنا موضوع الأيمان من حيث التعريف والأركان، وكفارة اليمين، وكفارة النذور والوفاء بالنذر، وأقسام النذر.

ثم تناول القيم المالية التعويضية في أمور الجنايات، وذكر أنواعها، وعقوباتها الأصلية والبدلية، والدِّية، والكفَّارة.

195	**عبد اللطيف هميم** **الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي – دراسة مقارنة، دار عمار للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2004م، الصفحات 628.**

عمل الباحث على دراسة هذا الموضوع دراسة علمية متخصصة، لما للشريعة الإسلامية من دور بارز ومهم في وضع ضوابط العلاقات الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة التوازن بين مختلف المصالح المتعارضة؛ لذا عمد الباحث إلى المقارنة بين الشريعة الإسلامية وأهم المذاهب الاقتصادية المعاصرة، وعَدَّ هذه الدراسة مدخلاً مبدئيًا لبناء تحليل يأخذ في الاعتبار أهم معالم الاقتصاد الإسلامي في صياغة نظرية تتعلق بوظيفة الدولة، وهو تحليل وإن كان بالضرورة مجردًا فهو يتميز

بالقدرة على إيجاد جهاز تحليلي ناظم للاقتصاد الإسلامي.

إن هذه الدراسة لا تفترض مسبقًا وجود بناء نظري جاهز للاقتصاد الإسلامي وقوانينه، فقد تم تحديد هدف هذه الدراسة في كيفية عمل هذا الاقتصاد وحركة المتغيرات الأساسية فيه، التي تشمل: الاستثمار والادخار، والاستهلاك والإنتاج، بل كانت هذه الدراسة نفسها تسعى إلى اكتشاف هذه القوانين، والعمل على تحديد الجهاز التحليلي الناظم لها في صياغة قانون اقتصادي ناظم لعمل الدولة ووظيفتها.

196	**عبد الله علي محمود الصيفي** **الجهالة وأثرها في عقود المعاوضات، دار النفائس، 2006م، الصفحات 184.** **التفاصيل: في الأصل: رسالة جامعية (ماجستير) الجامعة الأردنية، 2000م.**

تناولت هذه الرسالة موضوعاً مهماً من مواضيع المعاملات، هادفةً إلى بيان ماهية الجهالة، ومعرفة الأسباب المؤدية إلى الجهالة، وما هي الأحكام المترتبة على العقود المحتوية على الجهالة، وكيف السبيل إلى إزالة الجهالة إذا وجدت في العقد. وقد توصل الباحث في هذه الرسالة إلى أن الجهالة هي ما علم حصوله وطوي المراد منه أو جنسه أو نوعه أو مقداره أو وقت وجوده.

وهذه الجهالة تقسم إلى قسمين: جهالة فاحشة: وهي ما كانت مانعة من التسليم، وهذه الجهالة تمنع صحة العقد، وجهالة يسيرة: وهي لا تمنع من التسليم والتسلُّم، وهذه الجهالة لا تمنع صحة العقد. وتوجد الجهالة في: الصيغة، والعاقدين، والثمن المثمن، والأجل، ويختلف تأثيرها على حسب نوعها، ويمكن أن تزال الجهالة إذا وجدت في العقد؛ فإذا كانت الجهالة في الثمن أو المثمن فيمكن إزالتها قبل انفضاض مجلس العقد، أما بعده فلا.

197	**عبد الله علي محمود الصيفي** **الشركة القابضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، 2006م، الصفحات 176.**

تناولت هذه الرسالة موضوعاً مهماً من مواضيع المعاملات، هادفةً إلى بيان موقف

الفقه الإسلامي من الشركة القابضة وما يتعلق بها من أحكام.

وقد أظهرت الرسالة أن الشركة القابضة صورة جديدة من صور الشركات المساهمة، وهي عبارة عن شركة مساهمة عامة، تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى تُدعَى الشركات التابعة، إما بتملك أكثر من نصف رأس مالها، أو أن تسيطر على تأليف مجلس إدارتها.

وقد توصل الباحث إلى أن الشركة القابضة يمكن أن تُخرَّج على أنها شركة عنان؛ لما بينهما من التشابه والقرب في الأصول والأركان العامة، فلها شخصيتها المعنوية، وذمتها المالية الخاصة بها، ومن ثَمَّ تجوز المساهمة فيها، والتعامل بأسهمها بيعاً وشراءً، وتجب الزكاة في أموالها باعتبارها أموالاً نامية، وتخضع جميع تصرفات الشركة إلى نظرية التعسف في الشريعة الإسلامية، ويحرم على هذه الشركة أن تتعامل بالربا أخذاً وإعطاءً، أو العمل فيما حرمه الله تعالى من الأعمال.

198	**عبدالله ياسين المنزلاوي** **البيئة من منظور إسلامي، دار كنوز المعرفة/ عمان - الأردن، 2008م، الصفحات 224.**

تكلَّم الباحث في هذا الكتاب عن مفهوم البيئة والإنسان في التصور الإسلامي، وعرض التصور الإسلامي والوضعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لمفهوم البيئة والإنسان، وركز على أهمية التوازن البيئي في المنظور الإسلامي، وعرض بعض صور التوازن البيئي في القرآن الكريم.

ثم بيَّن مشكلة التلوث البيئي ووجهة نظر الإسلام وهديه في مكافحة التلوثن ولاسيَّما تلوث الماء والهواء والتربة وكيفية حماية الثروة الحيوانية، وبيَّن كيف تناول الإسلام البيئة بكل جوانبها المادية والمعنوية، وعدَّها أمانة في عنق الإنسان سخَّرها الله له صالحة سليمة متوازنة لينتفع بها دون الإضرار أو الإفساد فيها.

والبيئة -بمواردها- نعمة تحتاج إلى الشكر لتدوم، وشكر النعمة يعني حمايتها وصيانتها والمحافظة عليها.

199	**عزت جرادات** **العلم والتكنولوجيا والتنمية، دار صفاء للنشر والتوزيع/ عمان - الأردن، 2008م، الصفحات 211.**

يهدف هذا الكتاب إلى عرض نظرة إسلامية إزاء التنمية، وإبراز بعض القضايا المتعلقة بها، التي هي الآن موضع اهتمام العالم الإسلامي.

وتعتمد الرؤية للتنمية إلى حد كبير على نظرتنا للعالم، وهذا يتطلب تلخيص مكونات العالم الإسلامي، ونظرة الإسلام للعالم، كما تتطلب طبيعة الموضوع بعض المعالجة للعالم وللسياسة العملية والثقافة الإسلامية.

وقد حاول الباحث أن يضع كتابًا عامًا لا يركز على أي قطر إسلامي بعينه، وعلى هذا فقد أورد أمثلة من مختلف الأقطار الإسلامية الملائمة، كما ضرب أمثلة من أقطار غير إسلامية ذات تجارب وظروف وثيقة الصلة بالموضوع.

وناقش الباحث المواضيع الآتية من خلال كتابه، وهي: مم يتكون العالم الإسلامي؟ والنظرة الإسلامية للعلم، والسياسة العلمية والتنمية، والأبعاد الثقافية والعرقية للتنمية، والجانب الاجتماعي للتنمية، والمعونة والتجارة والنظام الاقتصادي الجديد.

200	**عصمة أحمد فهمي أبو سنة** **رأي القاضي أبي يوسف في الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في عهد هارون الرشيد من خلال كتاب الخراج (170هـ -182هـ)، المكتبة المكية، عمان، 2002م، الصفحات 295.**

يمثل هذا الموضوع الحياة الاقتصادية في واحد من أزهى عصور الإسلام وأوسعها حضارة وأقواها من الناحية المالية، ويضاف إلى ذلك أن أبا يوسف فقيه ناضج من فقهاء المسلمين، في مورد عظيم من موارد الدولة بعدما اتسعت الفتوح، وكثرت الموارد وهي الخراج.

ولتحقيق هذا الغرض، تناول الباحث رسالة الإمام أبي يوسف في الخراج؛ لأنها الموضِّحة لمعالم النظم المالية، التي هي ثبت صحيح السند، وأحكامه بالأدلة من

obeikan.com

كتاب الله وسنة رسوله وأقوال السلف الصالح.

وقد تألفت خطة البحث من: مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وملاحق، وفهرس للمصادر.

وجاء هذا البحث ليؤكد على الالتزام بالشريعة الإسلامية، وتحدث عن مقترحات أبي يوسف الخاصة بمعدلات الجباية المالية، وأجوبة بالنص الشرعي عن أسئلة مالية وجهها الرشيد إليه، ومقترحات أبي يوسف الخاصة بأساليب العمل الإدارية، وفي الخاتمة عرض الباحث أهم النتائج، وألحق بالبحث ملاحق عِدَّة.

201	**عقاب أحمد أبو ناصر** **نظرية التوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع/ عمان - الأردن، 2007م، الصفحات 150.**

تُعدُّ نظرية التوزيع إحدى أهم الركائز في علم الاقتصاد التي يتم بموجبها توزيع الدخل الذي تم الحصول عليه من عمليات الإنتاج المختلفة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في تحقيقه.

ولما لهذه النظرية من أهمية (أهمية التوزيع ونظريته عند الاقتصاديين) اختار الباحث أن يكتب فيه ليبين ويشرح تفاصيله كافَّة، بالإضافة إلى حكمه في الفقه الإسلامي، على اعتبار أن ذلك يسهم في مباحث الاقتصاد الإسلامي، الذي يستوعب قضايا الاقتصاد ومشكلاته كافة، ويضع لها الحلول الصحيحة؛ لأنه فقه بُني على شريعة سمحة مطهرة، جاءت لتحقق مصالح العباد في العاجل والمعاد.

اشتمل الكتاب على تعريف نظرية التوزيع وبيان المراد بها عند الاقتصاديين، ثم عرض عناصر الإنتاج والطلب عليها، ثم بين كيفية تحديد أثمانها بناء على هذه النظرية، وحكم ذلك في الفقه الإسلامي.

202	**عكرمة سعيد صبري** **الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، 2008م، الصفحات 633.**

يمثل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، حاول الباحث من خلالها عرض أهمية الوقف، والخدمات الجليلة التي قدمها الوقف خلال فترة ازدهاره واتساعه، كما تناول أسباب الضعف الذي اعترى الوقف، وكيفية معالجة ذلك.

وتبرز أهمية الموضوع -كما يشير الباحث- من خلال أن الوقف يمثل مؤسسة مجتمعية لا يستهان بها، وهو يشغل حيزًا لا بأس به من المساحات والعقارات الكبيرة والعديدة في العالم الإسلامي، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والصحية، إلخ، وأن أي إهمال أو تقصير في إدارة الوقف وشؤونه يلامس أطماع الأجانب والغزاة في الوقف بالعمل على استملاكه ومحاولة إنهائه وإلغائه.

وتحدث عن ضرورة إعادة النظر في صياغة الأحكام الفقهية المتعلقة بالوقف بهدف حمايته والمحافظة عليه وتنميته؛ ليُسهِمَ في بناء المجتمع وخدمتِهِ في مناحي الحياة كافة.

203	**علاء الدين عبد الرزاق الجنكو** **التقابض في الفقه الإسلامي وأثره في البيوع المعاصرة، دار النفائس، 2004م، الصفحات 292.**

يوضح الباحث في هذا الكتاب أهمية موضوع التقابض، وأسباب اختياره للموضوع، فيمهد لهذا الكتاب بتعريف القبض، والألفاظ والمصطلحات ذات العلاقة، وعلاقة القبض بالعقد.

ويتألف الكتاب من ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالقبض، ويتكون مما يأتي: أنواع القبض وأقسامه، وصور القبض ومكانه، وأركان القبض وشروطه.

الباب الثاني: تحدث عن اشتراط القبض في العقود الصحيحة والفاسدة وآثارها فيها، مثال ذلك: اشتراط القبض في العقود الصحيحة والفاسدة، وآثار القبض في العقود.

الباب الثالث: صور التقابض المعاصرة، وأثر القبض في البيوع المعاصرة، وتشمل: صور التقابض المعاصرة، والبيوع المعاصرة وأثر القبض فيها.

204	**علي محمد محمود بني عطا** **قواعد الصرف وأحكامه في الاقتصاد الإسلامي، دار الاعلام/ عمان – الأردن، 2007م، الصفحات 277.**

يهدف هذا البحث إلى بيان حكم الشريعة الإسلامية في واقع الصرف المعاصر؛ وذلك حتى لا يكون المسلمون في حيرة من أمرهم، فيعرفوا ما خالف الشرع من أعمال الصرافة فيجتنبوه. وقد تناول الباحث الآراء الفقهية المتعلقة بموضوع البحث، وبعد الانتهاء من بحثها كان يرجِّح الرأي المبني على الأدلة الدامغة المقنعة، التي تتماشى مع روح الإسلام ومنهجه وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان.

قسَّم الباحث الكتاب إلى فصلين وخاتمة، بالإضافة إلى المقدمة، فتحدث في الفصل الأول عن حقيقة الصرف في الإسلام، وتضمن الحديث عن مفهوم الصرف، وقد بيَّن فيه معاني الصرف في اللغة والاصطلاح، كما أورد بعض صيغ عقد الصرف، وشروط صحة عقد الصرف، و معاملات الصرف ووجه الاختلاف بين الربا والصرف.

ثم تحدث عن أحكام صرف النقود الورقية، وأنواع النقود الورقية مع أحكام صرفها في الشريعة الإسلامية.

205	**عماد الدين بن أحمد بن أبي حجلة** **القول العطر في مصارف الزكاة وصدقة الفطر، دار الفتح للنشر والتوزيع/ عمان، 2001م، الصفحات 120.**

تحدث الباحث في الباب الأول في تعريف الزكاة وبعض أحكامها ومصارفها، وفيه مبحثان.

الباب الثاني في ما صرف في سبيل الله، وفيه ثمانية مباحث: الفقراء، و المساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل.

الفصل الثالث في مباحث ملحقة بمصارف الزكاة، وفيها ما صرف في سبيل الله في الجهاد وما ورد في صرفها في وجوه البر المختلفة.

الفصل الرابع في صدقة الفطر: حكمها، ومقدارها، ووقت وجوبها، ومصرفها، وخاتمة في فضل صدقة التطوع.

206	**عماد عبد الحفيظ الزيادات** **شركة الاعمال وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 416.**

تناولت هذه الدراسة موضوع شركة الأعمال وأحكامها؛ نظرًا لأهميته البالغة في دعم حركة النشاط الاقتصادي، لاسيَّما في ظل الواقع المعاصر الذي ارتفعت فيه تكاليف ونفقات الأدوات والأجهزة المستخدمة في الأعمال المهنية، الأمر الذي يتطلب إيجاد تجمعات اقتصادية تقوم على أسس ومعايير وضوابط شرعية تناسب الواقع الاقتصادي المعاصر، فكانت شركة الأعمال إحدى الحلول التي تسهم في توفير الإمكانات المادية، وتسهل ممارسة النشاط الاقتصادي في مجال المهن والعمل الحرفي.

وقد جاءت هذه الدراسة جامعة لحيثيات الموضوع من أجل استيفاء جميع الجوانب المتعلقة به من حيث الجانب الشرعي والجانب القانوني والجانب التطبيقي المعاصر. واشتملت هذه الدراسة على تمهيد وخمسة فصول: تناول التمهيد التعريف بالشركة بشكل عام من حيث المفهوم، وتقسيماتها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

obeikan.com

207	**عمار جيدل، وعبد المجيد الصلاحين** **العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2002م، الصفحات 106.**

كثر الكلام حول العولمة ترغيبًا وترهيبًا، ويفرض الحديث عنها البحث في حقيقة المصطلح ومفهومه، فما العولمة؟ ومنِ المعوِلم ومنِ المعولم؟ وما مضامين العولمة؟ وما موقعنا منها؟

تنوعت زوايا النظر إلى المفهوم، بحسب هوية المعرِّف أو رغباته، فالمبشر بها يختلف مفهومه عن المنفِّر منها، وهما بدورهما يختلفان في نظرتهما إليها عن الموظِّف لها لرغبة محددة وهدف محدد، وهؤلاء بدورهم يختلفون عن المترددين في شأنها.

وقد اتسم عرض مفهوم العولمة بميزات متنافرة متفاوتة، وذلك بحسب السمة الخاصة بكل باحث أو معرِّف، من هذا المنطق سيتناول العرض العولمة في إطار الملاحظات الآنفة الذكر.

208	**عمر سليمان الأشقر** **دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2009م، الصفحات 179.**

المقصود من وراء هذا البحث هو التعريف ببطاقات الائتمان، وكيفية التعامل بها، وتجلية الحكم الشرعي فيها، ولم يُعْنَ البحث بالجوانب الفنية التي يقوم عليها نظام بطاقات الائتمان إلا بمقدار ما يُحتاج إليه في بيان الحكم الشرعي، ويتمثل مسار هذا البحث في الخطوات الآتية:

أولاً: التعريف ببطاقات الائتمان، بيان أهميتها، وطريقة عملها، وتكييفها القانوني لدى المتعاملين بها.

ثم عرض البديل الاسلامي، وقد حاول الباحث النظر في البدائل الإسلامية التي طرحها بعض الفقهاء، وبيان ما فيها من إيجابيات وسلبيات؛ لمعرفة كيفية إنشاء البطاقات الإسلامية.

ثانيًا: إلقاء نظرة في تاريخ ظهور هذه البطاقات منذ نشأتها إلى ما صارت إليه في هذه الأيام، والتعرف على الأطراف المتعاملة بالبطاقة، وعلاقة كل واحد منهم بالأطراف الأخرى، وتوضيح الفوائد التي يحصل عليها المتعاملون بهذه البطاقات، والأضرار التي تصيبهم من جرَّاء التعامل بها.

ثالثًا: بيان الحكم الشرعي للتعامل بالبطاقات.

209	**عمر مصطفى جبر إسماعيل** **سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي – دراسة مقارن تطبيقية، دار النفائس/ عمان – الأردن، 2006م، الصفحات256.**

تناولت هذه الدراسة مسألة مستحدثة من مسائل المعاملات، وهي مسألة سندات المقارضة. وقد بدأت الدراسة بالتمهيد في شقين: الأول، في مفهوم الأسواق المالية الذي يشكل سوق الأوراق المالية جزءًا منها، وتُعَدُّ سندات المقارضة باعتبارها ورقة مالية إحدى متداولاتها. وقد اشتمل هذا التمهيد على كل ما له صلة بالموضوع من مفردات "البورصة ". اللازمة لتكوين صورة مبسطة عن" البورصة " والشق الثاني كان للصورة الفقهية المستوعبة لعقد المضاربة في الفقه الإسلامي تعريفًا ومشروعية وأركانًا وأحكامًا فيما يخص موضوع البحث.

جاء الكتاب في تمهيد و ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: تعريف بأسواق الأوراق المالية وأحكامها، وتعريف بالمضاربة وأحكامها.

الفصل الأول: تطبيقات المضاربة الحديثة: سندات المقارضة.

الفصل الثاني: تطبيقات المضاربة الحديثة: سندات المقارضة الأردنية أنموذجًا "الأوقاف " "البنك الإسلامي الأردني".

الفصل الثالث: حجم تطبيق سندات المقارضة الأردني، ودورها الاقتصادي والتنموي، ونموذج مقترح.

210	**عمر مصطفى جبر إسماعيل** **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، دار النفائس، 2010م، الصفحات349.** **التفاصيل: في الأصل: رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2007م.**

تناولت هذه الدراسة موضوع ضمانات الاستثمار، وقد مهدت الدراسة للموضوع بفصل تمهيدي جرى فيه تعريف ضمانات الاستثمار، وتحديد المراد منه وبيان نظرة الشريعة الإسلامية لها، إلى جانب تعريف الأمر الذي من أجله كانت الضمانات ألا وهو مخاطر الاستثمار، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الاسئلة وفرضيات عديدة، منها: منهج التشريع الإسلامي العام في الاحتياطي لعدم حصول خسارة، وكيفية تعامله مع فكرتي المخاطرة والضمان، وأشكال الضمان التي أقرها التشريع الإسلامي، إلى جانب أشكال الضمانات المعمول بها في المؤسسات التقليدية والإسلامية، والبحث في اجتهادات شرعية معاصرة ذات صلة بموضوع الضمانات والاستثمار.

211	**عيسى ضيف الله المنصور** **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية – دراسة مقارنة، دار النفائس، 2007م، الصفحات 194.**

في الأصل: رسالة جامعية (دكتوراه) الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا).

تُعدُّ نظرية الأرباح نظرية شرعية وقانونية، تهدف إلى بيان حقيقة الربح من الناحية النظرية، إذ تؤكد هذه الأطروحة أن الربح هو ناتج العمل ورأس المال والمخاطرة والتكلفة والزائد على رأس المال، وهذه هي عناصر ومكونات الربح التي اعتُمِدَتْ في هذه النظرية، وقد طبقت هذه النظرية على الشركات الحديثة والعقود التمويلية والاستثمارية، هادفة إلى بيان ما إذا كانت هذه العقود والشركات ربحية أم لا، وذلك بالحكم على الإيراد الخارج منها. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع الأفكار

والأحكام المتعلقة بالربح في الكتب والأبحاث التي رجع إليها، ثم استخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسة أقوال الفقهاء بصورة تبرز الأهمية والدلالة الاقتصادية للأرباح. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج القانونية والشرعية المتعلقة بالأرباح فيما يتعلق بالواقع المصرفي المعاصر، فقد كشفت الدراسة عن أن الربح نوع من نماء المال، والنماء هو الزيادة، أما الربح فهو زيادة الإيرادات عن رأس المال بعد خصم التكاليف المباشرة.

212	**غازي عناية** **إلهية التعامل في الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، عمان، 2008م، الصفحات 152.**

أبانت لنا هذه الدراسة الأصول الإلهية، والروحية للتعامل في الاقتصاد الإسلامي.

فقد أظهرت لنا أن فعالية ونجاعة هذا الاقتصاد إنما يعود بصفة أساسية إلى هذه الأصول، وهذا ما يجعل الاقتصاد الإسلامي دائماً يتفوق على نظيره الرأسمالي، والاشتراكي، إذ إن أصولهما الوضعية البشرية جعلتهما عاجزين عن حل المشكلات الحياتية. وقد أبانت الدراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامي، وأهمها: العلوم المالية، والعلوم الفقهية الاقتصادية، والاقتصادية العامة، والنظامية الاقتصادية الإسلامية، والنظرية الاقتصادية الإسلامية.

وأوضحت هذه الدراسة الأصول الإلهية للإيرادات المالية في الاقتصاد الإسلامي، وأوضحت -أيضًا- الشواهد، والأصول الروحية للتعامل في الاقتصاد الإسلامي، وأهمها:

روحية التكليف بالمادة والروح، وروحية التعامل بالحلال دون الحرام، وروحية التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة، روحية التخصيص والتوزيع. كما أبانت هذه الدراسة القيم الروحية لنظام المال والاقتصاد الإسلامي لتلك القيم التي تنبني على القواعد الكلية الشرعية في الإسلام.

من هذه الدراسة يتبين أن الاقتصاد الإسلامي بأصوله الإلهية، ومعالمه الروحية،

يبقى دوماً هو المعول عليه من بين الاقتصاديات الأخرى، وبصفة أكيدة ومستمرة ودائمة في حل المشكلات الحياتية الاقتصادية والاجتماعية للبشر قاطبة، وإلى قيام الساعة.

213	**غازي عناية** **وظائف السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، عمان، 2008م، الصفحات 212.**

أبانت لنا هذه الدراسة الدور الوظيفي للسياسة الاقتصادية العامة الإسلامية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية، والسياسية. فبالنسبة للمجالات الاقتصادية: فقد أصَّلت هذه الدراسة الدور الوظيفي الذي تقوم به السياسة الاقتصادية الإسلامية في تمويل الاستثمار التنموي، وتمويل الإنتاج، وتمويل المرافق التقليدية، وتمويل توظيف الموارد البشرية، وغير البشرية، وتمويل الدورة النقدية.

وبالنسبة للمجالات الاجتماعية: فقد أصَّلت هذه الدراسة الدور الوظيفي الذي تقوم به السياسة الاقتصادية الإسلامية في تحقيق أغراض التنمية الاجتماعية، وتحقيق أغراض الضمان الاجتماعي: كضمان الغرم، والقرض، وحمالة الدين والفقر، والمسكنة، والتشرد، والتسول، وتأليف الأعداء، وضمان الأقارب، والذراري، والأرامل، والمطلقات، والحاجة الطارئة، والضيف، والجار، والعامة، وضمان القاصر، واللقيط، والتعفف، وابن السبيل، والعلم، ومخاطر العلم، والنكاح، وضمان الدعوة، وتناولت -أيضًا- تحقيق أغراض التكافل الاجتماعي مثل: تكافل التعاون، والبر، والإنفاق، والعقيدة والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والحرية، والعتق من العبودية، وفك الأسر، وتكافل الحياة، والغارمين، وفي سبيل الله، وتكافل العلم، والمصلحة العامة، وصلة الأرحام، والجار، وملك اليمين، وصدقة الزرع عند الحصاد، وحق الضيف، والأنعام، وأهل الذمة.

وقد أبانت هذه الدراسة -أيضًا- الدور الوظيفي للسياسة الاقتصادية الإسلامية في المجال المالي، وتوفير الأموال لخزينة الدولة. وكذلك أبانت الدور السياسي للزكاة،

والضرائب، والنفقات، وكل هذا يثبت فعالية السياسة الاقتصادية الإسلامية في معالجة أمور الحياة كافة.

214 **غازي عناية**
المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق/ عمان – الأردن، 1419هـ/ 1998م، الصفحات 240.

يتناول الكتاب المالية العامة والتشريع الضريبي. ويشتمل على المواضيع الآتية:

مفهوم المالية العامّة: علم المالية العامة، وعلاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى، والمالية العامة الإسلامية، والأصول والمبادئ الأساسية التي تحكم المالية العامة الإسلامية.

الإيرادات المالية العامة: إيرادات أملاك الدولة، ومقارنة بين الرسم والضريبة، والقروض العامة، والتعريف بالقروض، ومقارنة بين القرض والضريبة، وأنواع القروض العامة، والتنظيم الفني للقروض العامة، وعملية الاكتتاب بالقروض، وطرق الاكتتاب بالقروض، وأنواع سندات الاكتتاب بالقروض، والإعانات المالية الخارجية.

الضرائب: تعريف الضريبة، وموقع الزكاة من الضريبة، وقواعد الضريبة، ونظريات سلطة الدولة في فرض الضرائب، وأنواع الضرائب، والآثار الاقتصادية للضرائب، والازدواج الضريبي، والتهرب الضريبي.

النفقات العامة: تعريف النفقة العامة، وأنواعها، والمعيار الدوري، والمعيار الإداري، والمعيار الوظيفي، والمعيار الاقتصادي، وأسباب زيادة النفقات العامة.

الميزانية العامة: تعريف الميزانية العامة، ومبرراتها، ومراحلها، ومراحل إعداد الميزانية واعتمادها وتنفيذها، والرقابة على تنفيذ الميزانية، ومراحل إعداد الميزانية العامة واعتمادها في الأردن، ومبادئ الميزانية العامة.

obeikan.com

215	**فؤاد الفسفوس** **البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2010م، الصفحات 436.**

جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: تناول فيه الباحث الأجر والربا، وتناول في الفصل الثاني الربا في معناه وتقسيماته الفقهية من حيث المعنى في اللغة والاستعمال، وتقسيمات الربا في المؤلفات المذهبية، وفي نطاق البيوع، وفي الكتابات الحديثة، وتقسيماته بمفهومه الشامل، وتناول في الفصل الثالث وقائع تأسيس البنوك الإسلامية، حيث تحدث عن الفرع الأول، والتجربة المصرية، والتجربة في بقية الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مثل: دول الخليج العربي، وكذلك الدول الأوروبية مثل: سويسرا، والدنمارك، وبريطانيا، وغيرها.

وتناول في الفصل الرابع الرقابة على البنوك الإسلامية؛ فتكلم عن رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية وأدوات الرقابة، والرقابة المباشرة وغير المباشرة على التمويل، والبنوك الإسلامية والتوسع النقدي.

وتحدث في الفصل الخامس عن نظام المضاربة ومدى صلاحيته للاستثمار الجماعي من حيث التعريف بالمضاربة، وشروط صحتها، وحقيقة المضاربة، والعمل الذي تشمله، ومدى صلاحية المضاربة للاستثمار الجماعي.

أما الفصل السادس فقد تحدث فيه عن التوظيف بناء على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ فتناول التأصيل النظري لعقد المضاربة من حيث مفهوم العقد وشروطه وأحكامه وأنواع المضاربة وآثارها، أما الفصل السابع فتناول فيه الودائع والاستثمار في البنوك الإسلامية؛ فتحدث عن مفهوم الوديعة، وأنواع الودائع، وشهادات الإيداع، وتحدث عن التمويل والاستثمار من حيث المفهوم والأهمية والمعايير المتعلقة بالمشروع وعملية الصرف، وختم الباحث الكتاب في الفصل الثامن بالحديث عن قياس الربح في البنوك الإسلامية وتوزيعه.

216	**فؤاد شاكر** **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية/ عمان، 2002م، الصفحات390.**

يتطلَّب ميدان إدارة الأصول مهارات عملية وعلمية أساسية في مجالات تحليل الأسواق المالية للوصول إلى قرارات استثمارية ومالية توفر للمستثمر في هذه الأسواق العائد المناسب، مع درجة مقبولة من المخاطر المالية على تنوعها. وإدارةُ الأصول ميدانٌ مصرفيٌّ وماليٌّ لدى المصارف التقليدية (التجارية) والإسلامية على حدٍّ سواء، وللتمويل المصرفي الإسلامي مخاطره المتنوعة، وهذا يرتبط بصفة أساسية بخصائص القطاعات التي تمولها، مثل القطاع الزراعي.

يحاول الباحث في هذا الكتاب الجديد التعرف على طبيعة وتقنيات إدارة الأصول في المصارف التقليدية والإسلامية ومخاطر التمويل المصرفي بالصيغ الإسلامية، وهو يتضمن ثلاثة عشر فصلاً تبحث في إدارة الأموال لجهة أهدافها وسياستها ومناهجها، وإدارة المخاطر الائتمانية، والأساس الفكري للبنوك الإسلامية، وصيغ المشاركات والبيوع الإسلامية، وخصائص المصارف الإسلامية والتميز التنافسي ومكونات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية، وأساسيات في الاستثمار والتمويل بالمصارف الإسلامية، والتمويل بالمشاركة، والأساس الفقهي والفني للمصارف الإسلامية، والطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي وآفاق تطويره، والتحولات في السياسات النقدية والتمويلية في ظل تجربة النظام المصرفي الإسلامي وانعكاساتها على القطاع الزراعي، وصيغة المشاركة الإسلامية والصيغ التقليدية في التمويل الصغير. وأساليب التعامل معها، والتعرض للتجربة السودانية، واستراتيجيات تشخيص الديون المتعثرة ومعالجتها.

217	**فؤاد محمد محيسن** **التأصيل الشرعي لعقدي الاستصناع والمقاولة وتطبيق الاستصناع والمقاولة في المصارف الإسلامية، 2003م، دائرة المكتبة الوطنية/ عمان – الأردن، الصفحات 228.**

يتضمن الكتاب أهمية عقد الاستصناع، وأسباب اختيار الباحث لهذا الموضوع، ويتكون من ثلاثة أبواب:

الباب الأول التأصيل الشرعي لعقد الاستصناع من حيث: مشروعية عقد الاستصناع، وتخريجه الفقهي، وأركانه، وشروطه، والقواعد المستخلصة من مناقشة عقد الاستصناع، وإخلال الصانع أو المستصنع بالتزامات عقد الاستصناع، وحالات انقضاء العقد.

أما الباب الثاني فتحدث عن التأصيل الشرعي لعقد المقاولة، وتضمَّنَ: عقد المقاولة بين الفقه والقانون الوضعي، وتمييز عقد المقاولة عن بعض العقود الجائزة، وأركان عقد المقاولة في الفقه والقانون، وآثار عقد المقاولة، وحالات إِبقائهِ والقواعد المستخلصة من عقد المقاولة.

أما الباب الثالث فتحدث عن تطبيقات عقد الاستصناع وعقد المقاولة في المصارف الإِسلامية، وكذلك مجالات تطبيق عقد الاستصناع وعقد المقاولة في المصارف الإِسلامية، والآثار الاقتصادية والتنموية لتطبيق عقدي المقاولة والاستصناع في المصارف الإِسلامية.

وختم الحديث بمناقشةِ بعض النماذج التطبيقية لعقدي الاستصناع والمقاولة في بعض المصارف الإِسلامية، ومناقشة بعض الفتاوى الخاصة بها.

218	**فتحي إبراهيم حمدان** **الاقتصاد الإِسلامي بين آفاق التنمية ومعوِّقاتها، دار الفاروق للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 246.**

تناول الباحث مفهوم الاقتصاد من حيث النشأة والتطور، والمذاهب الاقتصادية

المختلفة في العالم ونتائج تطبيقها، موضِّحًا أن الاقتصاد هو علم رباني السِّمة، إسلامي المسمَّى، يعني التوسط والقصد، وليس كما يعتقد الكثيرون، ولاسيَّما من أبناء المسلمين الذين درسوا في الغرب، أن علم الاقتصاد والدراسات الاقتصادية هي نتاج الحضارة الأوروبية؛ إذ إنَّ هذا خلط ومجانبة للحقيقة.

ويشير الباحث إلى أن الاقتصاد الإسلامي كفيل بتحقيق التنمية في بلاد المسلمين، والقضاء على حلقات التخلف، وأن الأمة الإسلامية ستعود قوية باقتصادها كما كانت.

ويحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على أسباب التخلف وإمكانية استبعادها، ويضرب مثالاً على إسهام البنك الإسلامي للتنمية في مجال التعليم والصحة، إذْ إنَّ التعليم نفيٌ للجهل، والصحة نفيٌ للمرض، وبنفيهما يمكن القضاء على الفقر.

219 **فراس محمد مشعور**
النفقات المالية في عهد أبي بكر الصديق وعمر، رضي الله عنهما، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد، 2004م، الصفحات 148.

جاء اختيار موضوع النفقات المالية في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-؛ لإلقاء مزيد من الضوء على هذه الفترة من التاريخ الإسلامي، التي كان لها أهمية كبيرة في الصياغة والبلورة لكثيرٍ من الأسس والتنظيمات الإدارية والاقتصادية والعسكرية. وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول وتمهيد ومقدمة وخاتمة، بحيث تضمن التمهيد عرضًا موجزًا لواردات الدولة المالية في فترة الدراسة، وقد بيَّن الباحث من خلاله عِظَم المبالغ التي كانت تأتي إلى بيت المال في هذه الفترة، ولاسيَّما في عهد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

خصص الفصل الأول للحديث عن نفقات الخليفة، مبينًا مقدار عطاء كل واحد منهما، ومقدار رزقهما، ونفقات طعامهما، وشرابهما ولباسهما، ونفقات الحج والعمرة، ثم الهبات والعطايا. وتضمن الفصل الثاني الحديث عن النفقات الإدارية في مركز الدولة وولايتهما المختلفة، وتشمل: نفقات الكتاب، وعطاء الولاة وأرزاقهم، بالإضافة إلى نفقات الموظفين، كعمال الخراج والجزية والصفات والعشور، وعمال بيت المال،

وموظفي الدواوين، وإنفاق الدولة على بناء دور الإمارة والأسواق، بالإضافة إلى بعض النفقات الطارئة. وأفرد الفصل الثالث للحديث عن النفقات العسكرية التي تتمثل بعطاء الجند والمقاتلة ومقادير أرزاقهم، كما اشتملت النفقات العسكرية على قيام الدولة بتعويض المصابين في الحروب عن إصابتهم، ورعاية الدولة لأسر الشهداء والإنفاق عليهم. وتضمن هذا الفصل -أيضًا- الحديث عن الأسلحة والتجهيزات العسكرية، وبناء المدن لاستقرار الجند. وقد تناول في الفصل الرابع النفقات على مرافق الدولة المختلفة، ابتداءً بالنفقات الزراعية: كالإقطاعات، ومشاريع الري، ثم النفقات العامة: كنفقات المساجد، ونفقات التعليم، ونفقات الشعراء.

220	**فليح حسن خلف** **أساسيات الاقتصاد المختلفة وسماته، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006م، الصفحات 76.**

إن الهدف الأساس من محاولة البحث في المصارف الإسلامية هذه يتمثل في إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملها، وممارسة نشاطاتها، وتحليل أهم أبعادها، والتركيز على ما هو أساسي فيها، ومن ثم خدمة المجتمع بتلبية احتياجاته، والإسهام في الاقتصاد وتطويره، فقد تم تقسيمه الى الفصول الآتية:

الأول: يتضمن طبيعة الاقتصادات المختلفة، وسماتها، وآلية عملها.

والفصل الثاني: تم فيه تناول المصارف بشكل عام، من حيث نشأتها وتطورها، وأهميتها، والوظائف التي تقوم بها، والخدمات التي تؤديها.

والفصل الثالث: تم فيه البحث في المصارف الإسلامية ونشأتها وسماتها، وأوجه التماثل والاختلاف مع المصارف التقليدية، والأعمال التي تؤديها، وتتماثل في أدائها مع هذه المصارف التقليدية.

والفصل الرابع: تناول الربا والفائدة.

والفصل الخامس: تم فيه إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية.

والفصل السادس: وفيه تم تحليل موارد المصارف الإسلامية.

أما الفصل السابع وحتى الفصل الحادي عشر: فتم فيها تناول أبرز جوانب استخدامات موارد المصارف الإسلامية، وأبعادها، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطابق مع طبيعتها، وسماتها وأهدافها، وهي -على التوالي-: المضاربة في الفصل السابع، والمشاركة في الفصل الثامن، والمرابحة في الفصل التاسع، وبيع السلم والبيع الآجل في الفصل العاشر، والاستصناع والمزارعة والإجارة في الفصل الحادي عشر، وفي الفصل الثاني عشر، وهو فصل ختامي لمحاولة البحث هذه، وتم فيه إبراز أهم الإنجازات التي حققتها المصارف الإسلامية على أرض الواقع، وأهم الإخفاقات التي رافقت قيامها بعملها وممارستها لنشاطاتها، وأهم المشاكل والصعوبات والمعوقات التي واجهتها في ذلك، وصولاً إلى بعض المقترحات المرتبطة بما سبق.

221	**قحطان عبد الرحمن الدوري** **الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، دار الفرقان للنشر والتوزيع/ عمان - الأردن، 1421هـ/ 2000م الصفحات 331.**

يتناول الكتاب موضوع الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

الاحتكار: تعريف الاحتكار لغةً واصطلاحًا، والمحتكَر، وأقوال العلماء في تحديد ما يجري به الاحتكار، وشرط الاحتكار هو الإضرار بالناس والتضييق عليهم، وتفريعات الفقهاء على هذا الشرط واختلافهم فيها: مشتري الطعام ومدخره زمن الرخص، وكراهة ادخاره إلى الغلاء، وإمساك ما فضل عن كفايته وكفاية من يمونه، واختلافهم في مدة الإمساك، واحتكار الدولة لبعض الوسائل العامة، وحكم الاحتكار؛ من حيث صحة العقد وعدمها، ومن حيث الحرمة والكراهة مع بيان القول الراجح، وموازنة بين نظرة الفقه الإسلامي إلى الاحتكار وبين نظرة النظم الاقتصادية الحديثة: الرأسمالية، والاشتراكية.

آثار الاحتكار: إجراءات الحاكم بشأن المحتكرين في الفقه الإسلامي، والإجراءات الوقائية، وتلقي الركبان، وحكمه شرعاً وعقداً، وحكمة النهي عن التلقي: مراعاة مصلحة البلد، وتحديد التلقي خارج البلد، وبيع الحاضر للبادي، والمقصود من الحاضر والبادي، وصور بيع الحاضر للبادي: البيع لأهل البادية دون أهل البلد، وشراء الحضري للبدوي، وأقوال الفقهاء فيه، والإجراءات العلاجية، وجبر المحتكر على البيع، وسيطرة الحاكم على المال المحتكَر، وتعزيز المحتكِر، وتأديب المحتكِر، وربح المتلقي، والتسعير، ومنافسة الحاكم للمحتكِرين، وإجراءات الحاكم بشأن المحتكرين في القانون، وخصائص عقود الإذعان، وطبيعة عقود الإذعان، وعلاج الاحتكار في عقود الإذعان، والموازنة بين الشريعة والقانون في إجراءات الحد من الاحتكار.

222	**قذافي عزات الغنانيم** **العذر وأثره في عقود المعاوضات المالية في الفقه الإسلامي، دار النفائس، 2008م، الصفحات 367.**

حاولت الدراسة معالجة قضايا العذر الطارئ، وأثره في عقود المعاوضات المالية في الفقه الإسلامي؛ فحددت في فصلها التمهيدي مفهوم العقد، وتقسيماته المختلفة، ومفهوم المعاوضة، وأنواعها، وأهمية الأخذ بمبدأ العذر الطارئ في عقود المعاوضات المالية.

أما في فصلها الأول؛ فأخذت الدراسة منحى التأصيل الفقهي من حيث بيان مفهوم العذر الطارئ، وصلته بمبدأ الضرورة، والتعسف، والجوائح، وبيان أنواعه، ومجال تطبيقه في العقد، والأساس الذي ينهض بمشروعيته، ومؤيدات ذلك، وشروطه وضوابطه ومعاييره.

أما في فصلها الثاني؛ فعالجت تطبيقات مبدأ العذر الطارئ (عقد الإجارة، والمزارعة، والمساقاه، والمقاولة، والتوريد)، وبيَّنت مدى سريان أحكامه عليها، والأثر الذي يترتب على ذلك.

أما الفصل الثالث؛ فورد فيه بيان حقيقة الظروف الطارئة في القانون الوضعي، وصلته بالقوة القاهرة، وبيان مجال تطبيقها، وشروطها، والآثار المترتبة على اعتبارها، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين مبدأ العذر الطارئ في الفقه الإسلامي، ومدى صلاحية مبدأ العذر الطارئ أساساً لنظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي.

أما الخاتمة؛ فتضمنت أهم نتائج البحث.

223	**قطب مصطفى سانو** **المدخرات: أحكامها، وطرق تكوينها، واستثمارها، في الفقه الإسلامي، دار النفائس/ عمان – الأردن، 2001م، الصفحات 405.**

يقدم الباحث في هذا الكتاب تصورًا إسلاميًا متزنًا عن مفهومي الادخار والاستثمار، وعلاقتهما التكاملية والترابطية المتداخلة من المنظور الإسلامي؛ أملاً في تصحيح كثير من المفاهيم التقليدية المنسوجة حول حقيقتهما وحكمهما في الإسلام، وبيان حكم الإسلام في الادخار والاستثمار من المنظور الإسلامي، وإثبات كون حكمهما الشرعي التكليفي وجوبًا لاندبًا، انطلاقًا مما تدل عليه نصوصٌ من الكتاب والسنة الصحيحة، كذلك فصل القول في طرق تكوين المدخرات الإنتاج بعناصره وعوائده، والإنفاق بنوعيه وضوابطه من المنظور الإسلامي، وفي تحقيق القول في مهمات طرق استثمار المدخرات القديمة والحديثة.

إن حيازة الفرد والجماعة المدخرات التي يتحصل عليها عبر عوائد الإنتاج وتكاليفه ترتبط بالضرورة بتنمية هذه المدخرات عبر الاستثمار فهناك حاجة اليوم تقتضي تفصيل القول في المسألة الادخارية: مفهومًا، وحكمًا، وعلاقةً، ومكانةً، وهذا يدعو إلى تناول جميع المباحث المتعلقة بها تناولاً علميًا منهجيًا محكمًا.

224	**قطب مصطفى سانو** **الاستثمار؛ أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1420هـ/ 2000م، الصفحات 347.**

يتناول الكتاب موضوع الاستثمار من حيث أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي

من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

مفهوم الاستثمار مبنى ومعنى: تعريف الاستثمار، مفهوم الاستثمار من المنظور الفقهي، مفهوم الاستثمار من المنظور الاقتصادي المعاصر، مفهوم الاستثمار من منظور هذه الدراسة.

حكم الاستثمار من المنظور الإسلامي:النصوص القرآنية الدالة على وجوب الاستثمار، والنصوص النبوية الدالة على وجوب الاستثمار.

مقاصد الاستثمار من المنظور الإسلامي:مقصد الحفاظ على تنمية المال وزيادته، ومقصد الحفاظ على ديمومة تداول المال وتقلبه، ومقصد تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع.

في أهمية ضوابط الاستثمار.

ضوابط الاستثمار من المنظور الإسلامي: الضوابط العقدية للاستثمار، والإيمان بمبدأ ملكية الله المطلقة والأصلية للمال، والإيمان بمبدأ ملكية الإنسان المقيدة للمال، والإيمان بمبدأ الاستخلاف في المال، والإيمان بمبدأ ابتغاء مرضاة الله من الاستثمار، والضوابط الخلقية للاستثمار، والالتزام بمبدأ الصدق، والضوابط الاجتماعية للاستثمار، والابتعاد عن الاحتكار عند الاستثمار، والضوابط الاقتصادية للاستثمار.

كفاح عبد القادر الصوري

225 التغرير وأثره في العقود، دار الفكر/ عمان – الأردن، 2007م، الصفحات 208.

يوضِّح الكتاب المواطن التي يمكن أن يحدث فيها غش في العقود، وبيان حكمها، والآثار المترتبة عليها. ولما شاعت وانتشرت عمليات الغش والخداع كثيرًا في عقود الناس ومعاملاتهم؛ لاسيَّما في هذا الزمن لضعف الوازع الديني، وفساد الذمم والأخلاق، جاء هذا الكتاب لتوضيح مواطن الغش في العقود؛ من أجل دفعها

والتخلص منها بما يؤدي إلى دفع النزاع بين المتعاقدين، وتنظيم العقود بين الناس واستقرار معاملاتهم.

فقد احترم الشارع الحكيم إرادة المتعاقدين، وجعل الرضا مناط شريعة المتعاقدين، ونهاهم عن أكل المال بغير وجه حق، إلا أن تكون تجارة عن تراض ورغبة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾ [النساء: 29]

ويتضمن الكتاب التعريف بالتغرير والمصطلحات ذات الصلة، ويوضِّح أنواع التغرير وهي: التغرير الفعلي، والتغرير القولي، والتغرير بمحض الكتمان، كما يبين حكم التغرير وأدلته وشروطه.

226	**كمال زريق وآخرون** **مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، مكتبة المجتمع العربي/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 576.**

يمثل الكتاب خلاصة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي لعام 2004م، يتضمن قراءة في دلالات الفقر والزكاة من خلال سياق آية الصدقات، والأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، ودور الزكاة في محاربة الفقر في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، وموازنة الزكاة في ضوء مصرف (في سبيل الله)، ودور مؤسسات الزكاة في الاقتصاد الوطني، ودور الزكاة في إدارة السياسة الاقتصادية، ودور البنك الإسلامي للتنمية في دعم مؤسسات الزكاة في البلدان الأعضاء،وتشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر ودور الزكاة في ومواجهتها.

وشمل البحث دراسة ميدانية حول أربع دول خليجية في مجال تطبيق الزكاة، بالإضافة إلى عرض تجربة صندوق الزكاة في اليمن، وتجربة صندوق الزكاة في الأردن، وكذلك صندوق الزكاة في لبنان، وتجربة الصندوق في السودان ودوره في مكافحة الفقر.

وعرض الباحث مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية، ودور لجان الزكاة في مكافحته، وكذلك تقويمًا لتجربة لجنة زكاة دمياط/ مصر.

227	**كمال زريق وآخرون** **مؤسسات الزكاة في الوطن العربي – دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر (الجزء الثاني)، مكتبة المجتمع العربي/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 595.**

يمثل هذا الكتاب الجزء الثاني في مناقشة دور مؤسسات الزكاة في الوطن العربي في الدول الأعضاء

واستهل الباحث الكتاب بعرض تجربة بيت الزكاة الكويتي، وإجراء تحليل كميٍّ للفقر الإنساني من خلال دراسة تحليلة لمستوى الفقر في الجزائر والمنطقة العربية، وناقش -أيضًا- موضوع الاقتصاد السياسي للفقر.

كما تناول موضوع الضريبة، وتساءل هل الزكاة ضريبة أم لا؟ وكيفية مواجهتها للعولمة الاقتصادية، وأجرى مقارنة بين الزكاة والضريبة في مكافحة الفقر، وتعرض للضرائب التي فرضها المستعمر الفرنسي على الجزائريين، وأكد على فعالية الزكاة في مكافحة ظاهرة الفقر في ظل القصور الضريبي.

تناول موضوع التكامل الوظيفي بين مؤسستي الزكاة والأوقاف في مكافحة ظاهرة الفقر، وأفرد جزءًا خاصًا لمناقشة ظاهرة الفقر من حيث الأسباب والاستراتيجيات المتبعة لمكافحته في بعض الدول العربية، وتأثير التنمية المستدامة، ودور الزكاة بوصفها موردًا ماليًا في مكافحة الفقر، ودور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، وأثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية، واعتمادها كآلية للتنمية الشاملة، وتنشيط استثمار الأموال، وأهميتها في رفع القدرة الشرائية، ورفاهية المجتمع.

228 **ماجد على صيام**
البنوك الإسلامية: نظرة قرآنية للمال والإنسان والعمل في إعمار الأرض، دار الفرقان للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1420هـ/ 1999م، الطبعة الأولى، الصفحات 127.

يتناول الكتاب البنوك الإسلامية من خلال النظرة القرآنية للمال والإنسان والعمل في إعمار الأرض.

جاء الكتاب الذي يعتمد الأسلوب الحواري ليبين طبيعة المؤسسات التي اعتمدت الشريعة الإسلامية أساساً لتطبيقاتها ومعاملاتها وتوخيها الربح الحلال واستثمارها الأموال بالطرق الحلال وتجنبها مخاطر الاستثمار مع الاحتفاظ بالقيم العليا ومساعدة المحتاجين بالقرض الحسن والابتعاد عن التعنت في تحصيل الأموال. وقد تناول الكتاب –بأسلوبه الحواري السريع– عددًا من الموضوعات الهامة.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

فرج الله والبنوك الإسلامية، والعدل والرحمة، والربح الحلال والضوابط الشرعية، والتأمين جبر للضرر، وبنك بلا ملجأ، والنافذة الإسلامية، وخدمات شاملة، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، والعلماء ورثة الأنبياء، والمنهج المصرفي الإسلامي، أسس ومميزات، والبنوك الإسلامية حقيقة اقتصادية، وإحياء القيم الإسلامية، والإنسان والمال، وحرمة الربا، ورموز الاقتصاد الإسلامي؛ و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾.

229 **ماهر دياب الكبيجي**
نحو مصرف إسلامي، الدار المتقدمة / عمان – الأردن، 2004م، الصفحات 266.

جاء هذا البحث لتحديد الأسس الشرعية التي يمكن أن يقوم عليها عمل المصارف الإسلامية، وذلك بالرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي وما تعلق في المعاملات المالية؛ لاستخلاص الأحكام الشرعية منها، التي تستند إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.

يمثل هذا الكتاب شرحًا مبسطًا مختصرًا للعمل المصرفي الإسلامي القائم، ولمضمون التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتناول الكتاب العمل المصرفي في أبواب ثلاثة، وهي على النحو الآتي:

بيَّنَ في الباب الأول الأحكام الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي، ثم تناول طبيعة عمل المصرف الإسلامي في الباب الثاني، ثم استعرض العمل المصرفي ونظمه وطرق عمله المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقدَّم أداة تمويلية جديدة تحت اسم "المشاركة الجارية" على أنها البديل الإسلامي لحسابات السحب على المكشوف، المعروفة في المصارف التقليدية باسم الجاري مدين، ثم تطرَّق إلى تطبيقات عملية للطرق والأدوات المقترحة.

230	**مجيد جاسم الشرع** **المحاسبة في المنظمات المالية – المصارف الإسلامية، إثراء للنشر التوزيع/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 482.**

يشير المؤلف إلى أهمية موضوع المحاسبة في المصارف الإسلامية، والحاجة الملحة إلى إظهار ماهية هذه المحاسبة من خلال معطياتها لترجمة نشاطات تلك المصارف، والوقوف على مدى اتساقها مع المسائل الشرعية الإسلامية، وقد تم من خلال هذا الكتاب استحداث عمليات مصرفية لم تألفها المصارف التقليدية، وهي تتأطر بإطار فقهي.

وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم الكتاب إلى ثمانيةَ عشرَ فصلاً مترابطة، تتمثل بما يلي: مفهوم المصرف الإسلامي وأهدافه: نشأة المصارف الإسلامية ومرتكزاتها وعلاقاتها مع المصارف التقليدية المحلية والأجنبية والبنك المركزي، ثم الإطار العام للنظام المحاسبي في المصارف الإسلامية: أهداف المحاسبة في المصارف الإسلامية والقواعد والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها ومدى اتساقها في المصارف الإسلامية: والعمليات الخاصة بتداول النقد وحسابات الودائع وعمليات المرابحة وما يترتب عليها من أحكام في ظل الشريعة الإسلامية والمعالجات المحاسبية لتبادل عمليات

المرابحة بين المصرف وزبائنه، وعمليات المضاربة والأحكام الشرعية المتعلقة بها، والمعالجات المحاسبية لمختلف عمليات المضاربة التي ينفذها المصرف الإسلامي، وعمليات المشاركة: المعالجات المحاسبية لأنواع المشاركات والحوالات المصرفية.

231 **مجيد جاسم الشرع**
المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني، 2003م، الصفحات 284.

وجد الكاتب أن نظام المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية يمثل أحد الاتجاهات الحديثة، ويمكن من خلاله التعرف على الكيفية التي تمارس بها المصارف الإسلامية عملياتها من منظور اجتماعي؛ ذلك أن الأساليب التقليدية للمراجعة لم تكن كافية لتقييم نشاطات هذه المصارف نظرًا لطبيعتها، ومن ناحية أخرى فإن نظام المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية يحتل الصدارة في نظم المراجعة الأخرى لتقييم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، حيث توجد معايير عِدَّة يستخدمها هذا النظام للإفصاح عن الأداء الاجتماعي ومدى استجابة هذه المصارف لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية، وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول ترتبط مع بعضها البعض، وقائمة محتوياتها على النحو الآتي:

الأهداف العامة للمصارف الإسلامية، والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، ونطاق المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وأبعادها، ومستويات المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، وأساليب المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وتقاريرها.

232 **محمد أبو يحيى**
حكم دفع القيمة في الزكاة في الشريعة الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع/ عمان- الأردن، 1418هـ/ 1997م، الطبعة الأولى، الصفحات 55.

يتناول الكتاب موضوع حكم دفع القيمة في الزكاة في الشريعة الإسلامية؛ وذلك

للأسباب الآتية:

بيان حكم دفع الزكاة ليتعامل الناس على أساس هدى الله دون محاباة أو مداراة، وبيان أن دفع القيم في الزكاة يحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وإظهار سماحة الإسلام في ذلك، والبعد عن التعصب الديني والهوى القلبي؛ مما يجعل المسلم يعمل وفق روح التشريع الإسلامي، لا وفق ظواهر النصوص التي تكبله، فتجعله أسيراً، قولاً وفعلاً وعقلاً وفكراً.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

التعريف بالزكاة لغة واصطلاحاً، التعريف بالقيمة.

المبحث الأول: حكم دفع المالك سناً من أسنان الإبل بدلاً من السن الواجب دفعها مع جبران بالفرق، وحكم دفع المالك سناً من أسنان الإبل بدلاً من السن الواجب دفعها، وصور دفع المالك سناً من أسنان الإبل بدلاً من السن الواجب دفعها.

المبحث الثاني: حكم دفع قيمة العين الواجب دفعها في الزكاة.

233	**محمد حسن أبو يحيى** **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمار للنشر/ عمان – الأردن، 1409هـ/ 1989م، الطبعة الأولى، الصفحات 419.**

يتناول الكتاب الاقتصاد الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، يشتمل على عدد من العناوين الرئيسة والفرعية:

خصائص الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني عقدي، والاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي، والاقتصاد الإسلامي اقتصاد فريد ومستقل، والأرض تتسع لبني البشر رزقاً ومكاناً مع امتداد الزمن، والاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي، وحرية التعامل في الاقتصاد الإسلامي، ومدى الاقتباس من النظم الأخرى.

المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي

وأسبابها، والمشكلة الاقتصادية في الإسلام، وعلاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام وما ينتج عنها.

المذهب الاقتصادي والإنتاج والتوزيع في الإسلام: المذهب الاقتصادي في الإسلام، والإنتاج وعناصره في الإسلام، والتوزيع في الإسلام: توزيع عناصر الإنتاج، توزيع ثمار الإنتاج – الأجر والربح.

الملكية في الإسلام: عناصر الملكية وأنواعها في الإسلام، ونظام الملكية في الإسلام، وطرق اكتساب الملكية، وقيود الملكية في الإسلام، وواجبات الملكية في الإسلام.

النظام المالي في الإسلام ومصادره.

234	**محمد حسن الشلبي** **كتاب في الأموال، مخطوط، لأحمد بن نصر الداودي المالكي، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001م، الصفحات 338.**

فهذا كتاب في الأموال لأحد أعلام مذهب مالك "أحمد بن نصر الداودي المالكي" من علماء القرن الرابع الهجري، وقد استقصى فيه مسائل شتى تدور حول المال وأهميته، بدءًا من التمرة التي التقطها الرسول ﷺ وهو يسير في إحدى طرق المدينة المنورة، وانتهاءً بالزكاة التي هي الركن الثالث من أركان الإسلام، والكتاب –ما رآه الباحث– جدير بالتحقيق والنشر، كغيره من كتب الأموال التي ما زالت مكتبتنا الإسلامية تعاني نقصًا حادًّا فيها، والداودي أحد أعلام مذهب مالك، ومن رجال الفتيا فيه، كما جاء في التراجم، وفي كتاب المعيار المعرب وغيره، وقد رأى الباحث من الواجبات الشرعية عليه أن يسهم في سد الحاجة في الخزانة الإسلامية، فقام بتحقيق هذا الكتاب.

obeikan.com

235 **محمد حسن حنون**
الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية (دراسة مقارنة)، دار النشر والتوزيع، 2005م، الصفحات 592.

يهدف هذا البحث إلى القيام بدراسة الأعمال والخدمات التي تمارسها البنوك التجارية (التقليدية) على وجه الخصوص؛ لمقارنتها فيما بعد مع ما تمارسه البنوك الإِسلامية، مع الإشارة إلى البنوك المركزية وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني، وتوجيه العمل المصرفي وقيادته، بالإضافة إلى دراسة الأعمال والخدمات التي تمارسها البنوك الإسلامية حديثة النشأة.

ولأغراض الدراسة والمقارنة مع البنوك التجارية فقد تم اختيار البنوك الإسلامية التي تعمل في دول تمارس فيها البنوك الإسلامية الأعمال المصرفية جنبًا إلى جنب مع البنوك التقليدية.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة

بحث في الباب الأول موضوع المصارف التجارية والإسلامية من حيث نشأة هذه المصارف، ووظائفها، وأنواعها، ومصادرها المالية، واستخدامات هذه المصادر، وتكلم في الباب الثاني عن موضوع الخدمات المصرفية للمصارف التجارية والإسلامية من حيث التعامل بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية، أما الباب الثالث فتكلم عن دور المصارف التجارية والإسلامية في منح الائتمان والتسهيلات المصرفية والقروض، وتم تخصيص الباب الرابع لأدوات وأساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية.

236 **محمود حسين الوادي، وزكريا أحمد العزام**
المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000م، الصفحات 376.

يبحث هذا الكتاب في القواعد والأصول الرئيسة للمالية العامة والنظام المالي الإسلامي كدراسة مقارنة. لذا فقد قسم الباحث الدراسة إلى أَحدَ عَشَرَ فصلاً، بحث

الفصل الأول في تعريف الماهية المالية العامة ودور الدولة المالي، والفصل الثاني بحث في كيفية حصول الدولة على الإيرادات العامة، والفصل الثالث بحث في النفقات العامة وأنواعها والآثار الاقتصادية للإنفاق العام، أما الفصل الرابع فبحث في الموازنة العامة، وأما الفصل الخامس فبحث في الرقابة المالية العامة وأهميتها في المحافظة على المال العام والفصل السادس بحث في السياسات المالية والنقدية وأدواتها، وأما الفصل السابع فبحث في تعريف المالية في الإسلام ودور الدولة الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية، وبحث الفصل الثامن في الإيرادات الدائمة وغير الدائمة في النظام المالي الإسلامي، وأما الفصل التاسع فبحث في النفقات العامة، والفصل العاشر بحث في الموازنة العامة للدولة الإسلامية والأدلة الشرعية، والفصل الحادي عشر بحث في الرقابة المالية العامة.

237	**محمد رامز عبد الفتاح العزيزي** **الحكم الشرعي لبيع المرابحة للآمر بالشراء، محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، 2004م، الصفحات 140.**

ترفع البنوك الإسلامية شعار ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾ تأكيدًا على أن "بيع المرابحة للآمر بالشراء" جائز شرعاً، علماً بأن قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ عام وليس على إطلاقه، فقد خصص وقيد بالجملة التي وردت بعده مباشرة في الآية، وهي قوله تعالى:﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾ نفسها؛ لأن الربا هو الزيادة بسبب الأجل، سواء أكانت هذه الزيادة في قرض أو بيع، حيث لم يرد نص من كتاب الله أو سنة رسوله يخصصها في القرض، فهي تشمل البيع والقرض. ومن البيوع الربوية التي خرجت منها بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة، وبيع الذهب بالفضة، مع تأجيل قبض أحد البدلين، وكذلك بيع القمح والشعير والتمر والملح بعضها ببعض أو بيع هذه الأموال الأربعة بجنسها، مع تأجيل قبض أحد البدلين، وهذا إجماع مقطوع به عند جميع العلماء من أهل السنة والشيعة وأهل الظاهر أن ذلك ربا، وبيع المرابحة للآمر بالشراء خارج منها -أيضًا- بسبب تأجيل قبض أحد البدلين.

238 **محمد رامز عبد الفتاح العزيزي**
الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الاسلامية، دار الفرقان للنشر والنوزيع، عمان، 2004م، الصفحات 614.

من المبادئ الاقتصادية في الإسلام وجوب تحقيق العدالة في المجتمع، وتحريم كل معاملة مالية فيها ظلم. ومن المبادئ الاقتصادية في الإسلام أنه حرم كنز المال، وأنه شرع من الأحكام ما يؤدي إلى تفتيت الثروة وعدم حصرها وتداولها لدى فئة خاصة في المجتمع، من ذلك: نظام الإرث والوصية والوقف والهبة ونفقة الأقارب وصلة الرحم والزكاة والصدقات والعطاء من الدولة والكفارات المالية والنذور والغنائم والفيْء. ومن المبادئ الاقتصادية في الإسلام تقييد الملكية، فهي مقيدة من حيث الكسب، ومقيدة من حيث الإنفاق.

هذه المبادئ هي التي تحقق التوازن الاقتصادي الذي ينبغي أن يقوم عليه المجتمع المسلم.

وعند الحديث عن النظم الاقتصادية لابد من الإشارة إلى البنوك الإسلامية التي تتعرض في السنوات الأخيرة إلى نقد شديد من العلماء، فكان لابد من تقويم لأعمال المصارف الإسلامية؛ لتقويم مسيرتها، وترشيد أنشطتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

239 **محمد رامز عبد الفتاح العزيزي**
الحكم الشرعي للبيع بالتقسيط مع الزيادة في ثمن السلعة بسبب الأجل، دار ابن الجوزي، 2004م، الصفحات 96.

يناقش المؤلف الحكم الشرعي للبيع بالتقسيط، ويورد آراء العلماء المجيزين والمحرمين للبيع بالتقسيط، ويرجح الرأي القائل بحرمته.

ويدلل الباحث على عدم جوازه برأي جمهور العلماء، ومنهم الامام أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل والإمام الأوزاعي وعبدالله بن عمر وغيرهم الكثير.

وقد جاء هذا الكتاب للرد على مقالة للدكتور وهبة الزحيلي، منشورة في مجلة الفقه الإسلامي، ذهب فيها إلى جواز هذا البيع.

ويوضح الكتاب حقيقة الربا وأقسامه وعلة تحريمه في المذاهب الأربعة في الفصل الأول، ويبين الحكم الشرعي للزيادة في ثمن السلعة بسبب الأجل في الفصل الثاني، ويورد الأدلة الوافية لكل مذهب.

240 **محمد رامز عبد الفتاح العزيزي**
تحريم الربا في الإسلام والديانتين اليهودية والمسيحية، دار الفرقان، عمان، 2004م، الصفحات 300.

يهدف الكتاب إلى بيان حقيقة الربا، وموقف الحضارات القديمة والديانات السماوية منه، فقد كان الربا مذمومًا في الحضارات القديمة والديانات السماوية، فمنذ أرسطو وأفلاطون ورد الذم واللعن للربا والمرابين، وحتى في العصور الوسطى كانت الكنيسة تتشدد في تحريم الربا وتعاقب المرابين.

وقد قام الباحث بتقسيم هذا البحث إلى سبعة فصول:

الفصل الأول: موقف الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة السومرية والبابلية في العراق والحضارة الهندية والحضارة الصينية والحضارة الإغريقية والرومانية وموقف العرب في الجاهلية قبل الإسلام من التعامل بالربا، الفصل الثاني: حكم الربا في الديانتين اليهودية والمسيحية، والفصل الثالث: تحريم الربا في القرآن، والفصل الرابع: تحريم الربا في السنة، والفصل الخامس: تحريم الربا في الفقه الإسلامي، والفصل السادس: نشأة الأعمال المصرفية والفوائد الربوية. والفصل السابع: أضرار الربا الخلقية والاجتماعية، وأضراره الاقتصادية.

241 **محمد رامز عبد الفتاح العزيزي**
مشروع بناء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية والمخالفات الشرعية، دار الشقائق، 2008م، الصفحات 322.

جاءت فكرة هذا الكتاب كما يلي: كتب الباحث ما ينوف على عشر مقالات

في جريدة الرأي، بيَّن فيها بعض المخالفات الشرعية في الاستثمارات والخدمات المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي الأردني، والأدلة التي تبيَّن بطلان معظم العقود التي يقوم بها، والحلول الشرعية لهذه المعاملات، وقد رد على هذه المقالات اثنان بالنسبة لبيع المرابحة للآمر بالشراء، فرد عليهما، وبيَّن بطلان حججهما في جوازها، ثم جمع هذه المقالات مع المقالتين اللتين يزعم صاحبهما بجواز البيع، مع رده عليهما، وذلك عام 2000م وطبعهما في كتاب.

وقد قسم هذا الكتاب إلى بابين، كل باب منهما يشتمل على فصول:

الباب الأول: الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية عن طريق الحيل الربوية والمخالفات الشرعية.

الباب الثاني: ويشتمل على الاستثمارات والخدمات المصرفية التي يمكن أن تقوم بها البنوك الإسلامية.

242	**محمد رامز عبد الفتاح العزيزي** **الحكم الشرعي في الفوائد المصرفية، دار الرازي للطباعة والنشر/ عمان، 2003م، الصفحات 130.**

يشتمل الكتاب على ردود على جميع المبررات التي قيلت في إباحة الفوائد المصرفية، وبشكل خاص الرد على فتوى مجمع البحوث الإسلامية الأخيرة التي تضمنت القول بإباحة الفوائد المصرفية، إضافة إلى بيان حرمة الربا في القرآن والسنة والديانة اليهودية والمسيحية.

وقد جاء الكتاب في ستة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان الحكم الشرعي في الفوائد المصرفية.

المبحث الثاني: تحريم الربا في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: تحريم الربا في السنة النبوية الشريفة.

المبحث الرابع: الربا وتحريمه في الديانتين اليهودية والمسيحية.

المبحث الخامس: الرد على المبررات التي قيلت في إباحته.

المبحث السادس: الحكم الشرعي للعملة الورقية عند انخفاض قيمتها أو إلغائها.

243	**محمد شيخون** **المصارف الإسلامية "دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي"، دار وائل للطباعة والنشر/ عمان – الأردن، 2002م، الصفحات 580.**

يبحث هذا الكتاب في المصارف الإسلامية، وفي المنطلقات الفكرية والدور الاقتصادي والسياسي لهذه المصارف. إن أهمية هذا الكتاب لا تقف في حدود أنه يُقوِّم المشروعية الدينية الفقهية والمشروعية الاقتصادية للمصارف الإسلامية، وإنما يتعداها إلى نواحٍ أخرى، لقد كان لموضوع هذا الكتاب أبعاده الاقتصادية والفقهية والاجتماعية والسياسيّة والتاريخية. يتكون الكتاب من أربعة فصول، وهي على النحو الآتي:

يتناول الفصل الأول: فوائد القروض من زاوية موقف نظم العصور القديمة والوسطى، وكذلك موقف تعاليم وأحكام الأديان الوضعية و السماوية منها، ويهتم -أيضًا- بما يميز بين المرابي والربا من جهة، والمصرف والفائدة المصرفية من جهة أخرى، وذلك بهدف دراسة الاجتهادات الفقهية الدينية، سواء منها التي حَرَّمَتِ الفائدة المصرفية على أنها ربا أم تلك التي أفتت بأنها جائزة شرعًا.

ويبحث الفصل الثاني في هذا الكتاب: في وظائف المصارف الإسلامية.

ويستهدف الكتاب في الفصل الثالث: تحديد الأهداف السياسية والاقتصادية للقوى المؤسسة للمصارف الإسلامية.

واهتم المؤلف في الفصل الرابع بتطور التشريع حول الربا والفائدة.

244	**محمد صبري بن أوانج** **الخصخصة – تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، 2000م، الصفحات 167.**

حاول الباحث العثور على النصوص الشرعية التي استرشد بها في تدعيم الفكرة

أو حل المشكلة في هذا الموضوع، كما حاول الباحث -أيضًا- عرض دواعي تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص داخل الدول الإسلامية، بذكر حالتها الاقتصادية، والضغط الدافع نحو تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، مع الاستشهاد بتجارب بعض دول العالم فيه، بالإضافة إلى ذلك وضع الباحث جملة من الضوابط الشرعية التي تراعي مسيرة هذه السياسة حتى تستطيع أن تحقق أكبر قدر من المصالح العامة.

وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول بما فيها الفصل التمهيدي وثلاثة فصول أخرى، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة؛ بيَّن فيها الباحث مفهوم تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وحقيقته، بذكر خلفيته وأهدافه وأساليبه، بالإضافة إلى المخاطر المتوقعة منه، كما بيَّن فيها حقيقة الملكية العامة وإدارتها في الشريعة الإسلامية من خلال عرض المعايير التي تحدد نطاق عملها والعوامل التي تحفظها، ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن موقف الإسلام وسياسته العلاجية لهذه القضية المعقدة، واختتم بتقديم أهم النتائج.

245	**محمد صبري هارون.** **أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1419هـ/ 1999م، الطبعة الأولى، الصفحات 358.**

يتناول الكتاب موضوع أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسندات) وضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الإسلامي من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

مفهوم الأسواق المالية ومكانتها في الإسلام: مفهوم الأسواق المالية، وتعريف سوق المال، ونشأة الأسواق وتطورها، وأنواع البورصة، مفهوم الأسهم والسندات وأنواعها، ومكانة الأسواق في الإسلام، وخواص الأسواق المالية، والأسواق المالية ومبرراتها وأنواعها وأهميتها، والأسواق المالية من حيث العمليات، ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، وتجربة المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية نحو تطبيق سوق مالية إسلامية.

ضوابط الأسواق المالية من منظور إسلاميّ: الضوابط العامة للسوق من منظور إسلامي، وضوابط السوق في مجال التداول؛ من حيث أصل المشروعية، ومن حيث إرادة المتعاقدين، ومن حيث محل العقد، وضوابط التعامل بالأسهم والسندات وما يتعلق بها.

الأحكام المتعلقة بالأسهم والسندات وإمكانية تطوير الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية.

246 **محمد عبد الحميد فرحان**
مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي - دراسة تطبيقة، الحامد للنشر/ عمان - الأردن، 2009م، الصفحات 350.

يتناول هذا الكتاب مؤسسات الزكاة في بعض الدول العربية من حيث مجموع إيراد الدراسات التطبيقة لكل من هذه المؤسسات، كذلك البنى التشريعية والتنظيمة لمؤسسات الزكاة محل الدراسة في كل من الدول الآتية: اليمن، والسودان، والسعودية، والأردن.

وقد تناول الباحث كفاءة التحصيل في مؤسسات الزكاة، موضع الدراسة، كما تناول -أيضًا- كفاءة الإنفاق في تلك المؤسسات، ثم تناول استراتيجيات مقترحة لتطوير الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة، كما عَرَضَ هذا الكتاب قائمة بأشكال المؤسسات، وهياكل تنظيمية لديوان الزكاة وصندوق الزكاة، وبعض الجداول الموثقة من تلك المؤسسات.

247 **محمد عبد العزيز عبد الله**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس/ عمان - الأردن، 2005م، الصفحات 238.
في الأصل رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة اليرموك

يبرز هذا الكتاب حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإسلامية، بالإضافة إلى مجموع أرباحه المحمولة إلى الخارج من جرَّاء الاستثمار في تلك

الدول، واستعراض آثاره الإيجابية والسلبية في اقتصاديات هذه الدول، وبيان وجهة النظر الشرعية للاقتصاد الإسلامي لهذه النشاطات في الدول الإسلامية.

وتناول هذا الكتاب الموضوعات الآتية، التي أبرزها في أربعة محاور أساسية، شكلت المكون الأساسي للكتاب، وهي على النحو الآتي:

المحور الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، والمحور الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، والمحور الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وتطور تدفقاته، والمحور الرابع والأخير: موقف الاقتصاد الإسلامي من الاستثمار الأجنبي المباشر.

248	**محمد عبد القادر أبو فارس** **المبسوط في فقه المعاملات، الجزء الأول، دار الفرقان/ عمان – الأردن، 2007م، الصفحات 1101.**

يتضمن الكتاب فقه المعاملات الاقتصادية، وهو يتكون من جُزْءين: يتضمن الجزء الأول موضوع البيع من حيث تعريفه ومشروعيته وآدابه وآثار عقد البيع.

ثم يتحدث في أركان العقد وشروطه، وشروط المتعاقدين، وركن التراضي، وشروط المعقود عليه، والشروط الواجب توفرها في البيع، وأقسام البيع، والبيع الفاسد، وبيوع الأمانات والتجزئة، ثم أفرد فصلاً للحديث عن الإقالة من حيث تعريف الإقالة ومشروعيتها وحقيقة الإقالة وشروطها وبطلانها، ثم تناول موضوع الخيارات، فتكلم عن خيار المجلس، وخيار الشرط، وخيار الرؤية، وخيار التدليس، وخيار الغبن، وخيار العيب.

ولابد هنا من تناول موضوع الربا؛ لأنَّ الكتاب يتعلق بفقه المعاملات، فقد عرف الربا، وحكمه وأنواعه، وشرائطه، والأصناف التي يجري فيها الربا، وعلة الربا، وأورد بعض القضايا التي فيها خلاف حول الربا، وبعض المعاملات البنكية وما شابهها وحكم الشرع فيها.

ثم تناول موضوع السلم من حيث التعريف والمشروعية والأحكام، وشروط صحة

السلم، وكذلك تحدث عن عقد الاستصناع من حيث التعريف والمشروعية والشروط.

249	**محمد عبد القادر أبو فارس** **المبسوط في فقه المعاملات، الجزء الثاني، دار الفرقان/ عمان – الأردن، 2007م، الصفحات 1059.**

أكمل الباحث في الجزء الثاني من هذا الكتاب ما بدأه في الجزء الأول، المتعلق بفقه المعاملات المالية والاقتصادية؛ فقد بدأ الكتاب بالحديث عن الوديعة من حيث التعريف والمشروعية واستثمار الوديعة وردها وحالات تصنيف المودع، ثم تحدث عن اللقطة واللقيط من حيث تعريف اللقطة، ومشروعيتها، وأقسام اللقطة، واستحقاق الملتقط واللقطة، ولقطة الحيوان وغير الحيوان، واستحقاق صاحب اللقطة ماله الملقوط.

كذلك تناول موضوع الوقف، وقد بيَّن تعريف الوقف وحكمه وأنواعه وأركانه وصيغته وبطلانه وبيعه، وكذلك تحدث عن المزارعة والمساقاة من حيث تعريف كل منهما ومشروعيتهما وشروط العقد، وتحدث كذلك عن إِحياء الموات من حيث التعريف والأحكام وحقيقة إحياء الموات وشروطه.

وفيما يخص المعاملات المالية أفرد بعض الفصول ليتحدث عن الحوالة: تعريف الحوالة، ومشروعيتها، وشروط صحة الحوالة، وبراءة المحيل والرجوع إليه، وتكلم عن الوكالة: تعريف الوكالة، ومشروعيتها، وأنواعها، وختم الكتاب بالحديث عن الهبة، من حيث تعريف الهبة، وحكمها، وشروطها، وأركان الهبة والعطية.

250	**محمد عبد القادر أبو فارس** **إنفاق الزكاة في المصالح العامة، دار الفرقان للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1403هـ/ 1983م الصفحات 143.**

يتناول هذا الكتاب إنفاق الزكاة في المصالح العامة بشكل عام، مع التوسع في شرح سهم في سبيل الله من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

أولاً: الفقراء والمساكين، ما يعطى المسكين من الزكاة، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمون، وابن السبيل. حيث تناول الكتاب هذه العناوين بشكل مقتضب.

ثانيًا: سهم في سبيل الله الذي تناوله الكتاب بشكل مفصل، حيث أورد فيه أقوال العلماء والفقهاء في المراد بـ "في سبيل الله"، تحت العناوين الآتية:

القول الأول: المراد بِـ "في سبيل الله" المجاهدون، وحجة أصحاب هذا القول، ومناقشة حجتهم، واختلاف أصحاب هذا القول إلى فريقين.

القول الثاني: مساعدة المجاهدين والحجاج والعمّار.

القول الثالث: سبيل الله يقصد به منقطعو الحج.

القول الرابع: سبيل الله يقصد به طلبة العلم.

القول الخامس: سبيل الله يقصد به سبل الخير والمصالح العامة.

ثالثًا: فتاوى بعض المحدثين: الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ عبدالله علوان، والرأي المختار.

251	**محمد عثمان شبير** **المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2004م، الصفحات 327.**

المعاملات إما أن تكون مادية، مدارها على الأشياء المادية أو المالية: كالبيوع والإجارات والشركات ونحوها. وهي بنوعيها تحتاج من الناس إلى دراسة متأنية وفهم دقيق لما تتضمنه هذه المعاملات من أصول ومبادى وأنظمة وقوانين، وتعد دراستها من الضروريات؛ لأن إهمال الناس لدراسة هذه الموضوعات يؤدي إلى انتشار المنازعات والمخاصمات في المجتمع.

بدأ الباحث الكتابة في المعاملات ببيان أصول المعاملات المالية، من مال وملكية

وعقد، وسماه الباحث (المدخل إلى فقه المعاملات المالية) وقسَّمه إلى أربعة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول: بيان حقيقة فقه المعاملات المالية، وذلك ببيان معنى فقه المعاملات، ونظرة الإسلام إلى هذه المعاملات، وخصائصها، وأنواعها، ومصادرها. ومعنى فقه المعاملات والألفاظ ذات الصلة. ونظرة الإسلام إلى فقه المعاملات المالية. وخصائص فقه المعاملات المالية. وأنواع المعاملات المالية.

أما الفصل الثاني: فتكلم عن محل المعاملات المالية (المال).

أما الفصل الثالث: فتناولَ الشرط الأساسي لإجراء المعاملات المالية (الملكية).

وتناول في الفصل الرابع: أدوات المعاملات المالية (العقود). وفي الخاتمة لخص أهم نتائج البحث.

252	**محمد عثمان شبير** **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الطبعة السادسة، 2007م، الصفحات 407.**

يتناول الكتاب موضوع المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ويناقش الكاتب أبرز المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي بأسلوب شيق مُبسَّط، فقد عَرَضَ لحكم التأمين في الشريعة الإسلامية، والخلو، والأوراق المالية والنقدية، والأسهم والسندات، وأبرز صيغ الاستثمار المصرفي الإسلامي المعاصر في البنوك الإسلامية، وحقوق الابتكار، وموقع حقوق الابتكار من نظرية الحق، وحقيقة الحقوق المعنوية، وأنواع حقوق الابتكار وحكمها في نظر الشريعة الإسلامية، والخلوات، والخلو عند الفقهاء القدامى، والخلو عند العلماء المعاصرين.

نظام التأمين: حقيقة نظام التأمين، وحقيقة التأمين التجاري، وحكم عقد التأمين التجاري في نظر الشريعة الإسلامية، والبديل الإسلامي لشركات التأمين التجارية.

openkan.com

النقود والأوراق المالية والتجارية: النقود: حقيقتها، ونشأتها، وتطورها، وأحكام التعامل بالنقود، والأوراق المالية: البورصة، وحقيقة الأسهم وحكم التعامل بها، والسندات: حقيقتها، وحكم التعامل بها، والأوراق التجارية: حقيقتها، وأحكام التعامل بها.

معاملات المصارف الإسلامية: نشأة المصارف الإسلامية، وحقيقة البنوك التجارية ووظيفتها، ومعاملات المصارف الإسلامية في نظر الشريعة.

253 **محمد عدنان البخيت**
الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين، الجامعة الأردنية/ منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2009م، الصفحات 970.

يمثل هذا الكتاب أعمال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، الذي تناول الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين، والذي عقد في الجامعة الأردنية – عمان/ أيلول/ 2006م.

يضم هذا المجلد ستةً وعشرين بحثًا، عالجت جوانب من الأوقاف في سورية منذ أواخر العهد الأيوبي، مرورًا بالعهد المملوكي، ومن ثم العهد العثماني، وصولاً إلى الأوقاف في مرحلة الانتداب والاستقلال في سورية.

ونذكر هنا بعض هذه البحوث على سبيل الإشارة؛ وليس على سبيل الحصر، وهي على النحو الآتي:

أوقاف دمشق وأثرها في الحركة العلمية فيها في العصر الأيوبي.

الوظيفة الاجتماعية للوقف في بلاد الشام في العصرين الأيوبي والمملوكي.

الوقف بين الشريعة والسلطة، مثال: وقف أسعد باشا العظم والي الشام.

واقع أوقاف المدارس بدمشق في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المجلد ضم بعض الأبحاث الوقفية التي تناولت

أوقاف الأديرة، والأوقاف الأرثوذكسية، وأوقاف السريان والفرنسيسكان في تلك الفترة الزمنية.

254 **محمد عقلة الإبراهيم**
التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة، دار الضياء للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1406هـ/ 1985، الطبعة الأولى، الصفحات 208.

يتناول الكتاب التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

أهمية الزكاة، والزكاة في العهد المكي، والزكاة في العهد المدني، والتنظيم الرسمي للزكاة في العهد النبوي: في مجال التوجيه، وفي مجال التشريع، ومجالات التطبيق العملي للزكاة، وشروط وجوب الزكاة في الأموال الخاضعة للزكاة عموماً، والأموال التي تجب فيها الزكاة، والأموال الظاهرة: الماشية، والزروع والثمار، والمعادن والركاز، والأموال الباطنة: النقدان، وعروض التجارة، والتطبيق العملي للزكاة فيما يختص بالمكلفين.

الزكاة في العصر الأموي، والزكاة في العصر العباسي وما تلاه من العصور، وأثر غياب الزكاة عن واقع التطبيق في المجتمع، والتطبيقات المعاصرة لفريضة الزكاة، وأحكام الزكاة بلغة العصر، والأنشطة الهادفة إلى زيادة اهتمام الأفراد، والهيئات القائمة على جمع الزكاة في الوقت الحاضر.

قانون الزكاة في المملكة العربية السعودية، وقانون الزكاة في الجمهورية العربية الليبية، ونظام الزكاة في الأردن، وقانون الزكاة في البحرين، وصناديق الزكاة في المصارف الإسلامية، وصناديق الزكاة الأهلية والشعبية.

255 **محمد عقلة الإبراهيم**
حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، دار الضياء للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1406هـ/ 1986، الطبعة الأولى، الصفحات 125.

يتناول الكتاب حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة؛ إذْ إنَّ من المسائل

التي أصبحت واقعاً ملموساً يتعامل به الناس آناء الليل وأطراف النهار تلك الوسائل التي تمخض عنها فكر الإنسان في عصرنا لتيسير الاتصال بين أرجاء المعمورة، فاختصرت المسافات، وتخطت حواجز الزمان والمكان، وجعلت من البعيد قريباً، ومن هذه الوسائل الهاتف سلكياً كان أم لا سلكياً، والتلكس، والبرق ...

ويحاول الباحث في هذا الكتاب إلقاء الضوء على مدى إمكانية توظيف أساليب الاتصال المعاصرة في عمليات التعاقد، وعليه يبين الباحث معنى العقد وركنه، مع التركيز على ما يخص موضوع البحث بالذات، وهو الصيغة وشروطها، سواء في التعاقد بين الحاضرين أم بين الغائبين، ومن ثم ينتهي الباحث إلى خلاصة ما توصل إليه من هذه الدراسة.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية: أولاً: لمحة عامة عن العقد. ثانياً: مجلس العقد. ثالثاً: زمان العقد ومكانه. رابعاً: التعاقد بوساطة وسائل الاتصال الحديثة: البرقية- التلكس- التليفون.

256	**محمد علي السالم عياد الحلبي** **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشريعة الإسلامية، دار الوراق للنشر/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 434.**

جاء هذا الكتاب في ثلاثة أبواب رئيسة، ناقش من خلالها الباحث في الباب الأول مفهوم التكافل الاجتماعي، وبيَّن مفهوم الضمان الاجتماعي، وخصائص النظام الاجتماعي في الإسلام، وبناء الأسرة وتنظيمها في الإسلام.

ثم ناقش في الباب الثاني مفهوم الحقوق الاقتصادية، وطرح من خلالها مناقشة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومبدأ العدالة، وبيَّن فريضة الزكاة، وتحريم الربا، وحق الملكية، وحق الكسب والعمل، موضحًا المبادئ الأساسية في العمل الاقتصادي، واستعرض الشروط اللازمة لحرية التجارة، وناقش من خلالها سياسة الاحتكار والتسعير.

وفي الباب الثالث والأخير تناول الحقوق والحريات السياسية في الشريعة

الإسلامية، حيث تحدث عن موضوع الشورى وأهميتها وطبيعتها وتطبيقاتها العملية، وتحدث كذلك عن رئاسة الدولة في الشريعة الإسلامية، حيث تحدث عن البيعة، وكيفية اختيار الناس للخليفة، وحق المسلمين في خلع رئيس الدولة، والرقابة على أعمال رئيس الدولة.

257	**محمد علي محمد بني طه** **قواعد التبعيض وأثرها في فقه المعاملات المالية، دار النفائس، 2010م، الصفحات 350.**

تناولت هذه الدراسة موضوع " قواعد التبعيض وأثرها في فقه المعاملات المالية " كدراسة فقهية مقارنة.

وقد تعرض الباحث لموضوع التبعيض من حيث بيان المقصود به بوصفِهِ مصطلحًا فقهيًا يؤثر في فروع الفقه المختلفة، وتمييزه عما يشتبه به من مصطلحات، وبيان معنى القاعدة بشكل عام.

ثم تناولت الدراسة أثر التبعيض في المعاملات المالية، حيث أثر التبعيض في عقد البيع سواءً في بيع المثاليات أو القيميات من حيث ما يتضرر بالتبعيض والتجزئة وما لا يتضرر، ثم أثر التبعيض والتجزئة في بيع السلم وفي عقد الإجارة، سواءً أكان تبعيض مدة الإجارة أو التبعيض من قبل المؤجر أو المستأجر، ثم التبعيض في عقد الشركة.

وبعد هذا تناولت الدراسة التبعيض في الحقوق وعقود التوثيقات من شفعة ووكالة وكفالة ورهن، ثم التبعيض في عقود التبرعات من هبة ووقف ووصية وغيرها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للتبعيض أثراً واضحاً في أحكام المعاملات المالية، وأن هناك عدداً من القواعد التي تختص بالتبعيض.

258	**محمد عليوي ناصر** **خيانة الأمانة وأثرها في العقود المالية في الشريعة الإسلامية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2001م، الصفحات 291.**

تبرز أهمية البحث في أن موضوعه يشكل عنوان الحاجة في هذا الظرف العصيب الذي تنبأ به المصطفى -عليه الصلاة والسلام- بقوله: "لا تقوم الساعة حتى يقال إن في بني فلان رجلاً أمينًا في زمن أصبح فيه سوء الظن من حسن الفطن، وانتزعت فيه الثقة والأمانة والاطمئنان من أغلب معاملاتنا.

فهذا البحث يأخذ أهميَّتهُ من استخلاص حقيقة الأمانة، وعرضها مجسمة بعد فصل مفرداتها من مجموع ما عرضه فقهاء الأمة، رحمهم الله، والتجوال في أقوالهم وميادينهم بالاستقصاء والمقارنة والمنافسة.

وقد جاء هذا الكتاب في بابين رئيسين على النحو الآتي:

الباب الأول: خيانة الأمانة: أهميتها، مفهومها، أساسها الشرعي، الجزاءات المترتبة عليها، وعرض الباحث خيانة الأمانة في التاريخ واللغة والاصطلاح، والأساس الشرعي والقانوني في تحريم وتجريم الخيانة، وعلاقة سوء النية بخيانة الأمانة.

الباب الثاني: أثر خيانة الأمانة في التصرفات المالية وفي عقود الشركات والتمليك والرهن والعقود غير اللازمة.

259	**محمد عمر شابرا، ترجمة د. رفيق يونس المصري** **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 2004م، الصفحات 552.**

يتناول هذا الكتاب مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ويضيف إلى عرضه مجال الاقتصاد الغربي المعاصر وخلفياته ونظرياته وديناميات، والجوانب الفلسفية الاقتصادية الإسلامية، والإسهامات التراثية في الحياة الاقتصادية.

ويضع الظاهرة الاقتصادية ضمن إطارها العقدي والوجداني والاجتماعي والسياسي، ويوضح تداخلها وتأثيرها في الحياة.

ويتعمق الكتاب فكرياً وتاريخياً، ويدعو إلى استقلالية علم الاقتصاد، وإلى اندماجه بالعلوم الأخرى، وربطه بالأخلاق والمساواة وخدمة الإنسانية.

ويبين ضرورة نشأة علم اقتصاد من منظور إسلامي، ويدرس الإنجاز الكبير لعلم الاقتصاد التقليدي، والنموذج الإسلامي عبر التاريخ، والديناميات الاجتماعية والاقتصادية له.

كما يناقش أسباب انحطاط المسلمين، وهل هي من الإسلام؟ أو من التحلل الأخلاقي؟ أو من الانعطاف السياسي الخاطئ من الخلافة الراشدة إلى الأنظمة الأخرى؟ وآثاره في الانحطاط الاقتصادي والسياسي والديني والتعليمي، وتدهور وضع المرأة، ودور الصوفية.

ويستنتج بعض العبر من التاريخ الإسلامي، ويعرض للصحوة الإسلامية الحديثة، وللنقود والمصارف وللسياسة النقدية، وللاقتصاد الكلي وأسسه الجزئية، والمالية العامة، والتكاليف المالية، ويرسم طريق سير العمل للمستقبل.

260 **محمد فاروق الشبول**
النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، عماد الدين للنشر/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 300.

بحثت الدراسة في الآراء المتباينة في العلاقة بين النمو السكاني والاقتصادي في الفكر الاقتصادي الوضعي: فمنها ما يرى أن النمو السكاني ليس مشكلة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وآخر يعتقد أن النمو السكاني مرغوب فيه؛ لما له من أثر إيجابي في زيادة قوة الدولة الاقتصادية من حيث (كثرة القوى العاملة تزيد الإنتاج).

وبينت الدراسة تفسير النظريات الاقتصادية المختلفة لأثر النمو السكاني في النمو التقتصادي: كنظرية التطور التاريخي للسكان، ونظرية مالثوس، والنظرية الاقتصادية الجزئية للخصوبة.

وهدفت الدراسة إلى بيان موقف الإسلام تجاه هذا الجدل من تكاثر السكان، وتنظيم النسل، والمشكلة الاقتصادية، والتوازن بين العرض والطلب في علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي وسياسته في عمارة الأرض، ومشكلة الفقر.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المشكلة في العالم الإسلامي ليست مشكلة سكانية، أو مشكلة موارد اقتصادية، وإنما مشكلة تخلف اقتصادي؛ بسبب غياب السياسات الاقتصادية للسكان والتنمية.
- العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية؛ فللسُّكَّان أثر إيجابي في النمو الاقتصادي.

261	**محمد فاروق محمد الشبول** **العمل وأثر الأجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 350.**

تناول الباحث بداية موضوع العمل في الاقتصاد الوضعي؛ فتحدث عن العمل في المفهوم الاقتصادي العام، وعن نظريات العمل عند (ريكاردو) و (ماركس)، ونظرية المنفعة الحدية، ونظرية نفقه الإنتاج، ثم تناول موضوع العمل في الاقتصاد الإسلامي، مبينًا أهمية العمل في الإسلام، والترغيب به في القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم بيَّن أهمية العمل من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، والحكم الشرعي للعمل في الفقه الإسلامي.

ثم تحدث عن تعريف الأجر لغة واصطلاحًا وفي العرف الاقتصادي، وبيَّن عقد العمل لغة واصطلاحًا، ومشروعية عقد العمل في السنة النبوية الشريفة، وتسعير جهد العامل، والمساواة بين العمال، وتفاوت الرزق بين الناس من خلال النصوص من القرآن الكريم و الأدلة من السنة النبوية.

ثم تحدث عن أثر الدخل، وأثر الإحلال على عرض العمل من حيث تعريف كلٍّ منهما، وأثرهما في الاقتصاد، ثم تناول نظرية عقد العمل في الاقتصاد التقليدي الحديث، كما تناول الآثار الاقتصادية الناجمة عن أثر تحليل الأجر على عرض العمل

في الاقتصاد الإسلامي.

262 **محمد محمود العجلوني**
البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر، 2009م، الصفحات 490.

يتناول هذا الكتاب جميع الموضوعات المصرفية الإسلامية ابتداءً من تحديد مفهوم الربا والربح وسعر الفائدة، وتتبع تطور الائتمان المصرفي عبر العصور، مرورًا ببيان أسس النظام المصرفي الإسلامي وخصائصهِ وأهدافهِ وأدواتهِ، ومفهوم البنوك الإسلامية وأهدافها ومسؤولياتها وخصائصها، وكيفية تأسيسها وإدارتها، والعوامل المؤثرة في أعمالها، وتفصيل مصادر أموالها، وكيفية توظيف هذه الأموال، وبيان نوعية أدواتها الائتمانية، وبيان خدماتها المصرفية والاجتماعية، والتعريف بأسس توظيف أموالها، وتقييم أدائها، وتحليل بياناتها المالية، وتحديد ربحيتها، واستعراض الأنواع المختلفة للمخاطر التي تتعرض لها، وانتهاءً بأسس توزيع أرباحها.

وقد ضم الكتاب أربعة عشر فصلاً، من أبرزها: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والنظام المصرفي الإسلامي، والمشاركة في الأرباح والخسائر، والتكييف الشرعي لأعمال البنوك الإسلامية وتحديد أهدافها ومسؤولياتها والأطر القانونية التي تحكم أعمالها.

263 **محمد محمود طلافحة**
تفسير ألفاظ المكلفين في العقود والتصرفات الانفرادية، عماد الدين للنشر/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 313.

تناولت هذه الدراسة موضوع تفسير ألفاظ المكلفين في العقود والتصرفات الانفرادية وذلك لحاجة الفقيه والمفتي إلى فهمه على وجهٍ يساعد في تقرير الأحكام الفقهية.

واشتملت خطة الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو الآتي: وَضَعَ مقدمة بَيَّن فيها: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة،

والمنهج الذي سلكه في عرض الموضوع ومناقشته، وخطة الدراسة.

وفي الفصل التمهيدي: تناول تعريف مفردات البحث، ومكانة الموضوع من الفقه الإسلامي، وخصص الفصل الأول لبيان معايير تفسير ألفاظ المكلفين، وأهمها (الشرع والنية والعرق ودلالة الحال واللغة). وعقد الفصل الثاني لبيان أساليب صياغة اللفظ وكيفية تفسيرها، سواء أكانت ألفاظًا مفردة (كالحقيقة والمجاز والصريح والكتابة والعام والخاص والمطلق والمقيد) أم ألفاظًا مركبة (كالتعليق والإضافة والاستثناء والعطف). وبيَّن في الفصل الثالث الأحكام الفقهية التي تترتب على تفسير ألفاظ المكلفين في العقود والتصرفات الانفرادية، ومن أهمها: إثبات أصل التصرف، وتمييز العقود والتصرفات الانفرادية من بعضها، وتحديد محل التصرف، وتحديد الالتزامات الناشئة عن التصرف.

وفي الخاتمة: ذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، إذ وجد أن مفردات هذه الدراسة تسهم في تأصيل وتقعيد نظرية العقد والتصرفات الانفرادية في الفقه الإسلامي.

264	**محمد مطلق عساف** **المصادرات والعقوبات المالية – دراسة مقارنة بين الشريعة والقوانين الوضعية، دار الوراق للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2000م، الصفحات 257.** **التفاصيل: في الأصل: رسالة دكتوراه في الفقه/ الجامعة الأردنية.**

إن دراسة أحكام المصادرة لا تقتصر على مجال العقوبات المالية فحسب، وإنما تشمل مجال التدابير الوقائية، ومجال التعويض والتدخل في الملكية الخاصة.

فقد تكون المصادرة عقوبة يختارها القاضي من بين العقوبات التعزيرية عندما يرى أنها ملائمة للجريمة، وقد تكون تدبيرًا وقائيًا يتخذه المحتسب لمواجهة الخطورة المتوافرة في الأشياء التي لا يجوز التعامل معها، وقد تكون تعويضًا عن ضرر لحق بالمجني عليه بسبب الجريمة، وقد تكون علاجًا يقرره ولي الأمر في الظروف الاستثنائية.

وقد اشتمل الكتاب على توضيح لماهية المصادرة وأنواعها وأقسامها، والعقوبات في الشريعة الإسلامية مقارنة بالقانون الوضعي، وكذلك المصادرة والغرامة وأنواعها وأقسامها، إلخ.

265	**محمد وليد السويدان** **التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية: الأسباب، والضوابط، دار النفائس للنشر/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 293.**

يسلط الكتاب الضوء على التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية لمعرفة الأسباب الشرعية الداعية لها، ومعرفة الضوابط الشرعية اللازمة لها، والنظر في القراءات التحليلة لأبرز الضوابط الشرعية الصادرة من المجامع الفقهية، أو في أبرز التطبيقات المصرفية ذات الصلة.

وقد جاء هذا البحث في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: بيَّن فيه الباحث مشروعية قيد العوض بقدر التكلفة الفعلية في خدمات المصارف الإسلامية، وفيه وضَّح الأسباب الشرعية المقتضبة لاشتراط قيد العوض بقدر التكلفة الفعلية في الخدمات المصرفية ذات الصلة، وبيَّن –أيضًا– قرارات وفتاوى المجامع الفقهية والهيئات الشرعية المختصة بشأن قيد العوض بقدر التكلفة الفعلية.

أما الباب الثاني: فتناول ضوابط التكلفة الفعلية وأساليب تحديدها في العوض المقيد بها، وناقش الضوابط العامة في التكلفة الفعلية وأساليب تحديد التكلفة الفعلية.

أما الباب الثالث: فتحدث فيه عن نماذج تطبيقية في خدمات ومنتجات مصرفية ذات صلة بالتكلفة الفعلية، وخصص ذلك لمناقشة بطاقات الائتمان المصرفية وخطاب الضمان.

266	**محمود إبراهيم الخطيب** **النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الخطيب/ الزرقاء – الأردن، 2006م، الصفحات 149.**

عالج الكتاب مفردات متنوعة ليعطيَ فكرة طيبة موجزة عن جوانب متعددة من نظامنا الاقتصادي الإسلامي. ويسعى الكتاب إلى تحقيق أهداف عِدَّة تمثل في مجملها مكونات هذا الكتاب:

أولاً: التعريف بمفهوم الاقتصاد الإسلامي، وأهميَّتِهِ في حل المشكلات الاقتصادية العالمية، وخصائصه.

ثانيًا: التعرف على مفهوم العولمة والخصخصة وأهدافها وآثارها في العالم الإسلامي.

ثالثًا: معرفة المشكلة الاقتصادية وكيفية حلها، والمؤسسات العالمية التي تعمل على حل المشكلات الاقتصادية من وجهة نظر غير إسلامية، وموقف الإسلام منها.

رابعًا: بيان أنواع الملكيات وأهدافها ومصادرها المشروعة وغير المشروعة.

خامسًا: توضيح أهمية الإنتاج والتوزيع والإنفاق والاستهلاك وعلاقتها بالسوق، وحكم عقود المعاملات في الفقه الإسلامي والعقود المعاصرة.

سادسًا: معرفة التنمية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في العقود والمعاملات، من حيث معنى العقد وأركانه وأحكامه وشروطه وصيغه وإنهاؤهُ.

267	**محمود بن إبراهيم الخطيب.** **مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار الخطيب الأردنية للطباعة والنشر/ الزرقاء – الأردن، 1420هـ/ 1999م، الطبعة الرابعة، الصفحات 163.**

يتناول الكتاب مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث يقدم الكتاب خلاصة معلومات وردت عن جوانب مهمة من اقتصادنا الإسلامي.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

يتناول الفصل الأول التعريف بالاقتصاد الإسلامي: مفهومه، ونشأته، وإغفال تطبيقه، وأركانه، مع التعريف بالاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي. ويتناول الفصل الثاني الملكية في الاقتصاد الإسلامي: الملكية العامة؛ معناها، وأهدافها، ومجالها

ومصادرها، والملكية الخاصة؛ معناها، وأهدافها، ومجالها، ومصادرها، ووسائل حماية الملكية الخاصة والعامة. ويتناول الفصل الثالث الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي: مفهومه، وحوافزه، وعناصر الإنتاج، وطرق الكسب غير المشروع، ومنها الإنتاج المحرم. ويتناول الفصل الرابع الوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية؛ التخطيط، والتدخل الاقتصادي. ويتناول الفصل الخامس الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي؛ أهدافه، وضوابطه، ومجاله. ويتناول الفصل السادس السياسة الاقتصادية في العقود والمعاملات، والعمليات المصرفية حسب الشريعة الإسلامية. ويتناول الفصل السابع العلاج لمشكلاتنا الاقتصادية.

268	**محمود الخالدي** **اقتصادنا: مفاهيم إسلامية مستنيرة، دار الكتب الحديث/ إربد – الأردن، 2005م، الصفحات 420.**

شاع بين المثقفين المعاصرين وأساتذة الجامعات أن مسائل الاقتصاد الإسلامي بعيدة عن تناول علماء الفقه والأصول والتفسير وأحكام القرآن وفقه السنة، حتى أنهم يستنكرون على علماء الفقه توجههم نحو التأليف والتدريس للاقتصاد الإسلامي؛ وذلك من منطلقهم أن الإسلام لم يطرح إلا الخطوط العريضة في الاقتصاد.

من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة في طرح النظام الاقتصادي في الإسلام، وبيان الأفكار الإسلامية عن الاقتصاد، والأحكام الشرعية لمعالجة جميع مشاكل الحياة، وفي المقابل بيان الأصول الفكرية للمعالجات الرأسمالية، وبيان زيفها وعدم صلاحيتها؛ لأن النظام الاقتصادي الإسلامي يعالج جميع مشاكل البشر من الناحية الاقتصادية بمعالجات تتسم بالحسم والقوة والفائدة.

قام الباحث بعرض خمس مسائل فكرية في هذا الكتاب، وهي: الباب الأول: مفهوم الاقتصاد في الإسلام. الباب الثاني: حكم الإسلام في الرأسمالية. الباب الثالث: الموازنة العامة للدولة الإسلامية. الباب الرابع: زكاة التقود الورقية المعاصرة. الباب الخامس: سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي. الباب السادس: زكاة أموال الشركات المساهمة المعاصرة.

269 **محمود حسن صوان**
أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، عمان، 2004م، الصفحات 249.

يحتوي هذا الكتاب على فصول عِدَّة: تم تخصيص الفصل الأول لشرح بعض المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد بشكل عام، في حين تم تخصيص الفصل الثاني لشرح المفاهيم في الاقتصاد الإسلامي. وفي الفصل الثالث تمَّ توضيح مفهوم الربا وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وإضافة ملحقٍ لنظريات سعر الفائدة في النظام الرأسمالي.

أما الفصل الرابع فخصّص لموضوع الإنتاج، وعناصر الإنتاج وعوائدها في الاقتصاد الإسلامي، وفي الفصل الخامس تناول شرح المشكلة الاقتصادية وأساليب مواجهتها. وتناول موضوعي الاستهلاك والاستثمار والضوابط الإسلامية لهما في الفصلين السادس والسابع. وفي الفصل الثامن قام بشرح النظام المصرفي الإسلامي. وشرح في الفصل التاسع سوق المنافسة الكاملة والمفهوم الإسلامي لها. وتم تخصيص الفصل العاشر لتحليل النماذج وأسواق الاحتكار المختلفة. وفي الفصل الحادي عشر أوضح الأسس العامة لتدخل الدولة الإسلامية، وأسس تدخلها في الاقتصاد الإسلامي. واشتمل الفصل الثاني عشر على مناقشة مفاهيم التنمية الشاملة وعقباتها والمنظور الإسلامي لبلورتها. وأخيرًا خصص الفصل الثالث عشر لشرح المفاهيم الخاصة بالتأمين التجاري والتأمين التعاوني الإسلامي.

270 **محمود حسين الوادي، ونخبة من الاساتذة**
الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 296.

يسلط الباحث الضوء في هذا العمل على المفاهيم والمسائل الاقتصادية التي تزخر بها الشريعة الإسلامية وتقديمها في قالب يسهل فهمه على القارئ، وإبراز الخصائص التي تميز الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاديات الوضعية، وذلك في أهم

مجالاته (الملكية، والحرية الاقتصادية، وتدخل الدولة، والإنتاج، والاستهلاك، وتوزيع الدخل والثروة، والصيرفة، والتمويل والتنمية).

وحاول الباحث إجراء مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، حيث سيتبين للدارس تفرد الاقتصاد الإسلامي عن سائر الاقتصاديات العلمانية وتميزه بقيم الحق والفضيلة والعدالة وقدرته على تلبية وتوفير الحاجات المادية لأفراد المجتمع، وعلى إحداث التوازن والتكافل الاجتماعي في المجتمع.

271	**محمود حسين الوادي** **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية، والتطبيقات العملية، دار المسيرة/ عمان – الأردن، 2007م، الصفحات 344.**

يعرض هذا الكتاب موضوع المصارف الإسلامية من حيث التطبيق، وفهم طبيعة المصارف الإسلامية والعمل فيها.

ويناقش فيه الباحث الموضوعات الآتية:

النقود والربا والبنوك، ويوضح معالم الاقتصاد الإسلامي الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية، ثم يناقش موضوع العقود في الفقه الإسلامي.

ويبيّن هنا عقد المضاربة في الفقه الإسلامي، وتمويل المضاربة في البنوك الإسلامية، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، وبيع المرابحة والمشاركة في البنوك الإسلامية، وأدوات التمويل والاستثمار الأخرى في المصارف الإسلامية، والأعمال والخدمات المصرفية الإسلامية الأخرى، وذكر منها:

قياس الربح وتوزيعُهُ في المصارف الإسلامية.

ورقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية.

openkan.com

272	**محمود حمودة، مصطفى حسنين** **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 1419هـ/ 1999، الطبعة الثانية، الصفحات 200.**

محتويات الكتاب:

يتناول الكتاب موضوع المعاملات المالية في الإسلام من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

المعاملات المالية في الإسلام، ومفهوم المال في الإسلام، ووظائف المال، وشروط الكسب والإنفاق في الإسلام.

الربا: تعريفه، وأقسامه، وأنواعه، والربا في القرآن والسنة، وأقسام البيوع، وأسباب التحريم، والفرق بين البيع والربا، والبديل للربا.

القروض: تعريف القرض، والدعوة إلى الإقراض، وما يجري فيه القرض، وشروط صحة القرض، والقرض الحسن، وسداد القرض.

تعريف البيع، وأركان البيع، وأقسام البيع، والسمسرة، والبيوع المنهي عنها، وبيع الأسهم والسندات، والرهن، وتعريف الرهن، ومشروعية الرهن، وأركان الرهن، والانتفاع بالرهن، والنفقة على المرهون، وطرق انقضاء الرهن.

الصرف وبيع العملات: تعريف الصرف، وشروط صحته، والبيع والشراء بالسعر الآني والآجل، والشيك والقبض، والإفلاس.

المضاربة: تعريفها، ومشروعيتها، وأحكامها، وانتهاء المضاربة وما يترتب عليها من أحكام، والضرائب في الإسلام: تعريفها، ومصادر إيرادات الدولة الإسلامية، والزكاة، والجزية، والخراج، والعشور، والرسوم.

المعاملات المصرفية في الإسلام: الودائع الحسابات الجارية، والتحويلات، والشيكات، والأوراق التجارية.

273 **محمود عبد الكريم أحمد ارشيد**
القوى البشرية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمثالية، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2010م، الصفحات 248.

تهدف الدراسة إلى وضع إطار لاختيار العاملين في المصارف الإسلامية وأخلاقياتهم، وإدارة القوى البشرية، وكيفية إفادة المصارف من الطاقات البشرية وتحقيق النجاح في الصيرفة الإسلامية مما دعا الباحث للبحث في إشكالية هذه الدراسة هدفها الأساسي وهو البحث عن القوى البشرية وطرق اختيارهم وإعدادهم الإعداد الأخلاقي المطلوب الذي يجب أن يتوافر فيهم وتنمي أنشطتهم المختلفة في الصيرفة الإسلامية.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يؤديه "المرشح القيمي" في العاملين في المصارف الإسلامية والوصول إلى أفضل الطرق في اختيار العاملين في المصارف الإسلامية، وكيفية اختيارهم، وطرق تنمية العاملين في المصارف الإسلامية، ووضع برنامج للإعداد الأخلاقي للقوى البشرية في المصارف الإسلامية.

وتبرز الحاجة لهذه الدراسة وأهميتها بسبب الضعف الشديد في المجالين العلمي الشرعي والتطبيقي لدى العاملين في البنوك الإسلامية؛ مما ولد فكرة سلبية عنهم لدى المتعاملين، كذلك ظهور بعض المخالفات الشرعية من العاملين في المصارف الإسلامية، ودخول عناصر على العمل المصرفي لا تتمتع بالكفاءة المصرفية أو الإدارية.

274 **محمود محمد حمودة**
الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، دار الوراق للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2009م، الصفحات 274.

المعاملات هي الأعمال التي يقوم بها المسلم وتنشأ عنها علاقات مع غيره من الناس، والحقيقة أن هذه التقسيمات إلى معاملات وعبادات. إنْ هي إلاَّ بقصد سهولة دراسة الأحكام الشرعية التي تنظمها.

تناول الباحث في الفصل الأول موضوع المال في الإسلام من حيث: المفهوم، ووظائف المال، وشروط الكسب والإنفاق. وفي الفصل الثاني تناول الاستثمار: معناه، وحكمه، وضوابطه. الفصل الثالث: البيوع: تعريف البيع، وأخلاقيات البيوع، وأنواع البيوع المنهي عنها، والسمسرة والعمولة والعربون، ومحظورات البيوع: بيع الأسهم، والسندات والتسعير.

الفصل الرابع: تناول المضاربة: تعريفها، ومشروعيتها، وأركان المضاربة، أحكامها، وانتهاء المضاربة. الفصل السادس: الرهن: تعريف الرهن، ومشروعية الرهن، والانتفاع بالرهن، والنفقة على المرهون. الفصل السابع: الصرف، وبيع العملات، وشروط صحته، والبيع والشراء الأدنى، والأجل، والشيك. الفصل الثامن: المعاملات المصرفية في الإسلام: الودائع، والتحويلات، والحسابات الجارية، والشيكات، والأوراق التجارية، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان. الفصل التاسع: الضرائب في الإسلام: تعريفها، وحكمها، وأنواعها، والرسوم. الفصل العاشر: الربا، والفائدة، والتأمين.

275	**محمود محمد سليم الخوالدة** **المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 210.**

جاء هذا الكتاب في ستة فصول، تناول فيها الباحث كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية وفقًا للموضوعات الآتية:

تناول الباحث موضوع المتأخرات المصرفية من حيث أنواع المتأخرات التي تعاني منها البنوك الإسلامية، والآثار السلبية لها، وأسباب تعثر الديون، وعلاج المتأخرات تقليديًا، ودور التأمين التعاوني في معالجة المتأخرات.

ثم تناول موضوع الشيكات المرتجعة، حيث بدأ بتعريفٍ لمفهوم الشيك ووظيفته وأنواعه ومزايا التعامل به، وتعرض لمخاطر استخدامه والطبيعة القانونية للشيك، ثم تناول ظاهرة الشيكات المرتجعة، وأجرى تحليلاً لها من حيث الأسباب والعوامل المساعدة على انتشارها، والأطراف المسؤولة عن الظاهرة، ثم تناول مفهوم قيمة النقود

والمستوى العام للأسعار، والأرقام القياسية للأسعار، والأسعار النسبية، والأسعار المطلقة، وقيمة الاستعمال، وقيمة المبادلة وتحديدها عند ابن تيمية، ومن خلالها ناقش مفهوم تغير قيمة النقود ومجالاته، ثم ناقش أسباب تغير قيمة النقود، والآثار المترتبة على هذه التغير، ثم تطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية الإسلامية وأثرها في ثبات قيمة النقود، ثم تناول السياسات المالية والسعرية والإنتاجية والاستهلاكية.

276 مروان عبد الحافظ عواد ابو الربع
أوقاف بيت المقدس وأثرها في التنمية الاقتصادية وأثر الاحتلال اليهودي عليها، الدار العثمانية/ عمان - الأردن، 2005م، الصفحات 228.

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز الدور الذي لعبته الأوقاف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي المقدسي بشكل خاص، والمجتمع الإسلامي بشكل عام، من خلال استعراض التطور الذي طرأ على أوقاف القدس من العهد الراشدي ولغاية الوقت الحالي، وصيغ الاستثمار الوقفي التي استخدمت في العصور المختلفة والصيغ الإسلامية الأخرى التي يمكن استخامها في الوقت المعاصر.

وقد تضمنت خطة البحث الموضوعات الآتية:

الوقف في الشريعة الإسلامية: تعريف الوقف، وأصل مشروعيته، وأركانه، وانعقاد الوقف، والآثار المترتبة على انعقاد الوقف، وموضوع استبدال الوقف والولاية عليه.

ثم أفرد الباحث جزءًا كاملاً ليتحدث فيه عن أوقاف بيت المقدس من العهد الراشدي إلى العهد الحالي، مرورًا بالعهد الفاطمي والأيوبي والعثماني والعهد المملوكي وعهد الانتداب البريطاني، وأخيرًا العهد الأردني (1948-1967م)، ومن العام 1967م ولغاية الآن، وتكلم عن الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية في القدس.

ثم استعرض الباحث أثر أوقاف بيت المقدس في التنمية الاقتصادية من حيث مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، وقواعدها، وأهدافها، وصيغ التمويل والاستثمار.

277 **معن خالد القضاة**
فقه السياسة المالية في الإسلام، عالم الكتب الحديث/ إربد – الأردن، 2007م، الصفحات 322.

الاقتصاد الإسلامي ينقسم إلى قسمين رئيسين: النظام الاقتصادي، والنظام المالي؛ ويتناول النظام المالي بيان الإيرادات العامة والنفقات العامة في أي نظام اقتصادي، ويستوجب ذلك معالجة السياسة المالية التي هي انعكاس للفلسفة والنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، والسياسة المالية تختص بالمالية العامة للدولة من إيرادات ونفقات، وضرائب، وموازنة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وممارستها له بنفسها.

وما يعنينا هنا هو فقه السياسة المالية: وهو بيان حكم الشرع في الإجراءات والقرارات المالية التي تتخذها الدولة لتنظيم شؤونها المالية، بالرجوع إلى كتب الفقه، وبالاستئناس بكتب الفكر والتاريخ الاقتصادي والمالي.

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة؛ فالتمهيد هو توطئة علمية، وتعريف بالمصطلحات الفقهية المتداولة في البحث، وكذلك مناقشة بعض القواعد الأصولية والفقهية التي تُستخدَمُ أداة لاستنباط الأحكام.

أما البابان فهما صلب الكتاب: يتناول الاول المالية العامة للدولة الإسلامية بشقيها: الإيرادات، والنفقات. أما الباب الثاني فيتناول السياسات المالية للدولة الإسلامية المعاصرة: الداخلية منها، والخارجية.

278 **موفق محمد عبده**
الموارد المالية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد، 2002م، الصفحات 284.

هذه الدراسة تُعَدُّ محاولة للكشف عن مكونات الموارد المالية الاقتصادية ومدى ما تقدمه من إسهام حقيقي في التنمية والنمو الاقتصادي. إن مصارف الدولة الإسلامية

تتعدد وتتزايد تبعًا للتطور والتقدم الاقتصادي للدولة المسلمة؛ لذا كان لابد من البحث والاستقصاء لإيجاد السبل المادية والمالية الممكنة لمعالجة هذا التطور الحاصل في الدولة الإسلامية، والبحث عن مصادر مالية ممكنة لتغطية النفقات المتعددة للدولة الإسلامية. ومن هنا فإن الحديث عن الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي يتضمن أمورًا عدَّة، أهمها: الزكاة، والجزية، والخراج، والعشور.

إضافة إلى موارد مالية أخرى، منها: الفيء، والغنائم، والصدقات، والكفارات، والنذور. هذا وقد تناولَ الباحث هذه الدراسة من خلال مقدمة وفصلين وخاتمة، وذلك حسب الآتي: الفصل الأول: الموارد المالية العامة الشرعية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية. الفصل الثاني: الموارد المالية العامة الاجتهادية في الفقه الاقتصادي والإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية. وأما الخاتمة فقد تناولَ فيها أهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة.

279	**موفق محمد عبده** **حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي، دار مجدلاوي/ عمان – الأردن، 2002م، الصفحات 365.**

تبرز هذه الدراسة أولاً: الإطار الفقهي الإسلامي المتمثل بآراء الفقهاء القدامى والمحدثين، وثانيًا: الإطار الفكري الاقتصادي ومقارنة الأفكار الاقتصادية الإسلامية في مجال حماية المستهلك بوجهات النظر الوضعية المادية، لا سيما الاشتراكية والرأسمالية، وثالثًا: الإطار القانوني، حيث تم بيان وجه حماية المستهلك في القانون الأردني.

احتوى هذا البحث على ثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: الاستهلاك: مفهومه، وأهدافه، وضوابطه، ومستوياته، دراسة مقارنة للفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي.

الفصل الثاني: الإنتاج: مفهومه، والقواعد المقررة في الحث على الإنتاج: أهدافه، وضوابطه، وعناصره، وأثر ذلك في المستهلك.

الفصل الثالث: الوسائل التي اتبعها الإسلام لحماية المستهلك: منها ما هو وسائل شرعية ثابتة، وأخرى استثنائية مرنة، ومن هذه الوسائل: بيان حرمة الربا، وحرمة الاحتكار، وتحريم الغبن والتغرير والتدليس، وتوضيح سبل الوقاية والعلاج، ودور الحكومة الأردنية في حماية المستهلك.

280	**موفق محمد عبده** **نظام الضرائب في الفقه الاقتصادي الإسلامي، المكتبة الوطنية/ عمان، 2005م، الصفحات 548.**

جاءت هذه الدراسة لتبين جوانب السبق والتفوق في الفقه الاقتصادي الإسلامي في أثناء معالجتها لكثير من المسائل الاقتصادية والمالية، كما أبرزت كثيرًا من جوانب القصور في الفكر الاقتصادي المالي الوضعي.

جاء هذا البحث في أربعة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: دراسة لمفهوم الضريبة، وأهدافها، وخصائصها، والتكييف القانوني لفرضها، والقواعد المقررة في فرضها.

الفصل الثاني: التشريع التنظيمي للضرائب من حيث وعاء الضريبة، وسعرها، وسبل تقدير الضرائب، وأساليب تحصيلها

الفصل الثالث: مصادر الضريبة في الفقه الاقتصادي الإسلامي، وفيه تم عرض مصادر الضريبة الشرعية(الجزية والعشور بمفهوميهما وأنواعيهما وشروطيهما) ومصادر الضريبة الاجتهادية (مفهوم الخراج وأنواعه ومقداره ونشأة خصائصه).

الفصل الرابع: الآثار الناجمة عن فرض الضرائب (الآثار الاقتصادية للضريبة على الإنتاج والسلع والخدمات والاستهلاك والادخار، وأثر الضريبة في إعادة توزيع الدخل القومي، ويختم بالآثار الاجتماعية والسياسية للضرائب.

obeikan.com

281 **ناصر سلامة نواصرة**
التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية، عماد الدين للنشر/ عمان - الأردن، 2009م، الصفحات 272.

تناول الكتاب التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العهد النبوي: الأحداث ذات البعد الاقتصادي؛ فقد بيَّن الباحث الحياة الاقتصادية في شبه جزيرة العرب، ولاسيَّما منطقة الحجاز التي كانت مركز التجارة، ومنطلقها مدينة مكة المكرمة التي كانت تُعَدُّ عاصمة التجارة في جزيرة العرب.

عُنِيَ الفصل الأول من البحث بدراسةِ الاحداث الاقتصادية من قبل بعثة النبي إلى الهجرة.

وفي الفصل الثاني بيَّن ما شهدته هذه المرحلة من بناءٍ لمؤسسات، وتنظيمٍ للحياة العامة، وتشريكٍ لأصول المنافع.

أما الفصل الثالث فقد تحدَّثَ حيازة دولة المسلمين للاعتراف من جيرانها، واستمرار بناء المؤسسات والأنظمة، ومنها: الميراث، وبيت المال، وضبط العقود الزراعية. وجاء الفصل الأخير ليتحدَّثَ عن استقرار دولة الإسلام، واكتمال بنائها، وكيف أثرتِ الدولة، وتتابعت حاصلات الزكاة والجزية، وفتحت مكة عاصمة للتجارة، وأقرت الموازين والمكاييل.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إغفال الإخباريين لكثيرٍ من تفاصيل الأحداث ذات البعد الاقتصادي، سواءً قبل الهجرة أم بعدها وأوصت الدراسة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بمزيدٍ من الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي الإسلامي.

282 **نجاتي محمد إلياس القوقازي**
بيع المزايدة - المزاد العلني: أحكامه، وتطبيقاته المعاصرة، دار النفائس، 2004م، الصفحات 173.

بدأ الكاتب في بيان مشروعية بيع المزايدة، وكيف استقرت آراء الفقهاء على أنه

من البيوع المباحة، ثم تطرق إلى بيان الاشتباه بين هذا البيع والبيوع التي نهى عنها الشارع مثل: بيع النجش، والسوم على السوم، ثم بيَّن علاقته بعقد جديد معاصر برز له شبه كبير ببيع المزايدة ألا وهو عقد المناقصة، ثم شرع الكاتب ببيان ضوابط بيع المزايدة وشروطه، وخصَّ السمسرة ببحث طويل؛ لأهمية السمسرة ببيع المزايدة، ثم تكلم عن مسقطات بيع المزايدة، ثم أنواعه، وتقسيماتهن، ثم تأثير الخيارات: خيار الشرط، وخيار العيب، كل ذلك مقارنًا بالقانون المدني الأردني.

وفي آخر المطاف تكلم الكاتب عن تطبيقات معاصرة في وقتنا الحاضر، وعن تطور الإجراءات الجديدة على هذا البيع.

283	**ندوة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية – جدة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية؛ الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات، 1407هـ/ 1987م، الطبعة الأولى، الصفحات 544.**

محتويات الكتاب:

نظَّم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة، ندوة بعنوان "خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية: الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات"، في عمان خلال المدة من 20 إلى 25 شوال 1407هـ الموافق 16 إلى 21 حزيران 1987م في نطاق المؤتمر السنوي السادس للمجمع الملكي.

يتناول كتابُ الندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية؛ الجوانب التطبيقية، والقضايا، والمشكلات. ويشتمل على عددٍ من الأبحاث التي وضعناها في المحاور الآتية:

الجوانب الفقهية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لتطبيق عقدي المرابحة والمضاربة/ عبد الستار أبو غدة، وحاتم الفرنشاوي، وإسماعيل عبد الرحيم شلبي.

اقتصاديات عقود المشاركة في الأرباح: المفاهيم والقضايا النظرية/ راضي البدور.

الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي الإسلامي: أدلة عملية من البنوك الإسلامية/ أوصاف أحمد.

التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي/ محمد عبد الحليم عمر.

تطبيقات عقدي المرابحة والمضاربة في البنوك الباكستانية وبنوك فيصل الإسلامية وبنك البركة في البحرين: / فهيم خان، وشوقي إسماعيل شحاتة، وسامي حسن حمود.

تجارب البنوك الإسلامية في الأردن والدنمارك/ موسى عبد العزيز شحادة، وإيرك ترول شولتز.

284	**ندوة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية – جدة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية/ عمان – الأردن.** **التنمية من منظور إسلامي، 1407هـ/ 1987م، الطبعة الأولى، جزأين، الصفحات 1330.**

محتويات الكتاب:

نظم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية – جدة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو)، ندوة بعنوان "التنمية من منظور إسلامي"، في عمان خلال المدة من 27 إلى 30 ذي الحجة 1411هـ الموافق 9 إلى 12 تموز 1991.

ويتناول كتابُ الندوة التنمية من منظور إسلامي. إذْ يشتمل، باختصار، في الجزء الأول والثاني –على التوالي– على المواضيع الآتية:

الضمان والتكافل الاجتماعي ووسائل تمويلهما، والأسواق المالية؛ وماهية السوق الإسلامية لرأس المال، ودور البنوك الإسلامية في التنمية، ودور الدولة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والرقابة على القطاعين العام والخاص، وتوزيع الثروة، وأثر العادات والقيم السائدة في التنمية، ومستويات الاستهلاك وأنماطه وضوابطه، والإسلام والتعاون الاقتصادي الدولي، والتضخُّم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي، ودور مؤسسات الزكاة في التنمية، وخصائص التنمية الاقتصادية.

285	**ندوة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب/ البنك الإسلامي للتنمية - جدة. مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، عمان - الأردن، 1406هـ/ 1986م، الطبعة الأولى، الصفحات 227.**

محتويات الكتاب:

نظَّم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة، ندوة عن "المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي"، في عمان يوم الخميس 15 شعبان 1406هـ الموافق 24 نيسان 1986م في نطاق المؤتمر السنوي الخامس للمجمع الملكي.

يتناول كتاب الندوة النصوص الكاملة لبحوث الندوة المذكورة.

ويشتمل الكتاب على المواضيع الآتية:

المبحث الأول: التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي/ نوزات يالجينطاش.

المبحث الثاني: بعض مشكلات البحث في نظرية الاقتصاد الإسلامي وحلول مقترحة/ محمد أنس الزرقا.

المبحث الثالث: المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي،

مع التركيز على إدارة البحوث وتمويلها/ خورشيد أحمد.

المبحث الرابع: المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على الأولويات والتطبيق/ راضي البدور.

286	**نور الدين عبد الكريم الكواملة** **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 152.**

اختار الباحث في دراسته هذه عقد "المشاركة المتناقصة " لما له من أهمية أساسية تكمن في تمويل ميزانية البنوك الإسلامية بشكل رئيس، بالإضافة إلى أنه ما زال الحكم على هذا العقد دائرًا بين الحِل والحرمة بين فقهائنا المعاصرين الباحثين في الفقه المصرفي المعاصر.

والكتاب في الأصل بحث تكميلي مقدَّم لنيل درجة الماجستير في قسم الفقه لدى الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

يهدف البحث إلى بيان حقيقة المشاركة المتناقصة، ومفهومها، وخطواتها العملية، وخصائصها، وصورها.

وبيان أوجه العلاقة بين المشاركة المتناقصة وغيرها من العقود والشركات في الفقه الإسلامي، وتكييفها الفقهي، وبيان حكم المشاركة المتتناقصة، وضوابطها الشرعية، مع عرض أدلة القائلين بالمنع، وفي المقابل عرض أدلة القائلين بالجواز، والترجيح بين الآراء.

وقامت الدراسة من الناحية التطبيقية بدراسة آلية تطبيق المشاركة المتناقصة لدى البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ومن ثم مقارنتها مع الضوابط والشروط التي تخلص إليها.

287

هيا جميل بشارات

دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس/ عمان – الأردن، 2008م، الصفحات 159. في الأصل: رسالة ماجستير من جامعة اليرموك، 2005م.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها، كما هدفت الدراسة إلى بيان خصوصية نظام التمويل الإسلامي ومواءَمتِه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدَّة، أبرزها: أن واقع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كان ضئيلاً جدًا، كما تبين اقتصار تلك المصارف والمؤسسات على صيغتي المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة المنتهية بالتمليك ضمن برنامج تمويل الحرفيين والمهنيين في البنك الإسلامي الأردني، وعدم الاعتماد على أي صيغة أخرى.

ولاعتقاد المتعاملين بمشروعية المعاملات في تلك المؤسسات السبب الأبرز لاختيارهم التمويل الإسلامي، ولكن الضمانات والتعقيدات كانت سببًا في عدم حصول المتمولين على ما يبغونه من هذه المؤسسات، وتوصي الباحثة في نهاية الدراسة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بضرورة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصي -أيضًا- بالاعتماد بشكل كبير على الصيغ التمويلية الأخرى التي تقوم على قسمة المخاطر والأرباح التي لها صلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤدي تنوعًا يسهم في تطوير تلك المشروعات وتنميتها.

288

وائل عربيات

المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار - الاستصناع - المشاركة المتناقصة، النظرية والتطبيق، دار الثقافة، 2006م، الصفحات 368.

هذا الكتاب هو في الأصل عبارة عن أطروحتين: إحداهما في الماجستير، والأخرى في الدكتوراه؛ فالأولى هي المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ودور البنوك الإسلامية في تفعيلها، وقد نوقشت بتاريخ 2000/05/22م في مرحلة الماجستير، والثانية عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي ومدى الاستفادة منه في المؤسسات الاقتصادية، وقد نوقشت بتاريخ 2003/05/08م، وكلتا الرسالتين نوقشتا في الجامعة الأردنية.

يتكون الكتاب من بابين: يمثل موضوع المشاركة المتناقصة الباب الأول، ويتكلم فيه الباحث عن موضوع المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك من حيث تعريفها وصورها والفرق بينها وبين غيرها من المعاملات، كما يتضمن مكونات المشاركة المتناقصة، وتكييفها الفقهي، وحكمها الشرعي، ثم يتناول شروطها والآثار المترتبة على عقد الشركة المتناقصة، والالتزامات المتبادلة بين الطرفين، ويوضح هنا التطبيقات العملية المعاصرة لعقد الشركة المتناقصة، كما يوِّضح دور البنوك الإسلامية في تفعيلها، ويوضّح -أيضًا- آلية تطبيقها في المصارف الإسلامية، ومزايا الاستثمار بهذه الطريقة.

أما الباب الثاني فيشير إلى عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، والأحكام المتعلقة به، وتأصيله الشرعي.

289

وفاء محمد عزت الشريف

نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية: أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، دار النفائس/ عمان - الأردن، 2009م، الصفحات 480.

جاء الهدف من هذه الدراسة لبيان موضوع الديون من جوانبه كافة، ومعرفة النظام الصحيح والطريقة المثلى للتعامل مع الديون، وتوضيح الفروق بين الأنظمة الربوية

والنظام الإسلامي للديون، والتعربف بالحياة المعاصرة وما جَدَّ عليها من تطورات في التعاملات المالية، ومنها الديون.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بالتركيز على الأسباب المعاصرة التي تؤدي إلى الديون، مقسِّمًا البحث إلى خمسة أبواب على النحو الآتي:

الباب الأول: تحدث فيه عن الدورات الاقتصادية، وأنواعها، وتأثيرها في الفرد والمجتمع.

الباب الثاني: بحث عن أسباب الركود الاقتصادي التي تؤدي إلى الديون: كالتضخم وأنواعه، وآثاره، والفقر وأنواعه، وأسبابه، وطرق معالجته، كذلك تحدث عن الاغراق والضرائب والأسباب المؤدية إلى الركود الاقتصادي.

الباب الثالث: بيَّن فيه أنواع التمويل وأساليبه، والاستثمار والتنمية كأساليب لمعالجة أسباب الركود الاقتصادي.

الباب الرابع: تحدث عن العلة في الديون.

الباب الخامس: بيَّن دور المصارف في عملية الدين.

290	**ياسر عبد الكريم الحوراني** **الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي، عمان، 2002م، الصفحات 440.**

يهدف هذا البحث إلى بيان الإسهامات الاقتصادية للإمام الغزالي، وإحياء جانب مهم من جوانب تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي على ضوء إسهامات الإمام الغزالي. ويسعى كذلك إلى استكمال بناء نظرية إسلامية معاصرة في المجال الاقتصادي، وتقديم صورة اقتصادية -لدى أحد علماء المسلمين- غير مسبوقة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

وقد تضمنت الدراسة مقدمة وبابين وخاتمة.

فأما الباب الأول: فتناول تعريفًا عامًا بشخصية الإمام الغزالي والمرتكزات العقائدية لفكره الاقتصادي، مشتملاً على فصلين:

الفصل الأول: أفرد للحديث عن الغزالي، حيث تناول نَسَبَ الغزالي وأسرته وطبيعة عصره وموقفه منه، ثم تناول مكانة الغزالي العلمية، وموقفه من بعض القضايا الفكرية، وتناول -أيضًا- مصنفات الغزالي وآثاره الفكرية بشكل عام، وأهمية هذا الفكر بشقيه: التاريخي، والتحليلي.

أما الفصل الثاني: فقد تناول الباحث المرتكزات العقائدية لفكر الغزالي، ومنها: المرتكزات الذاتية، والمرتكزات الموضوعية، والمرتكزات الوظيفية.

أما الباب الثاني: فتناول الجانب الاقتصادي في فكر الغزالي، وأهمها موقف الغزالي من ظاهرة الملكية ومبدأ الكسب كمدخل رئيسٍ للتملك.

291	**ياسر عبد الكريم الحوراني** **في مصادر التراث الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي/ مكتب الأردن، 2001م، الصفحات 144.**

صنف هذا الكتاب ضمن الأعمال المعجمية، ولهذه النوعية من الأعمال أهمية تظهر من خلال دورها الواضح في البحث العلمي والنهضة العلمية، وكذلك دورها في التعريف بتاريخ الأمة الفكري، وإسهامها في العلوم، حيث تشكل رصدًا لما في ذاكرة تاريخ الأمة، واستدعاء لما في هذه الذاكرة التاريخية.

غطَّى الكتاب الفترة الزمنية التي تمتد حتى بدايات القرن العشرين، هذا بالنسبة للمؤلفين المعلوم تاريخ وفاتهم، وقد اشتمل على بعض البيانات لمؤلفين في الفترة الزمنية التي تلي هذا التاريخ؛ مما يعني أن الكتاب غطى مساحة زمنية واسعة جدًا، وهذا من إيجابياته.

أشار الباحث إلى أن مصادر التراث يمكن أن تصنف على النحو الآتي: الكتابة الفقهية، والكتابة التي تكون من قبل الفكر، والكتابة عن الوقائع أو الأحداث التاريخية، ولكلِّ نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة ما يميزه من الخصائص من حيث الالتزام، ومن حيث قابلية التطور، ومن حيث الاكتمال.

وقد جاء الكتاب في توطئة وفصلين وخاتمة.

292	**ياسر عبد الكريم الحوراني** **الوقف والتنمية في الأردن، دار مجدلاوي/ عمان – الأردن، 2002م، الصفحات 206.**

يستهدف هذا البحث بيان العلاقات الاقتصادية والأنشطة والمفاهيم التنموية للوقف في ظل رؤى علمية مخططة ومستوعبة للحالة الاجتماعية وظروف المجتمع، ويركز على العديد من المؤشرات الاقتصادية، موضِّحًا طبيعة الفجوات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وحجم المشكلات والتحديات الراهنة، وعجز الجهاز الوقفي ممثلاً بوزارة الأوقاف عن الاستفادة من مقدرات الوقف واستثمار الثروات المعطلة.

كما يركز على كيفية استنباط طرق ووسائل حديثة من أجل تنمية ممتلكات الوقف، وتحقيق أعلى ربحية ممكنة، ودعم الاقتصاد الوطني.

وبيَّن الباحث أهمية الدور التنموي الذي يلعبه الوقف في معالجة جوانب التخلف الاقتصادي في القطاعات المختلفة، وقدرته على الإسهام بمعالجة مشكلة الفقر.

واجتهد الباحث في التركيز على علاقة الوقف بالعلم والثقافة، وإسهامات الوقف في دعم المؤسسات التعليمية في الأردن.

ووضَّح الباحث طبيعة العلاقة بين الوقف والقطاع الزراعي وبعض استراتيجيات الاستثمار الوقفي.

293	**ياسين الغادي** **نظرة معاصرة في المال الإسلامي وملكيته، دار رند، 2004م، الصفحات 132.**

قسم الباحث الكتاب إلى الموضوعات والفصول الآتية:

الفصل الأول: في تأصيل معنى المال لغة وشرعًا، والفصل الثاني: في أهمية المال في الإسلام، والفصل الثالث: في الأدلة الشرعية على تملك وحفظ المال، والفصل الرابع: في القواعد والأحكام الإسلامية التي تضبط المال إنتاجًا وتنمية

وتوزيعًا، والفصل الخامس: في الملكية العامة في الإسلام والنظم الأخرى: الاشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية، والفصل السادس: في أنواع المال العام، وحكم التصرف فيه، والاعتداء عليه، ومثال ذلك: الزكاة، والصدقات، والقربات، والغنائم، والأنفال، والفيء، والحمى، والأرض الموات، والجزية، والخراج، والعشور.

الفصل السابع: مرافق المسلمين وحكم الاعتداء عليها، مثال ذلك: الجداول، والمساجد، والطرق، والشوارع، والمتنزهات، والمدارس، والسطوح، والأبنية، والكنائس، والأديرة، والصوامع، وأماكن الخلاء، والمعادن، والركاز.

294	**ياسين محمد أحمد غادي** **الأموال العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر/ المزار الجنوبي- الكرك، 1414هـ/ 1994م، الطبعة الأولى، الصفحات 136.**

يتناول الكتاب الأموال العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها من خلال مناقشة المواضيع الآتية:

المال العام لغة وشرعاً.

أهمية المال العام في الإسلام.

الأدلة الشرعية على تملك المال العام وحفظه، التي بطبيعتها لا تقبل التملك الفردي وحقها في التصرف.

القواعد والأحكام الإسلامية التي تضبط المال العام إنتاجًا وتنمية وتوزيعاً.

الملكية العامة في الإسلام والأنظمة الأخرى: أساسها، ومعيار التفريق بينها وبين الملكيات الأخرى، وضوابطها، وحكم الاعتداء عليها، وخصائصها، والملكية الجماعية في الأنظمة الأخرى، والاشتراكية والشيوعية، والرأسمالية.

أنوع الأموال العامة وحكم التصرف والاعتداء عليها: الزكاة، والصدقات، والقربات غير الزكاة، والغنائم، والأنفال، والفيء، والحمى، والأرض الموات، والجزية، والخراج، والعشور.

مرافق المسلمين العامة وحكم الاعتداء عليها: الحمّامات، والخانات، والقياسير العامة، والجداول، والأنهار، والبحار، والمساجد، ودور العبادة، والطرق، والشوارع، والممرات والأزقة، والمتنزهات، والمروج، والملاعب، والحدائق، والمدارس، والمعاهد، والجامعات، وخزائن حفظ المال بما في ذلك الصناديق والقاصات وغيرها، والسطوح، والأبنية، والمرتفعات، والجبال، والجبانات والمقابر العامة، والكنائس، والأديرة، والصوامع، والمعادن، والركاز.

295	**يزن خلف سالم العطيات** **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس/ عمان، 2009م، الصفحات 348.**

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع التحول من جوانبه المختلفة: العملية، والفقهية، والتطبيقية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول، ودوافعه، ومصادره وأنواعه، وأهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول، وأهم المسائل الفقهية الناجمة عنه. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم بيان الجوانب النظرية والعملية والفقهية لموضوع التحول بالاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بالرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية، والكتب، والمقالات، والتقارير، وغيرها. أما الجانب التطبيقي فقد تمت صياغته اعتمادا على المصادر السابقة، بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية للتعرف على العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تم تصميم استبانة وزعت على جميع الإدارات العامة التابعة للمصارف التقليدية في الأردن، وبعد القيام بالدراسة والتحليل تم التوصُّل إلى العديد من النتائج والتوصيات.

296	**يوسف أحمد محمود السباتين** **البيوع القديمة والمعاصرة والبورصات المحلية والدولية، دار البيارق، عمان، 2002م، الصفحات 257.**

يناقش الباحث موضوع البيوع في ضوء قواعد معينة للعقود تساعد على إصدار الحكم على العقد فيما إذا كان صحيحًا أو باطلاً أو فاسدًا، وفيما إذا كان لازمًا أو غير لازم، وفيما إذا كان نافذًا أو موقوفًا، وفيما إذا كان منجزًا أو مقتصرًا أو مستندًا، إلخ. ويعرض بشكل خاص للعقود التي يتم تداولها في البورصات المحلية والدولية.

قسَّمَ الباحث هذا الكتاب إلى خمسة أبواب على النحو الآتي:

الباب الأول: العقد، وأركانه، والعوامل المؤثرة فيه، وشروطه، وآثاره.

الباب الثاني: يفصِّل الباحث موضوع البيوع من حيث أركان البيع، وشرائطه، وأنواعه.

الباب الثالث: يناقش موضوع البيوع التي فيها ربا، والبورصات، والصرف، والاستصناع، والاحتكار، والتسعير، والشفعة.

الباب الرابع: أحوال البيع قبل القبض.

الباب الخامس: الإجارة وأنواعها، وطرائقها.

obeikan.com

رسائل وأطروحات جامعية

297 **إبراهيم عبدالحليم عبادة**
دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أحمد محمد السعد، ورياض عبد الله المومني، 2002م، الصفحات 182.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية ودورها في مجال تمويل التجارة، وكذلك التعرف على ما تملكه الدول الاسلامية من إمكانات، وآلية توظيفها واستغلالها في مجال التجارة؛ لما للتجارة من أهمية كبيرة في رفع مستوى الشعوب والمجتمعات. وتهدف الدراسة -أيضًا- إلى تتبع دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية من خلال البرامج الخاصة بالتجارة، وكذلك بناء نموذج قياسي يوضّح أثر التمويل المقدَّم من البنك الإسلامي للتنمية في التجارة الإجمالية والبينية للدول الإسلامية الأعضاء في البنك.

وقد تبيَّن أن البنوك الإسلامية تُسهم إسهامًا إيجابيًّا في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، ويمكن أن تؤديَ دورًا رائدًا في مجال تمويل التجارة.

ويمكن القول: إن الدول الإسلامية بما تملكه من إمكانات يمكن أن تلعبَ دورًا بارزًا على الساحة الدولية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة، إلا أن التجارة البينية للدول الإسلامية لم تصل إلى المستوى المطلوب.

298 **إبراهيم محمد إبراهيم خريس**
الضرائب في النظام المالي الإسلامي، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: محمود الخالدي، 1991م، الصفحات 213.

تتناول الدراسة الضرائب في النظام المالي الإسلامي، حيث تبين الدراسة بدايةً

مصادر الإيرادات العامة في الإسلام: الزكاة، والجزية، والعشور، والخراج، والملكية العامة، وملكية الدولة، والضرائب، وغيرها.

وتتناول الدراسة الضرائب من حيث مفهومها، وأغراضها، وقواعدها، وأنواعها، ومشروعيتها إسلاميًا، حيث تبيَّن السند الشرعي للضرائب، مع استعراض الآراء المؤيدة والمعارضة.

وتشير الدراسة إلى أن فرض الضرائب مباح عند الحاجة، لكن المشروعية ليست مطلقة، فهناك ضوابط تحول دون جعل هذه المشروعية سبيلاً إلى الظلم، ومن هذه الضوابط: وجوب وجود حاجة عامة ضرورية، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي، وأن تكون الضريبة مما يفيض عن إشباع الحاجات الأساسية للفرد والجماعة، وتحديد قدر الضريبة المفروضة بما لا يزيد عن نفقات الحاجة العامة، وعدم أخذ الضريبة من أهل الذمة، والتقيد بأحكام الشرع عند إنفاق الضرائب. وتتطرق الدراسة إلى الآثار الاقتصادية للضرائب مقارنة بين الضرائب الإسلامية وتلك الوضعية، وتقدم الدراسة مشروع قانون مقترح للضرائب الإسلامية.

299	**إبراهيم محمد أحمد البطاينة** **الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، 1994م، الصفحات 119.**

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية مقارنة مع الأنظمة الوضعية، حيث تتعرض بداية إلى مفهوم المشكلة الاقتصادية، وأسبابها، ووسائل معالجتها من وجهة نظر رأسمالية واشتراكية وإسلامية. وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى العلاقة بين طرق حيازة الثروة وبين المشكلة الاقتصادية، حيث تبين الدراسة الأضرار الناجمة عن حيازة المال عن طريق الربا والغش والقمار والسرقة وغيرها.

وتبين الدراسة بشكل عام أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على تنظيم النشاطات

الاقتصادية في المجالات الاقتصادية الرئيسة، كالعمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بشكلٍ يصل بالمجتمع إلى حفظ التوازن الاقتصادي من خلال استخدام المعايير والمقاييس والأحكام الشرعية الواردة في القرآن والسنة.

وتبرز الدراسة دور النظام الإسلامي في معالجة هذه المشكلة عن طريق: أولاً، الزكاة ودورها في حل مشكلة الفقر والبطالة وفي الحفز على الاستثمار. وثانياً، الدولة ودورها في توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ومن حيث تدخل الدولة لحل الأزمات الاقتصادية.وثالثاً ترشيد الاستهلاك ودوره من خلال تحريم التبذير والحجر على السفيه وتحريم الإسراف والنهي عن الترف.

300	**أحمد إسحاق الأمين حامد** **الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2005م، الصفحات 181.**

جاءت هذه الدراسة، الموسومة بِـ: الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، تلبية لحاجة المؤسسات المالية الإسلامية في دراسة الصكوك الاستثمارية الإسلامية، والمخاطر التي تتعرض لها، وتقديم آليات كفيلة بعلاجها، وعليه فإنها تشكلت موضوعيًا من ثلاثة محاور:

المحور الأول: الصكوك الاستثمارية الإسلامية: دار هذا المحور حول الصكوك الاستثمارية الإسلامية بدءًا بعملية تصكيك الأصول على أساس صيغ التمويل الإسلامية لتكون صكوكًا استثمارية قابلة للتداول في أسواق المال، ومرورًا بأنواع هذه الصكوك باعتبار الصيغ التي تصدر بها، وانتهاء بالأطر الشرعية والفنية التي تحكم عملية إصدار الصكوك وتداولها.

المحور الثاني: مخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية. عني هذ المحور بدراسة المخاطر التي تتعرض لها الصكوك الاستثمارية الإسلامية وطبيعتها وأبعادها، وقد ركزت الدراسة على أبرز المخاطر المتمثلة في: مخاطر مخالفة القواعد المالية

الإسلامية، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق وسعر الصرف، ومخاطر سوء إدارة المشروع والمحفظة الاستثمارية وسوء الأخلاق، والمخاطر السياسية، ومخاطر البيئة، والمخاطر الرقمية.

المحور الثالث: علاج مخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية.

301	**أحمد أسعد المسعودي** **الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامّة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، 1997م، الصفحات 131.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الاقتراض الحكومي من أجل الإنفاق على المصالح العامة من منطلق أن الاقتراض واحد من مصادر الإيرادات الحكومية لتغذية الخزانة العامة.

ناقشت الدراسة بداية معنى المصالح العامة لغة واصطلاحاً، وأقسامها، وتطرقت إلى بيان الإنفاق الحكومي من حيث تعريفه وأولوياته وأقسامه وأوجه الإنفاق على المصالح العامة. وبيَّنت الدراسة أهم الإيرادات الحكومية الدورية (الزكاة، والجزية، والخراج، والعشور، والملكية العامة، وملكية الدولة) وغير الدورية (الغنائم، والفيء، وتركة من لا وارث له، والضرائب، والاقتراض)، من وجهة نظر شرعية، وبيَّنت أوجه إنفاق هذه الإيرادات.

وتحدثت الدراسة عن طبيعة الاقتراض العام من حيث تعريفه وتطوره وأنواعه في النظم المعاصرة، مع بعض الإشارات المقارنة مع النظام المالي الإسلامي. وبيَّنت الدراسة ضوابط الاقتراض الحكومي في الاقتصاد الإسلامي، ثم تطرقت إلى أولويات الاقتراض الحكومي، وإلى الأساليب والبدائل والطرق الشرعية لتمويل الإنفاق على المصالح العامة.

302	**أحمد أسعد محمود إبراهيم** **السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1997م، الصفحات 144.**

تتناول هذه الدراسة السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه. وقد جاءت هذه الدراسة التاريخية للفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في تلك الفترة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول. يتعرض الفصل الأول من الدراسة لقواعد المالية العامة في خلافة الإمام علي.

ودار الحديث في الفصل الثاني حول التنمية الاقتصادية عند الإمام علي، حيث جاء المبحث الأول حول مفهوم التنمية والعمارة، وجاء المبحث الثاني حول وسائل تحقيق العمارة "التنمية" عند الإمام علي.

أما الفصل الثالث فإنه تعرض لسياسة التوزيع والتوازن عند الإمام علي، حيث جاء المبحث الأول حول مفهوم التوزيع وصلته بالسياسة الاقتصادية، وجاء المبحث الثاني حول الإجراءات التي وضعها الإمام لضمان عدالة التوزيع، وجاء المبحث الثالث حول سياسة ومعايير التوزيع عند الإمام علي، وجاء المبحث الرابع حول توزيع الثروات والدخول، وجاء المبحث الخامس حول سياسة الإمام علي في إعادة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي.

303	**أحمد الجداية** **تأصيل المقاصد العامّة في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو يحيى، ومنذر محمد الشرع، 1995م، الصفحات 235.**

تتناول هذه الدراسة موضوع تأصيل المقاصد العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي. ويتعرض الفصل التمهيدي من الدراسة إلى المقاصد العامة ودورانها حول مصالح الفرد والجماعة، حيث ناقشت الدراسة مفهوم المقاصد العامة ومشروعيتها وحفظ الضرورات الخمسة (الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل) ووسائل حفظها.

وتتعرض الدراسة في الفصل الأول إلى المقاصد العامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، من خلال الحديث عن ضمان إشباع الحاجات الأساسية على مستوى الفرد والجماعة، حيث بيَّنت الدراسة حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى التوازن الاقتصادي والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقه، مثل: الزكاة والميراث والنفقة والكفارات ومراقبة النشاط الاقتصادي.

ويتناول الفصل الثالث الآثار الرئيسة لتأصيل المقاصد العامة في الحياة الاقتصادية من خلال الحديث عن: دور العمل وترغيب الإسلام فيه وعن حقوق العامل في الإسلام، وعن التسعير وجوازه عند الضرورة. وتحدثت الدراسة بتوسع عن العدالة التوزيعية في الإسلام وبينت أهمية دور التوزيع العادل في تحقيق الكرامة الإنسانية.

304	**أحمد الصويعي شليبك** **المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد عبد العزيز عمرو، 1993م، الصفحات 179.**

تتناول هذه الدراسة موضوع المضاربة كما هي مطبقة في عدد من البنوك الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية. فتتناولُ بداية المضاربة في الفقه من حيث مشروعيتها وأدلتها وأركانها وشروطها. وينتقل الحديث إلى المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية من حيث مفهومها، وأقسامها، ومدى ملاءَمتها للاستثمار المصرفي، بالإضافة إلى الحديث عن الودائع في البنوك الإسلامية.

وتتناول الدراسة أحكام المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية من حيث توقيت العقد، وتغطية النفقات، وضوابط تحقيق الربح وقسمته، وعلاقة البنك بالمودعين والمستثمرين في المضاربة، ومسألة الضمان، ومن حيث انتهاء عقد المضاربة.

تعرض الدراسة نماذج من عقد المضاربة كما تجريها بعض البنوك الإسلامية من حيث عرض المنهج النظري لتلك البنوك التي تمارس المضاربة على أساس العلاقة بين البنك والمودعين، مثل: البنك الإسلامي الأردني، وبنك دبي الإسلامي، وبنك

فيصل الإسلامي المصرفي، ومصرف فيصل الإسلامي/ البحرين، والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، بالإضافة إلى عرض المنهج النظري لبعض البنوك التي تمارس المضاربة على أساس العلاقة بين البنك والمستثمر.

305	**أحمد حافظ موسى** **الضمان في عقود الأمانات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد المجيد الصلاحين، 2005م، الصفحات 306.**

توصل الباحث في رسالته إلى أن أسباب الضمان تنحصر في ثلاثة أسباب: الإتلاف، والعهد، واليد. وبقية الأسباب التي ذكرها العلماء يمكن إرجاعها إلى هذِهِ الأسباب الثلاثة، وأنه يجب على الأمين أن يرجع إلى العرف السائد في التصرف عند إطلاق العقد، فإذا خالف العرف فإنه يكون ضامنًا، وكذلك على الأمين أن يلتزم بشرط المالك، وعليه الضمان إذا خالفه، حيث إنَّ اشتراط الضمان على الأمين يُعَدُّ باطلاً، وتظل يد الأمين لا يد ضمان، وتظل يد الأمين يد أمانة على المال المتعاقد عليه ولو فسد العقد.

من خلال الاطلاع على هذه الدراسة تبيَّن بأنها توسعت في الأحكام الفقهية، مع ذكرٍ لبعض التطبيقات المعاصرة، وبحثت أحكام الضمان بشكل عام، ولم تتعرض هذه الدراسة للضمانات؛ كونها مصدرًا لتنفيذ التعهد بالإيفاء، لتقي الدائنين خطر عدم الوفاء بالدين.

306	**أحمد حيدر أحمد عبيدات** **نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، 2000م، الصفحات 131.**

تهدف الدراسة إلبى بيان نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي وأهميتها في السوق، وبيان مميزات هذه النظرية في الاقتصاد الإسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى.

وللوصول إلى هذا الهدف تبدأ الدراسة بعرض العوامل المؤثرة في تشكيل السعر، ثم الأحكام الشرعية المتعلقة بالسعر، وهل يسمح الإسلام بترك الأسعار تتحدد وفقًا لنظام السوق أو لقوانين العرض والطلب؟ وقد بيَّنت الدراسة الوظائف التي تقوم بها نظرية الأسعار من خلال تفاعل أسعار عناصر الإنتاج وقوى العرض والطلب من أجل تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار الأجور، وكيفية تدخل الدولة في ذلك، وكيف يكون ذلك.

كما عرضت الدراسة إلى قضية التسعير كجزء من نظرية الأسعار، وبينت مفهوم التسعير وحكمه وأنواعه ومجالاته، ومتى تتدخل الدولة للتسعير، مع بيان كيفية ذلك، وما هي الآثار الاقتصادية التي تترتب على الفرد والمجتمع، من خلال تطبيق هذه النظرية.

307	**أحمد خالد** **التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير، كلية الآداب، إشراف: فالح حسين، الجامعة الأردنية، 1992م، الصفحات 192.**

تتناول هذه الدراسة التاريخية التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، حيث تحاول الدراسة إلقاء الضوء على دور بلاد الشام في النشاط التجاري.

تتناول الدراسة بداية حدود بلاد الشام كما ذكرها الجغرافيون العرب، والدور المهم الذي قامت به الدولة الإسلامية في تمهيد الطرق ووضع العلامات عليها. كما تناولت الأسواق الشامية، وبعض الموانئ الشامية، ودورها في النشاط التجاري.

وتتناول الدراسة -أيضًا- أساليب التعامل التجاري، من مقايضة ونقد وصيرفة وصكوك وسفاتج، علاوة على أنواع البيوع، والأسعار، والسلع التجارية المصدرة، كالحبوب والزيت والزيتون والفاكهة، إلى جانب بعض السلع المستوردة، كالتمور والميعة والقطن والرقيق والبغال. وتحدثت الدراسة عن التجار وعن العلاقات التجارية، حيث بينت الدور الذي اضطلع به التجار المسلمون وعبيدهم، إلى جانب تجار أهل الذمة، في النشاط التجاري. وبيَّنت الدراسة -أيضًا- دور السماسرة في

تسهيل العمليات التجارية، وإلى جانبهم الوكلاء الذين كانوا يراقبون أسعار السلع لإخبار تجارهم، فضلاً عن قيامهم بتحويل السفاتج إلى نقود لأصحابها.

308 **أحمد سالم العلي**
بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: مصطفى الزرقا، 1987م، الصفحات 286.

تتناول هذه الدراسة المرابحة كواحدة من الآليات التي تتعامل بها المصارف الإسلامية. وتبين الدراسة أن المرابحة بمعناها المعروف تختلف عن المرابحة الحديثة التي ظهرت مع ظهور المصارف الإسلامية، التي تقوم على المواعدة بالشراء والبيع بالمرابحة وبثمن مؤجل، والتي يتطلب انعقادها ثلاثة أطراف هي: المصرف، والآمر بالشراء، والبائع.

وقد شملت الدراسة بصورتها النظرية دراسة المرابحة في البنك الإسلامي الأردني، وبيت الاستثمار الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي المصري والسوداني، والمصرف الإسلامي الكويتي، والبنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية. وركّزت على الدراسة العملية للممارسات التطبيقية القائمة في البنك الإسلامي الأردني كنموذج للمصارف الأخرى.

وتبين الدراسة أن المرابحة بصورتها النظرية جائزة شرعًا، ولكن الحكم عليها بصورتها العملية يختلف من مصر إلى آخر، وذلك تبعاً لطبيعة الممارسات العملية. وتنتهي الدراسة إلى أن الحكم على المرابحة الذي وصلت إليه يخص البنك الإسلامي الأردني فقط، حيث تبين الدراسة أن هناك بعض الأخطاء التي تقع في الممارسة مشيرة إلى تصويبات تلك الأخطاء.

309 **أحمد سعيد حوا**
صور التحايل على الربا وحكمها في الشريعة الإسلامية،رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1998م، الصفحات 338.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ما طرح ويطرح من حيل يراد بها الالتفاف على

حرمة الربا. وقد بينت الدراسة معنى الحيل وأنواعها، وأن الفقهاء متفقون على عدم جواز مصادمة مقاصد الشرع، ولكنهم يختلفون فيما يُعَدُّ أو لا يُعَدُّ كذلك، ثم يختلفون في إثبات التحايل.

وقد تصدت الدراسة لأنواعٍ من الحيل في باب القروض وفندتها، وبينت الحالات التي تخرج عن دائرة التحايل في بعض المسائل. ثم عرضت الدراسة للحيل في باب الاستثمار والتوفير، وبيَّنت أنّ شهادات الاستثمار نوعٌ من السندات الربوية، وكذا أرباح صناديق توفير البريد، وفي المقابل فإن سندات المقارضة يمكن أن تكون مخرجاً شرعياً مقبولاً. ثم عرضت الدراسة للحيل المتصلة بباب الصرف، فناقشت الشيك المؤجل، وبينت عدم جوازِهِ، ثم ناقشت مسألة اعتبار القيود الدفترية بديلاً عن التقابض في عمليات التحويل المصرفية وأقرتها.

310	**أحمد سليمان محمود خصاونة** **الفكر الاقتصادي عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل إبراهيم أبو شريعة، وعبد الرزاق بني هاني، 1997م، الصفحات 253.**

تناولت الدراسة الفكر الاقتصادي عند الإمام الشيباني من خلال التعرض للمواضيع التي طرحها في كتابه "الكسب" الذي يعد أول كتاب في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وبناءً عليه، فقد تعرضت الدراسة للمواضيع الآتية: أ) مفهوم الكسب وأهميته وحكمه عند الإمام الشيباني وعند غيره من العلماء في المذاهب الأخرى مع ذكر الأدلة، وموقف أهل التقشف والتصوف من الكسب وأدلتهم ورد الإمام عليهم. ب) أنواع الكسب والمفاضلة بينها عند الشيباني وعند غيره، فضلاً عن الحديث عن قيود الكسب والآثار الاقتصادية المترتبة عن الانصراف المطلق إلى الكسب. ج) التخصص وتقسيم العمل والأثر الاقتصادي لذلك، إذْ أشارت الدراسة إلى أن الشيباني قد تحدث عن تقسيم العمل قبل أن يفعل ذلك (آدم سمث) بألف عام. د) التوزيع في فكر الشيباني، مع بيان مفهومه ومراحله، بالإضافة إلى الغنى والفقر، حيث تم تحديد مفهوم الفقر في الإسلام، ونظرة الإسلام إليه، والتفاوت الطبيعي في الدخول هـ) مفهوم

الاستهلاك وطبيعته، والسلع والحاجات، وأهداف الاستهلاك وضوابطه، والحديث عن مفهوم الشيباني لتناقص المنفعة.

311	**أحمد سليمان محمود خصاونة** **آثار العولمة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2006، الصفحات 321.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار العولمة في المصارف الإسلامية، وبيان أهم التحديات التي تواجهها، واقتراح استراتيجية عمل لهذه المصارف حتى تتمكن من مواجهة هذه الآثار والتحديات، من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، والحد من آثارها السلبية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول، تم التعرض لمفهوم العولمة والعولمة المالية، وفي الفصل الثاني، تم التعريف بالمصارف الإسلامية، والخدمات التي تقدمها.وفي الفصل الثالث، تم التعريف بتقرير لجنة (بازل)، فيما يتعلق بكفاية رأس المال ومتانته، وبيان آثار اتفاق (بازل) (2) على المصارف الإسلامية.

وفي الفصل الرابع، تم استعراض أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية.

وفي الفصل الخامس، تم اقتراح استراتيجية عمل للمصارف الاسلامية،

وفي الخاتمة تم استعراض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، واقتراح بعض التوصيات التي تساعد المصارف الإسلامية على تجاوز آثار العولمة، ومتابعة مسيرتها بنجاح.

opeikan.com

312 **أحمد صبحي مصطفى العيادي**
إحياء الأرض الموات بين النظرية والتطبيق "دراسة اقتصادية فقهية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 163.

تتناول هذه الدراسة موضوع إحياء الأرض الموات نظريًا وتطبيقيًا من وجهة نظر فقهية واقتصادية. وتتناول الدراسة في فصلها الأول مراحل إحياء الأرض الموات، وشروط الإحياء. ويتعرض الفصل الثاني لضوابط تقلب الأرض الموات بين العشر والخراج، وأما الفصل الثالث فيتحدث عن الإقطاع بين النظرية والتطبيق، مبيناً أحكام الإقطاع، وأنواع الإقطاع: كالاستغلال، والتمليك، والإرفاق، وإقطاع المعادن.

وتتعرض الدراسة في الفصل الرابع إلى التطبيقات التاريخية للإقطاع والإيحاء في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول -عليه السلام- وإلى زمن الدولة العباسية. وتتحدث الدراسة في فصلها الخامس عن الأمن الغذائي من حيث مفهومه، ومن حيث الفجوة الغذائية في الوطن العربي، وأهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي. وعطفًا على موضوع الأمن الغذائي تتحدث الدراسة في فصلها السادس عن الإصلاح الزراعي من حيث مفهومه وقوانينه، مع التركيز على الزراعة وإنتاج الغذاء في الأردن، والفجوة الغذائية والتطورات التي مرت بها تجربة الاستصلاح في الأردن، مع التعرض إلى القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة.

313 **أحمد طه العجلوني**
آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية، والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، إشراف عبد المنعم السيد علي، 2004م، الصفحات 203.

تهدف هذه الدراسة إلى تشكيل ردة فعل استراتيجية لمساعدة المصارف الإسلامية الأردنية على الإفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية، والحد من المخاطر التي ستنتج عنها. وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التعرف على النظام المالي الإسلامي: أهدافه، وخصائصه، وجذوره، ونشأة المصارف الإسلامية، وأهدافها، وأساليبها الاستثمارية، ثم استعراض أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.

ثانيًا: مفهوم العولمة المالية من خلال تعريف العولمة، ونشأتها، وأبعادها، ودائرة العولمة الاقتصادية وأهم مظاهرها وأدواتها، والعولمة المالية، والتحرير المالي.

ثالثًا: تحليل مدى تأثير العولمة المالية في المصارف الإسلامية والاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها لمواجهة الآثار الناجمة عنها.

و بعد توزيع استبانة على المصارف الإسلامية المشمولة بالدراسة تبين أن إمكانية استفادة المصارف الإسلامية من الانفتاح المالي، إضافة إلى أن العولمة المالية ستعمل على حفز المصارف الإسلامية على ابتكار أساليب استثمار جديدة، وحل مشكلة السيولة لديها.

314	**أحمد عايد خليف ديلان** **إدارة واستثمار أموال الأيتام في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 193.**

تتناول هذه الدراسة إدارة واستثمار أموال الأيتام من وجهة نظر إسلامية في إطارين: نظري، وعملي تطبيقي. وقد خصص الإطار النظري لدراسة الولاية على اليتيم والتصرف المشروع في أمواله وأساليب استثمار أمواله حسب أحكام الشريعة، مع بيان تصور لإمكانية تنمية أموال الأيتام بشكل مؤسسي. وأما الإطار العملي فقد جاء لدراسة التطبيقات المعاصرة لإدارة واستثمار أموال الأيتام في الأردن والكويت كنماذج عملية.

ففي الأردن تمت دراسة مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام من حيث إجراءات ضبط وحصر التركات، وقانون المؤسسة وأهدافها ونظامها الإداري، وأساليب الاستثمار المتبعة، مبيناً أنواعها وحجم عائدات الاستثمار، ودور المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وأما في الكويت فقد تمت دراسة الهيئة العامة لشؤون القصّر، حيث استعرضت الدراسة نشأة إدارة واستثمار أموال الأيتام، وأهداف المؤسسة المسؤولة عن ذلك وقانونها، والأساليب الاستثمارية المتبعة، مع تبيان حجم الاستثمار وعوائده، وأهم منجزات تلك المؤسسة، كما قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين المؤسستين في الأردن والكويت.

315 **أحمد عبد الرؤوف أبو شريعة**
أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: أبو اليقظان الجبوري، ومنذر الشرع، 1995م، الصفحات 121.

تتحدث الدراسة عن سياسة الترشيد في الاقتصاد الإسلامي انطلاقاً من أن هذه السياسة تقوم على مجموعة من الأسس والمرتكزات الشرعية المتمثلة بالجانب العقدي وحق الجماعة في الاستهلاك ضمن إطار التصور الإسلامي الشامل لطبيعة الحياة وموقع الإنسان منها.

وتنطلق الدراسة من هذه التصورات والأسس الثابتة من أجل الوقوف على أهم المعالم التي تحدد أنماط السلوك الاستهلاكي وضوابطه وقيوده بما يكفل تحقيق مبدأ الوسطية الذي يتميز به الإسلام لضمان العيش الكريم لكل فرد من أفراد الرعية داخل المجتمع الإسلامي. وقد تناولت الدراسة اهتمام الإسلام بالحياة من خلال الحديث عن القوت ودور الدولة في توفيره، ومعنى الترشيد وعلاقته بمراحل النشاط الاقتصادي، ومرتكزات الترشيد وضوابطه وأهميته وآثاره الاقتصادية.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة التفاوت في المعيشة وأثره في الترشيد من خلال التعريف بمعنى التفاوت وموقف الإسلام منه، وقواعد تنظيم الإسلام للاستهلاك وأثره الاقتصادي من خلال تحريم كنز الأموال والنهي عن التبذير والترف والحجر على السفهاء.

316 **أحمد عبد الله العون**
التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وأحكامها في الفقه الإسلامي،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: وائل عربيات، 2008م، الصفحات 140.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح الأحكام الشرعية لعمليات التجارة الإلكترونية بالعملات، وللوصول إلى هذا الهدف، تقدم هذه الرسالة محاولة لتعريف التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وآلياتها، ووضع بعض الضوابط الفقهية التي يمكن من خلالها ضبط هذه التجارة، وتنقيتها مما يعتريها من الحرام، وتصحيح ما يجري فيها من معاملات إن أمكن ذلك، كما أتت على ذكر تطبيقات هذه التجارة من التجارة الفورية والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات ومبادلات العملة، كما حاولت هذه الدراسة التوصل إلى الحكم الشرعي لأهم تطبيق من هذه التطبيقات وأكثرها انتشارًا في هذه التجارة، وهو تجارة الهامش، وبيان جوانب المنع وعدم الجواز فيها، ثم توصَّل الباحث إلى طرح بعض المقترحات والبدائل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في محاولة إيجاد البديل الإسلامي لبعض هذه التطبيقات.

317 **أحمد محمد سليمان العثمان**
نظرية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1991م، الصفحات 170.

تستعرض الدراسة موضوع الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي مقارنة مع وجهات نظر كل من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي.

وتنطلق الدراسة أساساً من مفهوم النظام الاقتصادي، والأسس التي يبنى عليها كل واحد من هذه الأنظمة، ومن ثم المقارنة بين الأصول والمذهب في الأنظمة المذكورة.

من ناحية أخرى، تركز الدراسة في تناولها لموضوع الإنتاج على عدد من العناصر ذات العلاقة الرئيسة والأهمية الكبرى للموضوع، وهي: الملكية والنشاط الاقتصادي، والحرية الفردية والمشكلة الاقتصادية.

وتتعرض الدراسة إلى مفهوم الإنتاج من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وأهداف الإنتاج، وتتناول عناصر الإنتاج بعد تقسيمها إلى: عوامل اقتصادية، وهي تلك التي تتضمن العوامل الإنسانية مثل العمل والتنظيم، وعوامل مادية مثل رأس المال والمواد الخام وغيرها، وعوامل حرة مثل الهواء والأرض والطاقة والفلك والماء وغيرها. وأخيراً تتحدث الدراسة عن تنمية الإنتاج من خلال الحديث عن تنمية الإنتاج رأسياً وأفقياً من خلال الحديث عن القوانين الفنية والاقتصادية للإنتاج.

318	**أحمد محمود أحمد زلط** **أحكام قبول الودائع وأعمال الخدمات في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، وصالح الخصاونة، 1996م، الصفحات 230.**

تتناول هذه الدراسة أعمال المصارف الإسلامية في مجالي قبول الودائع وأعمال الخدمات بالدراسة والتحليل؛ وذلك لبيان المستند الشرعي الدال على مشروعيتها، ثم صياغة الأحكام الفقهية بصورة مواد قانونية تتمكن المصارف الإسلامية من الاستناد عليها في عملها. ولتحقيق هدفها اعتمدت الدراسة منهجين: المنهج الاستقرائي المتمثل باستقراء أعمال المصارف الإسلامية في المجالات المذكورة، والمنهج الاستنباطي المتمثل بدراسة ما ورد في مصادر الفقه الإسلامي من قواعد وأحكام ذات علاقة بالمعاملات المالية التي تبلورت عنها المعاملات المصرفية وتحليلها وفهمها.

تتعرض الدراسة إلى طبيعة الودائع من حسابات ائتمان واستثمار، حيث تم حصر أهم الأحكام الفقهية والنتائج في صورة مواد قانونية، وإلى أعمال الخدمات مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والأوراق التجارية والأوراق المالية والحوالة المصرفية وتأجير الخزائن والصرف وإدارة أمناء الاستثمار والبنك المراسل مع التكييف الفقهي لكل من هذه الأعمال. وقد اعتمدت الدراسة على تقارير ونشرات من عدد من البنوك الإسلامية وهي: البنك الإسلامي الأردني، وبنك دبي الإسلامي، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي.

319 **أحمد محمود طنش**
مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دراسة مقارنة بالمناهج الوضعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1991م، الصفحات 150.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي بعد أن عجزت المناهج التنموية المستوردة عن ذلك.

تحاول الدراسة إعطاء لمحة عن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعن سيطرة المناهج المستوردة على ساحة الفكر الإنمائي في العالم الإسلامي بحكم التبعية المنهجية لأوروبا، ولتقصي جذور هذه التبعية وآليّاتها. وتتعرض الدراسة للبعد الحضاري لمفهومي التخلف والتنمية انطلاقاً من أن المقومات الحضارية هي القاعدة لمرتكزات التنمية الاقتصادية كافة، وللتلازم بين مفهومي الحضارة والتنمية؛ كون التنمية هي الحلقة الأساسية في عملية الحضارة.

وتناولت الدراسة موقف الدولة والفرد من التنمية، والدور التخطيطي والتنظيمي للدولة لتحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع، سواء أكان ذلك عن طريق التدخل في النشاط الاقتصادي الفردي أم بالدور المباشر للدولة في تحقيق التنمية، مع الحديث عن وسائل الدولة لضمان فاعلية التنمية واستمرارها. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح التنمية مرهون بتبني المنهج الإسلامي الشمولي النظرة للمشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي.

320 **أحمد معجب العتيبي**
المحافظ المالية الاستثمارية: أحكامها، وضوابطها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف محمد عبد العزيز عمرو، 2005م، الصفحات 147.

تناولت الدراسة موضوع المحافظ المالية الاستثمارية بوصفها أداة حديثة لمواجهة مخاطر الاستثمار وما يتعلق بها من أحكام في الفقه الإسلامي، وتتلخص

فكرة عمل المحافظ المالية في التنويع بين الأوراق المالية المكونة للمحفظة لتقليل مخاطر الاستثمار، كما تناولت بيان العلاقة بين العميل ومدير المحفظة، وأنها علاقة فردية تحكمها بنود العقد، وللعميل اختيار نوع الإدارة الخاصة بمحفظته، كما ناقشت الدراسة التكييف الفقهي لأنواع عقود المحافظ الاستثمارية والأوراق المالية التي يصح أن تكون في محفظةِ العميل من الناحية الشرعية، وذلك بحسب نشاط الشركة المصدرة لتلك الورقة، ثم تعرضت الدراسة إلى زكاة المحافظ المالية، بالإضافة إلى ضوابط بناء محفظة أوراق مالية إسلامية، ثم المخاطر التي تواجه الاستثمار بالأوراق المالية.

321	**إسماعيل عبدالسلام جبر العماوي** **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف عبد الهادي علي النجار، 2003م، الصفحات 186.**

حققت المصارف الإسلامية في السنوات الأولى من انطلاقها نجاحات كبيرة في بعض أوجه نشاطها، وتمثل هذا في اجتذابها لودائع العملاء، وانتشارها السريع، إلا أنها لم تحقق نجاحًا موازيًا في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كما كان يُعوَّل عليها؛ لذلك كان هذا الخلل من المؤشرات الدالة على وجود معوقات واجهت المصارف الإسلامية خلال الفترة الماضية من تجربتها، وتمثلت هذه المعوقات في نوعين هما: المعوقات الخارجية، والمعوقات الداخلية. وقد تم تناول موضوع المعوقات الخارجية فقط في هذه الرسالة وقد عرفت بالخارجية لأن سبب وجودها يعود إلى واقع البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف، سواءً أكانت البيئة المحلية المتمثلة في سيطرة وسيادة الطابع الربوي على النظام الاقتصادي والمصرفي معًا: كالسياسة النقدية للبنك المركزي، والأسواق المالية، والعقلية الربوية للمتعاملين، ونظم التعليم، فضلاً عن بعد القوانين والتشريعات عن أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم فحص أثر المعوقات في العاملين والمتعاملين في البنك الإسلامي الأردني بالدراسة الميدانية.

322 **إشراق محمود جميل الخطيب**
الحيل الشرعية في مجال الاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: محمد جبر الألفي، 1998م، الصفحات 182.

تتناول هذه الدراسة موضوع الحيل الشرعية في مجال الاقتصاد في فصلين: يتعرض الفصل الأول إلى تعريف الحيلة ومفهومها عند الأصوليين والفقهاء، ونشأة الحيل في القانون وفي الفقه الإسلامي، وأقسام الحيل وحكمها. ويناقش الفصل الثاني الحيل في مجال الاقتصاد، منها بيع العينة، والتورّق، والمرابحة. وتتناول الدراسة كلاً من بيع العينة، ومسألة التورق وحكمها، والمرابحة مع تعريفها وضوابطها والتحايل الوارد عليها، والتحايل في البيع أو بيع الوفاء، مع التعريف به، ومقارنته مع الرهن، والحكم الشرعي لبيع الوفاء، وبيع الوفاء في التشريعات المعاصرة، سواءً المتأثرة بالفقه الإسلامي أو المتأثرة بالقانون الفرنسي، والإيجار المنتهي التمليك في التشريعات المعاصرة وفي الفقه الإسلامي، والتحايل في الإجارة، والإيجار المنتهي بالتمليك، وتطبيقات الإيجار المنتهي بالتمليك في المصارف الإسلامية، والتحايل في الشركة، والمشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة)، مع التعرض لمفهوم الشركة وصور التحايل عليها، والحيل في الشركات، وتطبيقات المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية.

323 **إقبال عبدالكريم نوفان عبيدات**
واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويره (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء، جامعة آل البيت، كلية المال والأعمال، 2008م، الصفحات 148.

تتناول هذه الدراسة واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويره، من وجهة نظر العاملين والعملاء، ومفهوم التأجير التمويلي في النظام المالي المعاصر، وأيضًا في الشريعة الإسلامية. وقد عرضت الدراسة أهم صور

التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأهميتة ومزاياه بالنسبة للمؤجر والمستأجر والاقتصاد القومي. كما عرضت الدراسة أهم العقبات التي تواجه تطبيقه على نطاق واسع في هذه المصارف، وسبل تفعيله وتطويره.

324	**إلياس عبدالله أبو الهيجاء** **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن "رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف كمال حطاب وأحمد السعد،2007م، الصفحات 263.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي، وفي تطوير آليات تساعد عند استخدامها في زيادة التمويل بصيغ المشاركات، عن طريق الحد من المعوقات والمخاطر التي تقابل ذلك من ثلاثة محاور:

المحور الأول: التعريف لصيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: معوقات الاستخدام المصرفي للتمويل بالمشاركة ومخاطرها.

المحور الثالث: تطوير آليات لعلاج معوقات صيغ التمويل بالمشاركة ومخاطرها.

325	**آمنة أحمد محمد بشتاوي** **أثر الزكاة في السياسة المالية في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد أبو زيد، 2006م، الصفحات 171.**

أمام تزايد الإنفاق وعدم كفاية حصيلة الزكاة أجاز الفقهاء فرض الضرائب على الموسرين، وقد بدأت الضرائب عهدها في العهد الراشديّ، ولكن ما يحدث في الدول الإسلامية من فرض للضرائب أوقعها في الجور والتعسف في نظام هذه الضرائب. لهذا لابُدّ أن تعاد الأمور إلى نصابها من خلال نموذج عادل للضريبة في المجتمعات الإسلامية، وهذا النموذج لابد له من أصول تجمع بين الملاءَمة

والعدالة، ويمكن للزكاة أن تكون نموذجًا يحتذى في تقديم المنهجية السليمة للضرائب المعاصرة.

وهدفت الدراسة إلى إبراز دور النموذج الزكوي في صياغة السياسة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك ببيان أثر الزكاة في نموذجي الضرائب والنفقات العامة في الأدبيات المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الزكاة يمكن أن تكون أصلاً يقاس عليه ويحتذى به لصياغة الضرائب والنفقات العامة، وتوصي الدراسة باعتبار الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية؛ لضمان العدالة الضريبية في المجتمعات الإسلامية في أي زمان ومكان.

326

أنس سليمان أحمد إغبارية
العمل الخيري وآثاره الاقتصادية، حالة فلسطين الداخل عام 1948م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد أحمد صقر، 2008، الصفحات170

يُعَدُّ العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام 1948م عملاً منظمًا ومؤثرًا في المجتمع الفلسطيني، إذ إنَّهُ يسهم في جل مجالات الحياة، دعوية كانت أو اجتماعية أو تعليمية أو صحية أو إغاثية أو صمودية.

تناولت الدراسة وصف تجربة العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام 1948م، وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، سواءً على مستوى المعوقات القانونية والتنفيذية والرقابية، أو على مستوى المعوقات المالية والإدارية، وتضمنت -أيضًا- توصيات عدَّة، وحلولاً لهذه المعوقات والتحديات.

وقد عرضت الدراسة أربعة نماذج للمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل، وبينت الآثار الاقتصادية المترتبة على نشاطاتها، وهي: مؤسسة الصدقة الجارية، ومؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، والرابطة الإسلامية كفركنا، وجمعية اتجاه جمعيات أهلية عربية.

327 **إنعام بسام خطاطبة**
النفقات في العصر المملوكي الأول، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: يوسف حسن غوانمة، 1998م، الصفحات 242.

تتناول الدراسة موضوع النفقات في فترة زمنية محددة بالعصر المملوكي الأول، وتتحدث الدراسة بداية عن مفهوم النفقة لغة واصطلاحاً، فضلاً عن نبذة عن الدولة المملوكية وعن النفقات ذات العلاقة بالقصور والسلاطين والأمراء وغير ذلك.

تركز الدراسة اهتمامها بداية على النفقات العسكرية ورواتب وأرزاق الجند. ويتناول الفصل الثالث النفقات الإدارية، كنفقات الوزارة والقضاة ونفقات الطباق والدواوين والبريد. ويدور الحديث في الفصل الرابع عن نفقات العمارة والمنشآت الدينية والمدنية التي شيَّدها بعض السلاطين، فضلاً عن الحديث عن نفقات الحرمين الشريفين من ترميمات وإصلاحات، والمنشآت العلمية، موضحة أسباب الاهتمام المتزايد بهذا النوع من العمارة. وتحدثت الدراسة في الفصل الخامس عن النفقات العامة، مثل النفقات الزراعية، محاولة الإلمام بما قام به سلاطين تلك الفترة من جسور وقناطر تبين اهتمامهم المتزايد بهذا الجانب، فضلاً عن الحديث عن النفقات الطارئة على الدولة في حالة الرسل والوفود ونفقات الحج.

328 **إنعام عرفات موسى حمدان**
الجوائز التشجيعية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف أحمد محمد السعد، 2001م، الصفحات 121.

من أجل تحقيق توظيف أفضل للأموال قامت البنوك الإسلامية بتشجيع صغار المودعين؛ من أجل توسيع الوعاء الادخاري لهم، فاعتنت بهذه الفئة من المودعين حينما طرحت جوائز تشجيعية.

لهذا تهدف هذه الرسالة إلى إيضاح المقصود بالجائزة بمفهومها العام، وبيان أنواعها من نقدية ومعنوية، وذكر الألفاظ ذات الصلة بالجائزة، ثم الوقوف على أقسام

الودائع في البنوك الإسلامية، وخصص الفصل الأول لتحديد ماهية الجائزة المصرفية، وآلية تحديد الفائز بالجائزة. وخصص الفصل الثاني لحكم الجائزة وضوابطها.أما الفصل الثالث فكان دراسة مالية لأثر الجوائز المطروحة على حسابات التوفير في البنك الإسلامي الأردني في زيادة حجم الودائع منذ طرح الجوائز، إذ لوحظ بمقارنة أحجام الودائع قبل الإعلان عن الجوائز وبعد الإعلان عنها بأن أحجام الوادائع قد زادت بعد الإعلان عن الجوائز، إلا أن حسابات التوفير ومع طرح الجوائز عليها، لم تنافس أحجام ودائع الحسابات الاستثمارية الأخرى.

329	**أيمن علي خشاشنة** **آثار الجرائم الاقتصادية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، وقاسم الحموري، 2001م، الصفحات 203.**

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الجريمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مبينا بأنها: التعدي على الموارد الاقتصادية والثروات والنشاطات الاقتصادية التي تقع في حيازة الأفراد أو المجتمعات أو الدول، فكل فعل فيه مخالفة لأمر الله عز وجل أو نهيه فيما يتعلق بالأموال أو النشاطات الاقتصادية يعد جريمة اقتصادية، وكذلك بيان الجريمة الاقتصادية في القوانين العربية، مع الوقوف على دوافعها: الاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية.

كما قام الباحث بذكر أمثلة على الجريمة الاقتصادية، مبينًا معنى كل جريمة لغة واصطلاحًا، وأدلة التحريم، وآثارها في الفرد والمجتمع والاقتصاد، ثم أتبع ذلك منهج الإسلام في مكافحة الجرائم الاقتصادية والوقاية منها، مع التركيز على القواعد العامة والخاصة لذلك.

330	**باسل يوسف محمد الشاعر** **التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية، إشراف: محمود علي السرطاوي، 2004م، الصفحات 258.**

تناولت هذه الدراسة موضوع حماية المستهلك في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون والنظم الاقتصادية. وقد بينت هذه الدراسة المقصود بحماية المستهلك، ثم ذكرت الدراسة أهداف حماية المستهلك ومجالاتها، كما تناولت الدراسة التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الشريعة والقانون، وأجرت الموازنة بينهما وسلطت الضوء على النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك في القانون الأردني، وبينت دور الدولة في حماية المستهلك من خلال نظام التسعير ومراقبة الدعاية والإعلان ونظام الحسبة. وتوصلت الدراسة في نهاية البحث إلى نتائج، هي:

أولاً: وضع التشريعات التي تكفل تحقيق العدالة بين المستهلك والبائع.

ثانيًا: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المستهلك في مراحل الإنتاج والتسويق.

ثالثًا: مراقبة الدعاية والإعلان بحيث لا تؤدي إلى غش أو تغرير.

رابعًا: إيجاد مؤسسات وجمعيات لحماية المستهلك.

خامسًا: تطبيق نظام التسعير إذا دعت الحاجة إليه.

331	**باسم أحمد عامر** **نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، رؤية اقتصادية. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 249.**

تتناول هذه الدراسة آيات الإنفاق في القرآن الكريم بالتحليل الاقتصادي، في محاولة لصياغة نظرية يمكن من خلالها معرفة طبيعة الإنفاق ونظامه في ضوء القرآن الكريم، إضافة إلى الآثار الاقتصادية التي يتركها نظام الإنفاق على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وكذلك الآثار الاجتماعية والأخلاقية.

وقد خلصت الدراسة إلى أمور رئيسة عدَّة، منها: أن موضوع الإنفاق له أهمية بالغة وحضور كبير ضمن آيات الله تعالى؛ وذلك لكثرة المرات التي جاء فيها ذكر لفظ الإنفاق واشتقاقاتها اللغوية، إلى جانب الألفاظ ذات الصلة، كالزكاة والصدقة وغيرهما، ومما يدل على الأهمية -أيضًا- ذكر الإنفاق مقرونًا بقضايا شرعية كبرى في سياق واحد، كالإيمان والصلاة، واقتران الإنفاق كذلك بالوعد والوعيد، فكل هذه الأمور تدل على عظم منزلة الإنفاق وأهميته الكبيرة في القرآن الكريم.

332 **بثينة عبد الرحمن عيسى**
الضرائب والتكاليف الإضافية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: فالح حسين، 1997م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة الضرائب والتكاليف الإضافية في صدر الإسلام؛ إذ تعرضت بداية إلى تعريف الضرائب الأساسية في تلك الفترة. وتتطرق الدراسة إلى الأنظمة الضريبية السابقة للإسلام، ومنها البيزنطية والساسانية، حيث دار الحديث عن النظام الضريبي البيزنطي في مصر وبلاد الشام، وعن النظام الضريبي الساساني في العراق. ويتناول الفصل الثاني التكاليف في فترة الرسول -عليه السلام- والخلفاء الراشدين، وأهمها: تكاليف الضيافة والأرزاق وهدايا النيروز والمهرجان وبعض أعمال السخرة. وتطرق الفصل الثالث إلى الحديث عن التكاليف والضرائب الإضافية في فترة الدولة الأموية من حيث أسس فرضها، ومما دار حوله الحديث هدايا النيروز والمهرجان والضيافة وضريبة الطعام والأرزاق وبعض الرسوم التي تجبى من دافعي الضرائب وعدد من المواد والخدمات التي تطلبها الدولة في حالات استثنائية. كما تتعرض الدراسة إلى إدارة وتنظيم جباية الضرائب من حيث: كيفية إدارة وتقدير الضرائب الإضافية، وطرق الجباية وأثرها في دافعي الضريبة، والسياسة التي اتبعها الخلفاء في أساليب الجباية، والأساليب التي اتبعها عُمَّال الجباية وأثر ذلك في السكان.

333	**بدر بن علي السليم** **الربح: تحديده وتوزيعه بين المودعين والمساهمين في المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد الله الصيفي، 2007م، الصفحات 207.**

تناولت هذه الدراسة تحديد وتوزيع الربح بين المودعين والمصرف (المساهمين). وقد بينت العلاقات التي يتضمنها عقد الوديعة الاستثمارية.ثم تناولت الأسس التي يتحدد على أساسها استحقاق الربح. ثم تناولت توزيع الأرباح وأسسها وقررت مبدأ التحقق وأثره على التوزيع، ثم تطرقت إلى مبدأ استمرارية المشاريع، واستعرضت الأساليب المتبعة في توزيع الأرباح مع استمرار العمل، ثم استعرضت طرق توزيع الأرباح بين المودعين والمصرف، ثم تناولت أسس تحديد استحقاق كل مودع من الربح وبينت الأساليب المتبعة في ذلك مع النقد والتوجيه والتعليل. وختمت الرسالة بالنتائج التي توصلت إليها، ذاكراً أهم العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي في سبيل التوزيع العادل للأرباح. وبينت الحلول التي يقترحها الباحث.

334	**بدر ناصر الربابة** **السرية المصرفية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2007م، الصفحات193.**

تهدف الدراسة إلى بيان أوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث تطبيق آليات السرية المصرفية، واستشراف مواطن الخلل والقصور عندها، التي تحول بطبيعتها بينها وبين أهداف وطبيعة المصارف الإسلامية السماح لها بعد بلورتها وعلاجها شرعا في مزاولتها، واتخاذ مكانها الصحيح من بين أدوات وآليات المصارف الإسلامية الأخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سرية التعاقد بين المصرف الإسلامي وعميله ومساهمه تحت مظلة سرية المهنة المصرفية، هي أفضل بكثير من تطبيق نظام السِّرِّيَّة المتشددة في بنوك سويسرا؛ مما سيكون له الأثر البالغ

في جذب مدخرات مشروعة قائمة على الرضا والمكاشفة بين جميع الأطراف، دون وجود أية سرية سلبية منقطعة بينهم، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على الأفراد والدولة دون استثناء.

335 **بسام يوسف التل**
القيم الإسلامية وأثرها على الإنتاجية في المؤسسات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: رياض المومني، 1996م، الصفحات 105.

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى معرفة أثر القيم الإسلامية في إنتاجية العمل في المصانع الأردنية، مستخدمة عينة عشوائية مكونة من 300 عامل وعاملة عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هو مدى شيوع القيم الإسلامية لدى العمال في الصناعات الأردنية؟

هل هناك علاقة بين القيم الإسلامية وإنتاجية العامل؟ وما هو اتجاه العلاقة؟

هل تتأثر العلاقة المذكورة بمتغيرات الجنس أو المؤهل أو الدخل أو الوظيفة؟

استخدم الباحث المعالجة الإحصائية لمعرفة تأثير القيم الإسلامية في مستويات الإنتاجية من خلال تحليل التباين والمقارنات المتعددة والارتباط البسيط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير بلغت نسبته 71% بين المتغيّرين، وإلى وجود تأثير لمتغير الوظيفة على الإنتاجية والقيم الإسلامية. وقد تم تفسير النتائج في ضوء الدور الكبير الذي تضطلع به القيم الإسلامية في حياة العمال بشكل عام.

336 **بسمة محمد نوري كاظم**
خصوصية بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، إشراف: مروان الإبراهيم، 2007م، الصفحات 140.

تناول البحث في هذه الدراسة خصوصية بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك

الإسلامية، واشتملت الدراسة على فصل تمهيدي لماهية كل من الائتمان وبطاقات الائتمان، وأهميتها، وأنواع بطاقات الائتمان التي أخذت بها البنوك الإسلامية ونماذج منها، وفي الفصل الاول التكييف الشرعي والقانوني لبطاقات الائتمان والعلاقات التعاقدية الناشئة عنها، ثم تناولت تجربة بنك أبو ظبي الإسلامي في إصدار بطاقة ائتمان تعمل وفقًا لعقد المرابحة، وفي الفصل الثاني مزايا بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية، والصعوبات التي تواجه إصدارها. وخلصت الدراسة الى أن بطاقة الائتمان ضرورة عصرية، وعليه لا تستطيع البنوك الإسلامية تجنب إصدارها، إضاقة إلى أن هناك بنودًا وشروطًا في عقد بطاقات الائتمان تبين بعض التزامات أطرافها وحقوقهم ونطاق وظيفتها كأداة وفاء وائتمان، ولكنها ما زالت بحاجة إلى تشريع خاص بها، وقوانين تنظم التعامل بها لحماية حقوق أطرافها في حالة نشوء نزاع نتيجة لاستخدامها.

337	**بشر محمد موفق لطفي** **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: نجاح أبو الفتوح، 2010م، الصفحات 272.**

تمحورت مشكلة الدراسة حول قلة الكتابات في الأساس النظري للتخطيط الاقتصادي الإسلامي، وإنما وجدت دراسات عديدة للتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي؛ ولذا هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التخطيط الاقتصادي الإسلامي، ومفهومه ومشروعيته، وأهدافه، ومجالاته، وأدواته، وضوابطه، من منظور إسلامي، كما هدفت إلى وضع أساس نظري للتخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي أمام القائمين على التخطيط في الدول الإسلامية.

وناقشت الدراسة أهم الأساسيات في التخطيط الاقتصادي الإسلامي، مثل: الشورى، والحرية المنضبطة، والشمولية، والتنسيق، والالتزام، والمرونة، وتوطين التكنولوجيا، وفن الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاقتصادي أصيل في النظام الاقتصادي الإسلامي، كما أنه لا يتعارض مع الخصائص الأخرى لهذا النظام،

وأن حجر الزاوية فيه هو المصلحة العامة للدولة المسلمة وشعبها، وأن له هدفًا ساميًا يتمثل في تحقيق العدالة بأنواعها والكفاءة بأنواعها.

338 **بلال محمود رشيد الخلايلة**
مدى تطبيق المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية للمعيار المحاسبي الإسلامي "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" رقم (2)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، إشراف: غسان فلاح المطارنة، 2008م، الصفحات 108.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الأسس والشروط الواجب اتباعها في عمليات التمويل بالمرابحة في المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية من خلال التعرف على متغيرات عدة، منها:

بيان مدى تأثير وضوح معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء على تطبيق الأسس والشروط في عمليات التمويل بالمرابحة. وبيان مدى توعية الموظفين والعملاء بالأسس والشروط الواجب اتباعها في عملية التمويل بالمرابحة. ومعرفة مدى متابعة هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية للشروط والأسس في عمليات التمويل بالمرابحة. وقد قام الباحث بتصميم استبانة علمية محكّمة، وتم توزيعها على (60) فردًا من أفراد عينة الدراسة، المكونة من مجتمع الدراسة، وهو كُلٌّ من البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك العربي الإسلامي الدولي، ومؤسسة تنمية أموال اليتيم، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط (بيرسون) واختبار الانحدار البسيط.

339 **بنان محمد سعيد**
تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة (1992 – 2003م)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، 2006م، الصفحات 115.

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء نماذج من البنوك الإسلامية. واعتمدت الدراسة في

تقييمها بُعدين أساسيين هما: العائد والمخاطر، تمثل الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن طريق استخدام مؤشرات المخاطر كمتغيرات مستقلة متمثلة في مخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر رأس المال، ومدى تأثيرها في مؤشرات العائد كمتغير تابع، وتتمثل في: العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وصافي هامش الدخل، ومعدل استخدام الأصول.

واختارت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية التي تُعَدُّ من البنوك الرائدة في التعاملات الإسلامية، فتم اختيار البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وبنك البركة الإسلامي، في محاولة للتعرُّف على الفروقات في الأداء المالي خلال فترة الدراسة، لاسيَّما وأن هذه القترة شهدت أحداثا عالمية وإقليمية هامة.

340	**جابر علي صالح مليس** **الإقطاع في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: وائل عربيات، 2009م، الصفحات 162.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الإقطاع في التشريع الإسلامي وما ورد عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين في سياستهم للإقطاع، وأبرز القرارات التي اتخذوها في تنظيمه، وبيان اختلاف الإقطاع في مفهوم الشريعة عن المفهوم الجاهلي، وكونه في المفهوم الإسلامي أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تناول البحث ما اعتمده الفقهاء في تقسيم الإقطاع وما ساقوه من أقوال في أحكامه، وترجيح الراجح من تلك الأقوال التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية في العصر الحاضر. وعمل الباحث على مقارنة الإقطاع في المفهوم الإسلامي بالمفاهيم الرأسمالية، وتميز المفهوم الإسلامي عن المفهوم الرأسمالي والاشتراكي، ثم تناول المنظور الشرعي للإقطاع والآلية التي يمكن اتباعها في تنفيذه وطرحه كأحد الحلول الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية، كما يدعو البحث إلى اعتماد المفهوم الإسلامي باعتبارهِ حَلاً جذريًّا لمعوقات التنمية الاقتصادية في الدول

oberikan.com

العربية والإسلامية، وتبنيه كمفهوم عقد قانوني بديل لعقود الامتياز في تنمية الموارد وتفعيل إنتاجها في الدول العربية والإسلامية.

341 **جاد الله عبد الرحيم الخلايلة**
حماية الودائع الاستثمارية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية "الأردن نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، وكمال توفيق حطاب، 2004م، الصفحات 173.

يمثل الاستقرار المالي والمصرفي شرطًا للاستقرار الاقتصادي، وهو بذلك يكون هدفًا للسياسة النقدية من خلال إيجاد مؤسسة حماية الودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى قوامة البنك المركزي، والحماية التي تؤمنها الصيرفة التقليدية للمودعين من خلال الإطار العقدي المتمثل بالاقتراض بضمان أصل القرض وفوائده. والأمر الفارق في الصيرفة الإسلامية يتمثل في كون الإطار العقدي الذي تعبأ بموجبه الموارد للمصارف الإسلامية هو المضاربة، الذي لا يسمح بصيغته التقليدية بضمان هذه الودائع إلا في حال التعدي والتقصير. لأجل ذلك، جرت محاولات جادة لإعادة تكييف العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية حتى يمكن لهذه المصارف ضمان أموال المضاربة. وتمثل حصافة إدارة المصرف الإسلامي البعد الأكثر أهمية في حماية الودائع، وتمثل مؤسسة ضمان الودائع الاستثمارية باعتبارها طرفًا ثالثًا خارجًا عن العلاقة العقدية بين المودعين والمصرف خط الحماية الأخير الذي يسعى إلى تكييف العلاقة تكييفًا شرعيًا يتيح للمصارف الإسلامية الاستفادة منه.

342 **جاد الله محمد عبد الرحيم الخلايلة**
الضمان الاجتماعي الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد الحلاق، وأحمد السعد، 2009م، الصفحات136.

يعيش الإنسان في صراع دائم مع تغيرات الحياة، وحاجة الإنسان للأمان هي

الدافع في البحث عن الوسائل التي يمكن بها مواجهة الأخطار، فيسعى الإنسان إلى العمل واقتطاع جزء من دخله على سبيل الادخار، وقد تبين له أن هذه الوسيلة وحدها لا تكفي، مما حدا به إلى تشكيل جمعيات تعاونية مكونة من أعضاء معرضين إلى المخاطر نفسها حتى انتهى ذلك إلى مفهوم التأمين التبادلي والتجاري.

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان تميز نظام الضمان الاجتماعي الإسلامي عن النظم الوضعية، واقتراح ما يمكن فعله لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي القائمة، وما مدى إمكانية تطوير الأطر التكافلية والتأمينية في صياغة نظام تأمين اجتماعي إسلامي شامل، وتوصل إلى أن الضمان الاجتماعي حق على الدولة لكل المواطنين القادرين في الأجل القصير والعاجزين في الأجل الطويل، لاسيَّما في ظل النقصان الذي طرأ على حقوق الإنسان.

343	**جمال أحمد أبو شريعة** **زكاة البترول والثروة المعدنية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، إشراف: أحمد مصطفى الزرقاء، 1986م، الصفحات 168.**

تتناول هذه الدراسة موضوع زكاة البترول والثروة المعدنية انطلاقاً من أهمية هذه الثروات في اقتصاد العديد من الدول الإسلامية من ناحية، ولأهميتها للزكاة من ناحية أخرى. وتلقي الدراسة بداية الضوء على النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة المتعلقة بزكاة الثروة المعدنية، فضلاً عن آراء الفقهاء في الموضوع فيما لو تم اكتشاف الثروة المعدنية في أرض خاصة أو عامة. وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى مفهوم الثروة المعدنية بالنسبة للفقهاء، مع توضيح مواقف المدارس الفقهية المختلفة من الحقوق المالية في الإسلام، كالزكاة والخمس وغيرها، التي يجب أن تدفع عن الثروة المعدنية المكتشفة في أملاك الخاصة. وتبين الدراسة أن الثروة المعدنية الطبيعية هي ثروة عامة تعم الأمة الإسلامية، ولا يجوز أن تكون ملكًا خاصًا، وأن اكتشافها في دولة ما لا يجعلها ملكًا لتلك الدولة.

344 **جمال الدين محمود زغنون**
البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية في المنهج الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: ياسين درادكة ومحمد الروابدة، 1993م، الصفحات 178.

تتناول هذه الدراسة موضوع البنوك الإسلامية؛ وذلك لتوضيح دورها وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

تستعرض الدراسة بداية النظام النقدي في صدر الدولة الإسلامية وحتى زمن الدولة العباسية. وتقوم الدراسة بتوضيح أسماء وأوزان العملات القديمة وقياسها بالأوزان المعاصرة. وتستعرض الدراسة النظام النقدي المسمى بنظام المعدنين، ثم قاعدة الذهب، وتتحدث -أيضًا- عن النقود الورقية، ونقود الودائع، ووظائف النقود من منظور إسلامي.

وتتطرق الدراسة إلى تأثير السياسة النقدية والمصرفية في البنوك الإسلامية حيث تعرف السياسة النقدية والمصرفية تعريفًا مقارنًا، وتبين طبيعة العلاقة التي تربط بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية. وبينت الدراسة كيفية تأثير السياسة النقدية والمصرية في الائتمان، وفي عمليات الإقراض والاستثمار، والسياسات المتبعة في حالتي الانكماش والتخضم بأسلوب مقارن ما أمكن. وتتناول الدراسة التكييف الشرعي لصور التمويل المصرفي، والأسس القائمة عليه، والشروط العامة والخاصة، مع تقديم بعض صور التمويل كالمضاربة والمرابحة.

345 **جمال حسن الحمصي**
الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي: مدخل إسلامي لاقتصاديات الرفاه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود سالم شحادة، 1989م، الصفحات 245.

تتناول الدراسة مبدأ الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي كمدخل لاقتصاد الرفاهية، حيث تهدف إلى بلورة نظرية اقتصادية إسلامية للرفاهية، لها مسلماتها

وتوصياتها المتميزة عن النظرية الغربية.

تتناول الدراسة مفهوم ومنهجية وافتراضات اقتصاديات الرفاهية، وموضوع القيم والحقائق، فضلاً عن تقييم علمي وإسلامي لافتراضات المدخل الباريتي. وتناقش الدراسة الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، موضحة مفهومها، وآليات التنسيق الاقتصادي، ونظرية الفشل السوقي والحكومي، ومشكلة جماعات المصالح الخاصة، وتدني كفاءة المؤسسات العامة. وتتعرض الدراسة إلى الاختيار الاقتصادي الجماعي ومعاييره في الاقتصاد الغربي، ونظرية استمالة (آرو) ومعاييره في النظام الاقتصادي الإسلامي، وإلى الحرية كقيمة مطلقة، وإلى نقائص الديموقراطية.

وتخلص الدراسة إلى أن اقتصاديات الرفاهية ليست علماً خالياً من القيم، وإنما هي نظرية أخلاقية أو معيارية، تهدف إلى تحديد المقصود بالوضع الاقتصادي الأمثل، وكيفية الوصول إليه، وثانيًا إيجاد أسس أو معايير للاختيار بين الأوضاع الاقتصادية البديلة، ولكي تقوم اقتصاديات الرفاهية بهذين الدورين لابد من الاستناد إلى مُسلَّمات قيمية وواقعية.

346

جميل بني سلامة
الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي خلال الفترة (132–334هـ/ 749–954م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: صالح حمارنة، 1997م، الصفحات 188.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي خلال الفترة ما بين عام 132 و 334 هجرية؛ وذلك لإبراز دورها كونها كانت تمثل نسبة كبيرة من النفقات الإجمالية للدولة. وتتناول الدراسة بداية الأجور والرواتب لغة واصطلاحاً، مع الحديث عن العمل والكسب من وجهات نظر متعددة. وتطرقت الدراسة إلى مصادر الأجور والرواتب خلال الفترة التي تنوعت ما بين بيت المال ومصادره وبيت مال الخاصة ومصادره والمصادر الشخصية. وبينت الدراسة طبيعة الأجور والرواتب تبعاً لمصدرها والعوامل المؤثرة فيها وطرق صرفها وتطور هذه الطرق من نقد إلى عين مع استخدام الصكوك والإقطاع. وتتناول الدراسة رواتب الجيش وتطورها وأوقات

صرفها وأثر عدم صرفها في مواعيدها على الحياة العامة واقتصاد الدولة وسياساتها، والفئات التي تصرف لها الأجور والرواتب من موظفي دواوين ووزراء وقضاة وغيرهم، حيث تبين من ذلك التفاوت في مقادير الأجور والرواتب بين تلك الفئات، الأمر الذي كان يؤثر في الحياة العامة، وفي السلم الاجتماعي والطبقي.

347	**جهاد غالب الزغول** **الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية كلية الآداب، إشراف: محمد عبده حتاملة، 1994م، الصفحات 260.**

تتناول الدراسة الحرف والصناعات في الأندلس لبيان أهمية تلك الحرف والصناعات في الحياة الاقتصادية للمجتمع ودورها في تقوية الاقتصاد.

وتتناول -أيضًا- تطور الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح وإلى سقوط غرناطة، مثل صناعات المنسوجات الحريرية والقطنية والكتانية والصوفية والجلدية والنجارة وأعمال الخشب وصناعة السفن وصناعة الذهب والفضة والنحاس، بالإضافة إلى الحدادة وأعمال الحديد. وتناولت الدراسة -أيضًا- الصناعات الغذائية والكيماوية كالأصباغ والورق والزجاج والزيوت والصابون والخزف، والأسلحة وسك النقود والعاج والرخام.

وتناولت الدراسة -أيضًا- الحالة الاجتماعية للعاملين في تلك الصناعات؛ إذ تبيِّن أنهم كوّنوا تنظيمات أشبه بالنقابات، وتتحدث عن عدد العاملين وأجورهم ولباسهم، وتؤكد الدراسة على نظرة المجتمع الإيجابية نحو العاملين في الصناعات. وبحثت الدراسة في علاقة الدولة بأصحاب الحرف من حيث اهتمامها بإنشاء الأسواق وتنظيمها ومراعاة التخصص الحرفي في ذلك، وأن الدولة أوجدت جهازاً خاصاً للإشراف والرقابة على الأسواق، وهو الحسبة.

348 **جهاد محمد عبابنة**
أثر استخدام قاعدتي الذهب والفضة على استقرار قيمة النقود في النظام الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود السرطاوي، 1993م، الصفحات 133.

تتناول هذه الدراسة أثر استخدام قاعدتي الذهب والفضة على استراتيجية النقود في النظام الاقتصادي في الإسلام.

تناقش الدراسة بداية عددًا من المواضيع الفرعية مثل: نشأة النقود، وتطور النظام النقدي، والنقود في الدولة الإسلامية، والأحكام الشرعية المتعلقة بنظام المعدنين، وأحكام الصرف، والربا، والتغير في قيمة النقود، وأثر ذلك على الدين في الاقتصاد الإسلامي. وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى نظام الصرف بالذهب، وتطور النظام النقدي العالمي حتى عام 1945م، والآثار الاقتصادية المترتبة على إلغاء نظام المعدنين من أزمات نقدية وتضخم وتبعية نقدية ومديونية. وتتناول الدراسة بعد ذلك مزايا نظام المعدنين، وأدوات تحقيق الثبات النسبي في قيمة النقود. وتناقش الدراسة معوقات العودة إلى ذلك النظام مثل: تجزئة البلاد الإسلامية، وهيمنة الرأسمالية العالمية، وعدم تطبيق الإسلام عمليًا، وعدم كفاية كميات الذهب.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام قد حرص على تحقيق العدالة بين الدائن والمدين، ولهذا اهتم الفقهاء بضرورة ثبات قيمة النقود كي تكون معياراً مستقراً؛ لأنها ذات صلة وثيقة بالربا والزكاة والصرف والبيوع ورأس مال السلم والشركة والمضاربة والدية ونصاب السرقة وغيرها.

349 **جودت محمد علي بدوي العيسى**
اشتراط العوض في عقود التبرعات وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، إشراف: أحمد السعد، 2006م، الصفحات 247.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحكم الشرعي للعوض المشروط في عقود

التبرعات وتطبيقاته المعاصرة، حيث بيَّن الباحث من خلالها المعيار المتبع عند الفقهاء للتفريق بين المعاوضة والتبرع، مع تعريف كل منهما، وبيان أقسام عقود التبرع في الفقه الإسلامي.

ثم بين الحكم الشرعي للعوض المشروط في عقود التبرعات اللازمة وغير اللازمة.

وتطرقت الدراسة -أيضًا- إلى التطبيقات المعاصرة لمسألة اشتراط العوض في عقود التبرعات من خلال المعاملاتُ المصرفية المعاصرة وظاهرة تقديم الهدايا في المناسبات.

350 **حاتم الخطيب التميمي**
الحياة الاقتصادية في الحجاز خلال فترة الرسالة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب إشراف: سلامة النعيمات، 1997م، الصفحات 189.

تتناول هذه الدراسة الحياة الاقتصادية في منطقة الحجاز خلال فترة بعثة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

وتتناول الدراسة منطقة الحجاز: جغرافيًا؛ لتحديد البعد المكاني وإبراز دور الطبيعة الجغرافية على اقتصاد المنطقة، وسكانياً؛ لإلقاء الضوء على سكان المنطقة من عرب متحضرين وبدو ويهود. وتتعرض الدراسة إلى ملكية الأرض من حيث طبيعتها وما طرأ عليها من تغيير بعد قيام دولة المدينة وامتداد سلطانها على الحجاز، وإلى إحماءات النبي -عليه الصلاة والسلام- وإقطاعاته للقبائل والصحابة وما نتج عن ذلك من ملكيات للأفراد والجماعات، وإلى الزراعة في الحجاز، مبينة أهم مناطقها ومواردها المائية، والأساليب والأدوات المستخدمة فيها، وأنواع الغلة المنتجة، والحيوانات المستخدمة.

ويدور الحديث -أيضًا- عن التجارة الداخلية بين مكة والمدينة والطائف، والخارجية بين الحجاز وبلاد فارس والشام واليمن والحبشة، والطرق التي كانت تسلكها القوافل، والأسواق المحلية الدائمة والأسواق الموسمية، والنقود والمكاييل والأوزان المستخدمة والحرف والصناعات، وتنظيمات الرسول المالية من فيء وغنائم وصدقات وحفظ للمال العام وتحريم الربا، وأثر هذه التنظيمات في حياة المسلمين.

351 **حاج نورليزم بن حاج علي أكبر**
المضاربة في مؤسسة صندوق الائتمان في بروني – دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف عدنان العساف، 2009م، الصفحات 222.

تبحث هذه الدراسة في موضوع المضاربة في مؤسسة صندوق الائتمان الإسلامي في بروني، وقد تناولت تعريفًا عامًّا بالمؤسسة، ببيان أهدافها، والأسس التي تقوم عليها، وبيَّنت طبيعة معاملة المضاربة التي تجريها المؤسسة، مع تحليل هذه المعادلة من الناحية الشرعية؛ للوقوف على حكمها ومستندها الفقهي. كما تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول المضاربة في الفقه الإسلامي، وذلك بتعريفها، وبيان الأدلة على مشروعيتها، والحكمة منها، وبيان التكييف الفقهي للمضاربة، وأركانها، وشروطها، وأسباب انقضائها.

وفي الفصل الثاني تم بحث صيغة المضاربة التي تجريها مؤسسة الائتمان الإسلامي ببيان صور المضاربة المطبقة في المؤسسة، ودور المؤسسة في المضاربة، وحكم تصرفاتها بمال المضاربة كخلط الأموال ودفعها لآخرين ليستثمروها، وبيان حكم تحديد مدة المضاربة وما يتعلق بتقسيم الأرباح وتنضيض رأس المال، وقد تعرضت الدراسة لمجالات استخدام المؤسسة للمضاربة في الاستثمار عن طريق شهادة الودائع الاستثمارية والتأمين التعاوني.

352 **حازم محمد الوادي**
كفاءة السياسة النقدية في الإسلام: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2006م، الصفحات191.

تهدف الدراسة إلى بيان كفاءة السياسة النقدية عن طريق بيان قدرتها على التأثير في الادخار والاستثمار وتخصيص الاستثمار، فينعكس ذلك على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي بالزيادة.

وقد أثبتت الدراسة أن للسياسة النقدية الإسلامية تأثيرًا إيجابيًا في أولويات الاستثمار في مشاريع القطاعات الاقتصادية، وفي عدالة التوزيع الاقتصادي بين الأفراد والأقاليم المختلفة؛ مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي، كما أن للسياسة النقدية الإسلامية تأثيرًا كبيرًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي باستثمارات حقيقية؛ مما يزيد من التنمية الاقتصادية.

353	**حازم محمد الودي** **الدوال الاقتصادية لقيم الأنصبة الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، اشراف: أحمد السعد، 2002م، الصفحات 116.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة قيم الأنصبة الشرعية في العصر الحالي، ومقارنتها بما كانت عليه في عصر التشريع من خلال طرح بعض الأسئلة التي جاءت نتائجها على النحو الآتي:

أولاً: الأنصبة الشرعية محددة بنصوص ثابته لامجال للاجتهاد فيها.

ثانيًا: إن مقادير الأنصبة الشرعية ثابتة، بينما قيم الأنصبة النقدية السائدة هي التي تتغير بتغير الظروف والأحوال الاقتصادية.

ثالثًا: إن تحول النظام النقدي من قاعدة الذهب والفضة الذي كان زمن التشريع إلى النقود الورقية أدى إلى الحاجة إلى إعادة تعريف قيم الأنصبة الشرعية.

رابعًا: إن قيم الأنصبة الشرعية لكل الأموال ما زالت متساوية كما كانت في عصر التشريع.

خامسًا: عدم صلاحية أسعار الذهب والفضة لتحديد مقادير الأنصبة الشرعية في الوقت الحاضر.

354 **حسام توفيق راغب طباخ**
استخدام الصيغ المالية المتنوعة في عمل المصارف الإسلامية والآثار الناجمة عنه، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: فخري أبو صفية، 2008م، الصفحات 78.

إن استخدام الصيغ المالية المتنوعة في عمل المصارف الإسلامية له آثار واضحة جدًا داخل المصرف الإسلامي وخارجه (الآثار في الاقتصاد والمجتمع) حيث يستطيع المصرف الإسلامي بوساطة الصيغ المالية المتنوعة المحللة شرعًا والمتاحة له أن يكون فعالًا ومستثمرًا في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية.

لقد حاول الباحث في هذا البحث إظهار أهم الآثار الداخلية من مخاطر وعوائد وكفاءة الإدارة والموظفين والمنافسة والاستراتيجيات والمزيج الملائم لاستخدام هذه الصيغ، كما حاول الباحث -أيضًا- إظهار الآثار الخارجية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍّ سواء؛ فقد تم البحث في الآثار الاقتصادية من خلال دمج عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والنقود ومستوى الأسعار والتضخم.

أما الآثار الاجتماعية فقد تم البحث فيها من خلال العمالة والبطالة ومستوى المعيشة وتفاعل المجتمع مع الاقتصاد.

355 **حسن حسين المحمود**
رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: راضي بدور، جامعة اليرموك، 1989م، الصفحات 176.

تناقش هذه الدراسة موضوع رقابة الدولة الإسلامية على سوق السلع والخدمات على اعتبار أنه واحد من المواضيع ذات الأهمية في الاقتصاد الإسلامي. ويدور الحديث عن الموضوع في أربعة فصول: يتناول الفصل الأول أهداف وأنواع رقابة وضبط الدولة في إطار الاقتصاد الإسلامي مقارنة مع الاقتصاد الوضعي التقليدي.

ويعْطي الفصل الثاني الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية في السوق الإسلامية ودور الدولة الإسلامية ومحددات هذا الدور.

وتتعرض الدراسة إلى القطاعات الاقتصادية التي تمارس الدولة من خلالها قوتها الاقتصادية دعماً للفرد والمجتمع في إطار المبادئ الأخلاقية الإسلامية. ويتناول الفصل الثالث مؤسسة الحسبة على اعتبار أنها الدائرة الرسمية الإسلامية المعنية بإدارة ومراقبة وضبط السوق، حيث تؤكد الدراسة على أن هذه المؤسسة قد أثبتت قدرتها وكفاءتها في القيام بالدور الموكول إليها. ويتناول الفصل الرابع الإطار المبدئي المقترح للأسس العامة التي يمكن أن تبنى عليها دائرة للرقابة في إطار إسلامي. وتبين الدراسة أن الإطار المؤسسي المقترح انبثق من مبادئ وتطبيقات مؤسسة الحسبة كما هو معلوم في الاقتصاد الإسلامي مضافاً إليه بعض وجهات النظر الإيجابية المستخلصة من الدراسات العلمية المعاصرة.

356	**حسن علي صالح بتران** **ضوابط حرية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا محمد القضاة، وسعيد الحلاق، 2000م، الصفحات 409.**

يَعُدُّ النظام الإسلامي الحرية الاقتصادية الركن الأول في السوق الإسلامية، فأعطى المسلم حرية العمل والدخول إلى السوق والخروج منه، ومنع التدخل غير المشروع، وألغى بعض أنواع الوساطة في التبادل، وحرم التأثير في مستوى الأسعار بشكل اصطناعي، ومنع التسعير، ومع ذلك فهذه الحرية مقيدة بقيود أخلاقية وتشريعية ضمن حدود تقتضيها المصلحة العامة والخاصة، بحيث يتم التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

فهذه الحرية يجب ألا تتناقض مع المقصد الأسمى للشريعة وهو المصلحة، إذ إنّها الأصل، ولذلك نص في الإسلام على كل ما هو حرام، وترك ما سواه في دائرة الحلال.

وهناك حدود لتدخل الدولة التي تُعَدُّ أداة لرعاية المصالح الاجتماعية، فيحق لها منع العمل المحرم، ومراقبة الأعمال المشروعة حتى لا تنحرف، ومنع المعاملات المالية المحرمة كالربا، وتحديد الأجور عند الحاجة، والأسعار عند الضرورة، وتلغي الوسطاء والسماسرة أو تحدد عددهم، وتجبر على البيع أو التأجير عند الحاجة، كما أنها تجبر على العمل الذي تكون الأمة في حاجته، كل ذلك في حدود المصلحة.

357	**حسن على عنانزة** **أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، ورياض المومني، 2002م، الصفحات 159.**

تتناول هذه الدراسة موضوع العولمة وأثرها في اقتصاديات الدول الإسلامية، حيث تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

وقد ناقش الفصل الأول العولمة مفهومًا، وتطور آليات، ومؤسسات، إضافة إلى أثر التكتلات الاقتصادية فيها، وإبراز الدور الذي تقوم فيه هذه المظاهر في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، بينما نافش الفصل الثاني الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الاسلامي.

أما الفصل الثالث فقد ناقش أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

وتخلص الدراسة إلى أن العولمة وما جلبته للعالم الإسلامي وما رافقها من آليات، ومؤسسات، ليست في صالح العالم الإسلامي ولا في صالح اقتصادياته، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات العالم الإسلامي، وفي المقابل فقد ركزت هذه الدراسة على سبل مواجهة العولمة، مثل: قيام سوق إسلامية مشتركة، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعميق الوعي بالهوية الإسلامية في محاولة للوصول إلى وحدة اقتصادية إسلامية شاملة.

358 **حسن محمد العمري**
الفكر الاقتصادي عند ابن القيم، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، 1997م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة جوانب من الفكر الاقتصادي عند ابن قيم الجوزية من خلال كتبه المطبوعة، دون الكتب المخطوطة؛ لذلك فإن هذه دراسة جزئية لفكر هذا العالم الجليل.

وتتحدث الدراسة عن عدد كبير من المواضيع، ومنها: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الحسبة، ودور المحتسب عند ابن القيم، ومنها مراقبة الأسعار، وأحكام التسعير، وأهم ضوابط النشاط الاقتصادي، والتي منها النهي عن العقود المحرمة والاحتكار. وتتناول الدراسة موقف ابن القيم من بعض الظواهر الاقتصادية: كالفقر، والغنى، والملكية.

وتعرضت الدراسة إلى مفهوم الكسب عند ابن القيم ومشروعيته وأحكامه ورأيه في المفاضلة بين مجالات الكسب، وإلى موضوع التخصص وتقسيم العمل وأهميته كما يراها ابن القيم، وإلى رأيه في إسهام العمل مع عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية، وتدخل الدولة في سوق العمل. وتعرضت الدراسة إلى موضوع الربا والنقود عند ابن القيم من حيث رأيه في أحكام الربا والحيل الربوية في المعاملات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك تعرضت الدراسة إلى خصائص النقدين: الذهب، والفضة، ودور النقود في الحياة الاقتصادية كوحدة حساب ووسيط للتبادل.

359 **حسن محمود العمري**
نظرية استقرار النقد عند المقريزي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ورياض المومني، 1996م، الصفحات 130.

تتناول الدراسة آراء المفكر والمؤرخ العربي المسلم تقي الدين المقريزي حول النقود من حيث دورها وأهميتها في التعامل.

وتتعرض الدراسة بداية إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للنقود، ثم تستعرض تاريخياً نشأة النقود منذ كان التعامل بين الأفراد يتم على أساس المقايضة إلى ما هو عليه الآن. فضلاً عن ذلك، تتحدث الدراسة عن أنواع النقود ووظائفها عند المقريزي، مع مقارنة بين موقف المقريزي ومواقف غيره حول الطبيعة المالية للنقود. بالإضافة إلى ذلك، تتحدث الدراسة عن قانون (جرشام) الذي يبين أثر النقود الرديئة في النقود الجيدة، مُبيِّنةً أن أصل هذا القانون يعود إلى المقريزي، وتتحدث الدراسة بشكل عام عن إسهامات هذا المفكر في النظرية الكمية للنقود.

من جانب آخر تتعرض الدراسة إلى:

- مفهوم الأزمة الاقتصادية عند المقريزي، مع بيان أسباب الأزمة وآثارها ووسائل معالجتها كما أشار إلى ذلك المقريزي.
- مفهوم التضخم، مع بيان مفهوم تثبيت النقود واضطرابه، وأسباب التضخم وآثاره ووسائل معالجته عند المقريزي.

360	**حسني عبد العزيز يحيى** **صيغ التمويل الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: خالد أمين عبدالله وأحمد العيادي، 2009، الصفحات 232.**

تناولت هذه الدراسة بيان مفهوم رأس المال العامل في الفكر الاقتصادي، والفكر المالي، والفكر الإسلامي، وسياسات إدارة رأس المال العامل وطرق تمويله في النظامين التقليدي والإسلامي. واهتمت الدراسة بتحليل صيغ التمويل الإسلامية باستخدام منهج البحث الوصفي والتحليلي، حيث قامت الدراسة بتحليل الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على تطبيق تلك الصيغ، وقدمت الدراسة بناء عليه نماذج لتقدير نسب الربح في البيوع المؤجلة بدلاً من الاسترشاد بعوائد الأدوات المالية في الأسواق النقدية والمالية في النظم التقليدية، كما بيَّنت الآثار الاقتصادية المتوقعة في استخدام تلك النماذج.

وختامًا، قدمت الدراسة مقترحات لتطبيق صيغ أخرى تلبي المطلب الشرعي أولاً،

ومطلب شكل التمويل النقدي ثانيًا، بحيث تتمكن المصارف الإسلامية من المنافسة بكفاءة مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث اقترحت الدراسة تفعيل استخدام عقدَيْ السلم والاستصناع مقترنة بعقد التوريد، بدلاً من السلم الموازي والاستصناع الموازي، كما اقترحت الدراسة أسلوبًا للتمويل عن طريق رأس المال المتغير، وصكوك المضاربة لتوفير التمويل المطلوب بصورته النقدية.

361

حسين سليمان أحمد حسين
دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود السرطاوي، 1996م، الصفحات 110.

تتناول هذه الدراسة دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى. وتحاول الدراسة إلقاء الضوء على كيفية عمل جهاز الأسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع إسلامي يُسمَحُ فيه للفرد بالحرية الاقتصادية بخصوص إقامة المشاريع الخاصة، ويمنع من التعامل بالربا، وممارسة الاحتكار. وتقوم الدولة فيه بأدوار محددة تلزم الأفراد بمجالات إنتاجية ضمن دائرة تحكمها القواعد والأحكام الشرعية، وتعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي كي لا يضر بالمصلحة العامة.

وتسعى الدراسة إلى بيان الموقف الإسلامي من المشكلة الاقتصادية، وعرض ما هو متوافر في أدبيات الاقتصاد الرأسمالي من حيث: دور السوق في تخصيص الموارد، وإبراز الموقف المبدئي للنظام الاقتصادي الإسلامي من السوق من حيث اعترافه بقوى العرض والطلب كنظام للحياة الاقتصادية إنتاجاً واستهلاكاً، ودور السوق في توجيه الموارد إلى الاستخدامات التي يتولد عنها منتجات يطلبها المستهلكون، وفي عدالة توزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع، وفي توزيع الدخل على العناصر الإنتاجية، وبيان أثر دور الدولة في السوق الإسلامية من حيث تأثيرها في فعالية السوق بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

362 **حسين علي اليوسف بني هاني**
السياسة النقدية في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1989م، الصفحات 249.

تتناول هذه الدراسة السياسة النقدية في الإسلام؛ إذ تهدف إلى إبراز المفاهيم الإسلامية الخاصة بالنقود، والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي، بالإضافة إلى استخلاص أوجه التفرد والخلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين ما سواه من نظريات؛ وذلك لإبراز بعض جوانب النظرية الإسلامية، ولتقديم تصور لسياسة نقدية يمكن تطبيقها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بينت الدراسة المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية لغة واصطلاحاً، وشرعية تدخل الدولة في شؤون الأفراد الاقتصادية، وتطور أنواع النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر.

وتتطرق الدراسة إلى أنواع النقود في الإسلام حيث اقتصرت الدراسة على أنواع النقود في صدر الإسلام وفي عهد بني أمية؛ كون هذه الفترة قد شهدت تعريب النقود وأسلمتها في الدولة العربية الإسلامية. فضلاً عن ذلك فقد شهدت تلك الفترة استقراراً في قيمة النقود، وثباتاً في سعر الصرف بشكل عام مقارنة بفترات أخرى. وتتحدث الدراسة -أيضًا- عن وظائف النقود من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي، فضلاً عن بيان حكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية.

363 **حسين مصطفى حسين بني نصر**
نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامّة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1999م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة موضوع نزع الملكية الخاصة من أجل تحقيق المنفعة العامة من وجهة نظر شرعية مقارنة مع القانون المدني الأردني. وتبين الدراسة بداية حقيقة النزع، وأنه من الأعمال المستقلة، ومختلفاً عن التأميم والاستيلاء والمصادرة وغيرها.

تتناول الدراسة الرأي الشرعي الفقهي لنزع الملك الخاص للمنافع العامة حيث تعرضت لآراء الفقهاء من المذاهب المختلفة، مع إثبات أدلة كل رأي، ومناقشة تلك الآراء، والوصول إلى رأي مرجَّح. وتتناول الدراسة -أيضاً- القيود الواردة على عملية النزع، وكون الإجازة الشرعية للنزع ليست مطلقة وإنما تتم ضمن ضوابط. بناءً عليه تمت مقارنة كل المواضيع السابقة مع القانون المدني الأردني الذي تبين أنه متفق بشكل عام مع الرأي الشرعي الفقهي.

وقد توصلت الدراسة إلى: أولاً، إن النزع للمنفعة العامة جائز في الشريعة ضمن ضوابط، بحيث إذا اختلت، بعضها أو جميعها، كان النزع غصباً ومحرماً حيث عَدَّهُ بعض الفقهاء من قبيل الإكراه بحق، أو من قبيل العقود الجبرية. ثانياً: إن النزع للملك الخاص واستملاكه للمنافع العامة لا يتعارض مع الأصل العام الذي لا يبيح أخذ مال الغير بغير طيب نفس، وإنما يأتي من باب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، من باب تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

364	**حسين يوسف محمد عبيدلي** **المخارج الشرعية ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد صقر، وزكريا القضاة، 2009م، الصفحات237**

استهلت الرسالة ببيان المخارج الشرعية، وذكرت المصطلحات المرادفة لها، وفصلت القول في أركان المخرج وأقسامه وأسبابه إلى أن توصلت إلى نتيجة مفادها: أن كل مخرج قصد به المكلف رفع الحرج عن نفسه وكان مآله لا يتناقض مع مقاصد الشريعة فهو مخرج مقبول شرعاً، وما عدا ذلك من تحوير المعاملة إلى وسائل مقبولة في الظاهر مردودة في الباطن فهي مخارج مرفوضة؛ لمناقضتها لأصل "العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، وقد أجرت هذا الأصل على كل منتج مالي جديد بمفرده أو حديث بتركيبه، وذلك بإخضاعه لتحقق أركان المخرج فيه من سلامة قصد صاحبه والوسيلة المستخدمة فيه وتحقيقه لمقاصد الشارع، أي باختصار رفع كفاءته الإنتاجية مع تحقق المصداقية الشرعية فيه.

365 **خالد الكسواني**
السوق في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: بشير الزعبي، 1992، الصفحات 101.

تتناول الدراسة السوق في الاقتصاد الإسلامي مبينة أن السوق من المواضيع التي تطرقت لها الشريعة الإسلامية، حيث وضعت لها مبادئ المنافسة، وأعطت المجتمع في الوقت نفسه حق التدخل لضمان سيادة المنافسة وعلاج قصور السوق.

تبين الدراسة أن الإسلام قد وضع العديد من القيود؛ لمنع الغش والاحتكار والربا وغيرها، والضوابط؛ لتنظيم السوق، ومنها نظام الحسبة والتسعير والتعاون. وتبين الدراسة أن السوق الإسلامية باستطاعتها وفقاً لضوابطها أن تحقق الثمن العادل. وتعرف الدراسة السوق على أنها المكان الذي تتبادل فيه السلع والخدمات بين مشترين وبائعين، حيث يتحدد السعر والكمية، وتعمل السوق -أيضًا- على إيجاد التوازن بين العرض والطلب للسلع والخدمات وتوزيع الموارد الاقتصادية.

وتشير الدراسة إلى أن للسوق أنظمة عديدة يسيطر منها في عالم اليوم الرأسمالية كون آلية السوق (السعر) هي العنصر الرئيس في النظام الرأسمالي، حيث يقوم التبادل على السعر الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، إلا أن هذه الآلية اعتراها كثير من القصور بعد تعاظم دور الشركات الكبرى.

366 **خالد تيسير راشد العقيلي**
معايير التمويل في المصارف الإسلامية "حالة الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2009م، الصفحات130.

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

استعراض مفهوم التمويل وخصائصه ومصادره.

الكشف عن المعايير التي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية في الأردن عند منح التمويل.

تفصيل معايير التمويل في المصارف الإسلامية بأسلوب استثماري حقيقي يحفظ المال، وينميه بضمانات كافية.

وهذه الدراسة تضيف للدراسات السابقة ما يأتي:

بيان واضح لمعايير التمويل المتعلقة: بالمشروع، والعميل، والمصرف، حيث تناولت الدراسة بالتفصيل المعايير المذكورة، على عكس الدراسات السابقة التي بحثت المعايير بشكل محدد وبسيط.

بينت أن تطبيق المعايير أمر ضروري عند منح التمويل للعملاء، ولا بد من التزام المصارف الإسلامية بها.

تناولت البيانات، والمعلومات اللازمة لتطبيق هذه المعايير في المصارف الإسلامية، عكس الدراسات السابقة التي جاءت ببيانات ومعلومات محددة.

أشارت إلى بعض صيغ التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية، وعدم تطبيقها في بعض الصيغ الأخرى.

367	**خولة فريز النوباني** **عقد التأمين في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف: محمد عثمان شبير، 1995م، الصفحات 116.**

تتناول الدراسة موضوع عقد التأمين في الشريعة الإسلامية حيث تتعرض بداية إلى حقيقة التأمين من حيث معناه، وحقيقته القانونية، والعناصر الرئيسية التي يقوم عليها العقد، وخصائص العقد، وأنواع عقد التأمين من حيث موضوع التأمين، ومن حيث الهيئات التي تمارس تطبيق هذا النظام.

وتتناول الدراسة الحكم الشرعي لعقد التأمين، مع الحديث عن محل الخلاف بين العلماء؛ إذ تشير إلى أن التأمين كموضوع لا خلاف على شرعيته، أما التأمين التجاري بوضعه الحالي فهو وسيلة غير مشروعة لغاية مشروعة. وتبين الدراسة آراء العلماء وأسباب اختلافهم مع ذكر أدلة القائلين بالتحريم وأدلة القائلين بالجواز، ومناقشتها، ثم

خلصت الدراسة إلى الرأي الراجح معتمدة على تمحيص الأدلة والردود عليها وعلى واقع حال شركات التأمين التجاري، مؤكدة أن هناك الكثير من الأنظمة الشرعية التي تغني عن الدخول في الشبهات.

وتتناول الدراسة البديل الإسلامي عن التأمين الممنوع شرعًا، وتعطي فكرة عن معالم البديل الشرعي المحقق للهدف بوسائل شرعية، وبينت ذلك من خلال التأكيد على ضرورة الالتزام بالنظم الإسلامية، كالزكاة والعاقلة وغيرها، والتأكيد على ضرورة توسيع فكرة التأمين التعاوني.

368	**داوود المندعي** **تاريخ اليمن الاقتصادي من القرن الرابع إلى القرن السادس للهجرة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف:عبد العزيز الدوري، 1997م، الصفحات 390.**

تتناول هذه الدراسة تاريخ اليمن الاقتصادي من القرن الرابع إلى القرن السادس الهجري.

فتتناول بداية النظام الزراعي، بما فيه ملكية الأرض وطرق الاستغلال والري وغير ذلك، والإنتاج الزراعي والحيواني البري والبحري والعوامل البشرية والكوارث التي أثرت في الإنتاج. وتتناول الدراسة بعد ذلك موضوع التجارة، حيث ربطت بين العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى عودة النشاط التجاري ومن ثم استمراره وازدهاره. وتعرضت الدراسة إلى التجارة الداخلية من حيث الطرق والتموين الداخلي والأسواق وأساليب التعامل التجاري ووحدات الكيل والوزن، ثم تعرضت للتجارة الخارجية من حيث العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية والعربية والإسلامية، مشيرة إلى الصادرات اليمنية.

وتتناول الدراسة الصناعات المختلفة، والثروة المعدنية وطرق استخلاصها والصناعات القائمة عليها، والضرائب من حيث أنواعها ومقاديرها وطرق جبايتها في كل دولة من الدول اليمنية خلال الفترة، والنظام النقدي مع وصف للنقود، وأسعار الصرف، والإشراف على دور الضرب.

369 **دميثان ابديوي حلوش**
سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: عبد السلام العبادي، 1993م، الصفحات 164.

تتناول هذه الدراسة سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي، حيث يتحدث الفصل الأول منها عن مفهوم السوق تاريخيًا، ثم يتعرض للمنطلقات الإسلامية: كالأسس العقائدية، والضوابط الأخلاقية، والمبادئ التشريعية.

ويتطرق الفصل الثاني إلى مفهوم العمل في الاقتصاد الإسلامي والشروط الأساسية في عقد العمل، مثل: شرط التراضي، وشروط العاقدين، وشروط العمل، وشروط الأجور. وجاء الفصل الثالث ليتناول موضوع محددات عرض العمل، حيث يناقش التعليم، والرعاية الصحية، وتشجيع العمال على الحركة والانتقال، ويناقش -أيضًا- سلوك العامل المسلم من حيث الإطار العام لهذا السلوك، والعقلانية في سلوكه، وسلوك هذا العامل في حالة ارتفاع معدل الأجور.

ويناقش الفصل الرابع محددات الطلب على العمل في إطار حجم الإنتاج، والطلب على الإنتاج، والفن الإنتاجي، حيث تتعرض الدراسة إلى تحريم الربا والاكتناز، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وموقف الإسلام من الفقر، وأثر الإنفاق في الإسلام على الطلب الكلي. ويناقش الفصل الخامس مقومات سوق العمل في الإسلام ووظائفه من حيث العدد الكبير من العمال وأصحاب العمل، ووفرة المعلومات وحرية الوصول إليها، وحرية التعامل في الأسواق، وتحديد مستويات الأجور في السوق، وتحديد مستويات العمالة والتشغيل.

370 **رائد محمد مفضي الخزاعلة**
الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2001م، الصفحات 221.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الوضع الحالي للأمن الغذائي

وسياسته الاقتصادية في الأردن من خلال بيان حجم الإنتاج والاستهلاك، وتحديد نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية النباتية خلال الفترة 1988–1997م، والتعرف على واقع القطاع الزراعي في الأردن بشقيه النباتي والحيواني، وتطور كل منهما عبر فترة الدراسة، والتعرف على السياسات الزراعية التي اتبعها الأردن خلال الفترة قيد الدراسة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اتباع أسلوب التحليل الوصفي للبيانات التي تمكَّنَ الباحث من الحصول عليها من مصادر متعددة: كمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، ونشرات البنك المركزي الأردني، وغيرها.

وكان من ضمن الاستنتاجات التي توصلت إليها: إن الموارد الزراعية المتوفرة للزراعة في الأردن محدودة؛ فالأراضي المزروعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، وكذلك العجز الملحوظ للموارد المائية خلال فترة الدراسة.

وأظهرت الدراسة منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال اتباع سياسة استغلال الموارد بأنواعها، المتمثلة في الحث على العمل والإنتاج، وسياسة استغلال الأرض الزراعية، واتباع سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائي.

371	**رائدة محمود اخوازهية** **شعر الشكوى الاقتصادية في صدر الإسلام والعصر الأموي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: عفيف عبد الرحمن، 2003م، الصفحات 296.**

شكلت هذه الرسالة مجموعة من النصوص الشعرية والنثرية التي تبعثرت في الكتب والمؤلفات التاريخية والأدبية، وهي تمثل معاناة طبقة من الشعب معدمة مغيبة، لم تجد من يمدُّ لها يد العون، فالتمست في شعر الشكوى لذوي الأمر في الدولة لعلهم يجبرون فقرها وضعفها.

حاول قائلو تلك القصائد، ولاسيَّما في العصر الأموي، أن يقدموا صورة عن طبيعة الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية حاضرتها وباديتها.

وجاءت هذه الرسالة محاولة لدراسة شعر الشكوى الاقتصادية في العصر الأموي، حاضرته وباديته.

وقد جاءت في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

خصص الفصل الأول لإلقاء الضوء على الحياة الاقتصادية في أمصار الدولة الإسلامية وباديتها، من خلال دراسة أثر الطبيعة الجغرافية في سيطرة نشاط اقتصادي معين، ومناقشة أثر الفتوح في الحياة الاقتصادية بما أوجدته من مداخيل مالية جديدة، تمثلت بالغنائم والجزية و الخراج.

وتناول الفصل الثاني أسباب الشكوى الاقتصادية من خلال مناقشة أثر الجدب في الفقر، ونظام العطاء، والنظام السياسي، والتباين الطبقي، وتفاوت الدخول.

أما الفصل الثالث فناقش شعراء الشكوى الاقتصادية من حيث الانتماءات والزمن والمكان.

وفي الفصل الرابع، وهو الذي يمثل جسم الرسالة، وفيه النصوص الشعرية في الشكوى الاقتصادية في الحاضرة والبادية، وفيه: شكوى الجدب، وشكوى الفقر، وشكوى الولاه، وشكوى الخلفاء، وشكوى العُمَّال وشكوى عُمَّال الصدقات، والشكوى من العطاء.

أما الفصل الخامس فتناول الجانب الفني في شعر الشكوى من حيث الصورة والمناخ الديني والتاريخي والواقع السياسي والاقتصادي المعيش.

372 **رائف عبد الغني جرادات**
الاقتصاد الإسلامي في مواجهة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وعبد الرزاق بني هاني، جامعة اليرموك، 1991م، الصفحات 114.

تتناول هذه الدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي من التضخم وكيفية مواجهته له، وقد تعرضت الدراسة بداية إلى تعريف التضخم لغة واصطلاحًا، وإلى أسباب وأنواع

التضخم، فضلاً عن الحديث عن النقود من حيث نشأتها وتطورها ووظائفها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والعلاقة بين النقود وبين التضخم.

وجاء الفصل الأول ليتحدث عن ضوابط التضخم في الاقتصاد الإسلامي، حيث ناقشت الدراسة تحريم الاحتكار والربا والاكتناز والإسراف وأثر كل واحد من هذه العوامل في الحد من التضخم. وفي حالة الربا تم استخدام نموذج بياني لدالة الإنتاج والاستثمار في ظل غياب الفائدة، ونموذج رياضي مقترح لدالة الإنتاج والاستثمار، في ظل غياب الفائدة، يضمن تفادي مشكلة التضخم، ويضمن انخفاض الأسعار. وناقش الفصل الثاني آثار التضخم في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعرض لأثره في الزكاة من حيث أثره في كل من: النصاب، والمقدار الواجب في الزكاة، وحصيلة الزكاة، والقروض، والبيوع الآجلة.

وتناول الفصل الثالث السياسية النقدية ودورها في معالجة التضخم، مع الحديث عن مفهوم السياسة النقدية وأدواتها المستخدمة لمعالجة التضخم، ثم السياسات المالية ودورها في معالجة التضخم، مع الحديث عن مفهوم السياسات المالية وأدوات السياسة المالية المستخدمة لمعالجة التضخم.

373	**رانية زيدان شحادة العلاونة** **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية – حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد، وعبد الجبار السبهاني، 2005م، الصفحات225.**

استهدفت الدراسة التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية، وتجلية الاختلافات بينها وبين مخاطر المصارف التقليدية، كما استهدفت التعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة المخاطر، ومعرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين مخاطر المصارف الإسلامية والتقليدية؛ مما يتطلب توفير مجموعة من الأساليب التي تناسب هذا النوع من

المخاطر، وتناسب الإطار العقدي الذي قامت عليه هذه المصارف. كما أظهرت أن هناك مجموعة من الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية، مثل: بيع العربون، وعقد التوريد، والوعد الملزم، وخيار الشرط، والعقود الموازية، والتأمين التعاوني، والضمانات الشخصية والعينية، إلخ

374	**رانية زيدان العلاونة** **مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية، تقييم شرعي اقتصادي. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 307**

ظهرت مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية في نهاية التسعينيات تلبية لرغبة المستثمرين المسلمين، ولاستيعاب الامتداد العالمي لحركة المال الإسلامي؛ إذ قامت المؤشرات التقليدية لأسعار الأسهم بصياغة مؤشرات فرعية إسلامية منها، وقامت بصياغة مجموعة من المعايير الشرعية والمالية لهذه المؤشرات؛ حتى تبقى في المسار المنضبط بالأحكام الشرعية.

تمثلت مشكلة الباحثة في غياب نموذج ذاتي لمؤشرات إسلامية لأسعار الأسهم تنسجم مع الأحكام الشرعية جملة وتفصيلاً، واعتمدت الباحثة على المنهجين الاستقرائي، والوصفي، في التحقق من فرضية الباحثة التي مؤداها: "إمكانية صياغة بعض المعايير الشرعية والمالية التي تجعل مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية مؤشرات أكثر مشروعية وملاءمة لواقع حال المؤسسات المالية الإسلامية الذي يقوم على العمليات التمويلية ذات المديونية العالية".

وأوصت الباحثة بزيادة أعداد المؤشرات الشرعية لأسعار الأسهم الإسلامية؛ لأنها قليلة جداً مقارنة بالمؤشرات التقليدية، كما أوصت الباحثة مؤسسة المحاسبة والمراجعة بإعادة دراسة معاييرها الشرعية والمحاسبية بطابع جديد يحتفظ بأصالة الاجتهاد الشرعي والتطور المالي المعاصر.

375

رجية أحمد الخادم الوجيه

الموازنة العامّة في النظام المالي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري ونادر مريان، 1996، الصفحات 421.

تتناول الدراسة الموازنة العامة في الدولة الإسلامية حيث توصلت إلى وجودها فكراً وتطبيقاً. وتهدف الدراسة إلى رسم صورة لموازنة الدولة الإسلامية من حيث الشكل والمضمون أخذاً بعين الاعتبار مكونات الموازنة من إيرادات ونفقات.

ثم تتناول الدراسة خصائص الإنفاق ومعاييره التي يجب أن تلتزم بها الدولة الإسلامية وتساعدها على تحقيق أهدافها، حيث تعرضت للقواعد التي تخضع لها موازنة الدولة، والمقارنة بينها وبين القواعد المتعارف عليها في الأنظمة المعاصرة. وتطرَّقتِ الدراسة بشيء من التوسع إلى موضوع تغطية العجز عن طريق إيرادات غير دورية، مثل الضرائب والقروض بأنواعها المختلفة، مبينة متى يمكن اللجوء إلى هذه الأنواع، وما هي الشروط والحدود التي يجبُ عدم تجاوزها. وتناولت الدراسة المراحل التي تمر بها الموازنة، مع وضع تبويب مناسب للإيرادات والنفقات، ووضع تصور للموازنة في ضوء ذلك.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إيرادات توجه لنفقات خاصة يجب إفرادها في موازنات مستقلة، وأن هناك فئات في المجتمع يجب أن تراعى حقوقهم، وتقدم لهم الأموال على غيرهم، وتفرض من أجلهم الضرائب.

376

رياض أحمد عطوان

دور التربية الإسلامية في ترشيد الإنفاق، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري ومحمد مقبل عليمات، 1997م، الصفحات 213.

تتناول هذه الدراسة دور التربية الإسلامية في ترشيد الإنفاق، حيث تحاول الدراسة الكشف عن المبادئ التربوية الإسلامية التي تساهم في توجيه هذا الجزء من النشاط الاقتصادي في نطاق الأسرة.

obeikan.com

تتطرق الدراسة بداية إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات المستخدمة مثل: التربية الإسلامية، والمال، والإنفاق، والترشيد. ثم تتناول أهداف الإنفاق من وجهة نظر إسلامية ومستويات هذا الإنفاق، وتتناول الدراسة موقف الإسلام من الإنفاق في المصالح المرعية والعوامل المؤثرة في الإنفاق، وتستعرض مجالات الإنفاق، حيث قسمت هذه المجالات إلى ثلاثة أقسام: الإنفاق على النفس بما يحفظها ويمكّنها من أداء واجباتها، والإنفاق على الغير، ويشتمل: الإنفاق على الزوجة، والمسكن، والأبناء، والآباء، والأقارب، والإنفاق الطوعي: كالإنفاق على الفقراء، والوصية، والهبة، والوقف، والرقيق، واليتامى، وفي باب الجهاد.

وتتطرق الدراسة إلى الحديث عن ضوابط ترشيد الإنفاق من وجهة نظر التربية الإسلامية، وتتناول أهداف تنظيم الإنفاق وأهم ضوابطه، مبينة الضوابط التربوية للإنفاق من حيث المنفق والمنفق عليه، وتبين الدراسة دور الأسرة في ترشيد الإنفاق لدى أفرادها من أجل تحقيق هذه الضوابط.

377	**زكريا سلامة شطناوي** **الحيازة وتطبيقاتها في معاملات البنك الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ورياض المومني، 1995م، الصفحات 208.**

تضمنت الرسالة مقدمة وثلاثة فصول: ضم الفصل الأول شروط صحة الحيازة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني، أما الفصل الثاني فاشتمل على أقسام العقود من حيث الحيازة وآراء الفقهاء فيها، في حين احتوى الفصل الثالث على تطبيق البنك الإسلامي الأردني على العقود التي يمارسها ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية.

378	**زكريا سلامة شطناوي** **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (من منظور الاقتصاد الإسلامي)، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، 2007، الصفحات 285.**

تترك الأسواق المالية آثارًا إيجابية تسوّغ وجود هذه الأسواق، تتمثل في: تخفيض

تكاليف التمويل بالملكية، وتوفير السيولة للمستثمرين، وكذلك في تقليل مخاطر الاستثمار المالي، وتسهيل خلق أدوات مالية تتجه إليها ادخارات الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

ولكن نشاط هذه الأسواق، بسبب ما يجري فيه من مضاربات مالية، أسفر عن ظهور آثار سلبية في النشاط الاقتصادي، كان أبرزها: التأثير الضار في مستويات الأسعار، والآثار السلبية في عملية تحديد الفعاليات المنتجة وتخصيص الموارد. وكذلك زعزعة استقرار النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار السلبية في عمليات الاستثمار الحقيقي طويل الأجل، ثم دوران رأس المال بعيدًا عن دورة الإنتاج، والآثار السلبية في توزيع الثروة، والآثار التضخمية.

وقد اجتهدت هذه الرسالة في رصد الآثار الإيجابية بهدف تعظيم الاستفادة منها، والآثار السلبية توصيفًا وتحليلاً وتسببًا بهدف الحد منها، أو تحصين الأسواق المالية الإسلامية منها. وفي كل ما تقدم سعت الدراسة إلى مناقشة هذه الآثار من منظور معياري، أي من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وقد اقتضى رصد تلك الآثار وتقويمها من منظور إسلامي توزيع مادة هذه الدراسة على فصول أربعة: اهتم الفصل الأول ببيان مفهوم سوق الأوراق المالية، وأنواعها وشروط إقامتها. واهتم الثاني ببيان الآثار الإيجابية لسوق الأوراق المالية، وبيان دور هذه السوق في التنمية الاقتصادية. أما الفصل الثالث فقد اهتم ببيان الآثار السلبية لهذه السوق. والفصل الرابع بيَّن بعض الأزمات الاقتصادية الناتجة عن أنشطة أسواق الأوراق المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن سوقًا إسلامية مبرأة من الآثار السلبية يلزم لها: مشروعية موضوعات التعامل، والمعاملات، والمقاصد والمآلات.

كما انتهت الدراسة إلى توصيات ونتائج عرضَ الباحثُ لها في الفصل الختامي.

379 **زكي محمود إبراهيم الزعبي**
تأصيل آراء ابن خلدون الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة وتأصيلها من مصادر الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة إبراهيم، وحسين طلافحة، 1991م، الصفحات 253.

تناولت هذه الدراسة بالتحليل المقارن مع النظريات الاقتصادية الوضعية بعض الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون، ومن ثم تأصيل هذه الأفكار من مصادر الشريعة الأساسية، وقد خلص الباحث إلى أن ابن خلدون قد وضع أفكاراً ونظريات اقتصادية إسلامية المنشأ.

ومن المواضيع التي تناولها الباحث أنّ ابن خلدون قد تعرَّض لنظام النقد السائد، وبيَّن خواص النقد ووظائفه، وأنه قد وضع نظرية للريع، وبيَّن الريع التفاضلي والزمني، وأنه قد تحدث عن القضية السكانية، فأيد زيادة السكان، واعتبرها سبب زيادة الإنتاج وقوة الدولة وعمارة الأرض، وأنه قد وضع قانون تقسيم العمل، وبيَّن أنه عامل التطور والنمو الأول للمجتمعات، وبيَّن علاقته بحجم السكان، وأنه تعرض لنتائج تطبيقية، وغير ذلك من المواضيع القيِّمة، والعمل، والأسعار، والنقود، والريع، والسكان، والإنتاج، والتخصص.

وخلصت الدراسة بشكل عام إلى أن ابن خلدون ربط بين قيم الأشياء والعمل، وبيّن مصدر ثروات الدول، وحجم العمل والإنتاج، وميز بين القيمة والثمن، وأنه قد بيَّن أن قانون العرض والطلب هو المحدِّد للأسعار في ظل الظروف الطبيعية.

380 **زهر الدين بن عبد الرحمن بن هاشم**
مقاصد الشريعة في أحكام البيوع، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 2004م، الصفحات 352.

هدفت هذه الرسالة إلى بيان أصول محاسن الدين الإسلامي العظيم، وذلك

بإبراز مقاصد الشريعة وحِكَمِها من خلال التأمل في أصول البيوع الإسلامية ومسائلها وأحكامها، كما أنها تهدف إلى بيان موقف الشريعة من بعض مسائل البيوع القديمة والمعاصرة التي يكثر السؤال عنها، وإيضاح الحِكَم المتغيَّاة وراء أحكامها، وأهمية علم المقاصد عند الفقهاء في اجتهاداتهم الفقهية.

وتحقيقًا للغرض المذكور فقد جاءت هذه الرسالة في فصل تمهيدي، وفصلين، وخاتمة.

أما الفصل التمهيدي فقد اشتمل على التعريف بحقيقة علم المقاصد والمصطلحات المتشابهة، كما اشتمل على التعريف بحقيقة البيع ومقاصد الشريعة في مشروعيته.

وجاء بعده الفصل الأول الموسوم بـ:"إثبات مقاصد الشريعة في الأحكام الشرعية" وقد اشتمل على ثلاثة مباحث وهي: الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل، والأصل في المعاملات الغلتفات إلى المعاني، وطرق إثبات المقاصد الشرعية.

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان أحكام البيوع ومقاصدها الشرعية، وهو يمثل صلب الرسالة، واشتمل على مبحثين، ركَّزا على إبراز مقاصد الشريعة في مسائل البيوع وأحكامها من خلال التأمل في متن كتاب "المختار" في الفقه الحنفي، والقيام بدراسة بعض مسائل البيوع المعاصرة، وإبراز الجانب الفقهي والمقاصدي فيها.

وانتهى بعد هذه الفصول إلى خاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة.

381 **زياد نجيب خريس**
تحديد الأموال الربوية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد فتحي الدريني، 1991م، الصفحات 146.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن علة الربا وتحديد الأموال الربوية من خلال فهم نصوص الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء في ضوء معطيات العصر. وخصص الفصل الأول من الدراسة لإعطاء لمحة موجزة عن تاريخ الربا عند الأمم، وفي الديانتين

اليهودية والمسيحية، وعند العرب قبل الإسلام، مع إلقاء الضوء على التطور التاريخي في التحايل على النصوص المسيحية لتحليل الربا، وعن مفهوم الربا في الإسلام، وآراء الفقهاء في تحديد معناه، وتحديد نطاقه في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وناقشت الدراسة في الفصل الثاني اتجاهات الفقهاء في تعريف الربا وتقسيماتهم له، وقد تم اقتراح تقسيم جديد مدعم بالأدلة. وتعرض الفصل الثالث لآراء الفقهاء في علة الربا ومناقشتها، وتعريفات العلة عند الأصوليين وترجيح أحدها.

وفي الفصل الرابع ناقشت الدراسة تطبيقات العلة المقترحة، حيث تم تطبيق العلة على الأموال التي نص عليها حديث الأصناف الستة في حالتي اتحاد الجنس واختلافه والاستثناءات التي ترد عليه. ثم تم تطبيق العلة المقترحة على بيع الحيوان بالحيوان، وعلى بيع السلم، وقد تم تطبيقها على الصرف أيضاً.

382	**سالم بن مرزوق بن سالم الوائلي** **ضوابط الإنفاق في القرآن الكريم وآدابه، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف عبد الرحيم الزقة، 2008م، الصفحات 113.**

هذه الرسالة تهدف إلى دراسة الآيات التي ضبطت الإنفاق المقبول في القرآن الكريم، والآداب المجملة له، ذلك من أجل إبرازها ودراستها دراسة وافية، فنصوص القرآن الكريم هي أدلة التشريع مع ما صَحَّ من السنة وثبت من الإجماع وما اعتمد عليه المستنبطون، ولا يكون لهم ذلك إلا بالرجوع إلى كتاب الله تعالى.

وهذا البحث يختص بضوابط الإنفاق المقبول عند الله تعالى، الذي شرعه لعباده المؤمنين ليعلم المسلم هل إنفاقه منضبط بالضوابط التي جعلها الله تعالى في كتابه أم أنه مخالف لها؟

ومن أجل ذلك كانت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، مَهَّد الباحث للموضوع بفصلٍ تمهيدِّي عرفَّ فيه المصطلحات في خمسة مباحث: مفهوم الضوابط، والإنفاق، والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، والآداب، والأخير الإنفاق في القرآن الكريم.

أما الفصل الأول فعنونه الباحث بضوابط الإنفاق المقبول في القرآن الكريم، وقد قسَّمه -أيضاً- إلى خمسة مباحث: ضابط التكليف، وضابط الإخلاص، وضابط الاعتدال والوسطية، والموازنة بين الكسب والإنفاق، والإنفاق فيما شرع الله تعالى.

الفصل الثاني حمل عنوان آداب الإنفاق في القرآن الكريم، وقد جعل الباحث الفصل في أربعة مباحث: الإسرار بالصدقات، وما يحبه المنفق، وعدم المن والأذى، والإنفاق في السراء والضراء.

وقد ختمت الرسالة بخاتمة بينت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وما أثمر عنه بحثه

383	**سامي حبيلي** **إدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد القضاة، 2008، الصفحات 250.**

موضوع هذه الدراسة هو دراسة فقهية لإدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية الإسلامية والدراسة، الفقهية تسلط البحث على مشروعية ما تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية أو ما تصبو إلى الاستفادة منه مما هو من نتاج المؤسسات التقليدية التي لاتلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاتها وعقودها

تناول الباحث في هذه الدراسة أربعة فصول: خصّص الأول منها لتوضيح المصطلحات ذات العلاقة بالبحث، وهي المخاطر: أنواعها، وإدارة المخاطر، التحوط، والمشتقات المالية أو التي تعد مفاتيح للتعامل مع باقي موضوعات الدراسة، ثم جاءت الفصول الثلاثة لتتناولَ بالتفصيل عقود المشتقات المالية ودراستها من الناحية الفنية والفقهية؛ فالدراسة الفنية تعنى ببسط معالم العقد كما يُتعامَل به في الواقع، وقد اقتصر الباحث في هذا الجانب على المعالم التي تؤهل الباحث الشرعي المدرِك لها لدراسة العقد دراسة فقهية، والتي منها: التعريف، ونشأة العقد والتعامل فيه، والمصطلحات العلمية التي تتعلَّق بالعقد، وأنواع العقود، والأغراض التي تستعمل العقود لأجلها.

أما الدراسة الفقهية فيبحث فيها عن التكييف الفقهي للعقود وبيان حكمها الشرعي وموقف العلماء والباحثين منها، ثم دراسة البدائل الشرعية إن وجدت، وقد اختص الفصل الثاني بعقود الاختيار، والثالث بالعقود المستقبلية، والرابع بالعقود الآجلة، وعقود المبادلات، وفي نهاية الدراسة يعرض الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج وتوصيات.

384	**سحاسورياني صفر الدين جعفر** **سوق رأس المال في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد وعلي الصوا ، 2007م، الصفحات 204.**

تناولت هذه الدراسة موضوعًا مهمًا من موضوعات المعاملات هادفة بيان الادوات المالية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الاسلامية ومِن ثّمَّ الوصول إلى مدى دور الرقابة الشرعية في معاملاته.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا والمميزات لهذا السوق، كما هدفت إلى معرفة مدى دور هيئة الأوراق المالية الماليزية في تطوير سوق رأس المال الإسلامي، وإلى التعرف على ماهية الرقابة الشرعية التي تلعب دورًا بارزًا في تطوير الأدوات المالية في هذه السوق، لاسيَّما دور اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية التي تعدُّ لجنة الرقابة الشرعية العليا في قطاع سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، إلى جانب دور المستشارين الشرعيين المستقلين عى وجه الخصوص في الأمور المتعلقة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا.

ويركز دور الرقابة الشرعية في هذه السوق على الاتجاهين الأساسين في تقديم الأدوات المالية متوسطة الأَجل، وطويلة الأجل في ماليزيا، المقررة من اللجنة الاستشارية الشرعية، وهما:

أولاً: دراسة الأدوات المالية التقليدية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: تفعيل الأدوات المالية الشرعية وتطويرها.

385 **سعيد صالح خليل**
التجارة الداخلية في دولة المماليك الثانية، (784–922هـ/ 1382–1516م)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: مصطفى الحياري، 1992م، الصفحات 410.

تتناول هذه الدراسة التاريخية التجارة الداخلية في دولة المماليك الثانية، وتتعرض إلى عدد من العناوين الفرعية من أجل إلقاء الضوء على النشاط التجاري أيام تلك الدولة.

فتتناول بداية الخلفية السياسية والاقتصادية للنشاط التجاري في تلك الدولة وما شهدته من أحداث وتطورات، كما تتعرض إلى المراكز التجارية، من موانئ ومدن ومحطات تجارية، على طرق القوافل، وإلى الأسواق التجارية، وظهور المؤسسات التجارية الخدمية، مثل الفنادق والخانات، في المدن الكبرى، وعلى طرق التجارة.

وتتحدث الدراسة عن المتجر السلطاني ودوره الاحتكاري، وعن فقدان المحتسب لصلاحياته، وعن السلع التجارية والأسعار وتعرضها إلى عدم الاستقرار وعلاقة ذلك بحجم الإنتاج المحلي والسياسات الضريبية. كما تتحدث عن عمل السلاطين على تنظيم تجارة الأوروبيين في الأسواق المملوكية واحتكارهم تسويق تلك السلع لصالحهم. وتم تناول النقود بوصفها جزءًا أساسيًّا من الحركة التجارية، حيث بيَّنت العلاقة بين الأسعار والوحدات النقدية المتداولة، وتأثر العمليات التجارية بالقوة الشرائية للنقود.

386 **سلمى أحمد عبد داود**
إمكانات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2002م، الصفحات 172.

تهدف الدراسة إلى إظهار إمكانات التكامل في تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق الضوابط الشرعية، ومحاولة الوصول إلى شكل التكنولوجيا المطلوبة في ظل تكامل يحقق التقدم الاقتصادي والتقني، مراعيًا خصوصية البيئة الإسلامية، وقد اعتمدت

الوصف والمقارنة والتحليل، مستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات المختصة.

وتوصلت إلى أن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة، واختيار التكنولوجيا والحصول عليها واجب شرعي شرط أن تكون وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وأن العالم الاسلامي إن لم يوجه جهوده نحو تكامل اقتصادي سليم سيجد نفسه في عصر العولمة موجَّهًا نحو تكتلات مع دول غير إسلامية، ولغير صالح المسلمين.

387

سلمى أحمد عبد داود
المساعدات الإنمائية المقدمة من "البنك الإسلامي للتنمية " إلى الأردن – دراسة تقييمية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 195.

تهدف الدراسة إلى بيان أشكال المساعدات الإنمائية التي تلقاها الأردن من البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية عملياته وهي الفترة من (1976–2008م) وتقييمِها، إضافة إلى مقارنة هذه المساعدات بالمساعدات الدولية والأجنبية والعربية من حيث حجمها، وتنوعها، وأسلوبها، وآثارها الاقتصادية لترشيح أفضلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصف عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وتحلل آثارها في الاقتصاد الأردني، كما اعتمدت المنهج المقارن للمقارنة بين المساعدات الإسلامية والمساعدات الأخرى، مستخدمة التحليل الاقتصادي القياسي، ومستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات والجهات المختصة.

توصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، وفي الاقتصاد الأردني أثر ضعيف مقارنة بأثر المساعدات الأخرى والمساعدات من البنك الدولي، لكن صيغها التمويلية التي تقوم على أساس شرعي أقل خطراً في وقت الأزمات بالنسبة للمساعدات الأخرى، مما يستلزم ضرورة الاتجاه نحو البدائل الإسلامية المتاحة بدرجة أكبر من الاتجاه نحو المساعدات الأخرى، كونها

قادرة على تغطية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى بشكل أكثر فعالية وإيجابية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية، والبنك الإسلامي للتنمية، الأردن.

388 **سمسوري شريف عبد الرحمن**
الضرائب على غير المسلمين في المجتمع الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، وعبد الرزاق بني هاني، 1995م، الصفحات 194.

تتناول هذه الدراسة موضوع الضرائب على مواطني الدولة الإسلامية من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي المعاصر، وتحاول تقديم نظرية للفريضة المالية على غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

فتتناولُ بداية الضرائب على غير المسلمين في صدر الإسلام من حيث مشروعيتها. ووانتقلت الدراسة إلى بيان آراء الباحثين في جدوى تطبيق هذه الضرائب في المجتمع الإسلامي المعاصر. وبحثت الدراسة المعالم الأساسية للضرائب، حيث تناولت فيها مصادرها، وأساس فريضتها، وقواعدها، وخصائصها، وأشارت إلى سلطة الحاكم على إلايرادات الضريبيَّة ومصارفها وأثرها في المجتمع الإسلامي المعاصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب على غير المسلمين مشروعة وقابلة للتطور والتطبيق مع الاختلاف في كيفية تطبيقها. وتوصلت الدراسة -أيضًا- إلى أن عوامل الإنتاج هي أساس لفريضة الضرائب على غير المسلمين، وأنَّ لهذه الضرائب قواعد وخصائص لفريضتها، وأن إيراداتها يصرفها حاكم المجتمع الإسلامي لمصالح المسلمين، وأن لهذه الضريبة أثرًا في المجتمع الإسلامي المعاصر اجتماعياً واقتصادياً.

389 **سمير شاكر بسيسو**
نظاما الإقراض التقليدي والإسلامي: تطبيقات على بعض المناطق الريفية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: زياد رمضان، 1992م، الصفحات 170.

تتناول هذه الدراسة نظام الإقراض من وجهة نظر تقليدية وأخرى إسلامية بقصد

بلورة نموذج إسلامي لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة في المناطق الريفية. وتقدم الدراسة للموضوع من خلال بيان الأصول الفكرية الرأسمالية للفائدة، والتعرف على موقف النظام الإسلامي منها، وبيان الأدوات المالية البديلة التي يقدمها الإسلام.

وتقوم الدراسة بإجراء مقارنة نمطية بين الإقراض بالفائدة وبين الإقراض والتمويل على أسس إسلامية، مع اختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين تفضيل الاقتراض على أسس إسلامية من ناحية وبين عدد من العوامل المستقلة التي من بينها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والدينية، مثل: مستوى الدخل؛ وربحية المشروع، ومخاطره المتوقعة، ومقدار القرض، والمستوى التعليمي للمقترض، وغير ذلك.

وتتعرض الدراسة إلى تجربة مؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن التي تحولت إلى نظام الإقراض الإسلامي والمشاريع التي تم تمويلها في منطقة جبل بني حميدة الريفية. وتخلص الدراسة إلى أن الإقراض بالفائدة مرفوض في المجتمعات الريفية بصرف النظر عن أيٍّ عوامل، بما فيها الدينية.

390	**سمير شاكر بسيسو** **تطوير برامج التمويل الإسلامي للمشاريع الإنتاجية الصغيرة في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا،إشراف: حنان إبراهيم النجار، 2007م، الصفحات 227.**

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير برامج التمويل الإسلامي للبنوك والمؤسسات المالية؛ للنهوض بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وذلك لتعزيز دورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، حيث لاحظ الباحث من خلال مراجعاته للدراسات السابقة، والمراجعات الأدبية الأخرى، والدراسة الاستكشافيه التي قام بها، أن برامج التمويل الإسلامي للمشاريع الإنتاجية الصغيرة المعمول بها في الأردن حاليًا، محدودة العدد، وهي إما أنها غير مفعلة، وإما أنها غير موجَّهة لتخدم أو لتلائم المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

وبذلك فقد تمت صياغة خمس فرضيات، سعت الدراسة إلى التحقق منها، تقوم على دراسة أثر المتغيرات المستقلة (خصائص المشروعات الإنتاجية الصغيرة، والضمانات التقليدية والضمانات غير التقليدية) في تجنب المصارف والمؤسسات المالية تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتقوم على دراسة أثر المتغيرات المستقلة (برامج التمويل الإسلامي الحالية وبرامج التمويل الإسلامي الجديدة) في تعزيز كل من الدور الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الإنتاجية الصغيرة.

391	**سهاد أحمد ياسين** **الموارد والنفقات المالية في خلافة الفرع السفياني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: محمد ضيف الله البطاينة، 1998م، الصفحات 239.**

تتناول هذه الدراسة الموارد والنفقات المالية خلال فترة خلافة الفرع السفياني (نسبة إلى الخلفاء الأمويين المنحدرين من آل أبي سفيان الذين حكموا قرابة أربعة وعشرين عاماً).

تتعرض الدراسة بداية إلى: الموارد المالية من زكاة وعشور التجارة والجزية والفيء والغنيمة وأخماس المعادن والخراج والصوافي وموارد أخرى، وإلى النفقات المالية في المركز من: مال البيعة والنفقات الشرائية والنفقات الترفيهية ونفقات أبناء الخلفاء والعطايا والهبات والجوائز والنفقة على المساجد والنفقات الإدارية مثل نفقات الدواوين والنفقات الزراعية والعسكرية. ويتعرض الفصل الثالث للنفقات المالية في الولايات مثل نفقات الولاة (نفقات مؤدبي أبناء الولاة، ونفقات موائد الوالي، ونفقات بناء المدن وترميمها، ونفقات بناء دور الإمارة) وقضاء الديون والعطايا والنفقات على الأسواق والحج والمساجد والموظفين والإقطاعات وحفر الأنهر والنفقات العسكرية بما فيها رواتب العمال والولاة ودفع الفدية ونفقات السجون وغيرها.

وتتحدث الدراسة عن ما أحدثه الأمويون من تغيير شرعي في النفقات والواردات، حيث كان الخليفة لا يأخذ إلا حقًا، ولا يضعه إلا في حق، ومن ثَمَّ ترى الدراسة أنه لم يكن هناك مجال للتصرف بالأموال حسب الأهواء والرغبات.

392	**سهى نصار أحمد طلفاح** **كنز الأموال وادخارها وأثرها على الحياة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة إبراهيم، 1991م، الصفحات 135.**

تتناول هذه الدراسة موضوعين وهما: كنز الأموال من ناحية، وادخارها من ناحية أخرى، محاولة بيان أثر كل منهما في الحياة الاقتصادية بهدف الوقوف على مفهوم واضح للكنز والادخار، والآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية المترتبة على كلا المتغيرين.

ومن أجل تحقيق ذلك تتناول الدراسة في المبحث الأول من الفصل الأول منها مفهوم الكنز وحقيقته الشرعية، وتناول الثاني حكم الكنز وبعض القضايا المتعلقة به، وتناول الثالث عقوبة الكنز الدنيوية والأخروية. أما الفصل الثاني فقد تعرض للادخار من حيث معنى الادخار والحكم الشرعي للادخار وضوابطه وأنواعه وتقسيماته وأهميته. وتناول الفصل الثالث نظرياً وعملياً الآثار المترتبة على كنز الأموال وادخارها اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

وتضمن الجانب العملي مبحثاً في مدى مشروعية صناديق الادخار المعاصرة. وقد اقتصرت الدراسة العملية على دراسة صندوق ادخار جامعة اليرموك كنموذج للصناديق غير المشروعة، وعلى دراسة صندوق ادخار جمعية التكافل التعاونية كنموذج للصناديق المشروعة. وفي الخاتمة سجلت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات المقترحة.

393	**سوسن محمد السعدي** **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2010م،الصفحات154.**

نظرًا لما تحظى به السيولة من أهمية بالغة عند البنوك، فقد نصت القوانين المصرفية

على نِسَبٍ محددة للسيولة تلتزم بها، ولهذا يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى: نقدية بخزينة البنك، ونقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، وأسهم ومستحقات لدى العملاء، وعمليات تمويل مختلفة، كالمضاربة والمرابحة والمتاجرة والمشاركة والاستثمارات المباشرة، ويحتاج جانب السيولة في البنوك الإسلامية إلى قياس وضبط، كما في البنوك التقليدية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية، وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، بالإضافة إلى التعرف على حجم السيولة في البنوك الإسلامية، ووضع التصورات والمقترحات المناسبة.

394	**شمسية بنت محمد إسماعيل** **الربح وضوابطه في الفقه الإسلامي وتحديده في المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف: علي محمد الصوا، 1999م، الصفحات 226.**

تتناول هذه الدراسة المقارنة موضوع الربح وضوابطه وكيفية تحديده في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي فضلاً عن كيفية تحديده في التطبيقات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

يتناول الفصل الأول من الدراسة مفهوم الربح ومشروعيته ومبادئ استحقاقه. ويتناول الفصل الثاني ضوابط الربح في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. ويتناول الفصل الثالث كيفية تحديد الربح في الفقه الإسلامي وتطبيقاته التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة من جهة وبين الاقتصاد الوضعي من جهة أخرى.

وتوصلت الباحثة إلى أن حرية تحقيق الربح ليست مطلقة، لا في الفقه، ولا في الاقتصاد الوضعي، وأن كُلاً منهما وضع ضوابط معينة لهذه الغاية. فأما الضوابط الإسلامية فهي أن لا يكون الربح ناجماً عن الربا أو الغبن الفاحش مع الغرر أو الاحتكار. ويتفق الاقتصاد الوضعي مع الضوابط الإسلامية باستثناء الربا، وأضاف الإسلام أن لا يكون الربح ناجماً عن الاستغلال. وتوصلت الدراسة إلى أن تحديد

مقدار الربح جائز في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

395	**شيرين محمد سالم أبو قعنونة** **إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا، إشراف: يوسف علي غيظان وأحمد صبحي العايدي، 2006م، الصفحات 512.**

استهدفت هذه الدراسة موضوع مخاطر صناعة الصيرفة الإسلامية وإدارتها؛ من حيث مفهوم المخاطر في اللغة والواقع التاريخي، وفي ضوء الفقه الإسلامي من خلال ما توضحه أقوال بعض العلماء المسلمين في المخاطرة، بالإضافة إلى العلاقة بين الخطر والغرر والقواعد الفقهية التي تحكم المخاطرة والضمان، ثم البعد الاقتصادي لعلاقة المخاطرة بالربح وأثرها في تحقيق امتزاج عناصر الإنتاج، وهذا ما تناوله الفصل الأول من الدراسة.

أما البعد المصرفي للمخاطر فهو ما تصدت له هذه الدراسة في الفصل الثاني، بينما هناك مخاطر أخرى تختص بها المصارف الإسلامية، وهذا ما تمت معالجة جوانبه المتعددة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وفي الفصل الثالث والأخير، تم تخصيص البحث عما يكتنف صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية من مخاطر بعد عرض مزايا التعامل بكل صيغة على حدة، ثم تقويم أساليب التعامل مع مخاطر هذه الصيغ من المنظور الشرعي في إطارٍ من محاولات الهندسة المالية الإسلامية والأدوات التحويطية لإدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية.

396	**شيماء محمد سعيد خضر البدراني** **أحكام عقد الصلح – دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 2003م، الصفحات 213.**

اقتصر موضوع الدراسة على أحكام عقد الصلح في الأموال في القوانين الوضعية

مقارنة بالفقه الإسلامي وتأتي أهميته من حيث إنه يؤدي إلى إنهاء التنازع دون اللجوء إلى القضاء، ونطاق الحقوق المتنازع عليها، فضلاً عن إشاعة الأمن والسلام بين أفراد المجتمع. وقد جاءت هذه الدراسة مقارنة بين قوانين الوضعية من جهة والفقه الإسلامي من جهة أخرى؛ لذا ارتأى الباحث أن يتناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول تناول فيه ماهية عقد الصلح وأركانه، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول تناول فيه ماهية عقد الصلح، أما المبحث الثاني فتناول فيه أركان عقد الصلح وإثباته، أما الفصل الثاني فتناول فيه آثار عقد الصلح، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول: آثار عقد الصلح في الفقه الإسلامي، والثاني آثار عقد الصلح في القوانين الوضعية. أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح؛ أي الوسيلة التي ينهي بها النزاع، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح في الفقه الإسلامي، أما الثاني فقد تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح في القوانين الوضعية.

397	**صفيان بن حاج أحمد** **الدور الاقتصادي والاجتماعي لجمعية الهلال التعاونية الماليزية المحدودة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الله محمد الصالح، وقاسم محمد الحموري، 1998م، الصفحات 174.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جمعية الهلال التعاونية الماليزية المحدودة كمثال في مجال التعاونيات الإسلامية التي تمارس نشاطاتها من خلال تطبيق نظام المعاملات الإسلامي، على اعتبار أن هذه الجمعية واحدة من المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن كونها مؤسسة اجتماعية.

وتسعى الدراسة إلى إبراز أهم نشاطات هذه الجمعية، وتقييم مدى التزامها بالتعاليم الإسلامية، ومدى فعاليتها في الإسهام في تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المسلمين في ماليزيا من خلال تقييم أعمال الجمعية من منظور إسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن نشاطات الجمعية قد اتسعت وتنوعت في مجالات عدة، كالمالي والتجاري والخدمات العامة والتدريب المهني والحرفي، حيث تغطي نسبة كبيرة من احتياجات المجتمع، وأن الجمعية تعمل على تقديم التسهيلات المادية لأعضائها على أساسٍ من التعاون، مع احتمال الربح اليسير، مع العمل على تحقيق معنى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع من خلال الحملات والدورات.

398

صلاح الدين محمد أمين تكين
التخطيط الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1991م، الصفحات 110.

تتناول هذه الدراسة موضوع التخطيط الاقتصادي من وجهة نظر إسلامية، وتبين الدراسة أن الإسلام يولي اهتمامه بكل ما من شأنه إصلاح معاش الناس ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك اهتمامه بعامل التخطيط خاصة، وبالاقتصاد عامّة. وتضيف الدراسة أن في القرآن الكريم ما يدل على مشروعية التخطيط وأهميته بالنسبة للحياة الاقتصادية للشعوب وتنميتها لمواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية.

وتوضح الدراسة أن عدم الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي المناسب لمجتمعات الدول الإسلامية والاعتماد على فكر الآخرين ومساعداتهم هو الذي أدى إلى تخلف هذه المجتمعات، مع العلم أنه لدى البعض من هذه الدول ثروات هائلة من الموارد والمعادن النفيسة.

وقد تناولت الدراسة التخطيط الاقتصادي، معرفةً إياه لغةً واصطلاحاً، ومشروعيته، وحكمه، وبعض النماذج في التخطيط الاقتصادي في الإسلام. وتحدثت الدراسة عن المرتكزات الأساسية في التخطيط الاقتصادي في الإسلام من خلال مبادئه وأنواعه وأهدافه. وتعرض الفصل الثالث إلى التخطيط الاقتصادي في الإسلام من خلال الحديث عن بعض القطاعات، كالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية.

طلال ربابعة

399 **سياسة الإسلام في تنمية المال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: علي الصَّوَّا، 1987م، الصفحات 232.**

تتناول هذه الدراسة سياسة الإسلام في تنمية المال انطلاقاً من أن قيام المال وحفظه منوطٌ –من وجهة نظر إسلامية– بتحقيق تنمية المال بالطرق الشرعية المتحققة للغرض المقصود من وضع المال في الحياة. وقد تناولت الدراسة طرق تنمية المال المشروعة في النشاطات الاقتصادية الرئيسة: الزراعة، والتجارة، والصناعة.

تتعرض الدراسة بداية إلى طرق زيادة الإنتاج الزراعي، مثل إحياء الأرض الموات والإقطاع واستغلال الموارد المائية والاحتكار، حيث تم تعريف كل واحد منها: مع بيان حكمه، وأدلة مشروعيته، وشروط جوازه، ودور تلك الموارد في تنمية الأموال. وتتناول الدراسة التجارة كطريقة أخرى لتنمية المال من حيث تعريفها وضوابطها، مع التعرض إلى ما نهت الشريعة عن ممارسته. ويتعرض الفصل الثالث إلى الصناعة ودورها في تنمية المال. فضلاً عن ذلك تتعرض الدراسة إلى طرق تنمية الأموال غير المشروعة مثل الربا والاحتكار، وإلى الاتجار بالمحرمات.

وتناقش الدراسة ضوابط التنمية المالية ومقوماتها، مع بيان ارتباطها بالأهداف العليا للدولة، وأهمية التخطيط الاقتصادي في الشريعة ومفهوم التمويل وأهميته وضوابطه، وأهم عقوده في الفقه الإسلامي، ودور كل منها في تحويل التنمية المالية.

طلال فهد فالح فهاد فراج الظفيري

400 **خدمة أمناء الاستثمار في تسويق العقارات مفهومها وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية "دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عباس الباز، 2008م، الصفحات 113.**

تناول الباحث في هذه الأطروحة الحديث عن خدمة أمناء الاستثمار في مجال تسويق العقارات، حيث تطرق بدايةً إلى الحديث عن الاستثمار وأهميته في الحياة، وتحفيز الشريعة الإسلامية المسلمين عمومًا إلى الاستثمار.

obeikan.com

ثم تحدث عن المصارف التقليدية، ونشأتها، وتطورها، ثم تاريخ بروز المصارف الإسلامية، وأهم أوجه الإنفاق والافتراق بين المصارف التقليدية والإسلامية.

ثم تناول الباحث مفهوم خدمة أمناء الاستثمار، وأنواع هذه الخدمة، وأنشطتها، ثم تحدث عن تسويق العقارات من حيث كونه لقباً بعدما عرَّف التسويق على حدة، وكذا العقار.

ثم بيَّن الباحث في الفصل الثاني التكييف الفقهي لخدمة أمناء الاستثمار في مجال تسويق العقارات، وأوضح أن تكييف تلك الخدمة بين مالك العقار والمصرف تقوم إما على الوكالة أو المضاربة.

وعمد الباحث في الفصل الثالث إلى بيان الصيغ الاستثمارية الأربع في مجال خدمة أمناء الاستثمار ضمن تسويق العقارات، وهي: البيع، والإجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والعارية، فشرح كل منها وعُرَّفها، وبيَّن أهم أحكامها، وما يتعلق في مجال تسويق العقارات ضمن خدمة أمناء الاستثمار. ثم ختم الباحث بحثه بخاتمة وتوصيات.

401	**عامر العتوم** **التوازن النقدي والتوازن العام من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وسعيد الحلاق، 2009م، الصفحات230.**

للتوازن النقدي ارتباط في غاية الأهمية بالتوازن العام؛ لأن دائرة النشاط الاقتصاديّ تتكون من متدفقين: المتدفق النقدي، والمتدفق الحقيقي، وفي الاقتصاد الإسلامي يظهر الترابط بين متغيرات الاقتصاد بشكلٍ يعكس خصوصية الاقتصاد في الإسلام, فهناك ضوابط مهمة جدًا في الجانب النقدي (جانب الطلب على النقود، وجانب العرض النقدي) تختلف عن تلك التي تسود في الاقتصاد الوضعي. فهناك ضوابط لكمية النقود من خلال جعل الإصدار النقدي، وكذلك خلق الودائع حكر على الدولة، ومن خلال منع غش النقود، ومنع كسرها. وهناك ضبط لجانب الطلب على النقود، سواء بالنسبة للمعاملات أو الاحتياط أو الاستثمار، وهو ما انعكس بشكل

أساسي من خلال تحريم الاكتناز وفرض الزكاة على الأرصدة النقدية المعطلة, إضافة إلى رفض الإسلام للمضاربات في صورتها التقليدية. وهناك ضوابط ملموسة في الجانب الحقيقي سواء بالنسبة للاستهلاك وتوجيهه كَمًّا ونوعًا، أو بالنسبة للاستثمار ودور معدل الربح المتوقع في تحفيزه بدلاً من سعر الفائدة، إضافة إلى ضبط مجالات الاستثمار ووضع سلم لأولويات المجتمع. وفي الإنفاق الحكومي العام فهناك نطاق واسع بالنسبة لإيرادات الحكومة الإسلامية تجعل مجال الإنفاق أعلى منه في إطار إسلامي، وفي الغالب فإن الإسلام يتفق على ضوابط الإنفاق، سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع العائلات.

وقد انعكست هذه الضوابط على نتائج الدراسة؛ ذلك أن آلية التوازن وطبيعته في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن نظيرها في الاقتصاد الوضعي. فانعكس ذلك على شكل منحنى IS موجب الميل، ومن خلال بعض العوامل المؤثرة على ميله أو التي تسبب نقله. وبالنسبة لمنحنى LM فقد بقي في الاقتصاد الإسلامي موجب الميل، لكنه يربط بين معدل الربح المتوقع (بدلاً من سعر الفائدة) ومستوى الدخل. غير أن معدل الربح المتوقع يتحدد في القطاع الحقيقي وليس في القطاع النقدي كما هو الحال في نظرية (كينز)، حيث إنَّ سعر الفائدة يتحدد في سوق النقد. وتبعًا لذلك اختلفتْ طبيعة التوازن العام، سواء من حيث آلية الترابط بين المتغيرات أو آلية الترابط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عكست خصوصية الاقتصاد الإسلامي.

والأهم من ذلك أنك حيثما تذهبْ تجِدْ أثر أحكام الزكاة والاكتناز والصرف واضحة في الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية.

402 **عبد الحليم إبراهيم محيسن**
تقييم تجربة البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، إشراف: محمد خليل عدينات، 1989م، الصفحات 251.

تتناول هذه الدراسة تجربة البنوك الإسلامية بشكل تحليلي، حيث يتناول الفصل الأول منها انطلاقة البنوك والمؤسسات الإسلامية ودور القطاع الخاص في ذلك،

بالإضافة إلى الحديث عن نشاطات هذه المؤسسات من أعمال وخدمات مصرفية وأعمال التمويل والاستثمار، كمضاربة ومشاركة وبيوع. ويتناول الفصل الثاني المعايير المالية وأثرها في السياسة الاستثمارية لتلك البنوك، ومن هذه المعايير: السيولة والضمان والربحية بما في ذلك سياسة تقسيم الأرباح. ويتناول الفصل الرابع التقييم الاقتصادي للبنوك الإسلامية ما بين النظرية والتطبيق والصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات.

اعتمدت الدراسة في تقييمها على عددٍ من المعايير، منها: القدرة على جذب المدخرات، والتوجه الاقتصادي للبنوك الإسلامية، والدور الاستثماري لتلك البنوك، وأثر ذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما من حيث الصعوبات التي تواجه البنوك فقد تحدث الدراسة عن صعوبات داخلية، مثل عدم توافر الكوادر المؤهلة ومحدودية التعاون بين البنوك الإسلامية في مجالات التدريب والبحوث والتمويل المشترك وغيرها، وتحدثت -أيضًا- عن صعوبات خارجية مثل: النظرة التقليدية للبنوك الإسلامية، والصعوبات الضريبية والقانونية، وضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية، وعدم وضوح العلاقة بين هذه البنوك والبنوك المركزية.

403	**عبد الرزاق محمد محمد** **قضية الرزق في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: إبراهيم زيد الكيلاني، 1988م، الصفحات 192.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الرزق في القرآن الكريم من منطلق أن الرزق قضية مهمة في التصور الإسلامي؛ لارتباطها الوثيق بقضية الإيمان بالله تعالى وبالقضاء والقدر، وللآثار السلوكية المرتبطة بها.

تشير الدراسة بداية إلى أن الحرص على تحصيل الرزق مشغلة للنفوس غير المؤمنة، وأن عدم الفهم الصحيح لهذه القضية يؤدي إلى خلل عَقَدَيّ وفساد اجتماعي كبير. ومن ثَمَّ تسعى الدراسة إلى تقديم تصور صحيح لقضية الرزق من خلال استعراض آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وإلى مناقشة كثير من التصورات الخاطئة في المسألة، كإسقاط الأسباب والخوف على الرزق وغيرها.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على جمع الآيات الكريمة التي عرضت للموضوع من أجل التعرف على العناصر الرئيسة له، ثم جمعت الأحاديث الشريفة التي تعرضت لبعض جوانب قضية الرزق.

وقد عملت الدراسة على جمع أقوال المفسرين الذين فسروا القرآن تفسيراً تحليلياً سعياً وراء معرفة المعاني الدقيقة للآيات الكريمة، فضلاً عن ذلك تستعين الدراسة ببعض الكتب المتخصصة التي تعرضت لموضوع الرزق من أحد جوانبه، كالجانب العقدي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

404	**عبدالله بن مبارك العبري** **التطبيقات الاقتصادية للقواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للضمان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 256.**

تناول الباحث في هذه الدراسة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للضمان، مبيناً قيمتها في ضبط الاجتهادات الفقهية، وما تحويه من جزئيات رائدة لمواكبة عصرية لكل مستجدات الساحة الاقتصادية في مجال الضمان.

وقد سلك فيها مسلك التخريج بشيء من البسط في مقدمات المسائل المطروحة؛ ليسهل التعرف على القضايا قبل التفريغ عليها، والبداية كانت مع التعريفات، والتفريق اللازم بين القواعد والضوابط الفقهية، وأهمية دراستها، ثم بعد ذلك تعرَّضَ لموضوع الضمان من حيث تعريفه، وأهميته، وموضوعاته، وعلاقته بالقواعد الفقهية.

بعدها تمت مناقشة موضوع التطبيقات الاقتصادية وعلاقتها بالقواعد والضوابط الفقهية ومدى إمكانية تقنين القواعد الفقهية، ثم مضت فصول الدراسة مقسمة قواعد الضمان إلى مجموعات مترابطة: كان أولها في ضمان الأموال، ثم في قواعد العقود المرتبطة بالضمان، وأخيراً في موجبات الضمان، ومن خلال دراسة ما سبق تبين للباحث مدى أهمية القواعد والضوابط الفقهية في ضبط الاجتهادات المعاصرة، وقدرتها على جمع شتات المسائل المتناثرة في قالب فقهي متميز، يثري أدوات البحث والاجتهاد المعاصرة بصورة تجمع بين الأصول الفقهية والمتطلبات العصرية.

405 **عبد الله عبد العزيز شاكر نجار**
الإنفاق العام وأثره في التنمية الاقتصادية في الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود سالم شحادة، 1989م، الصفحات 169.

تتناول هذه الدراسة موضوع الإنفاق العام وأثره في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية. معتمدة في منهجيتها على ثلاثة أبعاد: البعد النظري، والبعد التطبيقي، والبعد التحليلي.

وتتناول الدراسة بداية مفهوم التنمية الاقتصادية في الأنظمة الوضعية وفي النظام الإسلامي، من حيث الأسس والخصائص والأهداف والمعايير وأولويات التنمية الاقتصادية في الإسلام، فضلاً عن تناول مفهوم تمويل التنمية ودور الدولة في الاقتصاد. ثم تتناول الدراسة مفهوم النفقة العامة بشكل مقارن، وحض الإسلام على الإنفاق الخاص والعام، وتحديد النفقة العامة، والتقسيمات المختلفة للنفقات العامة، وأهداف الإنفاق العام ومبادئه وتكامله مع القطاع الخاص في تحقيق التنمية. فضلاً عن ذلك تطرقت الدراسة إلى حجم النفقات العامة في الإسلام ومطابقة تزايدها وذكر بعض أسباب ذلك.

وتناولت الدراسة -أيضًا- آثار الإنفاق العام في التنمية، والعوامل التي تتوقف عليها هذه الآثار، والتي تتمثل بالآثار الاقتصادية للنفقات العامة في الاستهلاك القومي والاستثمار والادخار والعمالة والتجارة الخارجية والإنتاج والدخل ومستوى الأسعار وعرض النقد وفي التوازن الكلي في الاقتصاد.

406 **عبد الله عدنان عبد الله القطان**
أحكام المقاطعة الاقتصادية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبدالله محمد الصالح ، 2008م، الصفحات 215.

تناولت هذه الدراسة موضوع المقاطعة الاقتصادية من ناحية حكمها الفقهي

وتطبيقاتها، حيث تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول، تعريف المقاطعة الاقتصادية لغة واصطلاحًا، وأهم أقسامها، وأهدافها، وصورها عبر التاريخ. بينما تطرق الفصل الثاني للتكييف الفقهي للمقاطعة الاقتصادية من ناحية علاقتها بالجهاد في سبيل الله، وأبرز صور المقاطعة التي طبقها الرسول ﷺ في أثناء دعوته، وعلاقة المقاطعة الاقتصادية بالمصلحة، وآراء أبرز الفقهاء القدامى والمعاصرين بالنسبة لحكمها.

بينما تناول الفصل الثاني الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقاطعة الاقتصادية، وأسباب تطبيقها ضد المسلمين وغيرهم، وأبرز الوسائل التي يتم تطبيقها من خلالها، وأبرز المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن نتعرض لها حال تطبيقها، وكيفية مواجهتها.

وتخلص الدراسة إلى أن المقاطعة الاقتصادية يعتري حكمها الجواز والوجوب والحرمة على حسب ما تقتضيه المصلحة والعدالة، والظروف التي يتم تطبيقها من خلالها، وأن المقاطعة الاقتصادية لا يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة إلا إذا تجاوزنا أبرز المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الأمة الإسلامية.

407	**عبد الله محمد محمود الخطيب** **السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، ورياض المومني، 1996م، الصفحات 148.**

تتناول هذه الدراسة السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي انطلاقاً من أن لهذا الفكر نظرته المتميزة وقواعده الخاصة في هذا الأمر الهام.

فتتناول بداية مفهوم السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مع بيان أهمية المياه في هذا الفكر من خلال عرض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تعرضت لهذا المورد. وتتحدث الدراسة عن ماهية السياسة المائية وأهدافها وأدواتها. ويتناول الفصل الثاني التحليل الاقتصادي للمياه من خلال الحديث عن عرض المياه

بشقيه الطبيعي والاقتصادي، وعن الطلب على المياه، مع بيان محددات هذا الطلب وأنواعه، وعن سوق المياه في الفكر الاقتصادي ونظرة الإسلام إليه.

ويناقش الفصل الثالث السياسة المائية الإسلامية من خلال الوقوف على المشكلات التي تعترضها من تلوث وإسراف في استخدام الموارد المائية العذبة، مع التعرض لأهمية المياه اقتصادياً في النشاطات الاقتصادية المتعددة. وتبين الدراسة في الفصل الرابع سياسة ملكية المياه وتوزيعها، وأقسام هذه الملكية، وبعض الأحكام الخاصة بها، والقيود الواردة على ملكية المياه، مع بيان الحقوق المتعلقة بالمياه من شرب ومجرى ومسيل، فضلاً عن التعرض لاستغلال ثروات البحار والأسس الإسلامية لهذا الاستغلال.

408	**عبد الله محمد نوري الديرشوي** **دراسة حول صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانيات تطبيقها، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: أحمد ياسين درادكة، 1996م، الصفحات 435.**

تتناول هذه الدراسة الأساليب الشرعية التي يتم بمقتضاها تقديم المال من طرف لآخر بغية استخدامه في مجال الزراعة لقاء عائد مؤجل مشروع. وتبين الدراسة أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن للطرفين المتعاقدين الاختيار من بينها كأساليب بديلة عن التمويل الربوي المستخدم من قبل البنوك التجارية والمؤسسات الإقراضية الزراعية.

وقد ناقشت الدراسة الصيغ الإسلامية الآتية: المضاربة: حيث يقدم أحد الأطراف المال والآخر العمل مع الاشتراك في الأرباح، والعنان: حيث تشترك الأطراف بالمال والعمل، والمزارعة: حيث يقوم طرف بزراعة أرض طرف آخر لقاء أجرة هي بعض ناتج الأرض، والمساقاة: حيث يدفع شخصٌ شَجَرُه إلى مَنْ يتعهده مقابل جزء من ثمره، والمغارسة: حيث يدفع شخصٌ أرضه لشخص آخر ليغرسها لقاء حصة معلومة منها، أو من الثمر، أو منهما معاً، والإجارة: وهي العقد على منفعة معلومة بعوض معلوم، ويمكن الاستفادة من هذا العقد في مجال تمويل المزارعين بما يحتاجونه من

آلات وحفر الآبار وغيرها عبر التأجير التمويلي والإيجار المنتهي بالتمليك والمقاولة، والسلم: بمعنى بيع جزء من المحصول مقدماً للحصول على المال اللازم للزراعة، والبيع المؤجل الثمن.

409	**عبد الله مرشد الصليلي** **تطبيقات عقود الاستصناع في مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) ودور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويلها، الكويت حالة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف كمال حطاب ورياض المومني، 2006م، الصفحات 160.**

إن مشروعات البناء والتشغيل والتحويل هي شكل من أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه حكومةٌ ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة، ويدعى شركة المشروع، امتيازًا لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات، وتحقق أرباحًا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريًا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، وتُعَدُّ مشروعات البناء والتشغيل والتحويل أسلوبًا من أساليب الخصخصة، ولكن تعود ملكية فصول هذه المشروعات إلى الدولة بعد عمر معين، وقد أخذت في الازدياد بشكل ملحوظ، وتوجَّهت كثيرٌ من الحكومات إلى تبنيها؛ لما لها من فوائد محققة، ووفورات تعود على الخزينة.

إن عملية دخول المصارف والمؤسسات الإسلامية في تمويل مشروعات البناء والتشغيل والتحويل والاستثمار فيها يمكن أن تتم عبر أي صيغة تمويلية مناسبة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في شيْءٍ، وقد تم تكييف هذا الدخول من خلال أكثر من عقد من عقود المعاملات المالية الإسلامية، كالإجارة والحكر والاستصناع، وقد اختار الباحث أحد هذه العقود وهو عقد الاستصناع، وبَحَثَ في إمكانية تطبيق هذه المشروعات من خلاله، وقد جاء منهج البحث متمثلاً في ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول منها مشروعات البناء والتشغيل والتحويل، ثم تناول الباحث في الفصل الثاني دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مشروعات البناء والتشغيل والتحويل من خلال عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، في حين يتضمن الفصل الثالث حالة تطبيقية

لمشروع من مشروعات البناء والتشغيل والتحويل الذي قامت به إحدى المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت.

410	**عبد المجيد الدويش** **بطاقات الائتمان بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية " دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد صقر، وأحمد السعد. 2007م، الصفحات 100.**

جاءت هذه الدراسة لعقد مقارنة بين البطاقات الائتمانية التي تصدرها كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وقد اشتملت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

تضمن التمهيد الحديث عن مفهوم البطاقات الائتمانية، فتم تعريف بطاقة الائتمان على أنها عبارة عن اتفاق بين طرفين، هما في الغالب المؤسسة المالية (مصدر البطاقة) والعميل (حامل البطاقة)، تلتزم فيه المؤسسة المالية بدفع ما يترتب على حامل البطاقة من مبالغ مالية لجهات تجارية، على أن تعود هذه المؤسسات المالية على حامل البطاقة باستيفاء ما دفعته عنه في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وذلك مقابل، أو لقاء، مبلغ مالي معروف أو محدد، ومن ثم تتبع المسار التاريخي الذي مرت به البطاقات الائتمانية منذ ظهورها حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة.

411	**عبد الناصر عبد الراني صفر** **البطالة وكفاءة النظام الاقتصادي في الإسلام: رؤية إسلامية تجاه المجتمع البروناوي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2003م، الصفحات 145.**

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض عناصر كفاءة النظام الاقتصادي في الإسلام لتحقيق مستويات التوظيف الأعلى من خلال كفالة مستويات أعلى من الطلب الكلي من جهة، وتأمين مرونة العرض الكلي من جهة ثانية. كما تهدف -أيضًا- إلى تحليل سوق العمل البروناوي واحتمالات حدوث البطالة فيه، مع استعراض سبل التحصن منها في المستقبل.

412	**عبد الناصر فرج حامد إبراهيم** **دور التوظيف في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، 1997م، الصفحات 176.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أحكام التوظيف وآثاره في التنمية، وإظهاره كبديل رئيس للضرائب في النظام المالي المعاصر. وتبين الدراسة معنى التوظيف مع مقارنة التوظيف والضرائب في أصل الاشتقاق وفي الوعاء والتطبيق والفارق بين معنى التوظيف في الفقه وفي الاقتصاد الوضعي. وتعرضت الدراسة إلى مشروعية التوظيف مبينة جوازه، وإلى المجالات التي يفرض لأجلها وهي: الجهاد والتكافل الاجتماعي والمصالح العامة.

وتتحدث الدراسة عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، موضحة أن فكرة الدولة الحارسة مرفوضة، وأن الدولة المنتجة لا وجود لها في الإسلام، وإنما الدولة المراقبة التي تتدخل لدفع ضرر أو جلب مصلحة. وقد وضحت الدراسة السند الشرعي الذي تعتمد عليه الدولة في تدخلها، والمدى الذي تتدخل فيه الدولة وحدوده.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوظيف له حد يبدأ عنده، وهو النصاب الشرعي في الزكاة، وأن التوظيف لا يكون إلا على الأغنياء، وبيَّنت دور التوظيف في تحقيق سياسات اقتصادية، وجواز التوظيف للقيام بمشروعات عامة، سواء أكانت ذات نفع خاص أم نفع عام. وأوضحت أثر التوظيف في زيادة رفاه المجتمع المسلم.

413	**عبد محمود هلال السميرات** **التحوط في التمويل الإسلامي "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد صقر، 2009م، الصفحات 163.**

تواصل تقدم المؤسسات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة، وأصبحت تستحدث صيغًا وأدوات مالية تواكب روح العصر، وفي ظل هذا التطور والتقدم صار هناك حاجة ملحة تملي على هذه المؤسسات استحداث سياسات قادرة على المنافسة في السوق

تتمحور في ابتكار أدوات تحوطية إسلامية تعمل على الحد من المخاطر واستقرار تلك المؤسسات.لذا تبرز أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية استراتيجية التحوط وما ينجم عنها من حفظ للمال من المخاطر والخسارة، الأمر الذي يتطلب إيجاد أدوات تحوطية إسلامية.

وتستهدف هذه الدراسة بيان الأدوات التحوطية السائدة في السوق ومدى انسجامها مع طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ثم دراسة هذه الأدوات دراسة مقارنة بين النظامين التمويليين: الإسلامي والوضعي، وتطوير هذه الأدوات بما يتناسب وطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: اعتبار الأساليب والأدوات التحوطية الإسلامية أمرًا هامًا تتطلبه الشريعة الإسلامية والحياة الاقتصادية؛ تقليلاً لآثار المخاطر المستقبلية، وتحقيقًا للتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، وكذلك عدم شرعية الأدوات التحوطية التقليدية لانطوائها على الغرر والمضاربات الوهمية التي كانت من أسباب إحداث الأزمات المالية العالمية، فكان الملاذ بالأدوات التحوطية الإسلامية (كبيع العربون، والسلم، وصناديق الاستثمار، والصكوك الإسلامية، والتحوط التعاوني، وغيرها).

وتوصي هذه الدراسة بضرورة تطبيق الأدوات التحوطية الإسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة، ومنها المصارف الإسلامية التي جعلت جل اهتمامها بصيغة المرابحة لمخاطرها المتدنية، وقللت تركيزها على الصيغ الاستثمارية الأخرى التي ينبغي الاهتمام بها، (كالمشاركة، والمضاربة، والسلم، والاستصناع، والتأجير التمويلي، وغيرها) لمخاطرها الكبيرة التي يمكن تقليلها من خلال الأدوات التحوطية الإسلامية.

414 **عبد محمود هلال السميرات**
عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة، إشراف: أحمد السعد، وعلي مقابلة، 2003م،الصفحات 156.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي من

جريمة غسيل الأموال، ثم بيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم العلاج. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كون ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تواجه المجتمعات والدول التي تتم فيها، بالإضافة إلى ارتباط هذه الجريمة بجرائم أخرى تهدد أمن المجتمع واستقراره واقتصاده.

وقد تم اتباع منهجية اتسمت بذكر الجانب التاريخي والجانب الاستنباطي في عرض هذه العمليات، ووصلت الدراسة إلى نتائج كثيرة منها: اعتبار عمليات غسيل الأموال جريمة اقتصادية مالية مضرة بالمجتمعات، تترك آثارًا سلبية في الدخل القومي، وفي القيم والروابط الاجتماعية، وغيرها من الآثار.

فلا بد من بيان موقف الشريعة الإسلامية من هذه العمليات، ووضع نص قانوني مستقل بهذه العمليات يستند إليه الشارع في معاقبة العصابات الإجرامية التي ترتكب مثل هذه الأعمال، ولابد من تشديد نظام الرقابة والتدقيق في مؤسسات الدولة كافة.

415	**عدنان عبد الله عويضة** **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار السبهاني،2006م، الصفحات 288.**

خلصت هذه الدراسة إلى تجلية المنطق التشريعي الذي يقرر استحقاق الربح بالمخاطرة، فتشريع الإسلام المالي يقيم تلازمًا بين استحقاق الربح بالمخاطرة، وهذا المنطق التشريعي الذي يقوم على اعتبار المخاطرة أساسًا لاستحقاق العائد الخاص (الربح) هو ما تطلق عليه الدراسة (نظرية المخاطرة). وتمثل نظرية المخاطرة إطارًا كليًا ينتظم حزمة من الأحكام والقواعد والمبادئ ذات الموضوع الواحد، وتحكمها منطقية واحدة في التشريع، وتضم نظرية المخاطرة أساسًا العدل بين العمل والجزاء، وبين الحقوق والالتزامات، وبين المغانم والمغارم، وبين الاستثمار ونتائجه، كما تؤكد النصوص الأصلية اعتبار المخاطرة من أسباب الكسب في التشريع المالي الإسلامي. وتعد الصيغ الفقهية الآتية: "الخراج بالضمان"، "والغنم بالغرم"، و"من ضَمِنَ ماله فله الربح" من أبلغ الدلالات على منطوق نظرية المخاطرة، وهناك نوع مخصص من

التكافؤ يرعاه التشريع المالي هو مقابلة المغنم (العائد) بالمغرم (المخاطرة)، أو مقابلة استحقاق الربح بالاستعداد لتحمل الخسارة، وعلى قدر المخاطرة يكون الربح.

كما تقدم نظرية المخاطرة تفسيرًا واضحًا لحكمة النهي عن بيوع معينة كونها تقوم على أساس فكاك التلازم بين المغانم والمغارم، وفكاك التلازم غير معهود في الشريعة، ومخالف لمقتضى العدل؛ لذلك كان النهي عن بيع الأشياء قبل وجوده، والنهي عن ربح ما لم يضمن، وكان التنصيص على استحقاق الربح بالمخاطرة (مَنْ ضَمِنَ مالاً فله ربحه)؛ وأهم ما يميز عمليات الاستثمار المشروعة عن الربا هو قيام الأولى على عنصر المخاطرة (الاستعداد لتحمل الربح أو الخسارة)، أما جوهر حكمة تحريم الربا فتتمثَّلُ في العائد الذي لا تقابله مخاطرة. ومن أهم منجزات نظرية المخاطرة أنها توحد مسعى الامتثال لدى أطراف الفعالية الاقتصادية من خلال المشاركة في اقتسام الناتج، كما أن لنظرية المخاطرة دورًا في التوزيع، وآثارًا في العدالة والكفاءة، وفي المصرفية الإسلامية؛ مما يسرِّع في عجلة التنمية الاقتصادية.

416	**عدنان عبد الله محمد عويضة** **سياسات التسوية الهيكلية وأثرها على التنمية البشرية في دول إسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الناصر موسى أبو البصل، وسعيد سامي الحلاق، 2000م، الصفحات 169.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف ببرامج التسوية الهيكلية من حيث مصدرها ومرتكزاتها وأهدافها الحقيقية، والكشف عن تأثيرها على مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة) في عينة الدراسة المكونة من مجموعتين من الدول الإسلامية النامية والأقل نموًا، وذلك بالاعتماد على بيانات وجداول تعكس مدى تأثير سياسات التسوية الهيكلية على مؤشرات التنمية البشرية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الإنفاق العام على التعليم والصحة، وقيم دليل التنمية البشرية).

وخلص الباحث إلى أن سياسات التسوية الهيكلية كان لها تأثير سلبي في مؤشرات التنمية البشرية، وأنها أسهمت في زيادة الشقاء والبؤس الإنساني.

وأخيرًا، قام الباحث ببيان وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي من تطبيق السياسات المذكورة، ثم قدَّم طرحًا بديلاً لمواجهة عجز الموازنة، وطرحًا بديلاً لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي تتمثل في برنامج إصلاح هيكلي إسلامي.

417	**عدنان محمد ربابعة** **نظرية الأجور في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، 1999م، الصفحات 122.**

تتناول هذه الدراسة نظرية الأجور في الإسلام، وبناءً عليه تعرضت إلى تعريف الأجر ومشروعيته وأنواعه والضوابط التي يضعها الاقتصاد الإسلامي على كل من المحل والعوض في الإجارة، وإلى كيفية تحديد الأجر في الاقتصاد الإسلامي بناءً على النصوص الشرعية والفقهية.

وخلصت الدراسة إلى أن الأجر يتحدد في الاقتصاد الإسلامي من خلال العرض والطلب بشرط أن لا يقل الأجر عن حد الكفاية في القطاع العام في ظل ظروف اقتصادية اعتيادية. وأما إذا انخفض الأجر عن حد الكفاية في القطاع الخاص فينظر إلى السبب: فإن كان سائغاً ففي هذه الحالة يعطى الأجير من الزكاة حتى يصل إلى حد كفايته، وإلا فإنه يحق للدولة أن تتدخل لتحديد حد أدنى للأجور بناء على مشورة أهل الخبرة.

وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى أشهر نظريات الأجور في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وإلى افتراضات كل منها، وأهم الانتقادات الموجهة إليها، وإلى كيفية تحديد الأجر في سوقي المنافسة التامة والاحتكار.

وخلصت إلى أن نظرية الأجور في الاقتصاد الإسلامي تعترف بأهمية النقابات العمالية وبدورها في تحديد الأجور، مع رفض استخدام الإضراب كواحدة من الوسائل؛ وذلك لما فيها من إضرار بالمصلحة العامة.

418 **عدنان محمد يوسف ربابعة**
استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – دراسة تقديرية وتأصيلية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك،كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار السبهاني، عبد الرؤوف الخرابشة، 2007م، الصفحات 238.

تكمن مشكلة الدراسة بأن البلدان الإسلامية بالرغم من أنها غنية بالموارد الإقتصادية المختلفة إلا أنها ما زالت متخلفة، وهذا يعود بشكل أساسي إلى تبنيها لاستراتيجيات وضعية في تنميتها الاقتصادية.

وترى الدراسة أن التنمية في بلدان العالم الإسلامي تبقي على تبعية اقتصادياتها للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وترسيخ قسمة العمل الدولي المفروضة، وقد تناولت هذه الدراسة تلك الاستراتيجيات وتقييمها من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وخلصت إلى عدم ملاءمتها للتطبيق في بلدان العلم الإسلامي وإن أمكن الاستفادة من بعضها في بناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي التنمية الشاملة، وهي تَعُدُّ التنمية الاقتصادية جزءًا من تنمية شاملة تتضمن التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... كما تَعُدُّ الإنسان خليفة في الأرض؛ ولهذا تشمل الجوانب الدنيوية والأخروية.

419 **عزمي حاج متالي**
البنك الإسلامي البروناوي: تقويم فقهي واقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، وزكريا القضاة، 2005م، عدد الصفحات 147.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الحال كما هو في مسيرة عمل البنك الإسلامي البروناوي في التقويم الفقهي من جهة، والتقويم الاقتصادي من جهة ثانية. كما تهدف -أيضًا- إلى تحديد مواطن الخلل والقصور، واستشراف آفاق حلها لتطوير مسيرة البنك وتحديثها، والعمل على إظهار إيجابيات البنك الإسلامي البروناوي، ومحاولة تقديم مقترحات لإصلاح بعض السلبيات؛ وذلك تشجيعا للمجتمع البروناوي على التعامل مع البنك الإسلامي البروناوي في مجالات الاستثمار والتمويل الإسلامي كافة.

420	**علاء الدين محمد مصلح** **نظرية توزيع مصادر الإنتاج الطبيعية في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2007م، الصفحات 232.**

اهتم الإسلام بتوزيع مصادر الإنتاج الطبيعية توزيعًا عادلاً عبر ثلاث قنوات:

الأولى: الملكية العامة. ثانيًا: الملكية الخاصة. ثالثًا: ملكية الدولة، معتمدًا على أسس معينة ينعكس أثرها في المجتمع استغلالاً أمثل للمسخرات، وتنمية الثروة، وإعمار الأرض، وتوفير فرص العمل لكل صاحب كفاية وقدرة. وقد كان للنظام الاقتصادي الإسلامي السبق في ضبط توزيع الثروات الطبيعية، من أرض ومعادن ومياه وغيرها، وقد ضمنت الشريعة العدالة في توزيع هذه الثروات.

تهدف هذه الدراسة إلى استنباط القواعد الكلية المعتمد عليها في توزيع الثروات الطبيعية في الإسلام من خلال النظر في الأحكام الشرعية الجزئية، وقد تبيَّن للباحث من خلال البحث أن عملية التوزيع تعتمد على أسس رئيسة ثلاثة: هي العمل النافع، والمصلحة العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

421	**علي محمد أحمد ابو العز** **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي،رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف: د.محمد خالد منصور، 2006م، الصفحات 199.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان محاسن الدين العظيم، وإبراز مقاصد الشريعة من خلال البحث في مسائل التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، حيث جاء في الفصل الأول التعريف بهذه التجارة وإعطاء نبذة عن ظهورها، وتطورها، وآلية التعامل معها، وتوضيح مفهومها، وتكييفها الفقهي، وإبراز أهميتها وخصائصها ومزاياها وأشكالها وواقعها في الدول الإسلامية، لاسيَّما في الأردن، وذكر أهم مخاطرها ومعوقاتها وبيان حكمها الفقهي.

أما الفصل الثاني فقد تناول عقد التجارة الإلكترونية: مفهومه، وأركانه، والآثار المترتبة عليه.

أما الفصل الثالث فتناول الوسائل التي يصح الاعتماد عليها شرعًا في إثبات عقد التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، ثم جاءت الخاتمة التي تقدم أهم نتائج الدراسة.

422	**علي محمد علي المومني** **التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود السرطاوي، 1993م، الصفحات 147.**

تتناول هذه الدراسة التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تتعرض الدراسة للموضوع من خلال مناقشة العديد من المواضيع الفرعية. وتقدم الدراسة بداية لمحة عن القطاع الزراعي العربي ومعوقاته بشكل عام، والأردني بشكل خاص، والزراعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل القومي، والقطاع الزراعي في المنظور الإسلامي.

تناقش الدراسة طبيعة عقد المزارعة ومشروعيته ومقوماته وشروطه وأحوال المزارعة وصورها وانتهاء المزارعة، وطبيعة عقد المساقاة ومشروعيته ومقوماته وشروطه والآثار المترتبة على هذا العقد ونفقات وأعمال المساقاة وانتهاء العقد. وتناولت الدراسة بعد ذلك الآثار الاقتصادية لعقدي المزارعة والمساقاة وتطبيقاتها المعاصرة.

وخلصت الدراسة إلى أن التطبيق العملي لهذه الشركات في الواقع المعاصر ما زال دون المستوى المأمول، وأنها بحاجة إلى جهود وتمويل كبيرين كي ترقى إلى المستوى المطلوب، وأن جزءًا من مسؤولية التمويل تقع على عاتق المؤسسات المالية الإسلامية التي بإمكانها التوسع في استثماراتها وإدخال برامج للاستثمارات الزراعية ضمن فعالياتها الاستثمارية.

423	**علي محمد عواد الغدران** **الآراء الاقتصادية لأبي الأعلى المودودي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، ورياض المومني، 1997م، الصفحات 199.**

تتناول هذه الدراسة الآراء الاقتصادية للمفكر الإسلامي أبي الأعلى المودودي، رحمه الله. وبعد تقديم نبذة عن هذا المفكر تتعرض الدراسة لآرائه في خمسة فصول:

فتتناولُ الدراسة بداية المشكلة الاقتصادية من حيث طبيعتها وعناصرها وأركانها وعلاجها في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمشكلة الاقتصادية عندَ المودودي والحل الإسلامي لها، ورأي المودودي في أسس الاقتصاد في المدارس الثلاثة من حيث الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة، وسوق المنافسة، وسوق العمل، وتدخل الدولة، وغيرها. وتعرض الدراسة لآراء المودودي في: الربا، والنظريات المبررة للتعامل بالفائدة، وعن عوائد رأس المال، وأضرار الربا وأحكامه، ثم حكمة تحريم ربا الفضل وأحكامه، وفي الزكاة وتحديدًا في زكاة المصانع وزكاة أسهم الشركات، فضلاً عن طرق مكافحة التهرب من دفع الزكاة، وفي ملكية الأرض في الإسلام، حيث يناقش تأميم ملكية الأرض وحدود إصلاح النظام الإقطاعي ومناهجه.

وتخلص الدراسة إلى أنه لم يكن للمودودي رأي صريح في موضوع الندرة، وأنه يرى أن الإسلام يعترف بالحرية الاقتصادية المقيدة، وبدور الدولة في الاقتصاد، وأن المودودي قد بيَّن فشل نظريات تبرير الربا، وأن مشكلة ملكية الأرض تحل إسلامياً انطلاقاً من نظامه.

424	**علي محمد الغدران** **تطوير بيع الوفاء وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني،2009م، الصفحات182.**

هدفت الدراسة إلى تطوير بيع الوفاء بإزالة أسباب فساده، وجعله عقدًا صحيحًا

يمكن الاستفادة منه في المصارف الإسلامية، ببيان الجدوى الاقتصادية للتمويل بهذا العقد، وآليات توفير السيولة النقدية لقطاعات المجتمع كافة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالإمكان إبعاد بيع الوفاء عن شبهة الربا، بوضع ضوابط تغير طبيعة البناء الذي يقوم عليه، وتعديل بعض آثاره لجعله بيعًا حقيقيًا، ويمكن للمصارف الإسلامية الاستثمار من خلال هذه الصيغة، وتوفير التمويل اللازم لفئات المجتمع كافة، سواءًا أكانوا أفرادًا، أم تجارًا، أم شركات، أم حكومات.

425	**علي محمد محمود بني عطا** **قواعد الصرف وأحكامه في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود الخالدي، 1990م، الصفحات 189.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الصرف وأحكامه في الإسلام، حيث تتعرض الدراسة بداية إلى معنى الصرف لغة، وإلى تعريف الصرف من حيث كونه أخذ مال بمال من الذهب والفضة من جنس واحد متماثلين أو من جنسين مختلفين متماثلين أو متفاضلين.

وتبيَّن الدراسة أن عقد الصرف عقد مشروع، وأن له شروطاً لازمة كي يكون العقد صحيحاً. وتشير الدراسة إلى أن معاملات الصرف مهما تنوعت فإنها لا تخرج عن بيع نقد بنقد، سواء اتحد الجنس أم اختلف.

وتناقش الدراسة عدداً من المواضيع مثل: القيمة الداخلية للنقود، والقوة الشرائية للنقود وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار، والتوسع في إصدار النقود وأثر ذلك في توزيع الدخل والثروات. وتبيَّن الدراسة أن من أهم وظائف السلطات النقدية في الدولة الإسلامية التحكم في إصدار النقود، وأن استقرار قيمة النقود هدف لا غنى عنه في الاقتصاد الإسلامي لعلاقة ذلك باستقرار النشاط الاقتصادي وعدالة التوزيع. وتبين الدراسة أن الإسلام يجيز الصرف على أساس السعر الحاضر بحالتيه: التبايع، والتواعد، بينما يحرم الإسلام الصرف على أساس السعر لأجَل؛ لأنه يؤدي إلى الربا، ويحرم السير على نظام سعر الصرف الموحد.

426 **عماد رفيق خالد بركات**
استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو يحيى، ونادر علي مريان، 1995م، الصفحات 148.

تتناول هذه الدراسة مشروعية استثمار أموال الزكاة، ودور هذه الأموال في تمويل الاستثمار. وقد جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. أما الفصل التمهيدي فقد تعرض فيه الباحث إلى معنى الزكاة لغة واصطلاحاً، ثم تطرق إلى حكمها، وحكمة مشروعيتها، ومفهومها كعبادة مالية، وبيَّنت -أيضًا- وعاء الزكاة، وبعض المفاهيم المتعلقة بها: كمسؤولية الدولة عنها، ومصارفها، وكيفية وجوبها، وتعلقها.

وتناقش الدراسة في الفصل الأول مشروعية استثمار أموال الزكاة موضحة مفهوم الاستثمار من حيث تعريفه وأهميته وأهدافه وأنواعه، ثم تناولت مشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها، ومشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل المالك قبل إخراجها، ومشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل الدولة بعد جبايتها، ثم بينت ضوابط ذلك الاستثمار والسياسة العامة له ودور المصارف الإسلامية فيه.

وأما في الفصل الثاني فإن الدراسة تتناول مصادر تمويل الاستثمار وموقع الزكاة منها، وتناقش الدراسة مصادر التمويل في الاقتصاد الوضعي وموقعها في الاقتصاد الإسلامي، ثم عرضت مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وتبين الدراسة أهمية الزكاة بوصفها مصدرًا دوريًا داخليًا.

427 **عماد محمد الضيافلة**
سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 1998م، الصفحات 141.

جاءت هذه الدراسة لإبراز التصور الإسلامي لسلوك المنتج، حيث بيَّنت الدراسة ضوابط سلوك المنتج وهدفه من مزاولة العملية الإنتاجية ووضعية توازنه في السوق

الإسلامية. وقد اعتمد الباحث أسلوب الدراسة المقارنة لبيان مواطن الضعف والقوة في بعض الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالموضوع، مع بيان موقف الاقتصاد الإسلامي منها.

تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول: حيث جاء الفصل التمهيدي موضحاً لمفهوم الإنتاج وعناصره والعوامل المؤثرة فيه. وأما الفصل الثاني فقد بيَّن ضوابط ومحددات سلوك المنتج وأهدافه من الإنتاج في الأنظمة الاقتصادية المختلفة. وأما الفصل الثالث فقد بيَّن وضعية المنشأة الإسلامية في السوق من حيث التكاليف والتوازن والضمانات.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتفق مع غيره من الأنظمة حول الاهتمام بالإنتاج وبذل كل الأسباب الممكنة في سبيل تنميته وتحسينه، إلا أن الإسلام يضع إطاراً خاصاً للعملية الإنتاجية يختلف فيه عن الأطر الموجودة في الأنظمة الوضعية. وأن الإنتاج في الإسلام يجب أن ينسجم مع القواعد الكلية للشريعة الإسلامية، فهو وسيلة لا غاية، وهدفه خدمة الإنسان وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له.

428	**عمر يوسف عبد الله عبابنة** **الأزمة المالية المعاصرة "2008" تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2008م، الصفحات 265.**

هدفت هذه الدراسة إلى التنويه بخطورة الأزمات المالية العالمية وأثرها المباشر في اقتصاديات العالم الإسلامي بوصفه جزءًا من المنظومة الاقتصادية العالمية، وإظهار تفوق النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي نظريًا على الأنظمة الوضعية في إدارة الاقتصاد العالمي، والتي أصبحت هذه الأزمات نتيجة حتمية لها، بحيث تسهم هذه الدراسة في تهيئة البيئة الفكرية والعلمية لتقبله بديلاً عن الأنظمة الوضعية، وقد جاءت ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: ناقش ماهية الأزمة المالية العالمية المعاصرة"2008" وذلك ببيان مفهوم الأزمة وخصائصها وأنواعها وعلاقتها بدورات الأعمال والمراحل التي تمر بها، وبين المراحل التي مرت بها الأزمة المعاصرة منذ نشأتها وحتى ظهورها.

openkan.com

المحور الثاني: دار هذا المحور حول النظم التمويلية والنقدية ودورها في الأزمة المالية من منظور إسلامي، حيث ركزت الدراسة على واقع هذه النظم، والآثار التي رتبتها على الاقتصاد، ودورها في إحداث الأزمة المالية، فبيَّنت اعتماد النظام التمويلي على ثالوث مذموم هو الربا والميسر والغرر، ثم بيَّنت الدراسة واقع النظام النقدي المعاصر الذي تميز بتعويم أسعار الصرف وهيمنة الدولار عليه، ثم عرضت دور هذه النظم في إحداث الأزمة، والآثار التي ترتبت عليها، والتقدير الإسلامي لها.

المحور الثالث: ناقش الواقع التوزيعي والاستهلاكي ودورهما في الأزمة بوصفهما من الأسباب البنيوية لها؛ فالتوزيع البعيد عن العدالة والكفاءة يجعل الثروة حكرًا على الأقلية، ويؤدي إلى صياغة الطلب بنحو سلبي، وينقص من مستواه، مما يؤدي إلى الأزمة؛ لأنه يلجئ إلى الاقتراض والديون، وكذلك يرسخ النزعة الاستهلاكية بعيدًا عن الإمكانات المادية، مما أسهم في تسويق الاقتراض، ويسَّر أسبابه، ثم عرض هذا المحور النظرة الإسلامية لهذا الواقع.

المحور الرابع: تناول الأسواق المالية ومعاملاتها ودورها في الأزمة المالية، وبيَّن أنها تقوم على إنتاج أدوات مالية قوامها الربا والقمار والتغرير بعيدًا عن القطاع الحقيقي وهي تعيد توزيع المخاطر على نحو أناني يتعذر تحمُّلُهُ من أي طرف من أطراف العملية الاقتصادية، ثم عرض الضوابط الشرعية للتعامل فيها.

429

عنان فتحي السروجي
مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النِّسَب المالية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إشراف: منذر المومني، 2004م، الصفحات 97.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992–2001م)، باستخدام مجموعة من النسب المالية، وهي: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق. وقد تم استخدام كل من التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم وصف النسب المالية الخاصة بالبنك الإسلامي

الأردني مقارنة بالنسب الخاصة بالمصارف التقليدية باستخدام المتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف الذي يقيس المخاطرة.

وأوصت الدراسة بضرورة استمرار المصارف الإسلامية بأدائها وكفاءَتها من أجل توليد مزيد من الأرباح، وعليها أن تزيد فعاليتها في إدارة أصولها، مع أخذ السيولة بعين الاعتبار، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى كسر ودائعها لدى المصارف الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة التركيز بشكل أكبر على تفعيل دورها في السوق المالي.

430	**غدير أحمد الشيخ خليل** **العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، 2006م، الصفحات 137.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالعوامل المؤثرة في طلب التمويل في البنوك الإسلامية بدراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للفترة (1985–2005م) وذلك من خلال دراسة بعض العوامل واختبارها، مثل أثر انتشار الوعي المصرفي، وأثر انتشار فروع البنك، وأثر الوازع الديني لدى الأفراد، وأثر منافسة البنوك التقليدية للبنك الإسلامي.

وترتكز الدراسة على معرفة مدى ميل البنك الإسلامي نحو الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال استعراض معدل نمو استثمارات البنك الإسلامي الأردني عبر فترة الدراسة. وبيَّنت الدراسة أن الوازع الديني وعدد الفروع ترتبط بعلاقة طردية مع حجم التمويل المطلوب في البنك الإسلامي الأردني، كما خرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن البنك الإسلامي الأردني يركز على التمويل قصير الأجل متمثلاً بالمرابحة أكثر من غيرها من الأدوات الاستثمارية التي تُعَدُّ طويلة الأجل، مثل المشاركة والمضاربة، وأوصت الدراسة بأن تعمل البنوك الإسلامية على مراعاة منافسة البنوك التقليدية لها حتى لا تخسر زبائنها لصالح البنوك التقليدية وذلك من خلال جودة الخدمات المصرفية، والسرعة في إنجاز المعاملات، وتبسيط الإجراءات، وزيادة السرعة لتحقق لعُملائِها الراحة والرضا.

431 **غسان طاهر منصور طلفاح**
القيمة والأثمان في فكر أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف خرابشة، وهشام صالح غرايبة، 1993م، الصفحات 157.

تتناول هذه الدراسة موضوع القيمة والأثمان في فكر أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، رحمه الله، حيث تقدم الدراسة بداية نبذة عن هذا المفكر وعن كتابه ومنهجه.

وتتناول الدراسة بداية الأثمان (النقود) من وجهة نظر إسلامية، وموقع النقود وتطورها ووظائفها عند الدمشقي، فضلاً عن الحديث عن الحاجة والتخصص وتقسيم العمل بما في ذلك نشأة التبادل. ويتناول الفصل الثاني عدداً من المواضيع، منها: موضوع القيمة في الفكر الاقتصادي الوضعي من حيث المفهوم والتطور التاريخي وأهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع، والقيمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث مفهوم القيمة والتطابق بين السعر والقيمة وأنواع القيمة ومصدر القيمة التبادلية ومحدداتها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وموضوع القيمة في فكر أبي الفضل من حيث مفهوم القيمة وكيفية التعرف على القيمة المتوسطة للسلعة، ومصادر تكوين القيمة، والحاجة والرغبة والطلب، واستثناءات قانون الطلب، ولغز القيمة، وعوامل تحديد كل من القيمة والأسعار في السوق مثل التكاليف والعوامل الطبيعية وأذواق المستهلكين والتوقعات وعدد البائعين والمشترين والعوامل السياسية والأمنية ودخول المستهلكين وأسعار السلع الأخرى، والدمشقي ومصطلحات تغير الأسعار، والعوامل المؤثرة في قيمة العقارات.

432 **فادي عبد الرحمن**
التمويل التضخمي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد، 2007م، الصفحات159.

تضمنت الدراسة ثلاثة محاور: تناول الأول التمويل التضخمي وأهميته ومدى

الحاجة إليه وموقف الفكر الاقتصادي منه مرورًا بأهم إيجابيات وسلبيات هذا التمويل على واقع الاقتصاد، والثاني بحث في موقف الاقتصاد الإسلامي من التمويل التضخمي وواقع هذا التمويل على الاقتصاد الإسلامي، موضحًا من خلاله موقف الاقتصاديين الإسلاميين المؤيدين له، مع بيان حججهم، مقارنة بموقف الاقتصاديين الإسلاميين الرافضين له، والحكم الشرعي بناء على قواعد السياسة الشرعية.

كما تناول المحور الثالث البدائل الشرعية للتمويل التضخمي بناء على الحكم الذي اكتسبه التمويل التضخمي بعد عرضه على قواعد السياسة الشرعية موضحًا موضوع الصكوك والسندات الإسلامية وكيف أنها تكون بديلاً تستطيع الدولة من خلالها تمويل المشاريع التنموية.

433	**فاطمة أحمد موسى خضر** **مسؤولية الدولة عن شؤون الزكاة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد المجيد الصلاحين، 1997م، الصفحات 182.**

تتناول الدراسة موضوع مسؤولية الدولة بمعناها الاعتباري عن شؤون الزكاة من وجهة نظر الفقه الإسلامي. وتهدف الدراسة إلى إظهار مدى مسؤولية الدولة، وعلى رأسها الحاكم، عن أمور الزكاة من جباية وإنفاق. وتتعرض الدراسة بداية إلى الزكاة لغة واصطلاحاً، ومكانتها في الإسلام، والزكاة كعبادة وكحق مالي.

وتتناول الدراسة بداية علاقة الحاكم بجمع الزكاة، ودور الدولة في جباية الأموال حيث بيَّنت أقسام أموال الزكاة، وحكم جمعها من قبل الإمام، ودور الحاكم في إرسال السعاة وتوظيف عُمَال الجباية، مع الحديث عن اللجان المعاصرة القائمة على جمع الزكاة، وحكم أخذ الزكاة من الأرصدة.

وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى دور الدولة في أوجه إنفاق الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها، مع التركيز على "المؤلفة قلوبهم"؛ كون الدولة هي التي تتولى -في الغالب- أمر هذا المصرف، وإلى دور الحاكم في صرف أموال الزكاة ونقلها وحكم استثمار

الدولة لأموال الزكاة. وخلصت الدراسة إلى أن الحاكم يتحمل قدراً كبيراً من شؤون الزكاة، وتوصي بإعادة النظر في صرف الزكاة من الناحية الإدارية، وعقوبة الممتنع عن دفع الزكاة علناً، واستخدام الوسائل الإعلامية للحث على دفع الزكاة.

434 **فالح بدر الحميدي السبيعي**
الرقابة القانونية على البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، 2008م، الصفحات 137.

إن الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على المصارف التقليدية والإسلامية تحظى بأهمية قصوى؛ مما جعل معظم دول العالم تمنح المصارف المركزية سلطات واسعة للرقابة على أعمال المصارف التجارية، باعتبارها المسؤولة الأولى عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية.

وأهم صور الرقابة هي الرقابة الميدانية "التفتيش" التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في بداية كُلِّ سنة. وهذه رقابة حكيمة وإشراف فعال، مصحوب بوسائل الضبط الداخلية المناسبة، وإدارة للمخاطر، والمراجعة الخارجية، ومزيد من الشفافية، وسوف يساعد هذا في تقويم حركة التمويل الإسلامية، ويخفف من احتمالات الفشل، ويتيح لها تحقيق أساس العدالة الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء تحريم الربا، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالالتزام بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وهذا يبرز لنا دور هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من مدى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية التجارية الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية.

435 **فتحي خليفة محمد عقوب**
التسويق في الاقتصاد الإسلامي أحكامه وضوابطه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب و رائف حسين، 2000م، الصفحات 227.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لصياغة مفهوم واضح للتسويق الإسلامي، وتحديد بعض الأطر الشرعية التي تنظم هذه العملية وتضبطها بما يتفق والأهداف

الإسلامية في المجال الاقتصادي عامة. وتتجلى أهمية البحث في إبراز البديل الإسلامي للنظام القائم في مجال التسويق، وذلك ببيان خصائص النظام التسويقي الإسلامي وما يتمتع به من عناصر إيجابية لها تأثيرها الواسع والعميق في توجيه الحياة الاقتصادية برمتها.

يرى الباحث أن على رجل التسويق الإسلامي أن يوجه نشاطه التسويقي وما يقوم عليه من عمليات وسياسات في البيع والإعلان والترويج والتوزيع الوجهه الإسلامية المحكومة بالقيم الإسلامية التي تمثل ثوابت الحياة الإسلامية، مع المحافظة على أهدافه الاقتصادية المادية.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك من خلال وصف النظام التسويقي وأهم مكوناته بداية بمفهوم التسويق بالاستعانة بدراسات التسويق الوضعي، ثم مقارنة ذلك بالمنهج الإسلامي، مع الاستشهاد بالوقائع التاريخية أو المعاصرة، ومحاولة إبراز التميز الإسلامي في ذلك.

ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى الربط بين ركني العملية التسويقية، وهما الاستهلاك والإنتاج، حيث إن التأثير العميق للتسويق الإسلامي وتوجيهه للحياة الاقتصادية برمتها يكمن في تحقيقه التوافق بين هذين الجانبين.

436

فتحية حامد قيسية

تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي الأردني (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عماد بركات ورياض المومني، 2007م، الصفحات 176.

لقد أخذ مفهوم الجودة الشاملة بالانتشار حتى بات تطبيقه أمرًا مرغوبًا، بل واجبًا أحيانًا في معظم المؤسسات؛ وذلك لما له من أثر عظيم على قدرتها التنافسية. ولما كان تطبيق هذا المفهوم يستدعي الالتزام بقواعد ومعايير دولية للحصول على شهادات في هذا المضمار، كان لزاما على المؤسسات التي تخضع لضوابط أخرى، كخضوع المصارف الإسلامية لضوابط الشريعة الغراء، أن تقوم بدراسات تتحرى آثار الخضوع لنوعين من الضوابط.

ويهدف هذا البحث إلى المساهمة في تطوير مفهوم الجودة في النظام المصرفي الإسلامي بشكلٍ ينسجم مع المفاهيم الأساسية لنظام الجودة الشاملة، ويحفظ له تميزه وخصوصيته المنبثقة من التزامه بالقواعد الشرعية الإسلامية، وذلك من خلال استعراض خصائص هذه المؤسسات، ومراجعة الدراسات الميدانية ذات العلاقة، للوقوف على مستوى جودة الخدمات التي يقدمها.

437	**فداء إسحاق شاهين** **نظرة إسلامية لمفهوم الاستثمار الرأسمالي وطرق تقييمه: حالة دراسية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: زياد رمضان، 1993م، الصفحات 196.**

تتناول هذه الدراسة مفهوم الاستثمار الرأسمالي وطرق تقييمه من منظور إسلامي. وتهدف الدراسة إلى: أولاً، اختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بالاستثمار الإسلامي من حيث اختلاف مفهومه عن غيره، ودرجة تطبيق المؤسسات المالية والإسلامية في الأردن للطرق المعروفة في تقييم الاستثمار الرأسمالي، وإمكانية تطوير طرق التقييم تلك لكي يمكن استخدامها إسلامياً. ثانياً، بلورة نموذج لتعديل الطرق المستخدمة في تقييم الاستثمار بحيث يمكن استخدامها إسلامياً عن طريق إيجاد سعر خصم إسلامي لاستخدامه كوسيلة لعكس البعد الزمني في تلك الطرق.

وتبين الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية تقوم باستخدام الطرق التقليدية والحديثة في تقييم استثماراتها الرأسمالية. وتقدم الدراسة نموذجاً مطوراً لتحديد سعر خصم على أساس إسلامي أطلق عليه اسم "نموذج التكاليف الإسلامية". وتبين الدراسة أن سعر الخصم الإسلامي الجديد هو وسيلة التعديل التي يمكن إدخالها على الطرق الحديثة في تقييم الاستثمار التي تعتمد على وجود معدل خصم بحيث تصبح هذه الطرق قابلة وملائمة للاستخدام من منظور إسلامي.

438 **فدوى سليمان طعان عبيدات**
المنهج الإسلامي في إشباع الحاجات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وعبد الرزاق بني هاني، 1996م، الصفحات 157.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المنهج الإسلامي في إشباع الحاجات، وطرح وجهة نظر الإسلام في معالجته لهذا الأمر الذي حاولت الأديان والنظم الفلسفية والاقتصادية العمل على حل هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها دون جدوى.

ويبين هذا البحث سبق الإسلام وواقعيته في نظرته إلى الحياة والإنسان والفرد والمجتمع والمال والعمل. ويبين البحث أن المعالجة الإسلامية تتناول الحاجات وبيان دورها في حياة الإنسان المادية والروحية، حيث جعلت عدم إشباع الإنسان لحاجاته تعطيلاً لهذا الإنسان عن ممارسة مهامه، وعلى رأسها مهمته التعميرية للأرض، التي تعد عبادة وفريضة.

وتناولت الدراسة الموضوع تحت عناوين عدة، منها: الحاجة لغة واصطلاحاً، وانتقاء الحاجات وأنواع الأموال كوسيلة لإشباع الحاجات، والحاجات بين التنظيم والإهدار، ودور الحاجة في الإنتاج من حيث عمارة الأرض، وضمانة استغلال الموارد المتاحة، وفي التوزيع، بين الفكر الوضعي والإسلامي، وفي الاستهلاك متعرضة لمفهوم الاستهلاك وأهدافه وترشيده، وتوازن المستهلك، ومستويات الاستهلاك وضوابطه من حيث السلوك الرشيد للمسلم، وضوابط تتعلق بالمستهلك وبالشيء محل الاستهلاك.

439 **فدوى سليمان عبيدات**
مؤسسات الوقف الإسلامي وتقييم دورها الاقتصادي – دراسة حالة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2009م، الصفحات 262.

تهدف الدراسة إلى عرض واقع مؤسسات الوقف الإسلامي في الدول محل الدراسة، وهي (الأردن والكويت وماليزيا) وتقييم دورها الاقتصادي وكفاءة أدائها

باستخدام بعض المؤشرات ذات الصلة، وتشخيص الفجوة بين المأمول منها ودورها الفعلي كما يعكسه واقع تلك المؤسسات، وتقديم المقترحات لتفعيل دورها؛ مما يُسْهِمُ في كفاءتها وفعاليتها، وتجمع الدراسة بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتعتمد على جرد وتحليل للموارد والاستخدامات في الدول محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الوقفية الكويتية تجربة متميزة في أدائها لرسالتها الوقفية من خلال نشرها الوعي الوقفي الذي قامت به، واستثمارها للممتلكات والأموال الوقفية، وأهم من كل ذلك إنجازاتها الكبيرة وشفافيتها، كما أن التجربة الوقفية الماليزية كان لها إشراقات وإسهامات يشار إليها بالبنان على مستوى العالم العربي والإسلامي.

أما التجربة الوقفية الأردنية فإنها دون المستوى المطلوب؛ مما يستلزم إعادة النظر في بناء المؤسسة الوقفية في الأردن على أسس مؤسسية مستقلة مؤهلة تتولى شؤون الوقف إدارة واستثمارًا وإنفاقًا على أغراضه، بما يتناغم مع مصلحة كل من الوقف والواقف والموقوف عليه؛ نظرًا للدور الكبير الذي يؤديه الوقف في تنمية المجتمعات.

440	**فرحات العبار** **قضايا معاصرة في النقود وموقف الفقه الإسلامي منها: دراسة مقارنة (نوازل النقود)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1988م، الصفحات 547.**

تتناول هذه الدراسة قضايا معاصرة في النقود، وموقف الفقه الإسلامي منها مقارنة مع الاقتصاد الوضعي.

وتتناول الدراسة الموضوع قيد البحث من خلال مناقشة المواضيع الفرعية الآتية: النقود من حيث تعريفها وتطورها وأنواعها، ومفهوم النقود عند الفقهاء، ودورها في الاقتصاد الإسلامي، وضوابط صرفها، وموقف الفقهاء في أشكال ومادة النقود، وتحقيق علة الربا في النقدين ومذاهب العلماء فيها، والتكيف الشرعي للنقود الورقية، ووظائف النقود عند الفقهاء والاقتصاديين، ودور النقود وأهميتها في الاقتصاد

الإسلامي والعوامل المؤيدة والمحددة لهذا الدور، والصرف وضوابطه في الإسلام، وإصدار النقود في الاقتصاد الوضعي وفي الاقتصاد الإسلامي.

ومن جانب آخر تتناول الدراسة مفهوم قيمة النقود، وأثر تغير القوة الشرائية للنقود في الاقتصاد في إطار اقتصاد ربوي وآخر إسلامي، وواقعات تغير النقود في التاريخ الإسلامي، وآراء الفقهاء في تغيرات النقود الذهبية والفضية والمغلوبة الغش من حيث القيمة وغيرها، والتغيرات التي تحدث للفلوس والدراهم والدنانير غالبة الغش، وموقف الباحثين المعاصرين من موضوع التغير في قيمة النقود الورقية.

441

فهد سليم بكر الديحاني
الالتزامات المتعثرة للعملاء اتجاه المصرف الإسلامي - دراسة تطبيقية على حالة بيت التمويل الكويتي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2004م، الصفحات 228.

يهدف هذا البحث إلى دراسة اقتصادية إسلامية عن مشكلة التعثر التي تحدث عند العملاء تجاه المصرف الإسلامي، وإظهار دور التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال إنظار المدين (المعْسِر) -﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾- وبيان سماحة الإسلام في ذلك مقارنة بما يجري في البنوك الربوية في إرهاق المدين (المعْسِر) بالفوائد الربوية التأخيرية، وكذلك يهدف البحث إلى تفعيل القيم والأخلاق الإسلامية الواجب احترامها عند بناء العقود الشرعية بين العميل والمصرف الإسلامي.

وبيَّن هذا البحث التعريف بطبيعة المصرف الإسلامي وعمله، ثم وضح ماهية وطبيعة التعثر في المصرف الإسلامي من خلال التعرف على أهم المظاهر الدالة على التعثر، وكذلك بيان الأسباب المؤدية إلى التعثُّر، والآثار المترتبة على ذلك، سواء على مستوى العميل أو على مستوى المصرف الإسلامي، ثم أشار إلى طبيعة الالتزامات المتعثرة لصيغ التمويل المصرفية الإسلامية بين العميل والمصرف، ومن ثم قدَّم الباحث أساليب لمعالجة مشكلة التعثر من خلال المعالجة في القانون، وكذلك في الشريعة الإسلامية، مع تقديم دراسة تحليلية على بيت التمويل الكويتي.

ويخلص البحث إلى ضرورة الاهتمام بالوازع الديني والأخلاقي عند العميل، وكذلك على المصرف الإسلامي الاهتمام بكفاءة العاملين لديه؛ لأن عدم توفير هذين العنصرين يؤدي إلى حدوث التعثر الإسلامي.

442 **فيصل عبد الله بني حمد**
الأسواق الشامية في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: عبد الله العمري، 1992م، الصفحات 294.

تتناول هذه الدراسة التاريخية الأسواق الشامية في العصر المملوكي بهدف إلقاء الضوء على النشاط التجاري والصناعي في بلاد الشام خلال ذلك العصر.

تشير الدراسة بداية إلى ترتيب الأسواق وتحلقها حول المسجد الجامع، وقسمتها إلى نوعين: الأسواق الدائمة الواقعة داخل المدينة والأسواق غير الدائمة أو الموسمية وتلك المرافقة للجيش. وتطرق الفصل الثالث لنشاط الخدمات مثل الفنادق والخانات وغيرها. وتحدث الفصل الرابع عن العوامل المؤثرة في الأسواق، ومنها الموقع الجغرافي والثروة الاقتصادية والمكانة الدينية والتسهيلات التجارية المعطاة للتجار الأجانب من بعض السلاطين. وتبيّن الدراسة أن اكتشاف الطريق التجاري حول إفريقية أثَّر بشكل سلبي في النشاط التجاري في المنطقة.

وتبين الدراسة أن بلاد الشام تمكنت من تصنيع الكثير من السلع، وأنها أجرت مبادلات تجارية مع الأسواق الخارجية. وتبين أن الأسعار لم تكن مستقرة، وأن دور المحتسب في مراقبة الأسواق كان دوراً مهمشاً؛ إذ أعطي المنصب في كثير من الأحيان إلى من يدفع الرشوة، مما كان له أثر سلبي في الاقتصاد المملوكي.

443 **قاسم عبد الحليم**
أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود أبو ليل، 1988م، الصفحات 171.

تتناول هذه الدراسة أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، وقد جاءت الدراسة في بابين مع المقدمة، حيث تتعرض الدراسة بداية إلى الموارد المالية العامة في الإسلام.

تتعرض الدراسة في الباب الأول منها إلى الخراج لغة واصطلاحاً، مع بيان أصل وضع الخراج، وأقسام الأرض الخراجية. ثم تتعرض الدراسة إلى حكم التصرف بالأرض الخراجية من حيث بيعها أو تأجيرها، بما في ذلك الحديث عن مسألة اجتماع العشر والخراج، ومن حيث إقطاعها حيث أشارت الدراسة إلى مصير الأرض الخراجية. وقد تطرقت الدراسة في بابها الثاني إلى طرق فرض الخراج: خراج الوظيفة، وخراج المقاسة، وإلى الأسس التي تراعى في تقدير الخراج وطرق جبايته، حيث تبين الدراسة أن العدالة كانت الأساس الذي روعي في فرض الخراج، سواء أكان ذلك في جانب تقدير الخراج أم في جانب جبايته.

فضلاً عن ذلك، تحدثت الدراسة عن مصرف الخراج مع بيان أُثر ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بينت الدراسة أن الخراج كان من أهم الموارد التي اعتمد عليها بيت المال في الدولة الإسلامية. وفي الخاتمة تعرضت الدراسة إلى أهم أحكام الخراج مع مقارنتها بالضريبة العقارية كما هي في القوانين الحديثة.

444	**قاسم موسى قاسم محمد** **توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثره على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، وعبد خرابشة، جامعة اليرموك، 1993م، الصفحات 194.**

تتناول هذه الدراسة قضية توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثر ذلك في الاقتصاد ككل. وتبين الدراسة أن مذهبية الاقتصاد الإسلامي تكمن في مبدأ التسخير والاستخلاف الإلهي، حيث يتحدد نمط التوزيع وفقاً لذلك.

وتبين الدراسة أن جميع أفراد الدولة الإسلامية شركاء في ملكية جميع أنواع الثروات الطبيعية وفي الملكية العامة، وتؤكد على اهتمام النظام الإسلامي بقضية توزيع الثروة وإعادة توزيعها، الأمر الذي يظهر من خلال تعدد وشمولية أدوات التوزيع كالزكاة وصدقة الفطر والفيء والإرث والنفقات الواجبة بين الأقارب والمنائح والأوقاف والصدقات الطوعية وغيرها.

وتبين الدراسة أن إعادة التوزيع تهدف إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وضمان حد الكفاية لكل منهم، وأن أدوات التوزيع وإعادة التوزيع الإسلامية تتصف بالمرونة: فمنها الإلزامي، والتطوعي، والاستثنائي. وتبين الدراسة -أيضًا- أن أدوات التوزيع الإسلامية تعمل على ترسيخ التنمية النفسية والاجتماعية من خلال تحميل الأغنياء مسؤولياتهم نحو الفقراء فضلاً عن أنها توفر موارد مالية للتنمية بأبعادها المتعددة.

445 **كمال ارشيد مقابلة**
العمل والأجور في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 237.

تتناول هذه الدراسة العمل والأجور من وجهة نظر إسلامية، حيث تعرضت بداية إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعمل، وإلى مشروعية العمل في الإسلام، وإلى العمل والإنتاج وأوجه الاستثمار، وإلى مراتب العمل وأفضل المكاسب، فضلاً عن حوافز العمل وضوابطه وقيمته من وجهة نظر إسلامية. ثم تناولت الدراسة العمل في الإسلام مقارنة مع الرأسمالية والاشتراكية.

وتناولت الدراسة سياسة الأجور في الإسلام، وعقد العمل وتقدير الأجور وحمايتها، والعلاقة بين العامل وبين صاحب العمل، والتنظيم النقابي، وحرية العمل وأثر تباين الأجور في أداء العاملين. وتناول الفصل الثالث من الدراسة دور الدولة في الرقابة على سوق العمل والأجور ورعايتها ومسؤوليتها عن العمل والعمال، حيث دار النقاش حول نظام الحسبة وعن بعض وظائف المحتسب، كتحديد ساعات العمل. وتحدثت الدراسة عن البديل المعاصر لنظام الحسبة، واعتمدت الأردن كنموذج تطبيقي، وعن موقف الدولة الإسلامية من البطالة، ونهي الإسلام عن الكنز والضمان الاجتماعي للعمال.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام اهتم بشكل كبير بالعمل والأجور من ناحية، وبالعامل وصاحب العمل من ناحية أخرى، من حيث الحقوق والواجبات المترتبة على كل منهما.

446 **لطف محمد عبد الله السرجي**
مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1995م، الصفحات 183.

تتناول هذه الدراسة المشكلات القائمة في عملية حساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية. وتتمثل أهم المشكلات المعنية في ما يترتب عن خلط الودائع الاستثمارية من تداخل أرباحها واستفادة بعضها من بعض نتيجة لعدم استقرارها دخولاً وخروجاً، فضلاً عن ذلك حرمان الوديعة الاستثمارية من الربح إذا سحبت قبل انتهاء مدة استثمارها، وعدم حساب أرباح للودائع الاستثمارية إلا من الشهر التالي للإيداع.

تركز الدراسة على مشكلة التفاوت في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين لصالح المساهمين، حيث ثبت وجود هذه المشكلة في عدد من البنوك الإسلامية. وتبين الدراسة أن أهم أسباب هذه المشكلة يكمن في اتباع بعض البنوك الإسلامية لطرق محاسبية تؤثر سلباً في أرباح المودعين، وعدم إعطاء المودعين دوراً في تحديد نصيب البنك من الأرباح مقابل إدارته لأموالهم.

وتقترح الدراسة حلولاً مناسبة مع بيان الحكم الشرعي. وتوصي الدراسة بضرورة أن تعيد البنوك الإسلامية النظر في الإجراءات والطرق المحاسبية التي تتبعها في حساب الأرباح وتوزيعها للحد من المشكلة القائمة في هذا الخصوص.

447 **مأمون صلاح سليمان المصري**
معايير وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطبيقاتها المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: قاسم الحموري، 1991م، الصفحات 217.

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة وتحديد معدل خصم مبني على نظام المشاركة الإسلامي وذلك لاستخدامه في عملية دراسات الجدوى لتقييم المشاريع الاستثمارية الخاصة بدلاً من استخدام معدل الفائدة.

وتتحدث الدراسة عن أهم المعايير الزمنية والاقتصادية المستخدمة في الاقتصاد التقليدي عند تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل حالة عدم الشك، وفي ظل حالات المخاطرة وعدم التأكد، وعن رأي الشريعة في المفاهيم الفكرية التي قدمها الاقتصاد التقليدي: كمعدل الخصم، والقيمة المالية للزمن، والقيمة الحالية. وتبين خطأ الأساس الفكري المتمثل بمعدل الفائدة القائمة عليه هذه المفاهيم وعدم ملاءمتها للشريعة. وتتناول الدراسة الأساس الفكري السليم المتمثل بالربح الاحتمالي كبديل منسجم مع أحكام الشريعة.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى مقترحات علماء المسلمين كبديل لمعدل الفائدة، والطرق والمعايير الحسابية والنظرية التي اقترحوها لدراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن بيان أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الطرق. وتتعرض الدراسة إلى تجربة البنك الإسلامي الأردني فيما يخص موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية.

448	**مجدي علي غيث** **نظرية الحسم الزمني، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، 2006م، الصفحات 242.**

تمثل نظرية الحسم الزمني مفهومًا كليًا وإطارًا عامًا يؤلف نظامًا حقوقيًا موضوعيًا ينطوي تحتها جزئيات موزعة في أبواب الفقه المختلفة. حقيقتها: أركان وشروط، وأحكام تقوم بين كل منها صلة فقهية تجمعها وحدة موضوعية تحكم هذه العناصر جميعًا، حيث تضافرت على إثباتها أحكام شرعية، كما قد تم تأكيدها بأدلة شرعية من الكتاب والسنة، والنصوص والنقول الفقهية التي أيدت منطوق النظرية بجلاء.

وأظهرت النظرية تفسيرًا لقيمة الزمن في البيوع، حيث يمكن أن يزداد الثمن بسبب الزمن كما في بيع التقسيط، أو ينخفض كما في بيع السلم؛ لمزية الزمن، وقدمت تفسيرًا لعدم اعتبار القيمة المادية للزمن في القرض، وكونها ملغاة لعدم انطباق شروط الحسم عليها، كما أوضحت النظرية طبيعة الحسم للديون المؤجلة بسبب تعجيل السداد، فحصرته في الديون المؤجلة الناجمة عن بيوع لا عن قروض، وهذا ما تمثله

صيغة "ضَعْ وتعجَّل" الفقهية، فإذا قضى المدين دَيْنَهُ المؤجل الناجم عن بيع، أو مات عنه، فإن عملية الحسم تتم بما يتكافأ والمدة المتبقية التي تفصل تاريخ السداد عن تاريخ الاستحقاق. وما البيع بالتقسيط، والسلم، "وضع وتعجل"، والصرف إلا تطبيقات فقهية من أبواب الفقه المالي الإسلامي على نظرية الحسم الزمني؛ ففي "ضع وتعجل" تم الحسم بما يقابل الزمن، وفي السلم تم التخفيض من الثمن بسبب الزمن، واشتراط التقابض في الصرف يبين دور الزمن لأنه إذا لم يقبض في المجلس فيتأخر القبض، وللنقد ميزة فتثبت شبهة الربا.

إن أهم ما يميز الحسم الزمني عن الربا زيادة الثمن في البيع نظير الأجل عن الزيادة في ربا النساء، وربا النسيئة متمثلٌ في الفرق الجوهري الذي يكمن في طبيعة كل منهما. وللنظرية أثر في المصرفية الإسلامية، خلال التزامها بضوابط ومعايير الحسم الزمني بما يتعلق بمماطلة العميل، والسداد المبكر للعميل، وخصم الأوراق التجارية. ومن أبرز آثار النظرية أثرها في دراسة الاستثمار، حيث تم بناءً على فكرة التفضيل الزمني خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل خصم مقترح بعيدًا عن سعر الفائدة للوصول إلى القيمة الحالية.

449	**مجلي زيد محمد المجلي** **المفاهيم الاقتصادية في مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في الأردن، الجامعة الأردنية، كلية التربية، إشراف: أمية باكير، 2002م، الصفحات 143.**

هدفت الدراسة إلى معرفة المفاهيم الاقتصادية المتوافرة، والواجب توافرها، في كتابي الفقه وأصوله، وفقه المعاملات للفرع الشرعي في المرحلة الثانية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المفاهيم الاقتصادية التي تضمنها كتابا: الفقه وأصوله، وفقه المعاملات، من خلال محتواهما؟

- ما المفاهيم الاقتصادية التي يجب توافرها في كتابي: الفقه وأصوله، وفقه المعاملات، من وجهه نظر معلميها ومشرفيها؟

- هل هناك اختلاف في تقديرات المعلمين والمعلمات والمشرفين التربويين لأهمية المفاهيم الاقتصادية؟ وما مدى ملاءمة المفاهيم الاقتصادية المتضمنة في كتابي الفقه وأصوله، وفقه المعاملات لحاجات الطلبة في المرحلة الثانوية؟

تم تطبيق الاستبانة على عينة من المعلمين والمعلمات والمشرفين التربوين، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

جاء كتاب فقه المعاملات في المرتبة الأولى في احتوائه على المفاهيم الاقتصادية بمجموع 26 مفهومًا، في حين احتوى كتاب الفقه وأصوله على 22 مفهومًا. ومن حيث ترتيب المفاهيم الاقتصادية ضمن المجالات الثلاثة جاء مجال الزكاة والصدقات في المرتبة الأولى، ثم مجال البيع، ثم مجال المعاملات الاستثمارية.

وأشارت الدراسة إلى أن كتب الفقه الحالية المقررة على طلبة المرحلة الثانوية لا تتضمن سوى 53 في المائة من مجموع المفاهيم الاقتصادية الرئيسة الواجب توافرها.

450	**محمد أحمد عيادات** **الزكاة: تطبيقاتها العملية المعاصرة وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، 1995م، الصفحات 284.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الزكاة بهدف الوقوف على فقهها وأسرارها وما ظهر من تطبيقات معاصرة، مع الاهتمام بالآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وتناولت الدراسة في بابها الأول تعريف الزكاة ومشروعيتها وشروط وجوبها، سواء ما تعلق منها بالمكلفين أو بالأموال محل الزكاة والأموال التي تجب فيها الزكاة مع التركيز على المستحدث منها. ثم تحدثت الدراسة عن مشروعية قيام الدولة على شؤون الزكاة والأهمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك، وعن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة. ثم عرضت الدراسة لِمصارف الزكاة مع ذكر فئات استحقاقها وفئات الممنوعين من أخذها.

وأما الباب الثاني من الدراسة فقد تعرض للتطبيقات العملية المعاصرة للزكاة،

حيث تناولت الدراسة قانون الزكاة الأردني وقانون الزكاة الكويتي وقانون الزكاة السعودي وقانون الزكاة الباكستاني، ثم تناولت الدراسة قوانين أخرى بإيجاز وذلك لاستكمال الفائدة. وهكذا فقد جاءت الدراسة محاولة لإبراز دور الزكاة قديماً وحديثاً في اقتصاديات الدولة الإسلامية، وقد جاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

451 محمد بدوي القاضي
الزكاة وأثرها على مشكلة الفقر في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، إشراف: محمد أحمد صقر، 1988م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة الزكاة كواحدة من أدوات السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، محاولة إلقاء الضوء على إمكانية الإفادة من تطبيق الزكاة حسب القواعد الإسلامية في معالجة مشكلة الفقر في الأردن.

يتعرض الفصل الأول من الدراسة إلى الجانب الفقهي للزكاة من حيث مفهومها ومصادرها ومصارفها والفرق بين الزكاة وبين الضرائب. ويتناول الفصل الثاني الآثار الاقتصادية للزكاة على الدخل والعمالة والحد من البطالة والتضخم والتنمية والاستثمار والادخار وإعادة التوزيع. وأما الفصل الثالث فيتناول مشكلة الفقر حسب مفهومها المعاصر ومفهومها من منظور إسلامي، فضلاً عن الحديث عن الفقر في الأردن من حيث حجمه وتوزيعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وأسبابه. وأما الفصل الرابع فقد تناول تقدير حصيلة الزكاة في الاقتصاد الأردني في حالة تأديتها عن مختلف الأموال الظاهرة والباطنة التي تجب فيها.

وتشير الدراسة إلى أن الأردن قد تنبه لمشكلة الفقر، وسعى إلى وضع الطرق والحلول، واستخدم الأدوات للحد منها، إلا أن تلك الطرق والأدوات اتسمت باعتمادها على التبرعات والهبات وتمويل بعض الجهات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى تذبذب المبالغ المخصصة لمعالجة هذه المشكلة.

452 **محمد حسين مصطفى بشايرة**
الدور الاقتصادي لنظام الحسبة في الإسلام مقارنة بأجهزة الرقابة المعاصرة في الأردن، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أحمد السعد، وقاسم الحموري، 2002م، الصفحات 153.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة أدبيات الحسبة من أجل الاستعانة بالمنهج الإسلامي في وضع أسس للتطبيق المعاصر لها في الدولة الحديثة، حيث إن موضوع الحسبة هو التطبيق العملي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في مختلف مجالات الحياة.

كما أن الهدف من هذه الدراسة الاستفادة من الأعمال المختلفة التي كان يقوم بها المحتسب في أثناء الرقابة على الحياة الاقتصادية؛ من أجل وضع آلية للرقابة في الدولة الحديثة، حيث توجد ازدواجية وتداخل في العمل بين الأجهزة الرسمية، التي تقوم بالدور الرقابي، سواء على مؤسسات القطاع العام، أو الخاص.

كما بينت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية لجهاز الحسبة التي تتمثل في إتقان الإنتاج وتحسينه، وفي ضبط النفقات العامة وترشيدها، وتحقيق العدالة الفردية والإقليمية في أثناء التوزيع، كذلك بيان دور المحتسب في التنظيمات السوقية، من حيث مراقبة القواعد الشرعية في أثناء التبادل السلعي، مثل عرض السلع في الأماكن المخصصة لها، والإعلان عنها بأمانة وصدق، وعدم التلاعب في الأسعار بحيث يتحدد السعر وفقًا لقواعد العرض والطلب.

453 **محمد ربيع العليمات**
معالجة البطالة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ونادر مريان، 1996م، الصفحات 196.

تتناول هذه الدراسة قضية البطالة وكيفية معالجتها في الفقه الإسلامي، وتبين الدراسة أن من أهم أسباب البطالة سوء استغلال الموارد المتاحة، وتقاعس الإنسان،

فضلاً عن غياب العدالة في التوزيع، وواقع السياسة الاقتصادية المطبقة.

وبعد ذلك تبين الدراسة أن الإسلام قد شرع من الأحكام ما يؤدي تطبيقه إلى منع وقوع البطالة من خلال تشريعه للعمل وحثه عليه، وحثه على الاستغلال الأمثل للموارد وعدم التعدي على هذه الموارد. وتعد الزكاة وسيلة هامة من وسائل التشغيل والقضاء على البطالة من خلال دعمها للفقراء والمحتاجين بآلآت وأدوات تعينهم على العمل.

فضلاً عن ذلك، تبين الدراسة اهتمام الإسلام بالعلم الذي يعتبره وسيلة من وسائل تحصيل الرزق، وأن الإسلام فتح المجال واسعاً أمام حركة الأموال وتداولها؛ إذ أغلق الطريق أمام حبس النقد من خلال تحريمه للربا ومنعه للاحتكار والاكتناز، وأن الإسلام منع الطرق التي تؤدي إلى إتلاف الأموال وذلك من خلال منعه للاستهلاك الترفي القائم على الإسراف والتبذير وحجره على السفيه، إلخ. وتشير الدراسة إلى أن مجمل هذه التشريعات وغيرها تمنع من ظهور البطالة.

454	**محمد رحيمي عثمان** **صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية: دراسة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وهشام غرايبة، 1996م، الصفحات 153.**

تتناول هذه الدراسة صندوق الحجاج الماليزي على اعتبار أنه مؤسسة استثمارية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الصندوق، مع تقييم لأدائه من حيث قدرته على إدارة مدخراته وتوظيفها، ومعرفة مدى قدرته وفعاليته في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الماليزيين، فضلاً عن التعرف على مدى مطابقة المعاملات التي يمارسها الصندوق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول، حيث تناولت هذه الفصول المواضيع الآتية: مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وتاريخ إنشاء صندوق الحجاج

الماليزي، وأهداف الصندوق، ونظامه الإداري، ووضعه المالي وخطته المستقبلية. ثم تناولت الفصول الأخرى الأنشطة المالية للصندوق من حيث قبول المدخرات، وأساليب الاستثمار المتبعة فيه، حيث تم توضيح حجم الاستثمار وعائداته.

وتبين الدراسة الأنشطة الاجتماعية التي قام بها الصندوق، وأهمها: إدارة شؤون الحج في ماليزيا وفي الأراضي المقدسة خلال موسم الحج. وتقدم الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات فيما يخص الموضوع.

455	**محمد سلمان خطاطبة** **التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، ومحمد صقر، 1992م، عدد الصفحات 161.**

تتناول هذه الدراسة موضوع التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن لتلقي الضوء على واقع هذا القطاع ومشكلاته، مع التركيز على المشكلة التمويلية، ومع استعراض الحل اللاربوي الملائم.

تتناول الدراسة بداية التعريف الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية الصغيرة وأهميتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية والتمويل الربوي واللاربوي. وتتناول الدراسة -أيضًا- المؤسسات الصغيرة في الأردن من حيث خصائصها ودورها وإعدادها ومساهمتها في الناتج الوطني والمشاكل التي تواجهها. وتتم مناقشة مصادر التمويل اللاربوي مثل التمويل عن طريق المصادر الداخلية، وعن طريق نظام الشركات في الفقه الإسلامي كشركة الأموال وشركة الأعمال، وعن طريق المصارف الإسلامية بالمشاركة والمرابحة والسلم، وعن طريق الدولة، وعن طريق الزكاة.

وتحث الدراسة على التوسع في تطبيق صيغ تأجير الآلات والعمل بالمشاركة، وإلى تقديم الخبرة الفنية إلى جانب التمويل، وعلى الحاجة إلى تكوين جهاز فني للإشراف على المشاريع والعمل على حل مشكلاتها، وإلى تسهيل الضمانات المصرفية

المطلوبة من المؤسسة مع الاقتراح بالاكتفاء بالضمان الشخصي، أو اعتماد المشاركة بديلاً للضمان، أو تكوين صندوق تعاوني لتغطية المخاطر.

456

محمد سليمان مهيدات

الملكية العامة في الشريعة الإسلامية: طبيعتها والدور الاقتصادي والاجتماعي لها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م، عدد الصفحات 171.

تتحدث الدراسة عن الملكية العامة في الشريعة الإسلامية؛ أي الملكية التي تتعلق بالأمة الإسلامية ككل ممثلة بالدولة من حيث طبيعتها والدور الاقتصادي والاجتماعي لها.

تتعرض الدراسة بداية إلى الأسباب الموجبة لقيام هذا النوع من الملكية، حيث تعزو ذلك إلى أن هناك بعض الموارد التي تتعلق بها حاجة الجماعة الإسلامية، حيث لا يجوز أن تقع تحت التملك الفردي؛ لأن ذلك يلحق ضرراً بالغير، وأن هناك موارد أخرى وجدت في الطبيعة في حالة قابلة للانتفاع بها دون جهد يبذل في الحصول عليها، وهذه لا تملك تملكاً فرديًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاحتكار والإثراء غير المتوازن.

وترى الدراسة أن هذه الملكية نوعان: النوع الأول، الملكية الجماعية، ويحق لكل فرد أن ينتفع بها دون الإضرار بغير، ولا تحقق الدولة إيرادات مالية منه، والنوع الثاني، ملكية الدولة، وتشرف عليه الدولة، مع تحقيق إيرادات تتصرف بها الدولة بما يحقق المصلحة العامة. وتشير الدراسة إلى أن الملكية قد حظيت باهتمام بالغ رسمياً وشعبياً من أجل المحافظة عليها واستغلالها؛ مما كان له أثر إيجابي في نهضة الأمة اقتصادياً واجتماعياً.

457

محمد صبري ابن هارون

الأسواق المالية (الأسهم والسندات): ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود السرطاوي، وبشير الزعبي، 1998م، الصفحات 294.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأسواق المالية (الأسهم والسندات) من حيث

ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي. وتتعرض الدراسة بداية إلى مفهوم الأسواق المالية ومبرراتها وأنواعها وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية، وإلى مفهوم المال والأسهم والسندات من منظور إسلامي.

ويدور الحديث عن ضوابط الأسواق المالية من حيث الضوابط العامة، والضوابط في مجال التداول من حيث أصل المشروعية، وإرادة المتعاقدين، ومحل العقد، فضلاً عن ضوابط التعامل بالأسهم والسندات من حيث ضوابط الاستثمار والربح والتعامل بالأسهم. وتتناول الدراسة الأسهم من حيث أحكامها وأحكام التعامل بها، وكذلك السندات من حيث أنواعها وحكم التعامل بها، فضلاً عن الحديث عن أحكام التعامل بالأسهم والسندات في العمليات العاجلة والآجلة.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى إمكانية تطوير الأدوات المالية الإسلامية مثل سندات المقارضة وشهادات وودائع استثمارية وشهادات الاستثمار للبنك الإسلامي للتنمية وشهادات التأجير أو الإيجار المتناقصة والمشاركة لأجل محدد وغيرها، مع بيان الاعتراضات على بعض أنواع الأوراق المالية الإسلامية.

458	**محمد صبري عبد الغفار** **التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، ومحمد الروابدة، 1997م، الصفحات 159.**

يتناول هذا البحث المكون من أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، موضوع التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، فيتطرَّق بداية إلى معنى التوازن الاجتماعي لغة واصطلاحاً، وأهمية هذا التوازن، وموقف الإسلام والنظم الوضعية منه.

ثم بينت الدراسة المبادئ الأساسية للتوازن الاجتماعي، وهي: العدالة، والملكية، والتكافل، ودور كل من هذه المبادئ في تحقيق التوازن. وتتناول الدراسة الأسباب الرئيسة المؤدية إلى اختلال التوازن الاجتماعي وهي: الظلم الاجتماعي بما فيه النظام الربوي الطبقي، ثم الظلم الاقتصادي بما فيه الاحتكار والاكتناز، ثم الظلم السياسي

بما فيه الاستعمار واستغلال النفوذ السياسي والرشوة، ثم السلوك الاستهلاكي بما فيه الإسراف والتبذير والترف من جهة، والبخل والشح والتقتير من جهة أخرى.

وتحدثت الدراسة عن وسائل تحقيق التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي عن طريق الدولة المسؤولة عن توزيع الموارد بالعدل، وضمان حد الكفاية لكل رعاياها، وكذلك الرقابة على النشاط الاقتصادي، ثم الزكاة التي يجب أن تصرف لمستحقيها، ثم الميراث الذي يعمل على إعادة توزيع الثروة بين ورثة المتوفىَّ.

459

محمد عبد الحليم الصمادي
العاملون في المصارف الإسلامية وأثرهم في تطوير أدائها (حالة الأردن)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 151.

بدأت المصارف الإسلامية تجربتها في النصف الثاني من القرن الماضي وبدايات هذا القرن في بيئة تسودها البنوك الربوية، وفي ظل قوانين مصرفية لا تتناسب مع أسس المصارف الإسلامية وقوانينها وأهدافها؛ مما جعل هذه المصارف تواجه العديد من المشكلات والعوائق، سواءً منها المشكلات الخارجية أو الداخلية.

وقد كان من أهم المشكلات التي واجهت المصارف الإسلامية عدم توافر العنصر البشري الملائم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فالخبرات واردة من المصارف التقليدية، وأسس التعليم قائمة على تدريس الاقتصاد الوضعي. فكان على هذه المصارف الاستعانة بهذه الخبرات وتوظيف هؤلاء الخريجين؛ مما انعكس سلباً على مسيرة هذه المصارف.

ونظراً لأهمية العنصر البشري، ودور العاملين، في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع العاملين في المصارف الإسلامية – في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم عمل دراسة ميدانية لواقع العاملين في كلٍّ من: البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي.

460 **محمد عبد الكريم المومني**
التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية (11-23هـ) رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: نجاح عبد العليم أبو الفتوح، 2009م، الصفحات 243.

تناولت هذه الدراسة الأحداث التاريخية ذات البعد الاقتصادي التي حدثت خلال المدة 11- 23هـ، وقد هدفت الدراسة إلى إظهار الطريقة التي تعامل بها المسلمون الأوائل مع المستجدات الاقتصادية خلال المدة الواقعة ما بين العامين الحادي عشر والثالث والعشرين الهجريين. كما هدفت الدراسة إلى استجلاء موقف الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- من الأحداث الاقتصادية، مع بيان السياسة الشرعية ونطاقها، حيث كانت كنزًا في اجتهاد الخليفتين رضي الله عنهما.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة والتوصيات، أهمها: اهتمام الخليفتين أبي بكر وعمر، رضوان الله عنهما، بالموارد الاقتصادية للدولة، والعمل على توجيه تلك الموارد لخدمة الأجيال الحاضرة، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

461 **محمد عزت محمد السيد**
الإنفاق في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف أحمد فريد، 1992م،الصفحات 187.

تناولت هذه الدراسة موضوع الإنفاق في القرآن الكريم لتبين الأثر العظيم والأهمية الكبرى لهذا الموضوع؛ إذ تتحقق به مصالح عظيمة، وحاجات ملحة، وتندفع به مشكلات وآفات تؤدي بدونه إلى الدمار والهلاك. وقد تعرَّضت الدراسة بداية إلى معنى الإنفاق لغة واصطلاحًا، ثم تحدثت عن وضع الإنفاق وحالته قبل الإسلام.

وتعرضت الدراسة إلى بيان أقسام الإنفاق وطرقه وسبله الواجب منها والمندوب، والدوافع التي جاء بها القرآن الكريم ليسهل على النفس إخراج المال وإنفاقه في سبل الخير مشتملة على المرغبات على الإنفاق، والمرهبات لتركه، والتخوف من عاقبة

ذلك. وبيَّنت الدراسة -أيضًا- شروط قبول الإنفاق كونه عملاً ينتابه القبول والرد والصحة والبطلان.

وناقشت الدراسة مسالك الناس في الإتفاق، حيث خلصت إلى أنهم ثلاثة أصناف: مؤمن، ومنافق، وكافر، حيث بينت الدراسة سلوك كل واحد منهم. وتحدثت الدراسة عن موارد الإنفاق وبينت أن الإنفاق، يكون في كل شيء تتحقق به المصلحة وتحصل فيه المنفعة للمنفق والمنفق عليه، وأن للإنفاق مواضع محددة، وله أهله ومصارفه ومستحقوه، ولا بد من مراعاة ذلك حتى يكون الإنفاق فيهم دون غيرهم، ولكي تتحقق المصلحة المرجوة منه.

462	**محمد علي العمري** **صيغ استثمار الأملاك الوقفية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، 1992م، الصفحات 235.**

تتناول الدراسة الأملاك الوقفية بهدف بيان صيغ الاستثمار الممكنة شرعاً لهذه الأملاك.

وتتناول الدراسة بداية طبيعة الوقف في الشريعة الإسلامية من خلال بيان تعريف الوقف ومشروعيته وانعقاده وأركانه وشروطه والآثار المترتبة على انعقاده وقيود التصرفات التي تجري عليه. وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى صيغ استثمار الأملاك الوقفية، حيث تبين أن هناك نوعين من هذه الصيغ: نوعًا يشتمل على تلك الصيغ التي يمكن بموجبها استثمار الوقف وتنميته ذاتياً من فوائض ريعه، وهذه الصيغ هي: الاستبدال والإجارة. والنوع الثاني يشتمل على تلك الصيغ التي يمكن بموجبها استثمار الوقف وتنميته بتمويل خارجي، وهذه الصيغ هي: المضاربة والشركة والاستصناع والمشاركة المتناقصة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والبيع التأجيري أو الإجارة المتناقصة.

وتتعرض الدراسة إلى بعض التطبيقات العملية المعاصرة لاستثمار الأملاك الوقفية، وتحديداً في الأردن ومصر، وذلك من خلال عرض الصيغ الاستثمارية

المستخدمة للأملاك الوقفية، والنماذج المتعلقة بها، مع بيان أجهزة استثمار الأملاك الوقفية في كل من الدولتين المذكورتين.

463 **محمد علي صالح سميران**
الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، 1991م، الصفحات 274.

تتناول هذه الدراسة موضوع الديون الخارجية التي تعاني منها العديد من الدول الإسلامية وغيرها من وجهة نظر إسلامية، ومن وجهة نظر الأنظمة الوضعية.

وتلقي الدراسة الضوء على معنى القرض، وحكمه، ودليل مشروعيته، والشروط التي تضبط التعامل بالقرض في الإسلام فيما يتعلق بالعقد والعاقدين والمال المقرض. وتبين الدراسة موقف الإسلام الرافض للإقراض على أساس الفائدة من خلال بيان حكم دخول الربا في العقود الشرعية وعلاقة الربا بالنقود. وتسلِّط الضوء على النظريات الوضعية التي سعت إلى التماس المبررات للتعامل بالربا، وفندتها إسلامياً.

وتتطرق الدراسة إلى الأسباب التي تدفع بالدول إلى الاستدانة الخارجية، مثل وجود برامج طموحة للتنمية، وتباين توزيع الموارد بين الدول، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وغياب عوامل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والابتعاد عن تعاليم الإسلام. وبيَّنت الدراسة المضاربة التي تنجم عن المديونية الخارجية: من تدهور للاقتصاد الوطني، وإضعاف المدخرات المحلية، وظهور أنماط استهلاكية ترفية، فضلاً عن الحديث عن حلول لمشكلة المديونية إسلامياً ووضعياً.

464 **محمد عودة العمايدة**
علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وراضي البدور، 1991م، الصفحات 189.

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقة القائمة بين البنك المركزي من جهة، وبين

البنوك الإسلامية من جهة أخرى. وتنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات، وهي: أولاً: أن البنوك المركزية تتعامل مع البنوك الإسلامية والبنوك الربوية مستخدمة الأساليب ذاتها دون تمييز. ثانياً: أن هناك ضرورة لرقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية. ثالثاً: أنه عند أسلمة النظام المصرفي في دولة ما بالكامل فإن أسلمة الرقابة على البنوك ستتغير.

وقد تعرضت الدراسة بداية إلى "البنك" بشكل عام ونشاطاته وأنواعه، ثم إلى البنك الإسلامي من حيث نشأته وخصائصه وتطوره وأعماله، وإلى البنوك المركزية من حيث التعريف بها ونشأتها ووظائفها والسياسات والأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية.

وتناقش الدراسة في فصلها الثالث علاقة البنك المركزي بالبنوك الربوية والإسلامية، ودواعي وأسباب تدخل البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، ودواعي وموجبات خضوع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي، وعلاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في الدول التي تم فيها أسلمة النظام المصرفي بالكامل، وفي الدول التي أنشئ فيها بنوك إسلامية بقوانين خاصة، وفي الدول التي أنشئ فيها بنوك إسلامية بقوانين استثنائية مؤقتة.

465	**محمد فاروق محمد شبول** **قضايا أثر الأجرة على عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وحسين طلافحة، 1993م، الصفحات 113.**

تتناول الدراسة أثر الأجر على عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي. وتنطلق الدراسة من مقارنة مسألة العمل بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. وترى الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي ينظر إلى العمل من منطلق أنه من القربات التي يتقرب بها الفرد المسلم إلى الله، وأنه يحصل على الثواب من العمل نفسه، ومن خلال الإنفاق في وجوه الخير؛ مما يعطي العامل منفعة موجبة تدفعه إلى الأمام، مثيرة للدافعية نحو العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عرض العمل للفرد المسلم موجب الميل، حيث يدفعه إلى الأمام نحو المزيد من العمل، ولا يرتد به إلى الخلف نحو الخمول والكسل. بناءً عليه، فإن عرض العمل عند المسلم سيكون ذا مرونة عالية عند مستويات أجور منخفضة، لكن هذه المرونة تتناقص مع تزايد الأجر، وقد تصل إلى الصفر عند أجر مرتفع جداً.

وتبين الدراسة أن أثر الإحلال عند العامل المسلم أكبر منه عند العامل غير المسلم، وأن أثر الدخل عند العامل المسلم يكون أقل منه عند العامل غير المسلم. إضافة إلى ذلك، يصبح وقت الراحة سلعة رديئة بعد الوصول إلى حد ما منه، وعليه يكون عرض العمل للفرد المسلم موجب الميل ومرناً ولا يرتد إلى الخلف.

466	**محمد فريد أحمد** **مديونية الدولة ومعالجة الإسلام لها/ دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 1996م، الصفحات 370.**

تتناول هذه الدراسة موضوع المديونية متعرضة للمديونية القائمة التي تعاني منها الدول الإسلامية؛ فتعرضُ بدايةً مشكلة المديونية بأبعادها المتعددة والآثار المترتبة عنها على الدول والشعوب.

ينصب اهتمام الدراسة على العثور على حلول شرعية ناجعة لهذه المشكلة عن طريق التعرض للموضوع من جانب اقتصادي، وآخر فقهي، بشيء من التفصيل، جمعاً بين فقه الواقع وفقه النصوص واجتهادات الفقهاء للخروج بالأمة الإسلامية من فخ هذه المشكلة المستعصية. ويحاول الباحث إبراز طرق الخلاص من المديونية من خلال استقراء الحلول الممكنة لها شرعاً على شكل خيارات ووسائل تعد خطوات واستراتيجيات معالجة للمشكلة بصورة جذرية وشاملة.

وتناقش الدراسة المواضيع الآتية: واقع المديونية في الدول الإسلامية، وخيارات معالجة المديونية من قبل الأنظمة القائمة وموقف الإسلام منها، ومعالجة الإسلام

للمديونية والعجز في ميزانية الدولة، كي والوسائل التمويليه البديلة والمتجددة، وكيفية تشغيل المصادر الممكنة تشغيلاً أمثل. فضلاً عن ذلك تتحدث الدراسة عن أنواع الديون وذمة الدولة تجاهها، وأسباب ثبوت الدين في الذمة، والأموال القابلة للثبوت ديناً في ذمة الدولة.

467	**محمد محمود أحمد طلافحة** **قاعدة: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) وتطبيقاتها الفقهية والقانونية في مجال المعاملات المعاصرة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل إبراهيم أبو شريعة، ومحمد عقلة الإبراهيم، 2001م، الصفحات 248.**

درس الباحث في هذه الرسالة قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" وتطبيقاتها الفقهية والقانونية في مجال المعاملات المعاصرة. واشتملت خطة الدراسة على مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين آخرين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

وضع الباحث مقدمة بيَّن فيها: أهمية الموضوع وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

وفي الفصل التمهيدي: تناول عموميات القاعدة الفقهية من حيث معناها، وأهميتها في الفقه الإسلامي، وجعل بحث ذلك في مبحثين: المبحث الأول: معنى القاعدة الفقهية، والمبحث الثاني: أهمية القاعدة الفقهية في الفقه الإسلامي.

وعالج في الفصل الأول: الجانب النظري التأصيلي لقاعدة: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) من حيث معناها، ودليلها، وأهميتها، وتطورها في كتب الفقه الإسلامي وقواعده. وجعل بحث ذلك في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بها، والمبحث الثاني: دليلها وأهميتها، والمبحث الثالث: تطورها في كتب الفقه الإسلامي وقواعده.

وذكر في الفصل الثاني: التطبيقات الفقهية والقانونية للقاعدة في مجال المعاملات المعاصرة. وقد جعل بحث ذلك في مبحث تمهيدي، وستة مباحث أخرى.

468

محمد مطرود السميرات

الاحتكار بين الشريعة والنظم المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وخليل حماد، 1994م، الصفحات 118.

تتناول هذه الدراسة موضوع الاحتكار من وجهة نظر شرعية مقارنة مع وجهة نظر الأنظمة المعاصرة. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها الفقهي على آراء المذاهب المتعددة، وعلى آراء الفقهاء المحدثين أحيانًا، وفي جانبها الاقتصادي على آراء علماء الاقتصاد الوضعي.

تتعرض الدراسة بداية إلى مفهوم الاحتكار في الشريعة والاقتصاد المعاصر مع تبيان حكمه. وتناولت الدراسة إلى ما يجري فيه الاحتكار عند علماء الشريعة وآراء الفقهاء فيه، وإلى أنواعه وما يجري فيه في الاقتصاد المعاصر، وحق الدولة في محاربة الاحتكار، ووسائل محاربته في الإسلام، ووسائل الحد من الاحتكارات في الاقتصاد المعاصر، وأثر الاحتكار في السوق، وفي الإنتاج، وفي توزيع الدخل والثروة.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام قد وضع وسائل وقائية وعلاجية عديدة للتعامل مع الاحتكار حال وقوعه، وأن تلك الوسائل منوطة بالحاكم المسلم كي يستخدمها، وبيَّنت الدراسة بعض الآثار الاقتصادية للاحتكار، المتمثلة في فقدان السلع من الأسواق، وارتفاع الأسعار، وهدر الموارد الاقتصادية، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. فضلاً عن ذلك، ترى الدراسة أن الأضرار الاجتماعية للاحتكار تتمثل في عدم استقرار المجتمع وعدم توفر الأمن، الأمر الذي يتسبب في كثرة الجرائم وظهور الطبقات الفقيرة.

469

محمد نوري شيخي كولر

الحاجات العامّة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1993م، الصفحات 184.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحاجات العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث

تتناول في فصلها الأول، بصورة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي، مفهوم الحاجة، والحاجات العامة، وعناصرها، وطبيعتها، وخصائصها. ويتعرض الفصل الثاني للحاجات العامة وأجهزة تلبيتها في المجتمع المعاصر والإسلامي، حيث يبين تطور الحاجات العامة مع ظهور الدولة، وأن طبيعة الدولة تؤثر في كيفية تمويل هذه الحاجات وتلبيتها كونها حاجات مكتسبة ومستمدة من المعيشة المشتركة، وهي ذات طابع اجتماعي، ومِنْ ثَمَّ فإنه لا يمكن إشباعها بمعرفة السوق، ولكن بمعرفة الدولة عن طريق قيامها بمرافق الخدمات العامة. ويتحدث الفصل الثالث عن إشباع الحاجات العامة في المجتمع الإسلامي والمعاصر، مركزاً على المجتمع الإسلامي، ومبيناً غايات تحقيق إشباع تلك الحاجات والمظاهر التنظيمية المؤدية إلى ذلك، وضوابط تحقيق ذلك.

وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى الحاجات العامة، وأصول الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مع التركيز على الاقتصاد الإسلامي؛ لأنه يعكس تأثير تحقيق إشباع الحاجات العامة في المجتمع الإسلامي من خلال توضيح علاقة المال بالحاجات العامة، وتأثير إشباع تلك الحاجات في الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، والتوزيع.

470	**محمود أحمد محمود أبو رمان** **الاستثمار في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: هايل عبد الحفيظ داود، 2007م، الصفحات 240.**

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار في الفقه الإسلامي؛ نظرًا لأهميته البالغة في دعم حركة النشاط الاقتصادي، لاسيَّما بعد أن كثرت الاستثمارات المالية، وتشعبت كثيرًا، وأخذت أشكالاً وصورًا جديدة، فكانَ لابُدّ من التأصيل لهذه الاستثمارات، ووضع الإطار العام الذي يحدد ويضبط العملية الاستثمارية، ويؤدي إلى تحقيق التنمية المشروعة والمنشودة، إضافة إلى أنه يسهم في قوة المجتمعات وزيادة مواردها ومشاريعها التنموية.

وتناولت الدراسة الضمانات التي يقدمها المنهج الإسلامي للاستثمار، والتي إذا أحسن التعامل معها تكون ضمانات إيجابية، وتكفل نجاح العمليات الاستثمارية،

وتحقق دعمًا للاقتصاد، وقوة تلك المخاطر التي يتعرض لها رأس المال المستثمر.

وتناولت الدراسة مقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية، وبيَّنت أن العلم بها يهم جميع المسلمين، وهذه المقاصد هي:

مقصد حفظ المال، ومقصد الربح، ومقصد الحفاظ على ديمومة تداول المال وتقلبه، ومقصد إبعاد الضرر عن الأموال وحرمة أكلها بالباطل، ومقصد تحقيق الرفاهية.

وتناولت الدراسة أبرز أشكال الاستثمار في الفقه الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية.

471	**محمود سليم الشويات** **تفعيل نظام التأجير التمويلي في مؤسسات التمويل الإسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني و كمال حطاب، 2004م، الصفحات 197.**

نظرًا لتركيز التمويل الاستثماري في مؤسسات التمويل الإسلامية ضمن إطار ضيق " أسلوب المرابحة "، وما يتطلبه هذا الأسلوب من ضمانات مادية لا تتوفر لدى شريحة عريضة من أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على تمويل ميسر ومناسب؛ لهذا جاءت هذه الدراسة للتعريف بنظام التأجير التمويلي، وتوضيح حقيقته، وبيان مزاياه، ولاستشراف مواطن القصور التي تحول دون تفعيل تطبيقه في مؤسسات التمويل الإسلامية، والسماح له بأخذ مكانه المناسب بين الأساليب الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي.

توصل الباحث إلى أن هذا النظام يشتمل على مقومات بقائه واثبات وجوده في مؤسسات التمويل الإسلامية، دون حاجته للتطوير، وإنما تعترضه بعض العقبات: منها ما هو بيئي، ومنها ما هو تنظيمي إداري، ومنها ما هو قانوني، وإذا تمت معالجتها ستفتح المجال أمام طالبي التمويل، ممن لا يملكون الضمانات الكافية التي تتطلبها الأساليب التمويلية الأخرى، إذ إن هذا النظام يضمن نفسه بنفسه؛ مما سيكون له أثر كبير في توجيه التمويل لصالح الشرائح الفقيرة في مختلف مناحي الحياة، وبالأخص مجالي الإسكان والعمل.

472 **محمود عبد الحفيظ محمد باكير**
الأضرار الاقتصادية للإدمان في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2000م، الصفحات 148.

تناول هذا البحث موضوع الأضرار الاقتصادية للإدمان على الخمر والمخدرات والدخان في الاقتصاد الإسلامي.

وقد تكوَّنَ من فصل تمهيدي، وثلاثة فصول أساسية؛ فقد تناول في الفصل التمهيدي بيان الحكم الشرعي في الخمر والمخدرات والدخان، وهو الحرمة.

ثم بيَّن الأَضرار التي يسببها الإدمان على الضرورات الخمس.

وفي الفصل الأول من البحث بيّن الأضرار الاقتصادية للخمر، حيث وضَّح ضرره على عناصر الإنتاج الأربعة (العمل، والتنظيم، والأرض، ورأس المال) وقبل ذلك بيَّن مفهوم كل عنصر وأهميته في الإسلام، ثم تحدث عن علاج الخمر وإدمانها في ضوء الإسلام وهديه وتشريعه.

الفصل الثاني تحدث فيه عن المخدرات وضررها على الاقتصاد من خلال إعطاء لمحة عامة عن المخدرات: أنواعها، وأسباب انتشارها، وحجم مشكلاتها عالميًا وعربيًا ومحليًا، ثم تحدث عن أضرار المخدرات على ميزانية الدولة، وبالذات النفقات الصحية والاجتماعية، وكذلك ضررها على عناصر الإنتاج، وفي نهاية الفصل تحدث عن علاج الإدمان على المخدرات.

الفصل الثالث تناول فيه أضرار التبغ والتدخين الاقتصادية على الميزانية وعلى عناصر الإنتاج، ثم ختم الفصل ببيان الحلول المقترحة لعلاج التدخين والحد من انتشاره.

473 **محمود عبد الكريم إبراهيم بدوي**
التسعير في الشريعة الإسلامية مقارناً بالقانون الوضعي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد العزيز الخياط، 1985م، الصفحات 250.

تتناول هذه الدراسة موضوع التسعير من وجهة نظر الشريعة الإسلامية مقارنة مع وجهة النظر الوضعية.

وتتعرض الدراسة بداية إلى التسعير لغة واصطلاحاً عند الفقهاء والاقتصاديين، وإلى حكمه في الشريعة والقانون الوضعي، وإلى أساليب التسعير: كوضع حد أعلى أو أدنى للسعر، والتسعير الربحي والودي، فضلاً عن الحديث عن التسعير غير المباشر. وتتحدث الدراسة عن تنظيم التسعير في الشريعة والقانون الوضعي، والحالات التي يجب فيها التسعير. وتناقش الدراسة -أيضًا- الاحتكار لغة واصطلاحًا، وشروطه، وحكمه في الشريعة الإسلامية. وتتحدث الدراسة عن نظام الحسبة من حيث نشأته وتطوره وشروط المحتسب وآدابه وواجباته واختصاصه ودوره في مراقبة الأسعار والعقوبات المقررة على المخالف للتسعير في الفقه والقانون.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التسعير هو إلزام الناس بثمن معين، وأن الحكم فيه هو عدم جوازه في الأحوال العادية إلا إذا امتنع أصحاب السلع عن بيعها مع حاجة الناس إليها بسعر مرتفع، وأن التسعير قد يتم بشكل مباشر من خلال وضع حد أعلى أو أدنى للسعر، أو بشكل غير مباشر من خلال قيام الدولة بجلب السلعة وعرضها بسعر أقل من سعر السوق، كما يتم عن طريق تقنين السلع النادرة.

474	**محمود عبد الكريم ارشيد** **الملكية في فكر باقر الصدر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1996م، الصفحات 218.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الملكية من خلال دراسة مقارنة بين وجهات نظر مدرسة أهل السنة، ممثلة بالفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ومدرسة الشيعة الإمامية؛ وذلك من أجل الوقوف على أوجه الاتفاق والافتراق بين المدرستين في ما يخص المطالب المعروضة ضمن إطار الدراسة.

تعتمد الدراسة أساساً؛ من أجل المقارنة بين المدرستين حول موضوع الملكية من وجهة نظر المدرسة الشيعية الإمامية، الآراء المطروحة من قبل محمد باقر الصدر بخصوص الموضوع في كتابه "اقتصادنا" تحت عنوان "توزيع ما قبل الإنتاج" في الجزء الأول، وما جاء تحت عنوان "توزيع ما بعد الإنتاج" في الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

وقد تناولت الدراسة أنواع الملكية (العامة والخاصة والدولة) من حيث تعريفها وأدلة مشروعيتها وخصائصها في فصلها التمهيدي. وقد تعرضت الدراسة في فصولها الأخرى إلى المواضيع الآتية: أنواع الملكية في فكر الصدر، وتقسيم الأراضي، وملكية الموارد الأولية في الأرض، والإقطاع عند كل من الصدر والإمامية وأهل السنة، وربط نظرية التوزيع بنظرية الملكية من خلال عوائد عناصر الإنتاج (دراسة مقارنة)، وحيث تمت مناقشة العناصر الآتية: أجور العمال، وعائد رأس المال، وريع الأرض.

475 **محمود علي الجبالي**
الأسواق المالية في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م،الصفحات 161.

تتناول الدراسة إمكانية إقامة سوق مالية إسلامية معاصرة توفر الإطار الشرعي الملائم للمؤسسات الإسلامية القائمة التي شهدت توسعاً أفقياً لكنها لم تتوسع عمودياً من خلال إقامة البنوك المركزية الإسلامية والأسواق المالية لتمويل المشاريع طويلة الأجل. وتتناول الدراسة مفهوم السوق المالية لغة واصطلاحاً، ونشأتها، وتطورها.

وتعرضت الدارسة إلى موضوع الشركات لتبين تلك التي يعد الاستثمار فيها حراماً، وتلك التي يعد فيها مباحاً. وتناولت الدراسة شركات الاستثمار الإسلامية ومعاملات الأسواق المالية. وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى رأي الفقهاء في إصدار الأسهم بأنواعها وتداولها، وفي إصدار حصص التأسيس وعمليات السوق المالية، وأدلتها من القرآن والسنة، وفي الشركات الحديثة وسنداتها.

وقد وضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لسوق مالية إسلامية معاصرة بأدواتها وضوابطها وهيكلها التنظيمي، مع وصف وظيفي لهذا الهيكل، ووصف للأدوات التي يقترح تداولها في السوق، من أسهم وشهادات إيداع ومضاربة ومشاركة ومرابحة وسندات خزينة مخصصة للاستثمار الإسلامي، وتعرضت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه قيام هذه السوق.

476 **محمود علي جرادات**
وسائل تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراه جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 254.

تناولت هذه الرسالة موضوعاً تنبع أهميته من الاعتقاد بأن سياسة تمويل المشاريع الصغيرة المتبعة حالياً لم تحقق الأهداف المرجوة، منها وأنه يمكن الاعتماد على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة.

وعليه، ووفقاً لأهمية الموضوع فإنه تم تحديد الهدف الذي تسعى إليه هذه الرسالة، وهو تحديد وسائل تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال استعراض وتحليل المرتكزات الاقتصادية الكلية الإسلامية الداعمة لإنشاء المشاريع الصغيرة، وكذلك إظهار مزايا التمويل الإسلامي، وتوضيح آلية تطبيق الصيغ التمويلية لحشد الموارد اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة.

وفي إطار تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي فقد تم تقديم اقتراح لإنشاء مؤسسة تمويل متخصصة، وتم وضع المكونات والمقومات الأساسية لها، وفي هذا الإطار -أيضًا- تم إجراء دراسة ميدانية هدفت إلى استطلاع آراء وقياس اتجاهات الإدارة العليا في صندوق التنمية والتشغيل نحو التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة.

477 **محمود فهد أحمد العموري**
الوعد الملزم في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب وعبد الجبار السبهاني، 2004م، الصفحات 106.

تناولت هذه الدراسة إلزامية الوعد في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي – المرابحة للآمر بالشراء، والاستصناع، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، والإجارة المنتهية بالتمليك – بهدف بيان الآثار الاقتصادية التي تترتب على لزوم الوعد وجودًا وعدمًا.

كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أحكام خاصة بالوعد من حيث لزومه وعدمه، وتعتمد كباقي الأحكام في الفقه الإسلامي لبيان ما يحتاج إليه من الأحكام الشرعية للمعاملات المالية التي يدخل في تركيبها الإلزام بالوعد، وقد تمثلت هذه الأحكام بلزوم الوعد في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي أعلاه.

وخلص الباحث إلى وجوب الإلزام بالوعد في هذه الصيغ التمويلية؛ تحقيقًا للآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على لزوم الوعد، وتجنبًا للآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على عدم لزوم الوعد في هذه الصيغ.

478	**محمود فهد العموري** **عقود الخيارات المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 139.**

ظهرت عقود الخيارات بوصفها أداة من أدوات السوق المالي اعتباراً من عام (1973م) وسيلة تحوطية يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، والمضاربون لتعظيم أرباحهم.

تهدف الدراسة إلى بيان وتحليل حقيقة هذه العقود تمهيدًا لتجلية الأحكام الشرعية المتعلقة بها؛ وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها كأداة شرعية من أدوات الاستثمار في الأسواق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى تحريم التعامل بعقود الخيارات بصورتها الحالية وتحريم تداولها بيعًا وشراءً.

وأوصت الدراسة بضرورة تغيير المستثمرين أغراضهم من الخيارات من المجازفة والحصول على فروق الأسعار، إلى الأغراض المقصودة شرعاً من العقود الشرعية، المتمثلة بالتملك الفعلي للاسترباح مع تحمل الضمان.

كما أوصت الدراسة باستبعاد تداول عقود الخيارات من الأسواق المالية الإسلامية، واستبدالها بالصيغ الشرعية الآتية: تنفيذ الصفقة بصورة بيع العربون مع خيار الشرط، أو تنفيذها باستخدام العقود المستقبلية.

479 **مشهور أحمد حمادنة**
فعالية بيوت وصناديق الزكاة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب وزكريا القضاة، 2003م، الصفحات 179.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة فعالية مؤسسات الزكاة من خلال المقارنة بين مؤسستين هما: صندوق الزكاة الأردني، وبيت الزكاة الكويتي، وقام الباحث -أيضًا- للإجابة عن أسئلة الدراسة بتحليل لمهام ومسؤوليات المؤسستين، ومدى تحقق هذه المهام، وأثر المتغيرات الاقتصادية والمالية في كل من الدولتين، على درجة تحقق تلك المهام والمسؤوليات.

وأظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- هناك تفاوت في فعالية كل من صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي بصورة إيجابية لصالح مؤسسات الزكاة الكويتية.
- هناك ضعف في درجة تحقق أهداف مؤسسة الزكاة الأردنية أكثر منه في بيت الزكاة الكويتي، بسبب مُقوِّمات عِدَّة مؤثرة في مستوى يحول دون تحقيق الصندوق لأهدافه مقارنة مع الأثر المنخفض للمعوقات التي تواجه بيت الزكاة الكويتي.
- إن للنشاط الاقتصادي وتباين معدل دخل الفرد وحجم الدخل القومي وتعدد السكان أثرًا في تفاوت فعالية المؤسستين.
- أظهرت الدراسة درجة منخفضة من رضا المستفيدين من خدمات صندوق الزكاة الأردني، في حين هي أعلى في بيت الزكاة الكويتي.

480 **معن خالد القضاة**
منهج القرآن في تحقيق الأمن الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1996م، الصفحات 118.

تتناول الدراسة منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي، مبينة أن

للقرآن الكريم منهجاً خاصاً يعتمد على ثلاثة محاور: المحور الأول هو توفير مصادر الأمن الاقتصادي التي تشتمل على: المصادر الاقتصادية، من تنمية وحث على العمل وضبط لإصدار النقد وإباحة المعاملات التي يحتاجها الناس، والعسكرية، من غنيمة وفيء وجزية، والاجتماعية، من زواج وإنجاب، والإدارية، من اختيار الكفاءات والتخطيط والرقابة، والروحية، من شكر واستغفار، وتشمل -أيضًا- تصحيح المفاهيم الخاطئة.

وأما المحور الثاني فهو المحافظة على هذا الأمن بالوعظ، والتذكير بقصص الأمم السابقة، وبتوثيق المعاملات وضبطها، ومنع بعضها، واعتماد الخطاب الأخلاقي، والدعوة إلى حسن التعامل المادي.

وأما المحور الثالث فهو بيان مجالات الإنفاق وفئاته، التي باعتبار الجهة المسؤولة عن التوزيع، تنقسم إلى قسمين: الأول مسؤولية الدولة، مثل جمع الزكاة وتوزيعها والتوظيف ومصارف الفيء والجزية، والثاني هو المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع، وتشمل: عدم فعل محظورات الملكية، والإنفاق، والترغيب في الإنفاق، وأداء الحقوق، وتشمل: نظام الميراث، والكفارات، والفداء.

481	**مفلح فيصل الجراح** **دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008، الصفحات 226.**

تهدف الدراسة إلى بيان دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية من خلال عرض أعماله وخدماته التي يقوم بها، كما تهدف إلى التعرف على قطاعات التنمية الاجتماعية التي يسعى البنك لتحقيقها، والوقوف على حجم المشروعات الموجهة في إطارها، والتعرف على الآليات العملية التي يقوم بها البنك لتحقيق أهدافه الاجتماعية والعمل على تطويرها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التنمية الاجتماعية

بأي حال، كما ظهر من الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني يسهم بإحداث التنمية الاجتماعية من خلال نشاطاته الاستثمارية، وكذلك نشاطاته الاجتماعية المباشرة: كالقرض الحسن، والتأمين التبادلي، والبحث العلمي، والتدريب، والتبرعات. وغير المباشرة المتمثلة في: الاستثمارات المحلية، وتمويل الصناعات الصغيرة، وتبين أن هناك معوقات تقلل من قدرة البنك على تحقيق التنمية الاجتماعية.

482

منصور بن حامد بن حسين العمرو
أثر البيوع المنهي عنها في معاملات الأسهم وعلاجها في الفقه الإسلامي – دراسة تطبيقية في سوق المال السعودي، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف:عبد المجيد الصلاحين، 2007م، الصفحات 327.

تناولت هذه الدراسة أثر البيوع المنهي عنها في معاملات الأسهم وعلاجها في الفقه الإسلامي.

فبيَّن الباحث أهم البيوع التي جاء النهي عنها شرعاً، بعد أن قسَّمها إلى: البيوع المنهي عنها بسبب الربا، وبسبب الغرر، وبسبب الجهالة، وبسبب التغرير، وبسبب الضرر في معاملات الأسهم.

وبيَّن الباحث أثر الخلاف في أحكام هذه البيوع على صحة معاملات الأسهم، وقد يكون أثر حكم البيع بطلانه أو انفساخه أو وقفه على إجازة من له خير، وقد لا يؤثر النهي على العقد مطلقًا إلا من جهة الإثم إذا كان النهي لأمرٍ خارج عن العقد.

وبيَّنت الدراسة العلاج الفقهي للبيوع المشمولة بالدراسة، حيث تكون للفقهاء شروط بالقول بالجواز، وبيَّنت علاج آثار النهي، كالتخلص من المال المحرم، وأوضحت أن من هذه البيوع ما لا يمكن علاجه إلا بالبعد عن البيع الذي نهي عنه، كما في الشركات التي تقوم على نشاط محرم شرعًا.

وقام الباحث بتطبيق معاملات البيوع المنهي عنها في سوق الأسهم السعودي.

483 **منصور علي محمد القضاة**
بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني/ دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1998م، الصفحات 361.

تتناول هذه الدراسة موضوع بطاقات الائتمان (الاعتماد) وتطبيقاتها في البنك الإسلامي الأردني. وتهدف الدراسة إلى التعرف على بطاقات الائتمان وأنواعها المختلفة ومنظماتها ونشأتها وتطورها ونظامها وفوائدها الاقتصادية التي تعود على الأطراف المتعاملة بها ومساوئها التي تحد من انتشارها.

وتتطرق الدراسة إلى التعامل بهذه البطاقات من خلال تجربة البنك الإسلامي الأردني؛ وذلك للتعرف على الأنواع المستعملة والجوانب التشغيلية الخاصة بالمعاملة. وتقدم الدراسة رؤية إسلامية حول التكييف الشرعي لبطاقة الائتمان حسب نوع الاستخدام، حيث تشير إلى أن التكييف الذي يغطي جميع مراحل البطاقة من الإصدار إلى الاستخدام وإلى السداد هو الكفالة، وأن الرسوم المستوفاة من قبل البنك هي ثمن للبطاقة وخدماتها، ولا ترتبط بالمبلغ المضمون؛ لأنها تؤخذ عند الإصدار سواء استخدمت البطاقة أم لا. وأما العمولة التي تؤخذ من التجار فتكيف شرعاً: إما على أنها سمسرة، وإما على أنها صلح حطيطة قام به البنك نيابة عن العميل. وتبين الدراسة أنه يمكن تطوير بطاقة الائتمان بأسلوبين: على أساس فكرة البيع بالتقسيط، وعلى أساس فكرة البيع بالمرابحة.

484 **منصور علي القضاة**
التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تطوير أدائها، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: رياض المومني، وزكريا القضاة، 2009م، الصفحات 403.

تهدف الدراسة إلى إيجاد معايير لتصنيف المنتجات المالية الإسلامية وفقا

لاعتبارات مقاصد الشريعة العامة، وسلامة ميكانيكية التنفيذ، وضمان سلامة المآلات؛ كي نرتقي بالنوعية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ لأنه لم يحظ هذا الجانب بالعناية المطلوبة حتى يتم التوافق مع رسالة هذه المؤسسات.

استعرض الباحث منتج المرابحة للآمر بالشراء كأحد المنتجات المالية الإسلامية، ووضع له مجموعة من المعايير القياسية الشرعية التي يمكن من خلالها الحكم على هذا المنتج، وإعطاؤُهُ التصنيف الشرعي المناسب مقارنة مع غيره من المنتجات.

ومن خلال هذا المثال، وغيره من الأمثلة، توصلت الدراسة إلى أن عنصر المشروعية قابل للقياس في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لذا هنالك إمكانية لتطبيق معايير نوعية ترصد واقع المنتج المطبق بثلاثة أبعاد مهمة.

485	**منى مصطفى عبد الغفور جرادات** **أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الهادي علي النجار، 2005م، الصفحات 162.**

هدفت هذه الدراسة إلى غايتين رئيستين: أولاهما: معرفة أثر القيم الإسلامية في التنمية الاقتصادية وسياستها، وثانيهما: تطوير إطار مفاهيمي للتنمية مستمد من القيم الإسلامية، ثم الاعتماد عليه في تقييم الأداء الأردني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للفترة الممتدة من 1990–2003م.

تمثلت المساهمة النظرية لهذه الدراسة في: تطوير نموذج لتأثير القيم الدينية الإسلامية على سياسات تنموية، وتطوير مفهوم إسلامي للتنمية، وتحليل سجل الأردن التنموي في ضوء ذلك النموذج. كما اقترحت دراسات لاحقة تمثلت بتطبيق النموذج المقترح في القيام بدراسات مقارنة مع دول إسلامية أخرى في مجال الإسلام والتنمية، وفي تطبيق نموذج التنمية في مجالات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية، وأهداف التنمية، والقيم الإسلامية، والحريات المدنية والسياسية، وتنمية إسلامية.

486	**منيف محمد الشمري** **منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة اقتصادية إسلامية لاتفاقية الخدمات، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد الحلاق، وزكريا القضاة، 2003م، الصفحات 256.**

يقدم هذا البحث دراسة اقتصادية إسلامية لمنظمة التجارة العالمية وأثرها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا قياس الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية الخدمات، ومدى تاثير هذه الاتفاقية على التكامل الاقتصادي الخليجي في إطار تحليلي اقتصادي إسلامي، ويخلص البحث إلى أن الانضمام للمنظمة أمر حتمي، وله آثار إيجابية وسلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، وتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية يعتمد على التنويع الاقتصادي للهياكل الاقتصادية الخليجية، ومدى جديتها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

487	**مها رياض عمر عبدالله** **صندوق النقد الدولي، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب،2010م، الصفحات 277.**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من قدرة صندوق النقد الدولي على المساهمة الفاعلة في إدارة الاقتصاد العالمي، ولاسيَّما خلال الأوقات الاقتصادية الحرجة، والوقوف على التقدير الإسلامي الشرعي للصندوق من حيث غاياته وأدواته وسياساته وأسلوب حوكمته، إضافة إلى تقديم نموذج إسلامي لمؤسسة بديلة لصندوق النقد الدولي.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن الصندوق يعاني من جملة من العيوب من منظور اقتصادي، أهمها: الضعف المزمن في موارده المالية، وقصور وإخفاق أدواته وسياساته المقترحة في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ورائه الاستقرار الاقتصادي العالمي،

وضعف دوره الرقابي والإشرافي على الدول الأعضاء، كذلك فإن الصندوق من منظور شرعي تحيط به جملة من الشبهات، أهمها: تعاملاته الربوية إقراضًا واقتراضًا، وانتقاض مبدأي العدالة والحرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مؤسسة بديلة للصندوق أكثر عدالة ومشروعية.

488	**موسى عمر مبارك أبو محيميد** **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: احمد محمد السعد، 2009م.**

هدفت هذه الأطروحة إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة، كما أقرتها لجنة بازل، وعليه فقد تشكلت موضوعياً من المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم المخاطر، وإدارة المخاطر وأنواعها، ثم التعريف بلجنة بازل، والاتفاق بأطره الثلاثة: ومراحل تطوره وصولاً إلى اتفاق بازل1 و بازل2

المحور الثاني: مفهوم المصرف الإسلامي ومصادر الأموال الخاصة به لبيان الأسباب الموجبة لإيجاد معيار كفاية رأس المال الخاص بالمصارف الإسلامية، والمعيار الصادر عام 1999م مع التغيرات التي حدثت عليه لغاية عام 2005م.

المحور الثالث: بعض صيغ التمويل الإسلامي المحددة في الأطروحة، وكيفية تطبيقها من قبل المصارف الإسلامية، مع تحليل هذه الصيغ للتعرف على المخاطر التي تتعرض لها، ومن ثم تحديد علاقة مخاطر هذه الصيغ مع رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة الواردة في معيار كفاية رأس المال.

489 **موفق محمد الدلالعة**
حماية المستهلك في التشريع الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي،1989م، الصفحات 370.

تتناول هذه الدراسة موضوع حماية المستهلك في التشريع الإسلامي مقارنة مع ما جاء في الأنظمة الوضعية. وتبين الدراسة أن المقصود بحماية المستهلك هو رعايته ومعاونته في الحصول على ما يلزمه من مواد وخدمات يتطلبها الاستقرار المعيشي والحياة في المجتمع بأسعار معتدلة، مع دفع أيِّ أخطار أو عوامل من شأنها الإضرار بمصالحه، أو تؤدي إلى خداعه وتضليله.

وتتعرض الدراسة إلى عدد من المواضيع الفرعية، ومنها: أولاً، الاستهلاك من حيث مفهومه وأهدافه وضوابطه، سواءً المتعلقة بكيفية الاستهلاك وشخص المستهلك أو المتعلقة بمحل الاستهلاك ومستويات الاستهلاك، مثل حد الكفاف والكفاية والرفاهية، وثانياً، الإنتاج من حيث مفهومه والقواعد المقررة في الحث على الإنتاج وضوابطه وعناصره وأثر ذلك في المستهلك.

وتتناول الدراسة الوسائل التي اتبعها الإسلام لحماية المستهلك ودور كل منها في ذلك مثل، تحريم الربا والاحتكار والغبن والتدليس وغير ذلك، وقواعد التعامل في العمل التجاري. وتناقش الدراسة الوسائل الاستثنائية المرنة لحماية المستهلك المتمثلة بتدخل الدولة في تطبيق نظام التسعير، بالإضافة إلى الحديث عن المؤسسات الحكومية لحماية المستهلك في التشريع الإسلامي.

490 **ميساء منير ملحم**
دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية الخاصة من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أحمد صقر، 2009م، الصفحات 334.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع منهج لدراسة الجدوى في الاقتصاد الإسلامي يقوم

على معايير إسلامية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الخاصة، واستخدام معدل خصم يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تطبيقه عملياً في تقييم هذه المشروعات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم جواز استخدام سعر الفائدة كسعر خصم، واقترحت الدراسة سعر خصم مقبول إسلامياً على النحو الآتي:

- إذا كان التمويل ذاتياً فإن معدل الخصم هو متوسط معدل العائد على استثمارات بديلة للمشروع المستثمر فيه.
- إذا كان التمويل خارجياً فإن معدل الخصم هو متوسط معدل الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل في البيوع الآجلة والسلم في مصرف إسلامي.
- إذا كان التمويل خليطاً من النوعين فإن معدل الخصم هو المتوسط الموزون لمتوسط معدل العائد على استثمارات بديلة للمشروع ومتوسط معدل الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل في البيع الآجل والسلم في مصرف إسلامي.

491	**ناصر سلامة عقلة نواصرة** **الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2003م، الصفحات 147.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، وتوضيحها من خلال الإشارة بشكل موجز إلى نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، ثم استنباط ما أمكن من الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث، مثل الكفاءة و العدالة واعادة التوزيع وتحقيق التكافل الاجتماعي وغيرها من الخصائص.

تلا ذلك مناقشة مجموعة من الشبهات التي أثارها الاشتراكيون وغيرهم، مثل قولهم: إن الميراث يعمل على ذهاب الكفاءة الاقتصادية من خلال التفتيت غير الاقتصادي، ومثل قولهم: إن نظام الميراث بَخَسَ حق المرأة وأعطاها نصف نصيب الرجل، وغيرها من الشبهات، وقد بيَّن الباحث مدى بطلان هذه الشبهات بالدليل القاطع، ثم بعد ذلك انتقل إلى بيان الآثار الاقتصادية لنظام الميراث، فأوضح أثر

نظام الميراث في الاستثمار، وأثبت أن نظام الميراث يُعدُّ حافزًا للاستثمار، كما بيَّن أثر نظام الميراث في الادخار، وأثبت أن نظام الميراث حافز للادخار، كما أثبت أن للميراث أثرًا إيجابيًا في سلوك الوارث والمورث، ثم انتقل إلى بيان أثر نظام الميراث في التوزيع وذلك من خلال بيان علاقة الميراث بهيكل التوزيع، وأثبت أن هناك أثرًا واضحًا للميراث في إعادة التوزيع، كما بيَّن أن الميراث يحقق أهداف الإنفاق العام، فهو بذلك حافز للإنفاق العام، وذلك من خلال ميراث بيت المال، وغيرها من الوسائل.

492	**ناصر محمد الحمدان** **العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، إشراف: حنان إبراهيم النجار، 2007م، الصفحات 184.**

تمت هذه الدراسة لبحث العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية العربية، وهدفت إلى التعرف على مدى وجود تأثير لتطوير الأدوات الاستثمارية في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية في المصارف الإسلامية العربية، حيث تكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية العربية التي مارست العمل المصرفي في مدة 10 سنوات أو أكثر بتاريخ البدء في هذه الدراسة.

وقد تم استخدام كل من اختبار الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل إلى نتائج عدَّة، أهمها:

لا يوجد تأثير لأسلوب المرابحة في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية.

يوجد تأثير لنسب السيولة المفروضة من قبل البنوك المركزية المطبقة على المصارف الإسلامية في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية.

وقد تم تقديم توصيات عِدَّة، أهمها: العمل على التنسيق بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية لإزالة المعوقات التي تواجهها المصارف الإسلامية.

493

نايف العميان

الخراج في عهد الدولة الأموية في الأندلس (92-422هـ/ 811-1031م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: محمد عبده حتاملة، 1996م، الصفحات 157.

تناولت الدراسة أهم الموارد المالية التي كانت تستوفيها الدولة من خراج وجزية وغنائم وضرائب التجارة والمعادن. وناقش الفصل الثاني جباية الخراج، وبيّن استخدام إدارة مالية متكاملة معنية بحفظ حقوق الدولة المالية وبسبل تحصيلها من الرعية، إذ كانت هناك إدارة مالية رئيسة في قرطبة، وإدارات أصغر حجماً في الولايات الأندلسية، لكلٍّ منها جهازها الإداري من الموظفين المعنيين بالجباية والإنفاق. وتعرضت الدراسة لأهمية الخراج في النواحي الإدارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، مبينة تطور الخراج وازدياد حصيلته، وإلى أوجه إنفاقه مثل: بناء المدن والأسوار والقناطر والقلاع وتجهيز الجيش. وتبين الدراسة أثر الثورات الناجمة عن سوء سلوك الجباة ومساهمة ذلك الكبيرة في انخفاض الحصيلة، إذ لم يكن ممكناً تحصيل الأموال من مناطق قيام الثورات علاوة على الحاجة إلى إنفاق قدر من الأموال من أجل إخماد الثورات، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، الأمر الذي أثر سلبًا في الدولة والرعية.

494

نايف عبد العزيز مرداس العجمي

تعويضات البطالة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة تطبيقية لحالة دولة الكويت، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد حلاق ومحمد أبو زيد، 2003م، الصفحات 204.

البطالة مشكلة عالمية يعاني منها الجميع على مختلف التوجهات الاقتصادية والسياسية بما فيها الدول الصناعية؛ لذا كان من الضروري البحث عن العلاج الناجع لحل مشكلة البطالة، فكان نظام تعويضات العاطلين عن العمل من الحلول التي يعتقد أنها ذات تأثير قوي للحدِّ من آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وسيكون سببًا في إنعاش الاقتصاد.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة اقتصادية إسلامية عن تعويضات العاطلين عن العمل في البلدان الإسلامية، ولاسيَّما في دولة الكويت، وتقديم نموذج اقتصادي إسلامي يُقننِّ هذه التعويضات، وتم تقييم بعض الأنظمة الوضعية لتعويضات البطالة في بعض البلدان الغربية ومصر.

ويخلص البحث إلى أن الدولة الإسلامية ملزمة شرعًا بتوفير العمل للراغبين والباحثين عنه ولا يجدونه، وفي حالة عدم توفير هذه الفرص فيجب عليها تقديم التعويض للعاطلين عن العمل.

495	**نايف محمد نوري الخوالدة** **أحكام استثمار أموال المستأمنين وآثارها الاقتصادية في الفقه الإسلامي – دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف: محمد سميران وابراهيم البطاينة، 2004م، الصفحات 181.**

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتمحيص وبنظرة اقتصادية عصرية الأحكام الشرعية المتعلقة باستثمار أموال المستأمنين -الأجانب بلغة العصر- وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الاستثمارات، والعائدة بالفائدة على المسلمين. وقد جاءت هذه الدراسة لتكشف أهم الأسس الاقتصادية المرتبطة بأموال المستأمنين وكيفية استثمارها وحفظها والمصالح المشتركة بين المسلمين وبين المستأمنين، كما قدمت الدراسة جانًبا مهمًا، وهو التسامح الديني مع غير المسلمين، وذلك من خلال إعطائهم كثيرًا من الحقوق، مثل حق الشفعة والوكالة والتكافل الاجتماعي والدية والتجارة الداخلية والخارجية وغير ذلك. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتضمن التطبيقات الاقتصادية العصرية والآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات، مدعمًا بجدول يبيِّن التدفقات المالية الأجنبية في هذه الأيام إلى الدول الإسلامية. وقد اشتملت على فصل تمهيدي وأربعة فصول أخرى. وفي نهاية الدراسة بيَّن الباحث أهم النتائج الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الإيجابية والسلبية على الدول الإسلامية للاستثمارات الأجنبية.

496 **نذير عدنان عبد الرحمن الصَّالحي**
القروض المتبادلة: مفهومها، وحكمها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: علي محمد الصوّا، 2010م، الصفحات 202.

تناولت هذه الدراسة مسألة القروض المتبادلة من الناحية الفقهية والتطبيقية، فدرس الباحث في بدايتها تأصيل مسألة القرض ومنافعه لجميع أطراف العقد، مبيناً حكم كل نوعٍ من أنواع هذه المنافع، سواءً كانت للمُقرِض، أم للمُقتَرِض، أم لهما جميعاً.

ثم درس الباحث مسألة القروض المتبادلة، وتبين له أن المسألة عُرِفت منذ قديم الزمان، فنص عليها بعض الفقهاء، وأغفلها آخرون، إلا أنهم عَرَفوها من خلال تطبيقها الواقعي وتعاملهم بها، فَعَرَض الباحث في دراسته لآراء المجيزين، وآراء المانعين، وناقش الأقوال جميعها، وتوصل في ختام مناقشته إلى جواز التعامل بالقروض المتبادلة، ولكن ضمن شروطٍ وضوابط، وبناءً على شكلِ ومضمونِ عقد القرض المتبادل.

وبعد ذلك تعرض الباحث للتطبيقات المعاصرة للمسألة، وذلك من خلال تطبيقها في المصارف بعضها مع بعض، وتطبيقها بين المصارف والأفراد، وبين الأفراد مع بعضهم.

497 **نجود أحمد ملحم**
المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، دراسة حالة الأردن 1990 – 2004م، دراسة اقتصادية شرعية،، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، ورياض عبدالله المومني، 2007م، الصفحات 248.

تعرضت هذه الدراسة إلى بيان أثر الديون الخارجية في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول العالم الإسلامي عامة، وفي الأردن بشكل خاص، للفترة الواقعة بين (1990– 2004م). وأوضحت الدراسة أن أثر الديون الخارجية كان سلبيًا، وأدى إلى مزيد من الفقر والبطالة في دول العالم الإسلامي، بما فيها الأردن.

وقد تعرضت هذه الدراسة لأهم الحلول المطروحة لحل أزمة مديونية الدول الخارجية التي لم تنجح في حل الأزمة، بل كان لانتهاج سياسات التصحيح وإعادة جدولة الديون آثارٌ سلبية كبيرة عمقت من مديونية العالم أجمع، فكان لا بد من البحث عن حلول شرعية لحل أزمة المديونية الخارجية.

وطرحت الدراسة حلولاً وقائية للحد من وصول الدولة إلى اللجوء للقروض الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب في أموال الأغنياء، وبعض العقود الشرعية التي توفر للدولة حاجتها من الإيرادات، وبيَّنت الدراسة دور السياسة الشرعية في حل الأزمات الاقتصادية في الإسلام.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد إسلامي، وديون خارجية، ودول العالم الإسلامي.

498	**نجيب سمير خريس** **دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: قاسم الحموري، 1998م، الصفحات 112.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة في الأردن، والأسباب التي تمنع تأديتها، والصعوبات التي تعترض تأديتها على الوجه الأمثل، وعلاقة بعض المتغيرات، مثل العقيدة والثقة بالجهات الرسمية وإلزامية الزكاة وغيرها، بتأدية الزكاة.

استخدمت الدراسة استبانةً أُعِدَّتْ لهذه الغاية، ثم تم تحليل النتائج باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية. تبين الدراسة أن نسبة الإحجام عن دفع الزكاة بين المكلفين قد بلغت حوالي 70%. وتبين -أيضًا- أن عامل العقيدة هو الأكثر تأثيراً ودافعاً لتأدية الزكاة. وأظهرت النتائج أن غالبية من شارك في العينة على علم بأن الزكاة فريضة، ولكنها تجهل في الوقت نفسه أهمية الدور الاقتصادي للزكاة، بينما تدرك البعد الإنساني فقط.

أما في ما يخص صندوق الزكاة فقد أكدت الدراسة على إِحجام المكلفين عن تأدية

الزكاة إلى الصندوق، حيث كان العامل الأهم لهذا الإحجام هو عدم الثقة بالصندوق. وبينت الدراسة أن تطبيق إلزامية الزكاة سيؤدي إلى زيادة حصيلتها، وأظهرت الدراسة وجود الرغبة لدى المكلفين في زيادة الاطلاع على أحكام الزكاة، وإيجاد الكوادر الفنية المدرَّبة على حساب الزكاة.

499	**نجيب سمير خريس** **المتاجرة في العملات، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 228.**

جاءت هذه الدراسة لتبين الأنماط الاقتصادية للمتاجرة في العملات وتناقضها مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها، ولتحقيق ذلك بيَّنت الدراسة ماهية النقود ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، وأظهرت إخلال المتاجرة في العملات بوظائف النقود الأساسية، كما قامت الدراسة بتحليل الواقع الاقتصادي للمتاجرة في العملات وآثارها السلبية في الاقتصاد، وبيَّنت أن المتاجرة في العملات هي أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الرمزي الذي انفصم عن الاقتصاد العيني الحقيقي وتسيَّد عليه، وخرجت الدراسة ببعض التوصيات، أهمها: أن تقومَ المجامع الفقهية بإصدار حكم واضح ومحدد يزيل اللبس ويفرق بينها وبين المتاجرة، والعمل على منع المتاجرة في العملات على المستوى المحلي والدولي.

500	**نضال إسماعيل خليل الحروب** **دراسة مقارنة لحقوق ملكية المياه وكفاءة الاستعمال الأمثل للمياه في ضوء النظام الإسلامي والواقع الحالي لإدارة المياه في الأردن (المياه الجوفية)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد الفتاح القاضي وعلي الصوا، 2003م، الصفحات 179.**

هدفت الدراسة إلى مقارنة التشريعات المائية المعمول بها في الأردن مع التشريعات الإسلامية وأثرها في الاستغلال الأمثل من خلال الدراسة النظرية لهذه التشريعات،

بالإضافة إلى تحدبد حقوق ملكبة المياه الجوفية بوصفها موردًا مائيًا مهمًا، كما تم الاعتماد على بيانات أولية وثانوية لتحديد دالة التكاليف لاستخراج المياه الجوفية، وتحديد النمط الأمثل لاستخدام المياه من خلال استخدام نموذج البرمجة الخطية.

وتعدُّ التشريعات الأردنية منسجمة في الكثير من جوانبها مع التشريعات المائية في الإسلام، إلا أنها بحاجة إلى تحديد مهام الجهات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية؛ لتفادي مشكلة تداخلها بين الدوائر المختلفة، كما أنها بحاجة إلى تفعيل مفهوم الملكية العامة للمياه، لاسيَّما أن الأردن سيكون من أكثر الدول التي تعاني من العجز المائي في عام 2025م؛ مما يستدعي تفعيل كل الوسائل التي تؤدي إلى تقليل الاستهلاك الجائر للمياه، والتي منها: رفع مستوى الوعي لحقيقة ملكية المياه، وتفعيل الوعي الديني الداعي إلى ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف فيها.

501	**نواف هايل التكروري** **أحكام المعاملات المالية بين دار الإسلام وبين دار الحرب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: يوسف علي محمود، 1991م، الصفحات 280.**

اشتملت الدراسة على عدد من المواضيع، منها: تعريف دار الإسلام ودار الحرب، ودخول كل طرف إلى دار الآخر، وأثر ذلك في الأموال، والمعاملات التجارية بين أهل الدارين، وأنواع متعددة من العقود بين أهل الدارين، وصيغة تطبيقية للتعامل المالي مع اليهود في فلسطين المغتصبة.

وتبيَّن الدراسة أنه لا مانع من حيث المبدأ من دخول أي طرف إلى دار الآخر للعمل أو التجارة وغير ذلك. وتتناول الدراسة العديد من أنواع التعامل الذي لا خلاف عليه من حيث المبدأ، إذ تبين أن التبادل التجاري جائز ضمن قيود مصلحة الأمة، وأن الشراكة والوكالة بين أهل الدارين جائزة بشروط، وأما في ما يخص التعامل مع اليهود في فلسطين فإن الدراسة تبين أنه لا خلاف على المقاطعة الاقتصادية في جوانب الحياة كافَّة، وأنها واجبة على المسلمين، وأن ما يجوز لأهل فلسطين من تعامل تجاري مع اليهود مقيد بالضرورة.

502 **نور عيسى أحمد عطية**
أثر البيوع المنهي عنها على استقرار النقود والأسعار – دراسة مقارنة، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، 2010م، الصفحات 248.

تناولت هذه الدراسة موضوع استقرار النقود والأسعار في الشريعة الإسلامية وفي الاقتصاد الوضعي، وبيَّنت التلازم الكبير بين مجموعة من البيوع المنهي عنها والخلل الحاصل في قيمة النقود وفي الأسعار، هذه البيوع التي يتخذها النظام الاقتصادي الوضعي عمادًا له في سياسته الاقتصادية، وفي نظرياته عن حوافز الإنتاج، وعن الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ولاسيَّما الربا والاحتكار وبيع الدين.

كما تمت دراسة مجموعة من البيوع المنهي عنها ذات الأثر البالغ في النقود والأسعار؛ مما يؤكد أن الشريعة الإسلامية مبنية على المصالح، وتراعي في أحكامها مصلحة الفرد والجماعة، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن حجر الأساس في استقرار أي نظام اقتصادي يكمن في طبيعة القواعد التي يبنى عليها هذا النظام، وأن الشريعة الإسلامية قد احتوت مجموعة متينة من القواعد الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار أولاً، والرخاء ثانيًا، وأن المبادئ الاقتصادية الوضعية تشتمل في ثناياها على بذور للأزمات النقدية، وأنها تؤول إلى الإخلال بالعدالة الاجتماعية.

503 **نورليا مت سعيد جعفر**
سوق المشتقات الماليزية (تقدير اقتصادي وشرعي)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، وعلي محمد الموسى، 2007م، الصفحات 294.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم سوق المشتقات الماليزية وتاريخ نشأتها وأهميتها في الحياة الاقتصادية، ومن ثم تقديرها اقتصادياً وشرعياً.

تتناول أدوات المشتقات في ماليزيا. أولاً: في سوق منظمة وهي البورصة الخاصة بها. وثانياً: خارج البورصة (over–the–counter). وتركز الدراسة على مناقشة أدوات المشتقات المتداولة في البورصة الماليزية للمشتقات المحدودة. لذلك، جاءت هذه

الدراسة لبيان الواقع الفعلي لبورصة المشتقات في ماليزيا، وبيان الأحكام الشرعية في عقود المستقبليات والخيارات والتكييف الفقهي لها ومدى توافقها مع الشريعة، ودراسة تطور سوق المشتقات الماليزية ودورها في تطوير الأسواق المالية في ماليزيا.

المصطلحات الأساسية: البورصة الماليزية للمشتقات المحدودة، والاستثمار، والتحوط، وعقود المستقبليات، وعقود الخيارات.

504

هايل عبد الحفيظ داوود
تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية: مفهومه، آثاره، علاجه، أحكامه، دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1997م، الصفحات 301.

تعد مشكلة تغير قيمة النقود والتذبذب المستمر في القيمة الشرائية للنقود من المشكلات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات في عالم اليوم. ويتساءل الناس عن حكم الشريعة في تغير قيمة النقود في فترة الأجل وفي القرض أو البيع لأجل وغيرهما من الالتزامات المتعلقة في الذمة، وهل يطلب إلى الملتزم أنْ يَفِيَ بمثل ما التزم به أم بقيمته.

ويتحدث الباحث عن مفهوم النقود، وأنها قضية اصطلاحية لا يشترط فيها شكل معين أو مادة، وأن كل ما يجمع عليه الناس معياراً للأثمان يعد نقداً. ويتحدث الباحث عن السياسة الاقتصادية الإسلامية وموقفها من قيمة النقود، وأنها تعتمد تثبيت القيمة، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك الأمر الذي يجعل من السياسات الوضعية التي تعتمد الربا والتمويل بالتضخم سياسات مرفوضة.

ويرى الباحث أن العلماء اختلفوا في كيفية قضاء الدين الثابت في الذمة إذا تغيرت قيمة النقود: بين قائلٍ بوجوب المثل وأن القول بخلاف ذلك يدخل في باب الربا، وبين قائلٍ بوجوب القيمة وأن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى الظلم وأكل مال الناس بالباطل.

505	**هيفاء شفيق سليمان الدويكات** **عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 2003م، الصفحات 152.**

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الخصائص التمويلية لعقد السلم التي تتيح تمويلاً نقديًا وسعة في الاستخدام بتكلفة معلومة، ومحاولة اقتراح صيغة تطبيقية متكاملة الشروط لعقد السلم يمكن الاستفادة منها في العمل المصرفي وفي أسواق السلع، وفق الضوابط الشرعية. وقد اعتمدت الدراسة الاستقراء والوصف، مستعينة بالدراسات الاقتصادية المعاصرة لإيجاد صيغة تمويلية متكاملة الشروط لعقد السلم في العمل المصرفي الإسلامي.

وتوصلت الدراسة إلى أن عقد السلم صيغة من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، يمكن تطبيقُهُ في المصارف الإسلامية، وهذا العقد يبين قابليته لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات، التي يتطلبها تطور المجتمعات والصناعات، وما اقتضته المعاملات الحديثة، ثم يستعرض البحث الصيغ المختلفة لاستخدام عقد السلم في المجال المصرفي والاستثماري.

506	**وائل محمد عبدالله عربيات** **عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي ومدى الاستفادة منه في المؤسسات الاقتصادية، الجامعة الأردنية،رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 2003م، الصفحات 177.**

يُعَدُّ عقد الاستصناع من العقود القديمة الحديثة التي بحثها الفقهاء قديمًا وحديثًا، ووجدت له تطبيقات معاصرة في العمل المصرفي الإسلامي، وهو من العقود القابلة للتطور لتحقيق الغاية المرجوَّة منه، وفي الوقت ذاته فهو أسلوب تمويلي قادر على تلبية رغبة وحاجة الكثير من المواطنين، وسد حاجات الدول وتنمية أموالها.

وعقد الاستصناع في صورته المصرفية يتضمن دخول طرف ثالث وهو المصرف،

وعندها يكون المصرف صانعًا ومستصنعًا وممولاً في آنٍ واحد، وهذه هي صورة الاستصناع الموازي.

وقد يكون المصرف صانعًا بممارسته عقد الاستصناع بنفسه فيما إذا كان يملك شركات مقاولات، وهو يملك دائرة هندسية وخبرات متطورة وعندها يكون هو الصانع، وهنا لا يفترق عن الصانع بالمفهوم القديم الا من حيث كون المصرف شخصية اعتبارية، وكونه ممولاً وصانعًا، فهذِهِ الصورة جائزة شرعًا.

أما سندات الاستصناع التي تتضمن وجوب رد قيمة السند مضافًا إليها مبالغ نقدية أخرى فهذِهِ لا تجوز شرعًا، والله أعلم.

507	**وصال درابسة** **التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وقاسم الحموري، 1998م، الصفحات 137.**

تتناول الدراسة التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية ميدانياً، وقد طبقت الدراسة في إقليم الشمال من الأردن على عينة مكونة من 519 مزارعًا؛ إذ استخدمت الأساليب الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات الإحصائية المجمَّعة.

وتحاول الدراسة أن تبيِّن الدور التمويلي للمؤسسة، والتعرف على رغبات المزارعين في تطبيق نظام التمويل الإسلامي المقترح، وأنواع العقود الإسلامية التي يفضل المزارع التعامل بها مع المؤسسة، وتقصي أهم أسباب إحجام نسبة من المزارعين عن التعامل مع المؤسسة، وأهم المشاكل التي تواجههم في التعامل مع المؤسسة.

وتظهر النتائج أن المضاربة والمزارعة والسلم -على الترتيب- أكثر العقود تفضيلاً، في حين آثرت المؤسسة تطبيق المرابحة للآمر بالشراء فقط. وتبين أن الاعتقاد الديني بحرمة الفوائد وتعقيد إجراءات منح القروض وارتفاع الفائدة على الترتيب شكلت أهم الأسباب في امتناع نسبة من المزارعين عن التعامل مع المؤسسة. وتبين الدراسة أن 96% من المزارعين يفضلون التعامل وفقاً لنظام التمويل الإسلامي المقترح.

508 **وفاء كردي عايد الرشدان**
آراء مالك بن نبي الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 1998م، الصفحات 113.

تتناول هذه الدراسة الآراء الاقتصادية للمفكر المسلم مالك بن نبي، رحمه الله، وقد اعتمدت الدراسة على تتبع هذه الآراء الموزعة بين ثنايا مؤلفات هذا المفكر، ثم تجميعها وتبويبها.

قدمت الدراسة بداية نبذة عن مالك بن نبي والعوامل التي أثرت في تفكيره. وقد تناول الفصل الأول من الدراسة مواضيع عدّة، منها: مفهوم الاقتصاد عند مالك بن نبي وتعريفه للاقتصاد، فضلاً عن الحديث عن عدد من المتغيرات الاقتصادية، مثل العمل والإنتاج والتوزيع والاستثمار ورأس المال.

وتناول الفصل الثاني من الدراسة موضوع التنمية في فكر مالك بن نبي من حيث تعريف مفهوم التنمية وأهدافها، حيث تلقي الدراسة نظرة على اجتهاد ابن نبي في موضوع التنمية، وأثر العامل الديني وأهميته في نجاح خطة التنمية. وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى التنمية الاقتصادية وخصوصية المجتمع، وعلاقة التنمية برأس المال، ومرتكزات التنمية الناجحة، وشروط نجاح خطة التنمية.

509 **ياسين محمد عبود**
ربا الفضل وعلاقته بالمصارف الربوية المعاصرة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 1996م، الصفحات 176.

تتناول هذه الدراسة أحد نوعي الربا، وهو ربا الفضل، حيث بينت علاقته بالمصارف الربوية المعاصرة. وتبين الدراسة بداية معنى البيع والربا لغة وشرعاً، والفرق بينهما، والأضرار المترتبة على التعامل بالربا من جميع النواحي، مع التأكيد على أن الربا محرم في جميع الشرائع السماوية.

وبينت الدراسة في الفصل الأول أنواع الربا: ربا الفضل وربا النسيئة، وأن كليهما محرم بنصوص قطعية، وخصت الدراسة ربا الفضل بالبحث، واختلاف الصحابة في ذلك، حيث تم التعرض إلى علة ربا الفضل، واختلاف المذاهب في المسألة، وقد رجحت الدراسة القول بأن علة الربا إنما هي الكيل والوزن.

وتتعرض الدراسة إلى بيان معيار التماثل بين الأموال الربوية، وتناقش علاقة ربا الفضل بالمصارف المعاصرة، حيث تبين أن الفوائد المعطاة ليست ربا فضل، بل ربا نسيئة. وتبين الدراسة -أيضًا- أن المصارف الحديثة لا تخلو من وجود ربا الفضل، بل إنَّ ربا الفضل يدخل في كثير من معاملاتها، حيث بينتها الدراسة بالتفصيل، مثل بيع الذهب والفضة والعملات، وفي الحوالات والأوراق التجارية، مثل سند السحب والكمبيالة والسند لأمر والشيك.

510	**يحيى بن حمد النعيمي** **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تمويل رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 251.**

إن صنع المنتجات المالية في الواقع المالي يواجه تحديين رئيسين هما: تحقيق الكفاءة المالية، وتحقيق المصداقية الشرعية، وعلى هذين الأمرين تنبني الهندسة المالية الإسلامية، إذ منتجاتها متصفة بذلك، والمتتبع لمشاكل التمويل يرى قلة المنتجات في تمويل رأس المال العامل الذي يُعَدُّ الشريان الرئيس للشركات، ولاسيَّما الصغيرة منها.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري حاكم للهندسة المالية الإسلامية من خلال عرض مبادئ الهندسة وضوابطها وآلياتها، كما تهدف -أيضًا- إلى بيان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل من خلال عرض المنتجات التقليدية لتمويل رأس العامل وتقويمها والإبقاء على ما هو صالح منها، أو ما يمكن إصلاحه، مع تقديم بدائل أخرى جديدة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عِدَّة، من أهمها: وضع آليات للمهندس المالي

الإسلامي كي يستخدمها في هندسة المنتجات في إطار العقود المسماة، كما توصلت الدراسة إلى تقديم معايير لتحديد محاذير هندسة المنتجات في إطار العقود غير المسماة.

511

يحيى رامز كوكش
الصور التطبيقية لعقد الإجارة في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ياسين درادكة، 1994م، الصفحات 305.

يستعرض الباحث بداية إجارة العقارات، مثل إجارة الأراضي، والأحكام المتعلقة بها، وإجارة الدور السكنيَّة والمحلات التجارية وموضوع الخلو (المفتاح). وتستعرض الدراسة إجارة المنقولات من عروض ووسائط نقل وآلات ومعدات، حيث يركز الباحث على تأجير الآلة ببعض نتاجها، ويدافع عن جوازها مع تقديم الأدلة على ذلك. ويتم تناول الأحكام المتعلقة بإجارة الأشخاص مقسمة إلى نوعين: أجير خاص، وأجير مشترك، حيث يدور الحديث عن الأجير الخاص، مع إعطاء نماذج له من خلال الإجارة على الطاعة والعلوم الشرعية والظئر والحجامة، وعن الأجير المشترك، كالسمسار والطبيب والعامل، مع بيان الأحكام المتعلقة بكلٍّ منهما. وتستعرض الدراسة الصور التطبيقية الحديثة لعقد الإجارة المستخدمة في المصارف الإسلامية، مثل: الخدمات المصرفية، من: خطابات ضمان، واعتمادات مستندية، وتأجير الصناديق، وتسليم الأوراق التجارية وتحصيلها وخصمها، وللتمويل بمقتضى عقد الإجارة: كالتأجير التشغيلي، والتمويلي، والمنتهي بالتمليك، فيعرفها، ويبين الحكم الشرعي في كل منها.

512

يحيى محمود محمد القضاة
الأحاديث الواردة في الأمن الغذائي، جمع وتصنيف وتخريج ودراسة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: سلطان العكايلة، الجامعة الأردنية، 1993م، الصفحات 259.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي بهدف بيان الوسائل التي شرعها الإسلام

لحل مشكلة الأمن الغذائي من خلال الأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالموضوع. وقد بيَّنت الدراسة مفهوم الأمن الغذائي ومدلولاته، وعلاقته بالعقيدة الإسلامية، وحالة العالم الإسلامي وعجزه عن تحقيق أمنه الغذائي.

وتتناول الدراسة الأحاديث الواردة في الحث على إنتاج الغذاء وتوفيره في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وعلى التجارة بأنواعها، وعلى العمل، والنهي عن المسألة والبطالة، كتلك الواردة في الحث على استغلال الأراضي، واستصلاح الموات، واستغلال ثروات البحار، وغير ذلك.

وتتحدث الدراسة عن واجبات الدولة في تحقيق الكفاية والرخاء من خلال الأحاديث التي تحدثت عن النهي عن الاحتكار، وأحاديث التسعير وآراء العلماء فيه، وأحاديث النهي عن الغش، والأحاديث التي أوجبت على الدولة كفالة جميع المواطنين، وأمرت بتقسيم الأموال وتوزيع الثروات، وذكرت الدراسة الأحاديث التي أخبر بها النبي ﷺ عما يحدث في مستقبل الأيام من نقص الغذاء أو زيادته.

513	**يوسف عبد الله مقدادي** **التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وعبد الرازق بني هاني، 1993م، الصفحات 190.**

تتناول الدراسة التجارة الخارجية من حيث مفهومها وتطورها وطبيعتها وأسباب قيامها وأهميتها وحكمها. وقد قدمت خلاصة للفكر الغربي في الموضوع والانتقادات الموجَّهة إليه. وتتناول الدراسة -أيضًا- التصور الإسلامي للتجارة الخارجية المرتكز على مبادئ وضوابط إيمانية وأخلاقية تبعد الإنسان عن المال الحرام، وتمده بقوة الإيمان والإيثار.

وتظهر الدراسة تفوق المبادئ الإسلامية على مثيلاتها في الفكر الرأسمالي المنبثق عن المنفعة الشخصية وتعظيم الأرباح، وبيَّنت أن الإسلام قد نبذ الغش

والغرر والاحتيال وتطفيف الكيل والوزن والرشوة والربا والاحتكار، ومنع كل ما يفضي إلى الحرام.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى المشاكل التي تواجهها التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي مثل: الاعتماد على تصدير السلع الأولية، والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، وعدم التكافؤ في التبادل التجاري، ومشكلة الديون الخارجية. وقد قدَّمت الرسالة الحلول والوسائل البديلة بما ينسجم وروح الإسلام مثل: المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والاعتمادات السندية، من خلال البنوك الإسلامية، وبعض الوسائل البديلة للفوائد.

514

محمود سليم عبد الرحمن الشويات
التكتلات المصرفية الإسلامية، واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أحمد صقر، 2008م، الصفحات 149.

شهدت الساحة المصرفية الدولية في العقدين الأخيرين تطورات متسارعة في ظل مستجدات وتغيرات دولية ضاغطة، مصاحبة لثورات متجددة في المجالات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ترجم كل ذلك إلى عدد من التحديات الخطيرة في مواجهة العمل المصرفي الإسلامي على الساحتين المحلية والدولية؛ لهذا جاءت هذه الدراسة لرصد المستجدات والتحديات وتقييم الآثار السلبية المتوقعة لها في ظل هذا الواقع المعيش للصيرفة الإسلامية وما تُعانيهِ من تحديات، ثم سعت الدراسة إلى استشراف الحلول الممكنة لتخفيف من حدة هذ الآثار ضمن الإمكانيات المتاحة، وتوصلت الدراسة إلى أفضل الحلول الممكنة، وأكثرها مقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ويتمثل في أمرين: الأول على المستوى التنظيمي، حيث يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدخول في تحالف استراتيجي اتحادي يضم جميع مؤسسات البنية التحتية المكملة للعمل المصرفي الإسلامي.

515 **هشام سعيد أحمد ازهر**
مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين وآثارها في التصرفات المالية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2003م، الصفحات 411.

بحثت هذه الرسالة في مقاصد الشريعة عند إمام الحرميين "الجويني"؛ هذا الإمام الذي كان له فضل السبق في وضع اللبنات الأولى لعلم مقاصد الشريعة.

كانت البداية بتمهيد تكلم فيه الباحث عن ماهية مقاصد الشريعة، وترجم فيه لإمام الحرمين، وذكر فيه حال المقاصد قبله وأثره فيمن بعده.

وتناول صلب الرسالة سمات المقاصد عند إمام الحرمين، وأهميتها، ومصطلحاتها، وطرق الكشف عنها، كما تناول البحث بعض المباحث الأصولية التي لها صلة بمقاصد الشريعة عند إمام الحرمين، فبين موقف الجويني من التعليل والقياس والاستدلال والاستحسان، كما تناول البحث المقاصد العامة عند إمام الحرمين، وتبين أن المقصد العام من التشريع هو "جلب المصالح ودرء المفاسد "وأن أبرز التقسيمات للمقاصد العامة هي "الضروريات والحاجيات والتحسينات، "وتناول البحث شيئًا من قواعد المقاصد عند إمام الحرمين، كما أورد في البحث بعض المقاصد الخاصة التي أشار إليها إمام الحرمين في مواضع متفرقة من كتبه.

obeikan.com